15

سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة للتاريخ المصري

د. زين العابدين شمس الدين نجم

مصر في عهدي عباس وسعيد



دار الشروق


مصر
في عهدي عباس وسعيد

صدر هذا الكتاب عن
مركز الدراسات التاريخية
لدار الشروق
أسسه د. يونان لبيب رزق

الطبعة الأولى ٢٠٠٧
الطبعة الثانية ٢٠٠٩

رقم الإيداع ٢٠٠٧/١٥٧٢٣
ISBN 978-977-09-2095-5

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧(٢٠٢) +
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

د. زين العابدين شمس الدين نجم



دار الشروق

المحتويات

تقديم

من الفترات التى تم إغفالها فى التاريخ المصرى، ولم تلق العناية التى تليق بها تلك الممتدة بين نهاية عصر محمد على مؤسس مصر الحديثة (١٨٤٨) وبداية عصر حفيده إسماعيل (١٨٦٣) وهى الفترة التى شهدت حكم واليين من أبناء الأسرة العلوية: حفيد المؤسس عباس باشا الذى انتهى عهده بمقتله عام ١٨٥٤ (٦ سنوات) وابنه سعيد باشا الذى اعتلى مسند الباشوية خلال التسع سنوات التالية.

وبينما حظى كل من محمد على وإسماعيل بكتابات ضافية فقد تعرض المؤرخون لهذه الخمس عشرة سنة فى سياق بعض الأحداث دون حصول أى من الرجلين على دراسة مستقلة لعهده، فمثلا ارتبط عهد عباس ببداية مد السكك الحديدية، وهو المشروع الذى أولاه الإنجليز كامل عنايتهم لما سيترتب عليه من استخدام طريق أقصر للاتصال بدرة الإمبراطورية البريطانية: الهند. وبالمقابل اشتهر عهد سعيد بمشروع حفر قناة السويس، وما ارتبط بذلك من صراعات، خاصة بين القطبين الاستعماريين الكبيرين فى ذلك العصر: بريطانيا وفرنسا.

أما ما دون ذلك فقد تشابه الواليان.. الأول: فى عزلته وكراهيته للمصريين الذين رآهم فلاحين لا يستحقون الترقى، والثانى: فى تردده فى القرارات التى يتخذها، وإن كان قد تفوق على سلفه فى حسن معاملته للأهالى، حتى أطلق البعض على سنى حكمه «العصر الذهبى للفلاح».

ولعل هذا التشابه هو الذى أدى إلى شحوب البصمة التى خلفها رأس الدولة فى عهد الرجلين، على عكس الحال بالنسبة لمحمد على، ثم بالنسبة لإسماعيل، مما يثير قضية على قدر كبير من الأهمية، وهى: أن التغيير فى مصر عادة ما يحدث من أعلى، الأمر الذى أدى إلى قصر عمر التغيير الذى قام به الحاكمان، أو الذى قام به

- خلال النصف الثانى من القرن التالى - جمال عبد الناصر.

ومن ثم كان اختيار هذه الفترة ليكون موضع الكتاب الذى بين أيدينا على قدر كبير من الأهمية، وكان أقرب إلى الكشف عن المجهول، على الرغم من كون الفترة التى عالجها فاصلة بين حاكمين كبيرين، ومن ثم جاء اعتماد المؤلف الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم - أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الأزهر - على المصادر الأصيلة التى لم تلق عناية الباحثين الآخرين، بالنسبة لعهد هذين الحاكمين.

وهو فى هذا العمل كشف عن تفاصيل جديدة، ولكنه على الجانب الآخر ثبَّت الصورة التى شاعت عن عهد هذين الحاكمين، بأنها كانت فترة مفصلة بين حاكمين كبيرين من حكام الأسرة العلوية: محمد على المؤسس، وإسماعيل معيد المجد.

مقرر اللجنه العلمية بالمركز

دكتور يونان لبيب رزق

مقدمة

استطاع محمد على أن يؤسس دولة حديثة فى مصر اختلفت كثيرا عما كانت عليه لعدة قرون خلت منذ خضعت للدولة العثمانية فى عام ١٥١٧ حتى مطلع القرن التاسع عشر، وأن يجعل منها قوة عسكرية وسياسية واقتصادية، وأن يضع من الأسس والنظم والقوانين واللوائح ما ينظم أعمال الدولة ممثلة فى الدواوين والإدارات المركزية والمصالح، وكذلك إدارة الأقاليم بجميع وحداتها الكبرى والصغرى وتحدد مهام القائمين عليها، مما مكن الحكومة المركزية من السيطرة التامة على مجريات الأمور الإدارية والزراعية والصناعية والتجارية والمالية والأمن وغيرها، فضلا عن إدارة شئون الأهالى بشكل مباشر فى ظل غياب ذلك الدور فى عهد الدولة العثمانية.

وقد نجح محمد على فى ميادين شتى بفضل نشاطه الوافر وعمله الدءوب وفكره العميق وذكائه الخارق وبُعد نظره وسعة حيلته وشخصيته القوية وإرادته الحقيقية وعزيمته التى لا تلين، وشجاعته وجلده ومتابعته المستمرة لأدق الأمور وإصدار القرارات المناسبة لضمان إنجاز مصالح الدولة ومتابعة تنفيذها، وإصراره على تحقيق التقدم وسعيه الحثيث للنهوض بالبلاد فى كافة الميادين، وكان محمد على يرى أن تقدم المجتمع لا يُصنع إلا بالعمل والجد والاجتهاد والوعى.

ورغم أن الجيش والبحرية استحوذا على قدر كبير من اهتمامه لتحقيق أهدافه وطموحاته وتوسعاته فقد اهتم أيضا بالتعليم فى كافة مراحله الابتدائية والتجهيزية والعالية فشهدت مصر نشأة المدارس المتخصصة فى الهندسة والطب والألسن والمحاسبة والزراعة والفنون والصنائع والطب البيطرى والولادة وغيرها، فضلا عن المدارس العسكرية بمختلف أنواعها: المشاة والفرسان والمدفعية ومدرسة أركان الحرب والمدرسة البحرية، كما اهتم بإنشاء المصانع الحربية والمدنية فى القاهرة

والمدن الكبرى وفى الأقاليم لخدمة الجيش والإنتاج الصناعى، واهتم أيضا بالإنتاج الزراعى والعمل على تحسينه وزيادته عن طريق إنشاء وإقامة الترع والقناطر والجسور وزيادة مساحة الأراضى الزراعية وإدخال محاصيل جديدة، واستخدام الآلات والنظم الحديثة فى الرى والزراعة وقد أثمرت هذه الجهود فى توفير احتياجات الجيش ومتطلبات الأهالى واقتصر الاستيراد على المواد الضرورية ومستلزمات الإنتاج.

وقد تحمل الأهالى الكثير من الأعباء جرَّاء هذه السياسة ونظام الاحتكار الذى فرضه محمد على على الزراع والصناع والتجار مما أضرَّ بهم وبأنشطتهم، فضلا عن الضرائب التى أثقلت كواهلهم؛ حيث استحدث محمد على ضرائب جديدة لم يعرفها الأهالى والتجار والحرفيون من قبل لتوفير الموارد المالية لتحقيق أهدافه كما سخر الفلاحين فى الأعمال والأشغال العامة مثل حفر وتطهير الترع والقنوات والقناطر وتشييد الجسور لمواجهة أخطار الفيضان. وكان الفلاحون يساقون مكبلين بالقيود إلى ميادين وساحات العمل تحت إشراف حكامهم فى ظروف سيئة للغاية دون توفير متطلبات الحياة الأساسية أو الرعاية الصحية أو الاهتمام بهم وبذويهم مما أدى إلى هروب الكثير منهم أو وفاتهم.

وكان لنظام التجنيد الذى بدأ لأول مرة فى مصر فى عهد محمد على للخدمة فى الجيش، والطريقة التى اتُّبعت فى إدخال أبناء الفلاحين إلى الجندية واستثناء بعض الفئات من ذوى النفوذ والقدرة وأبناء العمد والمشايخ، آثار سلبية عديدة منها: لجوء الشبان إلى تشويه أعضائهم لعدم أداء هذه الخدمة الإجبارية، ومنها أيضا: تسحُّب الفلاحين هروبا من هذه المظالم وعدم المساواة فيما بينهم وبين أبناء العمد والمشايخ.. ومن سوء معاملة حكامهم ومن السخرة فكانوا يهجرون قراهم وبلادهم إلى بلاد أخرى أو إلى مديريات مجاورة أو بعيدة أو إلى المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية، ومنهم من هرب إلى خارج مصر فاتجهوا إلى بلاد الشام والحجاز.

وكانت استعانة محمد على بالأوروبيين واستخدامهم فى المجالات العسكرية والاقتصادية والإدارية والمالية والتعليمية تتم دون إسراف وذلك توفيرًا للنفقات الطائلة التى تنفق عليهم، ولعدم ثقته فى الكثير منهم، ولأنه كان يرى أنهم يعملون لمصالحهم الذاتية قبل أن يعملوا لمصحلة الدولة، ولذلك فإنه كان يعمل على حسن اختيارهم. ولما كان محمد على يملك من الجرأة والقوة فى التعامل معهم فقد ألزمهم

بأن يقوموا بأعمالهم فى ضوء ما كُلفوا به دون تجاوز أو تعدٍ على سلطات الإدارة أو الدولة، وأن يقوم الفنيون منهم بتعليم المصريين فنون الصناعة أو الإنتاج تمهيدًا للاستغناء عنهم، كما كان لديه القدرة على معاقبتهم ومجازاتهم وطردهم إذا لزم الأمر ودون أى تعويض.

ولم يسمح محمد على لأى من الدول الأجنبية وبخاصة إنجلترا وفرنسا أن تفرضا عليه تنفيذ المشروعات التى كانتا تهدفان إلى تحقيقها، فلم يستجب لضغوطهما وإغراءاتهما فى هذا الشأن، فقد كان له رؤيته الخاصة فى إقامة مثل هذه المشروعات دون إتاحة الفرصة لأى تدخل منهما فى شئون مصر الداخلية، فقد عارض بشدة مشروع قناة السويس رغم إلحاح بعض الماليين والسياسيين الأجانب؛ إذ رأى أنه سيؤدى إلى تدخل الدول فى شئون مصر واتجاه الأطماع إليها وجعلها هدفا للدسائس الاستعمارية مما يؤدى إلى ضياع استقلالها، كما رفض إجابة مطلب شركة إنجليزية بإجراء إصلاحات مهمة فى ميناء السويس وجعله مرفأ كبيرًا، ولم يطمئن أيضا إلى مد سكة حديد مصر على يد شركة إنجليزية، وبعد أن اتفق وإياها على إنفاذ المشروع عدل عنه خوفا من عواقب امتداد النفوذ البريطانى فى مصر. وهكذا عمل محمد على على تحقيق استقلال مصر ووضع القواعد الكفيلة لذلك، ونجح فى تجنيب مصر الآثار السيئة التى نجمت عن إقامة هذه المشروعات فى عهد خلفائه.

وإذا كان التعليم قد بدأ فى الانتشار فى البلاد رغم وجود معارضين له فى البداية بسبب اقتران أسلوب التعليم بأسلوب التجنيد، فإن محمد على لم يكتف بذلك بل أرسل البعثات العلمية إلى الخارج. وكان طلبتها من الترك والشراكسة ومن أبناء المصريين وغيرهم وقد أثبت الطلبة المصريون نبوغًا شهد به أساتذتهم فى الخارج وأشادوا بمهارتهم وتفوقهم على الطبة الأتراك، وطالبوا بحسن توجيههم.

وكان للبعثات المتتالية التى أرسلها محمد على إلى الخارج بدءًا من عام ١٨١٣ وحتى عام ١٨٤٧ متجهة إلى إيطاليا وفرنسا وإنجلترا والنمسا وغيرها من الدول الأجنبية، والتى شملت النواحى العسكرية والطب والجراحة والهندسة والرياضيات والكيمياء والزراعة والرى والتعدين والتعليم والعلوم السياسية والطباعة والترجمة والحفر وغيرها من العلوم والفنون، أثر كبير فى النهوض بالبلاد فى هذه النواحى؛ حيث كان لهؤلاء المبعوثين دور كبير فى تقدم البلاد وتطورها، وفى تحقيق أهداف محمد

على وإحلالهم محل الأجانب. وكان ذلك موضع فخر محمد على الذى حثهم على أداء واجبهم بإخلاص وأمانة وقد قام بعضهم بوضع المؤلفات العلمية بعد عودتهم من الخارج، فضلا عن ترجمة الكثير من الكتب الأجنبية فى المجالات المختلفة إلى اللغة العربية للاستفادة منها.

وقد أسهمت اللوائح والقوانين والنظم، التى صدرت فى عهد محمد على والتى اقتبست من النظم الأوروبية وبخاصة الفرنسية، فى وضع الهيكل الأساسى للدولة، كما أسهمت فى تيسير عمل الإدارات المختلفة المركزية والإقليمية والخدمية والإنتاجية. ويتمثل النوع الأول فى الدواوين والإدارات الرئيسية، فكانت الدواوين المتخصصة التى أنشئت لأول مرة فى مصر، والتى تشبه إلى حد كبير (الوزارات) حاليا، وكذلك المجالس المتخصصة الإدارية والشورية والقضائية، حيث تم وضع أسس ونظم العمل بها ومهام القائمين عليها وكيفية إنجازها.

ويتمثل النوع الثانى فى إدارة الأقاليم وهو ما يعرف الآن بالإدارة المحلية؛ حيث استقر الأمر على إنشاء المحافظات فى المدن الكبرى والثغور كالقاهرة والإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وتقسيم القاهرة والإسكندرية إلى أثمان وأرباع، وإنشاء المديريات فى أقاليم الوجهين البحرى والقبلى، وتقسيم كل مديرية إلى عدد من الأقسام وكذلك تقسيم كل قسم إلى عدد من الأخطاط يضم كل خط عددًا من القرى، وكان هذا التقسيم يتم وفق أسس محددة. وكانت القرية تشكل القاعدة الأساسية للتقسيم الإدارى والمالى ووحدة تنظيم المجتمع الريفى الذى يرتكز على الزراعة، واستتبع ذلك وضع النظم والقواعد لإدارة هذه الوحدات الإدارية الكبيرة والصغيرة ومهام القائمين عليها، وكيفية متابعة هذه الأعمال أو التفتيش عليها. أما النوعان الأخيران فيختصان بشئون الخدمات والإنتاج المختلفة ونظم العمل بها.

وشهدت البلاد لأول مرة فى عهده تولى المصريين للوظائف والمناصب العسكرية والمدنية، ولكن دون تولى المناصب والوظائف الكبرى فى هذين المجالين رغم أنهم أثبتوا كفاءتهم وجدارتهم بل وتفوقوا على أقرانهم من العناصر الأخرى وشهد لهم محمد على بذلك.

وقد أسهمت الجهود التى بذلها محمد على بالإضافة إلى وعيه وإدراكه لأهمية

مصر كموقع استراتيجى ومكانة متميزة فى أن تتبوأ مصر مكانة أهَّلتها لدخول العصر الحديث، وأن تلعب دورًا كبيرًا خلال فترة حكمه، كما نجح محمد على فى أن يجعل من مصر ـ تلك الولاية التى كانت خاضعة للدولة العثمانية فى نظمها العسكرية والسياسية والإدارية والاقتصادية والمالية والقضائية ـ دولة تنعم بالاستقرار وشبه الاستقلال، وتحتل المكانة اللائقة بها، بل إن الدولة العثمانية كانت تطلب منه العون العسكرى لمواجهة الخارجين عليها أو للدفاع عن ممتلكاتها، أو تزويدها أو بعض الممتلكات التابعة لها بالمؤن أو بالدعم المادى. وقد تكبدت مصر فى سبيل أداء هذه المهام الكثير من الأعباء البشرية والمادية. ويلاحظ أن محمد على لم يفكر فى إصدار عملة باسمه مما يدل على استمرار ولائه للسلطان العثمانى.

وتكللت جهود محمد على الرامية إلى الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها لأسرته بالنجاح، فقد اعترفت الدولة العثمانية بحقه فى أن تكون مصر وراثية له ولأسرته وفقا للنظام الوراثى بأن يكون الحكم لأكبر أبناء الأسرة سنًا فأنهى بذلك عقودًا طويلة كانت للدولة العثمانية فيها الكلمة العليا والقول الفصل فى تعيين من يتولون حكم مصر وفق رغبات السلطان والباب العالى بل وهؤلاء الحكام أنفسهم. وقد سعى محمد على فى أن يتولى من سيئول إليهم الحكم من بعده المسئولية الإدارية والسياسية والعسكرية فى حياته لتدريبهم وصقلهم ولكن خلفاءه عملوا على تغيير قواعد التوريث لكى يئول الحكم لأبنائهم وليس لأكبر أبناء الأسرة.

ويتصف محمد على بأنه كان رجل سياسة، وكان عبقريا ونشيطا ويعمل دون كلل، ويبغض التواكل والتكاسل، ولديه القدرة على متابعة أدق التفاصيل. ورغم مظاهر الإصلاح والتقدم والمدنية إلا أن حكمه كان حكما دكتاتوريا فهو يجمع فى يده السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبيده حسم كافة الأمور، وإرادته تفوق أى إرادة أخرى حتى تضاءلت إلى جانبها إرادة الشعب. ورغم وجود مجالس للحكم أو الشورى أو القضاء فإنها كانت مجرد أدوات لتنفيذ إرادته دون معارضة أو مناقشة.

وقد تركت بعض الأحداث أثرها على محمد على وفتَّت فى عضده، وحدت من طموحه، وأضعفت قوته حيث تآلبت عليه الدول الأوروبية للقضاء على حكمه وإجهاض مشروعه التوسعى، فكان مؤتمر لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠، وما تبعه من

صدور فرمان ٣ فبراير ١٨٤١ وفرمان أول يونيو عام ١٨٤١ واللذين حددا أملاكه فى مصر والسودان فقط كما نصا على تحديد قوة الجيش المصرى والبحرية المصرية، ووقف صناعة السفن الحربية أو شرائها إلا بإذن من السلطان العثمانى. وتبع ذلك انهيار الصناعة المصرية بعد إغلاق المصانع الحربية والمدنية، ومن قبل ذلك كان خفض الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية وفق ما قررته هذه الدول مع الدولة العثمانية التى ألزمت مصر بها والتى أضرت بالاقتصاد المصرى ضررًا بليغًا لصالح المنتجات والسلع الأجنبية، فقد عجزت الصناعة المصرية عن منافستها لجودتها ورخص أسعارها. وكذلك تدخل هذه الدول لإلغاء نظام الاحتكار الذى رغم مساوئه الاقتصادية والاجتماعية إلا أنه مكن محمد على من توفير الموارد المالية لتحقيق مشروعاته دون الاحتياج إلى القروض أو الديون.

وفى أواخر حكمه كان لانصراف ذهنه ومرضه وشيخوخته أثر فى الحد من نشاطه وعدم قدرته على متابعة الأعمال بنفسه وقد اشتكى من عدم وجود المعاونين الأكفاء الذين يمكنه الاعتماد عليهم، فقد كان يرجع إليه فى كل كبيرة وصغيرة مما زاد من إرهاقه وقلقه وهو أمر يتحمل محمد على جانبا من مسئوليته بسبب سياسة المركزية الشديدة والسيطرة التامة على مجريات الأمور، وإسناد الوظائف الكبرى إلى المقربين منه أو الذين يثق فيهم أو الذين يدينون له بالولاء فكانوا غير أهل لها.

وقد أدى سوء حالة محمد على الصحية إلى عقد اجتماع خاص لمجلس الوالى لتعيين من يتولى إدارة البلاد، وقرر المجلس إسناد إدارة شئون الدولة إلى إبراهيم باشا الابن الأكبر لمحمد على باسم والده، وتم ذلك فى شهر أبريل ١٨٤٨، وكان محمد على قد أعلن فى فبراير ١٨٤٨ أنه يريد أن يخلفه ابنه إبراهيم. وبعد وصول المندوب العثمانى إلى القاهرة قادما من الآستانة حاملا فرمـان توليـة إبراهيم باشا فقد قام الأخـير بمغادرة مصر متوجها إلى الآستانة للمثول بين يدى السلطان الذى منحه كل رعايته.

وكان إبراهيم ـ المولود فى قولة عام ١٧٨٩ ـ هو الساعد الأيمن لأبيه فى فتوحاته ومشروعاته وقائد الجيوش المصرية فى الحروب التى تمت فى عهد محمد على، ويقترن اسمه باسم أبيه فى كثير من جلائل الأعمال، وأهمها: تكوين الجيش المصرى وقيادته فى ميادين القتال وقد عهد إليه والده بمهام عديدة مارس فيها شئون الدولة وأعمالها الإدارية والحربية فكانت توطئة لاضطلاعه بالأعمال الجسيمة التى تولاها

من بعد ومنها تعيينه فى منصب الدفتردار (يقابل وزير المالية حاليا) عام ١٨٠٧، أى أنه لم يكن قد بلغ التاسعة عشرة من عمره، وقد قام بعمل مساحة الأطيان الزراعية فى مصر، وجمع إلى جانب هذا المنصب حكم الصعيد وقاتل المماليك، ثم قام بخوض غمار الحرب الوهابية وقد استعان بخبرة الأوروبيين فى الحروب وعاون أخاه إسماعيل فى فتح السودان ولكنه عاد إلى مصر بسبب المرض، وقاد حروب الجيش المصرى فى اليونان ثم كانت حروب الشام والأناضول واقترن اسمه فيها بأسماء كبار القواد والفاتحين وذاعت شهرته فى أوروبا.

وفى سبتمبر ١٨٤٥ سافر إبراهيم إلى أوروبا للعلاج، ذهب إلى إيطاليا ثم فرنسا وزار لندن فى يونيو ١٨٤٦ وقابلته الملكة ڤيكتوريا وعظماء الإنجليز بالترحاب والاحترام. وقد ظهرت كفاءة إبراهيم الإدارية فى المهام الإدارية التى قام بها فى مصر وفى تنظيم الحكم المصرى فى سوريا وتوطيد دعائم الأمن فيها.

واتصف إبراهيم بالشجاعة والإقدام والذكاء الحاد وبعد النظر والرغبة الشديدة فى الأخذ بأسباب تقدم الدول الأوروبية، ولذلك فإنه كان أقرب إلى المبادئ الحرة على حين كان والده يميل إلى فكرة الحكم المطلق.

وقد خالف إبراهيم والده فى أمرين، الأول: أنه لم يوافقه على نظام الاحتكار الذى اتبعه محمد على فى مصر وسوريا، والثانى: أن والده وكذلك بطانته كانوا متشبعين بالفكرة التركية، أما إبراهيم فكان يجاهر برأيه فى إحياء القومية العربية عن طريق جعل الإمبراطورية التى أسسها والده دولة عربية بحتة، أى: أن يكون حكامها ورعيتها وجنودها وضباطها من جنس واحد وأمة واحدة هى الأمة المصرية، وأن يعيد إلى القومية العربية وجودها واستقلالها أسوة بلغتها وأدبها وتاريخها.

وكان موقع إبراهيم بوصفه حاكمًا لمصر محفوفًا بالمخاطر بسبب المكائد التى حدثت فى استانبول لإنكار أحقيته فى اعتلاء العرش. وقد بدأ إبراهيم مهمته فى إعادة بناء وتنظيم الجيش المصرى وترسيخ الدفاعات العسكرية فى البلاد لحماية حقه فى خلافة محمد على. وأصدر أوامره بتطبيق «التجنيد الإجبارى» على المصريين. وقد تم بالفعل تجنيد ١٩ ألف مجند فى الجيش لشغل الأماكن الخالية وليحلوا محل

الجنود المتهالكين ثم إعادتهم إلى قراهم، وقد زاد العدد إلى ٧٠ ألفا ثم ٨٠ ألفا قبل نهاية حكمه.

ولما كان إبراهيم باشا قد أخذ على عباس شدته وقسوته مع الأهالى، وحاول من جانبه أيضا كبح جماحه ونزوعه إلى إرهاقهم، فإن ذلك لم يُجدِ فى كثير ولم يؤت ثماره كسابقة نصائح جده. ويرجع ذلك إلى أنها كانت ضد طبيعة عباس. وقد بلغ من تفاقم الخلاف بين إبراهيم وعباس أن اضطر الأخير إلى الهجرة إلى الحجاز حيث بقى هناك إلى وفاة إبراهيم.

وعندما اشتد المرض على إبراهيم زاد ذلك من آلام محمد على وقلقه على مصير مملكته من بعده، وبذلك أصبحت مسألة من يخلفه تشغله بدرجة كبيرة وبخاصة بعد أن أحس بقرب نهاية ابنه إبراهيم. وطبقًا لفرمان ١٨٤١ فإن الحكم يئول إلى أكبر الذكور الأحياء من نسل الوالى من الأولاد والأحفاد، وكان المنصب فى حالة وفاة إبراهيم يئول إلى عباس باشا بن طوسون ثانى أبناء محمد على ويليه مباشرة من الذكور اثنان هما: محمد سعيد باشا بن محمد على الذى كان عمره آنذاك خمسًا وعشرين سنة، وأحمد ـ أكبر أبناء إبراهيم باشا ـ الذى كان أصغر من عمه سعيد بعام تقريبا.

ويشير البعض إلى محاولة قام بها إبراهيم باشا لتعطيل تولية عباس وسعيد بعد وفاته لصالح ابنه أحمد، فقد أرسل مذكرة سرية إلى السلطان العثمانى يحثه فيها على أن يرفض طلب عباس توليه الحكم، ولكن هذه المذكرة لم تترك أثرًا كبيرًا حيث لم يستجب السلطان لطلب إبراهيم باشا.

وكانت وفاة إبراهيم فى ١٠ نوفمبر ١٨٤٨ عن عمر يناهز ستين عاما هلالية، وذلك بعد شهور قليلة من توليه الحكم تقدر بسبعة أشهر وثلاثة عشر يوما، وكان والده لايزال حيا. وقد اتفق السفراء فى استانبول مع الباب العالى ـ بناء على توصية القناصل العموميين فى القاهرة ـ على أن يخلفه عباس باشا، وقد صدر الفرمان السلطانى وأرسل سريعا إلى مصر ويتضمن تعيين عباس نائبا لجده. وتم استدعاء عباس من الحجاز ليتولى الحكم.

وفى ٢١ ديسمبر ١٨٤٨ غادر عباس الإسكندرية متوجها إلى استانبول وبصحبته أرتين بك ناظر ديوان التجارة والأمور الأفرنكية وشريف باشا ناظر المالية لمقابلة السلطان لتسلم مقاليد السلطة طبقا لفرمان ١٨٤١، ورغم ما أحاطه به السلطان من

التكريم والحفاوة والتشريف إلا أنه كان عازم النية على التقليل من مكانة والى مصر وسلطاته التى كان يتمتع بها محمد على، وإخضاع مصر لسيطرته وإعادتها تحت سلطته. وفى هذا اللقاء أعلن عباس للسلطان عن طاعته وإخلاصه له وقبوله الخضوع للدولة العثمانية وأنه سيخفض عدد قوات الجيش والبحرية وسيقدم سفينة سنويا إلى السلطان بالإضافة إلى الجزية السنوية وأنه سيعمل على التقليل من تأثير النفوذ الفرنسى فى مصر وفصل كبار الموظفين الفرنسيين عند عودته.. وبذلك فقد حدد عباس ملامح سياسته فى تلك الفترة بإقامة علاقة طيبة مع الدولة العثمانية والوقوف ضد التأثير الفرنسى الذى كان قد قل بشكل كبير بعد أزمة ١٨٤٠ وتوقفت مصر عن الدوران فى فلك فرنسا، وحاولت جاهدة الوقوف فى مواجهة التدخل الأجنبى.

وبعد وفاة محمد على فى ٢ أغسطس ١٨٤٩ بسراى رأس التين بالإسكندرية ونقله إلى القاهرة ودفنه بالمسجد الذى شيده بالقلعة فقد آل الحكم إلى عباس باشا.

وسوف نعرض فى هذا الكتاب لشخصيتى عباس وسعيد ودور كل منهما فى حكم مصر وأحوال مصر فى عهدهما وما شهدته البلاد من تأخر أو تقدم ومن ركود أو نهضة ومن عزلة أو انفتاح وما جلبته سياسة كل منهما على البلاد وذلك من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: عباس وسعيد من النشأة إلى السلطة.

الفصل الثانى: الإدارة والقضاء.

الفصل الثالث: الجيش والبحرية.

الفصل الرابع: الأحوال الاقتصادية والمالية.

الفصل الخامس: التعليم والثقافة والحركة العمرانية والحضارية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على الوثائق الأصلية المودعة بدار الوثائق القومية والتى تختص بالدواوين والأقاليم وغيرها من الوثائق الخاصة بفترة البحث، بالإضافة إلى العديد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية .

والله المستعان والهادى إلى سواء السبيل.

د.زين العابدين شمس الدين نجم

الفصل الأول

عباس وسعيد من النشأة إلى السلطة

عباس من النشأة إلى السلطة:

ولد عباس فى عام ١٢٢٨هـ - ١٨١٣ م بالقاهرة فى أثناء غياب والده أحمد طوسون باشا لحروب الوهابيين استجابة لطلب السلطان العثمانى إلى والى مصر محمد على. وقيل إنه ولد فى جدة فى أثناء قيام والده بتلك المهمة. وتوفى والده عام ١٨١٦ أى بعد ولادته بقليل.

وقد حبا محمد على حفيده عباس بعنايته وبذل فى تربيته الوقت والجهد لتنشئته تنشئة حسنة، وألحقه بمدرسة الخانكة ليكون متصفا بالعلم والمعرفة، ولكنه ما لبث أن خيَّب آمال جده فقد أعرض عن تلقى العلوم، خاصة اللغات الأجنبية، ورفض أسلوب التربية الأوروبية، ومن ثم فقد استعاض محمد على عن تعليمه بإسناد المناصب الإدارية إليه وتولى إعداده لولاية مصر فى المستقبل باعتباره أكبر أبناء الأسرة سنا وأحقهم بولاية الحكم بعد عمه إبراهيم باشا، وأمره بمرافقة عمه فى حملاته العسكرية ليشهد المعارك الحربية ولتدريبه على الأعمال العسكرية، ولكن عمه كان يجعله فى مؤخرة الجيش مما حال بينه وبين المشاركة فى العمليات العسكرية، وبرغم قيادته لأحد الفيالق فى حروب الشام فإنه لم يتميز فيها بعمل يدل على البطولة أو الكفاءة.

وقلد محمد على عباسًا المناصب الإدارية المهمة، فعينه مديرًا لمديرية الغربية ثم عينه مفتشا لأقاليم الوجه البحرى، ثم مفتشا لديوان خديو عام ١٨٣٧. وعهد إليه بإدارة البلاد فى أثناء غيابه بالسودان (أكتوبر ١٨٣٨ - مارس ١٨٣٩) ثم عينه حاكمًا (محافظًا) للقاهرة فترة من الوقت. وفى عام ١٨٣٨ ولاه منصب الكتخدا، أى: وكيل

الوالى، وفى الوقت نفسه مديرًا لديوان خديو، وفى عام ١٨٤٥ عهد إليه بشئون النقل (ديوان المرور) وذلك لإكسابه الخبرة فى شتى المجالات، وليتمتع بالحزم وحسن تدبير الأمور.

وفيما يبدو فإن هذه الجهود لم تجعل من عباس شخصًا جديرًا بثقة جده، أو تجعله يتحلى بمزايا وصفات جده، فقد ظهرت قسوته عندما كان مديرًا لمديرية الغربية حتى إن جده نصح له وبين عاقبة اشتطاطه فى معاملة الأهالى والغدر بهم. كما أنبه لإهماله وتقصيره فى إدارة أمور المديرية وعدم الوفاء بمطالبه وإنجاز المهام على خير وجه، وهدده بالعزل إن كان قد أصابه الملل، وشدد عليه أيضا أن يلتفت لأعماله وألا يتأخر فى تأديتها وأن يترك الراحة جانبا وإلا فإنه سيعزله ويقوم بتعيين من يحل محله، وفى هذه الحالة سيكون عباس ملوما بين العالم «وما كان أملى فيك ذلك».

وعاتب محمد على حفيده عتابا شديدا على الأمر الذى أصدره بقتل خبازه فى أثناء وجوده فى الغربية؛ حيث ذكره بما سبق أن نصحه به وهو عدم الغدر بالأهالى لأنه تأثر بهذا الأمر بشدة لأنه يخص حفيده ووارث الملك من بعده، وأن أفعاله تلك وهو فى ريعان الشباب تشمئز وتنفر منها الرعية فكيف يكون الحال عندما يتولى حكم مصر؟! فالحكم يتطلب الرويَّة والتؤدة والحلم إلى جانب الحزم والشدة، وختم محمد على خطابه لعباس بأنه سيمحوه ويزيله هو ومحمود كاشف ـ أحد كبار مساعديه ـ وهكذا يتضح أن سياسة عباس لم تحظ بالقبول من جده الذى نصحه ونبهه وعاتبه وهدده ليكون جديرا بحكم البلاد من بعده .

وعندما عُين عباس مديرًا لديوان خديو أمره جده بالتوجه إلى الديوان لرؤية الأمور والمصالح وأن يرتب المستخدمين الأكْفاء للعمل معه، كما كلفه بعد أيام قليلة بالتفتيش على المصالح، فما كان من عباس إلا أن طلب عددا من المستخدمين الذين يعملون بمعية جده، الأمر الذى أثار دهشة محمد على لعدم قدرة عباس على اختيار معاونيه من غير معيته، كما طالب عباس أيضا بفصل أعمال الخزينة ـ التى كانت تتبع ديوان خديو فى تلك الفترة ـ عن ديوان خديو، للتخفيف عن أعمال الديوان، ولتكون الخزينة مصلحة مستقلة عن الديوان متعللا بجسامة أمور الخزينة.

وهكذا سعى محمد على إلى إعطاء الفرصة لعباس لإثبات كفاءته، وتدريبه على

أداء هذه المهام والنهوض بإدارة ديوان خديو وهو من أهم الدواوين المركزية فى مصر فى عهده، وكذلك حرصه على أن يكون على دراية وإلمام كافيين بأمور الدواوين والمصالح والأقاليم، وأن يضطلع عن كثب على أحوال الأهالى وكيفية معاملتهم، ولكن عباس لم يشعر بجسامة المسئولية ولم يحسن معاملة الأهالى.

واستمر جده يوصيه بأن عليه أن يكون موضعا للفخر، وأن يشار إليه بالبنان، وأن تكليفه بإدارة ديوان خديو وتفتيش المصالح أمر جدير بإظهار مهارته وسعيه فى إدارة كافة الأمور، باعتباره فى مرحلة تؤهله لذلك ووجه إليه اللوم الشديد لأنه لم يخطر بباله أنه سيعجز عن أداء تلك المهام. ومع ذلك، فقد استجاب محمد على لطلب عباس وأمر بفصل الخزينة فى مصلحة مستقلة وعين لها مديرها ومستخدميها على أن تكون تحت ملاحظة عباس، ولكنه رفض الاستجابة لطلبه الآخر بأن يكون كل معاونيه وكتبته من بين الذين يعملون فى معيته وأن عليه اختيار عدد من المأمورين والأفندية، وأن يقوم بإعطاء التوجيهات لمرءوسيه واستعمال الشدة أحيانا وألا يستعين بعدد كبير من الكتبة، وضرب له مثلًا بأحد المأمورين من كبار السن والذى يقوم بالمهام والأعباء الجسيمة بمفرده دون الاعتماد على الكتبة وشبه له ذلك بأن الجواد يعجب بمهارة فارسه وكذلك صاحب الهمة يزلزل الجبال.

وفى عام ١٨٤٧ كلف محمد على حفيده عباس بمتابعة تنفيذ القرار الخاص بتشكيل المجلس الخصوصى والمجلس العمومى، وكان المجلس الأول يشبه إلى حد كبير مجلس النظار (الوزراء) برئاسة إبراهيم باشا وعضوية عباس باشا ونظار الدواوين وبعض الذوات وأرباب الوظائف الكبرى، ويختص بنظر الأمور المهمة وشئون الحكومة ووضع القوانين واللوائح والقرارت المهمة. أما المجلس العمومى - أو الجمعية العمومية - فكان يجتمع بديوان المالية مرة أو مرتين أو ثلاثًا أسبوعيا حسب الحاجة وينضم إلى جلساته بعض كبار الموظفين مثل باقى بك - وكيل ديوان خديو - وأدهم بك - مدير المدارس - وباسليوس بك - مدير الحسابات المصرية - ويختص بنظر كافة أمور ومصالح الحكومة التى تحال إليه، وإصدار القرارات بشأنها وتقديمها إلى المجلس الخصوصى للنظر فيها وفى سائر المواد نهائيا، والتى يقوم بعرضها على الوالى لإصدار الأوامر التى توافق إرادته السنية.

وقام محمد على بتكليف عباس ببعض الأعمال المهمة فى أثناء غيابه بالخارج،

ومن ذلك: تكليفه بمتابعة تحركات الأسطولين الإنجليزى والفرنسى لميناء بيروت لضربه بالمدافع. وكانت قوات إبراهيم باشا قد استعدت للدفاع عن سوريا بعد معاهدة لندن ١٨٤٠ والتى أخذت إنجلترا فى تنفيذها بالقوة وأمرت بضرب الثغور السورية والاشتراك مع القوات التركية فى احتلالها. وقد اتجه إبراهيم باشا إلى بيروت للدفاع عنها وعسكر فى ضواحيها على حين شاركت بعض السفن الحربية النمساوية والتركية فى دعم الأسطولين المذكورين. ولذلك فقد كلف محمد على عباسًا باتخاذ بعض الإجراءات اللازمة وحسم هذه الأمور دون تراخٍ.

وفيما يبدو فإنه لم يقم بتنفيذ هذا الأمر على الوجه الأكمل، فقد ورد فى خطاب من محمد على إليه فى هذا الشأن أنه: «تعددت منه الأوامر إليه ولم تتم للآن». ومن هنا فقد رأى البعض أن عباسا لم يكن يُعتمد عليه. ومع ذلك فقد ظل جده يوكل إليه المهام الجسيمة مثل رئاسة الدواوين المركزية، والقيام ببعض المهام الخاصة فى الأقاليم والإشراف على موظفى الحكومة مما ساعد على احتفاظ محمد على بالسلطة وتدعيمها.

وفى أواخر حكم محمد على وبخاصة فى أثناء مرضه أو سفره إلى الخارج أو سياحته وتريّضه بين جزر البحر المتوسط لتغيير الهواء عملًا بنصيحة الأطباء فقد كان يقوم بإدارة شئون الدولة كل من ابنه إبراهيم باشا وحفيده عباس وابنه محمد سعيد نيابة عنه بمعاونة عدد من كبار الموظفين. وكان إبراهيم يشرف على إدارة الأقاليم ويقود القوات العسكرية منذ السادسة عشرة من عمره ولذلك عُرف بالدقة والحزم والإقدام، أما عباس فلم يكن يتمتع بالكفاءة التامة التى تؤهله لتولى هذه المسئولية رغم قيامه ببعض المهام المدنية والعسكرية، على حين كان سعيد قد عُين فى أواخر حكم والده قائدا للبحرية المصرية، ولما كان إبراهيم مريضا فكان العبء الرئيسى يقع على عباس، وكان جده يوجه إليه الأوامر والنصائح ويوصيه ببذل الجهد والنفس للقيام بهذه المهام، وأفهمه أنه يتابعه ويتابع أعماله وأنه يتجسس على جميع الأعمال والقائمين عليها، كما كلفه بإتمام تعداد النفوس (السكان) الذى كان يجرى إعداده فى ذلك الوقت، وذكره بأنه اختاره ليهتم بهذه الأمور وأن تراخيه فى إدارة أمور الدولة هو «عين الحماقة» وأوصاه أيضا بعدم الفرقة بين أفراد الأسرة وأن يكونوا يدًا واحدة.

وفى الخطاب الرسمى الأخير من محمد على إلى عباس أبلغه بوصوله إلى الإسكندرية قادما من الخارج وأنه كان يريد التوجه إلى القاهرة إلا أن الأطباء لم

يوافقوا على ذلك، وأمره بالحضور إليه ومعه أحمد باشا يكن ـ ناظر الجهادية ـ وشريف باشا ـ ناظر المالية ـ وسامى باشا ـ سكرتير محمد على. ومع أن حفيده عباسًا كان من الناحية الفعلية هو أكبر أبناء الأسرة ـ بعد وفاة إبراهيم ـ وله من الخبرة ما يفوق من يليه فى الترتيب إلا أن البعض يرى أن ترتيبه بعد إبراهيم كان هو مؤهله الوحيد لما تولاه من مناصب وليكون حاكمًا لمصر من بعده، وفى ذلك إنكار للمحاولات والجهود المضنية التى بذلها محمد على ليكون عباس أهلًا لتولى مقاليد الحكم.

وكان عباس قد غادر مصر ميمِّمًا وجهه شطر الحجاز فى شهر أكتوبر ١٨٤٨ بعد خلافه مع عمه إبراهيم رغم أنه كان يشغل عدة مناصب رئيسة فى الدولة. وقد أثارت هذه المغادرة شكوك القنصليات العامة الأوروبية وبخاصة الإنجليزية والفرنسية فأسرعتا بإبلاغ حكومتيهما، وبدا تخوف القنصل البريطانى «مرى» فى خطابه إلى وزير خارجيته من أن عدم الاستقرار فى مصر قد يسفر عن نشوب حرب أهلية أو يؤدى إلى الاحتلال الأجنبى لها مما يهدد مصالح الإمبراطورية البريطانية فى الهند وأنه فى هذه الحالة قد تسنح الفرص لفرنسا لاحتلال مصر متذرعة بادعاء أنها قادمة لحماية حقوق الإنسان، وأن بريطانيا لن تعمل فى هذه الحالة على تأمين اتصالاتها فى الهند. أما القنصل الفرنسى فقد تخوف من نوايا السلطان تجاه نظام التوريث، وأن عباسا أحق بمنصب الولاية كخليفة لإبراهيم.

وهناك خلاف واضح حول شخصية عباس وطبيعته وطريقته فى الحكم، ويرجع ذلك إلى أنه لم يكن يميل إلى الأوروبيين بعامة والفرنسيين بخاصة ولا يحب التعامل مع الأجانب مما جعلهم يصفونه بأنه كان رجعيا ومتحفظا وأنه ضد حركة التجديد والتحديث والتقدم الأوروبى، وأن عهده كان عهد نكسة على النهضة القومية المصرية، وأنه لا يُعتمد عليه، وأنه يؤمن بالخرافات، وضد أى فكر تحررى.

ولما كان عباس قد أصر على رفضه للدعم السياسى الفرنسى واتباع الأساليب الفرنسية، كما كان عليه الحال فى عهد جده، فقد انبرى الكتاب الفرنسيون فى تشويه صورته فذكر أحدهم أنه ترك فى التاريخ سمعة سيئة، ويتفق المعاصرون لعباس من الفرنسيين على أن أكبر خطأ اقترفه هو اقترابه الظاهر من الإنجليز. أما القنصل العام الأمريكى فقد وصفه بأحط الصفات، منها: أنه لا يملك أيًا من الفضائل التى تميز الحكام الأتراك، وأنه يهتم بغرائزه الشريرة، كما اتهمه بالقسوة والبخل والاغتصاب والحقد والجبن، وأنه يكره كل أجنبى ويتحاشى أى اتصال من أى نوع سواء أكان فكريا

أم تجاريا حتى مع العملاء الأجانب، وأن الحرية الشخصية وحرية الملكية مفتقدتان وليس هناك من شعور نحوهما بالأمان من يوم إلى آخر. ويتضح من ذلك أن هذه الآراء لا تخلو من المغالاة وبخاصة من جانب الفرنسيين لفقدان فرنسا لمكانتها التى كانت تتمتع بها فى عهد محمد على.

أما القنصل الإنجليزى فكان له رأى آخر، فمع أنه يصفه بالأنانية والطغيان وبانهماكه فى الشهوات التى حطت من مكانته إلى حد كبير، إلا أنه ذكر أنه على جانب كبير من النشاط والذكاء وربما هو الأقدر على كبح جماح الشقاق لأن حقيقة كونه مكروها هى فى حد ذاتها برهان على أنه سوف يكون مهابًا بدرجة ما، بينما الآخران (سعيد ابن محمد على وأحمد بن إبراهيم) يعتمدان كلية على التأييد الذى يمكن أن يتلقياه من الباب العالى أو من الدول الكبرى. ومن هنا فإن عباسًا كان من وجهة نظر «مرى» أفضل شخصية، ولعل ذلك كان بسبب قرب «مرى» من عباس لأنه كان القنصل الأجنبى الوحيد الذى يتميز عن أقرانه بأنه يتكلم اللغة التركية بطلاقة وهى اللغة الوحيدة التى يجيدها عباس فلم يتقن أى لغة أوروبية، بينما كان لسعيد مدرب فرنسى وتعلم فى فرنسا، كما تلقى أحمد تعليمه فى فرنسا أيضا.

وبتولى عباس السلطة فى ٢٤ نوفمبر ١٨٤٨ فإن الحكم المطلق كان السمة الغالبة على عصره، وكان يستند فى حكمه إلى عنصرين أساسين، هما: الرهبة والجمود، ومن ثم فإن هذا الحكم لم يكن يواجه خطرا حقيقيا لأن دعائمه لم تهتز من جذورها، وعلى الرغـم من قلـة عدد الجيـش عما كـان عليـه فى عهد جده إلا أنه استمر فى أداء دوره كركيزة من ركائز حكم الوالى، كما ظلت البيروقراطية المركزية سليمة لم تُمس فى الأقاليم بوصفها الإطار المنفذ لإدارة مصادر الإنتاج وكانت النخبة فى مصر ـ وهى حجر الزاوية فى سلطة الوالى ـ تقوم بدورها لفرض استمرار سلطة الوالى على الأراضى الزراعية.

ولم يكن عباس يخلو من بعض المكر الذى مكنه من تتبع أخطاء وسوء استخدام للأشياء التى ظهرت فى الأجهزة والمؤسسات الإدارية التى أنشأها جده، ولكن كانت تنقصه الخبرات السياسية والحنكة التى تمكنه من التمييز بين الخير والشر. وفى عديد من المواقف كان يميل إلى التدمير أكثر من ميله إلى الإصلاح داخل هذه الأجهزة والمؤسسات، وإن كان الكثير مما فعله محمد على قد تم تدميره قبل تولية عباس أو كان على الأقل فى حالة سيئة.

وقد بدأ عباس حكمه بمعزل عن الناس متهاونا فى شئون الحكم غير مكترث بالأضرار التى قد تلحق بالبلاد، وقد يكون ذلك بحكم طبيعتـه وشخصيتـه أو لأنه قد شهد النهاية التى آلت إليها مشروعات جده وما آلت إليه حروب الشام، وتحالف الدول الأوروبية للقضاء على كل آماله، فرأى أنه من العبث مقاومة هذه الدول، وأدرك أن البلاد فى حاجة إلى السكينة وأن تنعم بالراحة والاستقرار. ولما كان لا يعرف إلا القليل من أساليب الحياة والتقاليد الأوروبية حيث لم يسافر إلى أوروبا ولم يقرِّب إليه أحدا من الأوروبيين، فقد رأى أنه لا داعى للمظاهر الأوروبية الكاذبة والتى كان يعتقد أنها تسربت إلى مصر قبل ميعادها، وأظهر ميله إلى العادات والأنظمة التركية والمحلية.

ومما زاد من عزلة عباس أنه كان يرى أن المحيطين به إما قطيعًا من الذئاب الغربية وإما طائفة من الموظفين المتملقين الذين لا همَّ لهم إلا جمع الثروة، ولذلك كان اعتزاله للجميع حيث إنه حصن نفسه نسبيا من تملق القناصل الأوروبيين العموميين أو تهديدهم ونهبهم للبلاد عن طريق ابتعاده عنهم فى عزلة متعمدة باستثناء نفر قليل منهم «مرى» ـ القنصل العام البريطانى ـ بالإضافة إلى خدمه الخاص حتى إن حياته كانت سرًا غامضًا ولذلك كان موضع ذم معظم الأجانب وبخاصة بعد أن استغنى عن كثير من الموظفين الأجانب. وفى ضوء ذلك فإنه يمكن فهم أسباب طرده للموظفين الأوروبيين وتوقف حركة التجديد وانتعاش العادات القديمة فى التعصب وبُغض الأجانب، كما ابتعد أيضا عن المصريين الذين كان لا يكن لهم سوى الخوف والاحتقار.

وقد ظهر للعيان ما فى خُلق عباس من غريب الأطوار وميل إلى القسوة وسوء الظن بالناس حتى أقربهم إليه ولم يكتف بالاحتجاب عن الناس داخل سراى الخرنفش وسراى الحلمية بالقاهرة بل بالغ فى مجافاتهم حيث بنى قصرا فخما فى الريدانية وكانت منطقة صحراوية منقطعة عن العمران وبعيدة عن العاصمة. وقد بلغ عدد نوافذه ٢٠٠٠ نافذة. ولم يكد يفرغ من إنشائه حتى راح ينشئ قصرا ثانيا واختار له بقعة موحشة على الطريق بين القاهرة والسويس وشيد بها قصرًا عُرف باسم الدار البيضاء، كما أنشأ قصرا آخر فى جهة العطف، وبنى قصرًا فى بنها، حيث اختار له موقعا بعيدا عن المدينة ذاتها.

وكان من أثر حبه للعزلة إكثاره من ركوب الخيل والهجن والتوغل بها فى جوف

الصحراء حتى قيل عنه إنه كان محبا لركوبها ومولعا باقتنائها إلى الحد الذى لم يعرف اقتصادا فى سبيل اقتنائه لها، وقام ببناء الإسطبلات لها، كما كان محبا لاقتناء الكلاب وكذلك العبيد وقبل وفاته كان يملك ٥٠٠ من العبيد.

وأثبت عباس فى بداية حكمه إخلاصه للسلطان العثمانى بطرق مختلفة، فقدم إليه والى كبار رجال الدولة فى استانبول الهدايا الكثيرة كما أرسل إليه السلطان ثلاثة براويز كبيرة. وسرعان ما تحولت هذه العلاقة الطيبة إلى علاقة يسودها الاضطراب بسبب سياسة عباس الداخلية وإدارته للبلاد، فمنذ عودته من استانبول وجه اهتمامه إلى المعارضين له من سنوات عدة، فقام بفصل عدد من كبار القادة والضباط وعدد كبير من رجال ديوانه أو نفيهم وتدمير ممتلكاتهم.

ولما كان عباس يمقت عمه إبراهيم وكل من يمت له بصلة فقد كان تعيينه لنوبار ـ الذى كان مترجما مع إبراهيم، باشمترجم (رئيس المترجمين) ـ يعتبر تصرفا غريبا. وفى مجال الإدارة فقد توقفت عجلاتها وعُرقلت وأصابها الاضطراب ولم يتم إنجاز أعمال حقيقية باستثناء التغيير الدائم فى المناصب حتى بات من المؤكد أن أحدًا من كبار الضباط أو الموظفين لا يضمن بقاءه فى منصبه إلى الغد.

وبلغ سوء ظن عباس بمن حوله وتخوفه من أكثرهم قربا إليه حتى من بين أفراد الأسرة وبعض كبار رجال الحكومة الذين عملوا مع جده أو عمه إبراهيم منضمًا إليهم الكثير من أقاربه أنه شك فى نياتهم تجاهه ولم يكـن قد مضى على جلوسه على أريكة الحكم سوى شهور قليلة فعاملهم بالعنف والشدة حتى إن بعضهم خشى فتكه بعد أن أعلن عليهم حربا عوانا وحاول قتل بعضهم فغادروا البلاد فرارا بأنفسهم قاصدين أوروبا أو استانبول.

وقد وجد عباس تشجعيا على ذلك من بعض أتباعه الذين راحوا يعملون على الوقيعة بينه وبين ولى عهده محمد سعيد باشا وعمته الأميرة نازلى. وبلغ من محاربته لأمراء الأسرة إلى الحد الذى ساءت فيه العلاقة فيما بينه وبينهم واتهامه لهم بالتآمر على حياته، وقد آثر سعيد الا نزواء فى سرايه بالقبارى فى الإسكندرية لا يبارحه مطلقا على حين فرت عمته نازلى إلى الآستانة. ولهذا فإنه ليس من الغريب أن يوجد من بين أفراد أسرة محمد على من يبعثون بالشكوى إثر الشكوى إلى الباب العالى بصورة سرية

عن طريق من كانوا يتمنون أن يخلف أحمد بن إبراهيم باشا والده فى الحكم بدلا من عباس، أو عن طريق سعيد أو إسماعيل.

وفى استانبول كان هناك من يعملون ضد عباس، فقد كان إبعاد عباس ليوسف كامل باشا ـ زوج ابنة محمد على ـ إلى الآستانة وهو قريب للصدر الأعظم، أثر كبير فى مزيد من التعقيدات، وكذلك إبعاد سامى باشا ـ سكرتير محمد على ـ وابنه صبحى بك حيث اتهمهما عباس بأنهما كانا السبب فى العديد من النزاعات والمعارك بين أفراد الأسرة. وقد نال أكثر من تم استبعادهم التكريم وشغلوا الوظائف العالية بالآستانة، ومنهم أيضا حكمدار السودان، وكانت عمته نازلى أيضا ضمن من يعملون ضده. وقد طلب من عباس إرسال زوجة يوسف كامل وابنتيه إلى استانبول بعد مغادرته إليها بدونهن.

ومما زاد الأمر سوءا رفض عباس تطبيق التنظيمات العثمانية فى مصر والتى طالبته الدولة العثمانية بتطبيقها؛ حيث ذكر أن لديه القانون الخاص به وهو القانون العمومى الذى أصدره محمد على فى مطلع عام ١٨٤٤ وكان بمثابة تلخيص للقوانين الخاصة بالعقوبات إلا أنه لم يطبع وينشر إلا فى رجب ١٢٦٥ هـ ـ مايو ـ يونيو ١٨٤٩م، ومن ثم فقد عُرف بين الأوروبيين باسم قانون عباس ويحتوى على ٢٦ مادة. وقدم عباس هذا القانون إلى «مرى» ـ القنصل العام البريطانى ـ لتقديمه إلى وزير خارجيته لتعضيد موقفه.

وقد استند عباس فى رفضه للتنظيمات التى تنص على ضرورة حصول الوالى على إذن من السلطان بأحكام الإعدام إلى أن محمد على كان يقوم بتنفيذ أحكام الإعدام فى الذين ارتكبوا جريمة القتل مع سبق الإصرار دون الرجوع إلى السلطان العثمانى فى هذا الشأن، وأن حرمان عباس من ذلك سيُفهم من جانب المصريين على أنه لم يعد مرضيا عنه من جانب السلطان. وقد ساند «مرى» عباسًا مساندة قوية مؤكدا الحجة القائلة بأن تطبيق التنظيمات فى مصر سيكون متناقضا مع فرمان ١٨٤١ وأن مجرد انتشار الشائعات عن تطبيقها قد أدى بالفعل إلى تهديد الأمن فى البلاد.

ولم ينته الخلاف بين عباس والحكومة العثمانية عند هذا الحد، ففى عام ١٨٥١ اتهمه الصدر الأعظم بكتابة رسائل إلى عرب الحجاز والوهابيين والقوات القريبة

من حلب وبغداد للتحريض على التمرد. وبرر القنصل العام البريطانى ذلك بأن هذا الاعتقاد يرجع إلى تعامل عباس مع البدو فى شبه الجزيرة وسوريا لشراء الخيول العربية التى كان مولعا بها منذ شبابه، على حين يذكر أحد الإنجليز أن عباسًا كان يخطط للاستقلال عن الدولة العثمانية، بل إن طموحه كان أكبر من ذلك فقد كان يعمل لكى يكون الحاكم الوحيد لشبه الجزيرة العربية عن طريق عمل تحالف مزدوج مع البدو فى الشمال والوهابيين فى الجنوب، ولكسب تعاطف البدو معه فقد قام بإرسال ابنه إلهامى إلى فيصل بن شعلان زعيم إحدى القبائل حتى ينشأ وريثه كواحد من الجماعة مكتسبًا كافة العادات العربية.

وبالإضافة إلى ذلك فقد قُدمت الهبات الوفيرة إلى القبائل المجاورة وكان استقبال إلهامى لهم فى غاية الكرم والسخاء. ويقال: إن وراء ذلك نبوءة أحد المشايخ بأن عباسا سيكون حاكما مصريا عربيا، وأن الدولة العثمانية تخطو نحو النهاية.

وفيما يبدو فإن عباسا كان يرى أن الدولة العثمانية قد دب فيها الضعف وأنه يمكن تحقيق طموحه إذا ما وقفت روسيا ضد الدولة العثمانية. وقد خطا عباس خطوات عملية فى هذا الاتجاه عندما طلب من الباب العالى تغيير لقبه من الوالى إلى «العزيز» كما طلب من السلطان العثمانى أن يمنحه جبل شمر على طريق الحج من بغداد إلى مكة. ولكن خطط عباس لم تتحقق؛ فلم تكن إنجلترا التى كان يرى فيها حليفته على استعداد للانسياق وراء طموحاته.

ولقد فكر مجلس الوزراءِ العثمانى فى استبعاد عباس فى أول فرصة متاحة، ولكن رغبة الباب العالى لإعادة تأسيس حكومة كاملة جديدة فى مصر لم تكن مفضلة فى ذلك الوقت. أما عباس فقد حاول من جانبه إنهاء مسألة التنظيمات فقام بإرسال أرتين بك إلى الباب العالى للقيام بهذه المهمة، وقد وجد أرتين من السفير البريطانى باستانبول دعما بريطانيا بالنسبة لعباس، ولكنه لم يحصل من الباب العالى على الرضا الكافى لتوقعات عباس، فقد كان لاستمرار نفى عباس للأتراك والمصريين الذين يعملون مع الصدر الأعظم أثر فى ازدياد الصراع بين الطرفين.

وبعد عودة أرتين بك خاوى الوفاض فقد تظاهر لعباس أنه مازال وزيره الذى يعتمد عليه، وأنه غير راضٍ عن السياسة الفرنسية فى مصر، ولكن عباسًا أصبح أكثر نفورا

منه. وعندما ظهر عجز فى حسابات ديوان التجارة الذى كان يرأسه أرتين فقد تخوف من بطش عباس الذى دبر فضيحة له ففر إلى استانبول فى أغسطس ١٨٥٠. وقد اعتبر عباس ذهابه إليها ونشاطه بها موقفا غامضا، وأدرك أن فرنسا لن تسامحه بسبب سياسته العدائية نحوها، وأن ثمة دسائس فرنسية قد دبرت فى الآستانة للإطاحة به واستبدال شخص آخر به من العائلة هو أحمد بن إبراهيم وأنه سيكون أكثر فائدة لفرنسا، وأن أرتين سيعمل مع أعدائه فى الآستانة ومع الفرنسيين لإسقاطه من الحكم.

وفى ١٨ سبمتبر ١٨٥٠ وبعد مرور أيام قليلة على وصول أرتين إلى الآستانة أرسل عباس إلى ولسون المستشار الإنجليزى فى مصر وتحدث معه عن مخاوفه وعن رغبته فى عودة الصداقة مع بريطانيا وأن يحظى بدعم الحكومة البريطانية عن طريق السفير البريطانى فى الآستانة لحمايته من دسائس أرتين بك وتحسين علاقته بالسلطان، وأبدى له استعداده للموافقة على إنشاء خط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية.

ورغم اختلاف وجهات النظر حول ما إذا كان عباس هو الذى قدم هذا العرض كرد لدعم بريطانيا أو أنه لم يسأل المساعدة ليمنع تطبيق التنظيمات، أو أن هذه الخطوة كانت نابعة من ولسون وليس من عباس، فإنه يمكن القول: إن مصالح كليهما قد التقتا فى هذه الظروف وإن كلا منهما كان يريد تحقيق أهدافه، وإن المستشار الإنجليزى كان له تأثير شخصى على عباس بدرجة كبيرة، فقد ذكر أن لقاءه بعباس لاستشارته فى بعض الصعوبات التى تواجهها حكومته وفر له فرصة جيدة لاقتراح مشروع السكة الحديد عليه، وشرح له فوائده على النقل والتجارة فى مصر، وأنه سيكون سببا فى عظمته وتميزه وفى تحسين علاقته بإنجلترا أكثر منه فائدة لإنجلترا فى اتصالها بالهند.

وقد أسفرت الضغوط التى مارسها وزير الخارجية البريطانى على الباب العالى وبمساعدة الدول الكبرى عن تحقيق مطلب عباس، فقد قدم السلطان العثمانى تنازلا بسيطا؛ حيث أرسل فؤاد باشا عام ١٨٥٢ إلى مصر. وقد تم التوصل إلى اتفاق مع عباس باشا وتم التصديق عليه من الباب العالى، وقد مُنح عباس بموجب هذا الاتفاق حق التصديق على أحكام الإعدام لمدة سبع سنوات فى حالات معينة فى مقابل زيادة الجزية السنوية التى تدفعها مصر للدولة العثمانية إلى ٤٠٠٠٠٠ جنيه.

وبعد تسوية مسألة القصاص فى شهر مايو ١٨٥٢ صدر الفرمان السلطانى فى

يونيو من العام نفسه يحتوى تفاصيل هذه التسوية. وهكذا كان على مصر أن تتحمل الكثير من الأعباء المالية الإضافية التى تذهب للخزينة السلطانية للحصول على بعض استقلالها.

وإذا كان عباس قد وعى الدرس فى البداية بأنه لا يمكن الاعتماد على أى من إنجلترا وفرنسا، وآثر الابتعاد عن فرنسا ـ بعد تجربة محمد على ـ فإنه باعتماده على إنجلترا لتحقيق أهدافه قد ألقى بنفسه بين أيدى إحدى هاتين القوتين، ولكنه لم يكن يملك من المؤهلات والمقومات التى تجعله فى قامة ومكانة محمد على لكى يقوم بدور مماثل دون خسائر كبيرة.

من ناحية أخرى فإن الأجواء التى عاشتها مصر خلال تلك الفترة من الشكوك والمؤامرات كان من الطبيعى أن تؤدى إلى إشاعة الجاسوسية وأن تروِّج سوق الوشايات وأن تنطلق سهام الفتن دون توقف وأن تتدهور الأخلاق، حتى إنه لم يعد هناك أحد بمأمن من أن يشى به جاره أو صديقه فيغضب عليه الباشا ويتم نفيه إلى أقاصى السودان وهو أخف عقاب لمن يوقعه سوء حظه فى قبضة عباس، وتلك هى طبيعة النظم الدكتاتورية.

وقد فضل عباس الاعتماد على الألبانيين فأحاط نفسه بحراس منهم، وانخرطوا فى الجيش بأعداد كبيرة، وقضى بذلك على ما كان للجيش من صبغة وطنية وصفة مصرية، وقام بتخفيض أعداده، وأدى ذلك إلى زعزعة دعائم الدولة من الوجهة الوطنية والقومية. ولذلك فإنه يؤخذ عليه تعصبه للجنسية التركية إلى حد بعيد حتى إن البعض يرى أن أعوانه الأتراك والشراكسة كانوا بمثابة حزب متعصب يعمل على إهانة الشعب المصرى ويكره الأوروبيين ويرفض وجودهم ويقف ضد التقدم الأوروبى وضد تطوير المجتمع وتحسين أحواله، حتى إن عباسا فى معرض تفضيله بين تدخل القناصل الأجانب والسلطان العثمانى قال: «إذا كان لا بد أن يحكمنى أحد اثنين، فأولى أن يكون الخليفة لا القناصل».

ولكن الواقع فرض عليه أن يحصل منه الطرفان على ما يريدانه، فقد طبق الباب العالى هذه التنظيمات التى كانت بريطانيا قد فرضتها عليه من قبل، والتى اشتملت

فى الظاهر على قبول إلغاء الكرباج وإبطال السخرة، ولكنها فى الواقع كانت تتضمن اعترافا بحق الأتراك والإنجليز معا فى التدخل فى إدارة شئون مصر، كما أن القنصل العام الإنجليزى كان له نفوذ كبير لدى عباس.

وكان عباس يعمل بمشورة الإنجليز أكثر مما كان يعمل بمشورة الفرنسيين؛ حيث تغلب النفوذ الإنجليزى على البلاط الحاكم وتفوق على النفوذ الفرنسى حتى كان الحزب الموالى لبريطانيا فى مصر وقتئذ هو حزب «حلقة الحكام» وهو مركب من الأتراك وأعيان البكوات، وقد واتتهم الفرصة فعملوا على إحياء عهد ظلم الفلاح وإرهاقه من جديد. كما تمكن القناصل الأجانب من الضغط على عباس لإثنائه عن قراره الذى أصدره بطرد اليونانيين من مصر. واضطر عباس إلى سحب عبد اللطيف باشا حكمدار السودان من الخرطوم تحت ضغط الدول الأجنبية التى احتجت على قيام مدير كردفان بجلد تاجر إنجليزى حسب تعليمات الحكمدار لمخالفة التاجر المذكور لأوامر عباس والتى كانت تمنع استغلال الأجانب لجامعى الصمغ السودانيين بعد تحديد سعر بيعه وشرائه.

وإذا كانت حياة عباس قد اكتنفها الغموض وأحيطت بالأسرار، وهو أمر كان يتماشى مع طبيعته ووفق إرادته، فإن وفاته كانت أيضا على المنوال نفسه ولكن بغير إرادته ودون تدخل منه، ولعلها كانت نتيجة طبيعية لما تقدم.

وهناك عدة روايات فى هذا الصدد منها ما لا يقبل عليه الكثيرون ولا تفتأ تذكرها المراجع التاريخية وهى: أنه توفى بضربة شمس، أو بالسكتة القلبية، أو إثر إحدى نوبات الصرع التى كانت تنتابه فى سنواته الأخيرة، أو لأسباب سياسية. أما الروايات الأخرى الأقرب إلى القبول أو التصديق فإنها قد تتشابه فى الخاتمة إلا أنها تختلف فى التفاصيل والأسباب.

وتذكر إحدى هذه الراويات أن الأميرة نازلى عمة عباس أنفذت من الآستانة مملوكَين من مماليكها وكانا على جانب كبير من الجمال بحيث يغريان وكيل عباس على شرائهما وعندما رآهما الوكيل فى سوق الرقيق بالقاهرة قام بشرائهما وأحضرهما إلى قصر عباس فى بنها، فلما رآهما عباس أعجب بهما وعهد إليهما بحراسته ليلا ولبث المملوكان يستجمعان قوتهما إلى أن جاء دورهما فى الحراسة فاقتحما غرفة نوم

عباس وهاجماه فى أثناء نومه وقتلاه خنقا دون أن يتركا فرصة له للاستغاثة أو الدفاع عن نفسه، ثم نزلا إلى الإسطبلات وتظاهرا بطلب جوادين لقضاء حاجة لمولاهما، فلم يشك السائس فى الأمر، وانطلقا فارين إلى القاهرة ومنها إلى الآستانة حيث منحتهما الأميرة نازلى مكافأة سخية على نجاح المؤامرة.

أما الراوية الأكثر شيوعا فهى أن حاشية عباس ويقال لهم «إيج أغاسيه» قد استطالوا بالغمز واللمز على رئيسهم خليل درويش بك؛ وذلك لأنه أساء معاملتهم، وهو أحد غلمان عباس الأخصاء وكان يعرف بحسين الصغير لأن عباس قربه إليه ومنحه عن غير جدارة رتبة قائمقام رغم حداثة سنه، وصار كلما مر عليهم يرمونه بأقوال قبيحة وألفاظ شائنة، فشكاهم إلى عباس الذى أمر بجمعهم وأمر حسين بك بجلدهم وتجريدهم من نياشينهم وألبسهم لبدا وزعابيط (ملابس خشنة) وأرسلهم لخدمة الخيول فى الإسطبلات فعز ذلك على مصطفى باشا أمين خزينة عباس؛ لأنهم (خشاديشه)، أى أتباعه المقربون حيث التمس من الوالى العفو عنهم ولكن عباسًا لم يقبل شفاعته فسعى بكل جهده لدى أحمد باشا يكن وإبراهيم باشا الألفى محافظ القاهرة عندما حضرا إلى قصر عباس فى بنها وترجاهما فى تحقيق طلبه، وقد استجاب عباس لطلبهما وأمر بالعفو عنهم وردهم إلى مناصبهم. وقد تقدموا إلى عباس لتقديم الشكر إليه ولكنهم كانوا يضمرون له السوء ويريدون الفتك به، وتآمروا مع غلامين من خدم السراى هما عمر وصفى وشاكر حسين (وقيل: غلام واحد هو الأول) واتفقوا جميعا على قتل عباس.

وكان من عادة عباس عند نومه أن يقوم على حراسته غلامان من مماليكه، ففى ليلة الجمعة ١٤ يوليو ١٨٥٤ تولى الغلامان المذكوران حراسته وفى غسق الليل قام الغلامان بفتح الباب للمؤتمرين فدخلوا على عباس وهو مستغرق فى نومه، ولما أرادوا الفتك به استيقظ وحاول النجاة ولكن عمر وصفى منعه وأعاده إليهم فتكاثروا عليه وقتلوه، وأوعزوا إلى الغلامين بالهرب لتتم الحيلة، وكتم المتآمرون الأمر إلى صبيحة اليوم التالى ولما لم يستيقظ الوالى فى ميعاده استبطأه أحمد باشا يكن وإبراهيم باشا الألفى فدخلا عليه فوجداه قتيلا فذُعرا لهول الموقف وكتما الخبر إلى أن نقلا الجثة فى عربة إلى القاهرة وأوصلاها إلى قصر الحلمية (وقيل: قصر العباسية) وهناك أذيع

الخبر ودُفن فى اليوم التالى (وقيل: بعد عدة أيام) لتعطيل تسلم سعيد للحكم على أمل أن يؤدى ذلك فى النهاية إلى خلافة إلهامى بن عباس بدلا من سعيد، وقد نُقل عباس إلى مثواه الأخير بمدافن الأسرة.

اجتمع الذين يميلون إلى عباس تحت رئاسة الألفى واتفقوا على استدعاء إبراهيم إلهامى باشا نجل عباس وكان بأوروبا فأرسلوا يستدعونه ليولوه على مصر ويمنعوا عمه سعيد أكبر أبناء محمد على من تولى الحكم ولو بالقوة، وكان مقيما فى قصره بالقبارى. وكتبوا سرًا إلى إسماعيل سليم باشا محافظ الإسكندرية وقتئذ بما اتفقوا عليه وأوصوه بالتيقظ والسهر على الثغر حتى يحضر إلهامى باشا من الخارج.

وكان إسماعيل سليم باشا على غير رأى المؤتمرين لعلمه أن الحكم من حق سعيد باشا طبقا لنص الفرمان، وقد توجه من فوره إلى سعيد باشا وأطلعه على فحوى الرسالة فشكره سعيد على إخلاصه وذهب بصحبته إلى قصر رأس التين وتم الاستيلاء عليه وأعلن اعتلاءه العرش، وأجريت حفلة الجلوس وسط إطلاق المدافع، ثم سافر إلى القاهرة بصحبة أفراد الأسرة الحاكمة وهم: الأمير إسماعيل باشا والأمير عبد الحليم والأمير مصطفى فاضل والأمير أحمد رفعت وغيرهم، وعندما وصلوا إلى القاهرة وأرادوا الذهاب إلى القلعة بلغهم أن برنجى آلاى المشاة الموجود فيها تحت قيادة الميرالاى شكيب بك الذى هو من مماليك عباس مصمم على الممانعة حتى يحضر إلهامى باشا كالاتفاق المعقود بين رجال حزبه، فتوجه إليه الأمير أحمد رفعت بن إبراهيم باشا بنفسه، وأقنع رجال الآلاى المذكور بوخامة العاقبة إذا هم استمروا على عنادهم فسلموا وفتحوا الأبواب، وصعد سعيد باشا إلى القلعة حيث تمت له مراسم التولية وأصبح واليا على مصر.. وهكذا حالت الأقدار دون تحقيق رغبة عباس فى حرمان عمه سعيد من الحكم وتولية ابنه إلهامى وتغيير نظام الوراثة فى مصر.

وقد استدعى ناظر الخارجية المصرى القنصل العام البريطانى معبرا له عن استيائه من إخفاء نبأ وفاة عباس. وكان القنصل قد تعمد ذلك لأنه فى مصلحة إلهامى بن عباس باشا باعتبار أن والده كان مقربا للإنجليز بينما كان سعيد يفضل الفرنسيين، وعلى الفور فقد طلب القنصل البريطانى من القنصل الفرنسى أن يصحبه إلى القلعة لتهنئة سعيد باشا.

وهكذا حكم عباس مصر خمس سنوات وسبعة أشهر وتسعة عشر يوما عاشها فى عزلة مستعينا بالأتراك دون المصريين ومتمسكا بالتقاليد التركية، ووقف حائلا دون هجرة الأوروبيين وإدخال رءوس الأموال الأجنبية، ونعمت خلالها البلاد بالأمن والسلام والهدوء إلا أنها ـ من وجهة نظر الإصلاح الداخلى ـ كانت راكدة كل الركود، وكان عهد سعيد عهدا مختلفا عن عهد سابقه.

سعيد من النشأة إلى السلطة:

وُلد محمد سعيد بمدينة الإسكندرية فى عام ١٢٣٧هـ - ١٨٢٢م وهو الابن الرابع لمحمد على من زوجته عين الحياة قادن، وكانـت مرضعـته السيـدة خيرية بنت عبـده من أهالى دمنهور والتى أنعم عليها بساقية ومساحة من الأرض مجاورة لها، ثم أصدر أمرا إلى الدفتردار بك لاستخراج التقسيط (الحجة) الخاص بهذه الأرض من الروزنامة.

وسعيد هو الثالث ممن تولوا حكم مصر من أسرة محمد على بعد ابنه إبراهيم وحفيده عباس، والثانى ممن تولوا من أبناء محمد على بعد إبراهيم وهو أول أولاد محمد على الذين وُلدوا بمصر بعد تعيين محمد على واليا عليها، فأبناؤه الثلاثة: إبراهيم وأحمد طوسون وإسماعيل ولدوا فى قولة قبل مجيئه إلى مصر، أما باقى إخوة سعيد الأصغر سنًا منه والذين كانوا على قيد الحياة عند توليته فكانوا: الأمير حسين والأمير حليم والأمير محمد على، وكان ميلادهم أعوام ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٣٣ على التوالى. ووُصف سعيد بأنه كان جميل الخلقة ولو أن فى عينيه آثارًا من مرض أصابهما كان شائعا بين الأطفال.

كان سعيد موضع حب والده وعنايته بدرجة كبيرة حتى قيل: إنه نال نصيبًا وافرًا من ذلك لم ينله أى من الأمراء إلا القليل. وقد وكله إلى أخته الكبرى تعلمه القراءة والكتابة وتقرئه القرآن. واهتم محمد على بتربيته وتنشئته التنشئة الحسنة، وحرص على أن ينال قسطا وافرا من التعليم؛ حيث وفر له المعلمين الماهرين والمتميزين واختارهم له بعناية، فكان من بينهم المستشرق الفرنسى كونيج الذى حضر إلى مصر بهدف تقوية لغته العربية، وعهد إليه محمد على بترجمة القوانين الفرنسية، وكلفه بتعليم ابنه سعيد حيث أصبح معلمه الخاص.

وكان هو الأوروبى الوحيد الذى يحظى بثقة سعيد حتى قيل: إنه صار من بين أكثر الموظفين نفوذا. وكان من بين معلميه أيضا الرسام الشهير «قبوده» الذى علمه فن الرسم والهندسة والحساب، فضلا عن تعلمه فنون الملاحة والرياضيات، وكان سعيد محبا للعلم بارعا فى الرياضيات، كما أجاد اللغات العربية والفارسية والإنجليزية والفرنسية والتى كان يجيدها كأحد أبنائها، بل إنه كان يبدو منه كثيرا مما هو معروف عن شمائل الفرنسيين.

وتابع محمد على بنفسه تعليم سعيد فى مراحله المختلفة، وكان يتلقى تقارير دورية من مدرسيه عن تعليمه وسلوكه وتصرفاته ومدى انصياعه لأوامرهم، بالإضافة إلى مراجعته لدروسه بحضورهم، وقد حذرهم محمد على من ارتكابه للتصرفات السيئة أو التكاسل أو الإتيان بحركات غير مناسبة، وأمرهم بتدريبه بعنف وشدة.

واختار محمد على لابنه سعيد سلاح البحرية والتحق به وعمره اثنتا عشرة سنة ـ أسوة بملك إنجلترا الذى لحق بالبحرية برتبة مساعد ثم ترقى بالتدريج إلى رتبة أميرالاى قبل توليه عرش إنجلترا ـ وقد بدأ سعيد برتبة مساعد، وكان والده يأمر بمعاملته كأحد الملاحين وليس كأحد الأمراء وأمر ابنه بأن يحترم قادته وأن يقوم بكل الفرائض والخدمات كأقرانه سواء بسواء لا يميزه عنهم إلا ما قد يظهره من التفوق عليهم بالجد والعمل، وأن يروض نفسه على الطاعة والانقياد للضباط والرؤساء.

وكان مطوش باشا «سر عسكر الدونمة» أى: قائد الأسطول قد تولى مع هوسار بك تعليم سعيد الفنون البحرية حيث تعلم سعيد كل ما يطلب تعلمه من ضباط البحرية، وكانت أوامر والده صارمة فى ضرورة طاعته لمطوش باشا وذلك بالامتثال لأوامره وبعدم جلوسه إلا بأمره وبإجراء التعظيمات العسكرية وقت المرور عليه احتراما لمنصبه. أما خارج الأسطول فيكون التعظيم من قائد الأسطول له؛ وذلك حتى ينال شرف الملك والمعارف والآداب. وخصص محمد على مائة قرش مرتبا شهريا لابنه سعيد أسوة بسائر المساعدين بالأسطول بناء على طلب ناظر البحرية وكان يتم صرف مرتبه من حساب السفينة التى يوجد بها، وهكذا نشأ سعيد فى وسط هذا المناخ نشأة ديمقراطية.

واستمر محمد على يتابع ابنه فى البحرية بشكل مستمر، وكان يحثه على التعلم

واكتساب الخبرة، ولما بلغه عدم التفاته لدروسه وميله إلى الراحة ومجالسة القبودانات (القادة) القدامى الذين لا يتصفون بالأدب ولا بالأخلاق الحميدة أمره بعدم مجالستهم وأن ينتبه جيدا إلى دروسه، وأن يتابع الأنشطة الرياضية كالمشى والحركة المستمرة لعدم حصول السمنة وأن يجالس ذوى الأخلاق الفاضلة ومن لهم معرفة بالأصول والعلم الحديث والعارفين بالحاكم والمقدرين له ومكانته وأن يتعلم منهم حتى لا يقال عنه: إنه سيئ الخلق، وألا يسلك مسالك تتنافى مع نشأته وأصوله، وأن يجعل من فارس أفندى المدرس قدوة له وأن يتطبع بأخلاقه الحسنة التى يتصف بها، وأن يلتزم التواضع والسعى فيما فيه علو شأنه ومكانته لكى ينال رضاء والده ويكون مقبولا من الناس، بل كان محمد على حريصا على أن يحضر امتحانه أمام أحد المدرسين وهدد ابنه بأنه سيؤدبه إن لم يجده ملتفتا لدروسه وإن لم يُنقص وزنه.

وعندما لاحظ محمد على تدليل بعض المدرسين لابنه قام بتعنيف أحدهم لأنه وضع يده تحت إبطه لمساعدته عند مغادرته للسفينة، وأمره بأن يهتم بتشويقه للتدريب والعلم بدلا من تدليله وهدده بإلقائه فى البحر. وفى الوقت نفسه فقد حذر ابنه من إيثار الراحة وعدم الاهتمام بدروسه والمحافظة الدائمة على عدم زيادة وزنه.

وقام محمد على بإرسال سعيد إلى فرنسا للاستزادة من العلوم حيث التحق بمدرسة سان سير وتلقى بها العلوم الحربية والهندسية. وبعد عودته من فرنسا عين قبودانا للسفينة الحربية دمنهور برتبة صاغقول أغاسى (رائد) وظل يرقى فى المناصب البحرية ويجوب البحار إلى أن أصبح قائدا للأسطول المصرى وذلك بعد وفاة مطوش باشا عام ١٨٤٧، وتم ذلك فى اجتماع لمجلس فوق العادة برئاسة إبراهيم باشا وعضوية عباس باشا الكتخدا وشريف باشا مدير المالية وأحمد يكن باشا ناظر الجهادية ويوسف كامل باشا مستشار محمد على وصهره، وسامى باشا باشكاتب (رئيس الكتاب) ديوان خديو وسكرتير محمد على.

وقد عهد محمد على إلى ابنه سعيد ببعض المهام والمناصب، فقد كلفه فى عام ١٨٤٠ ـ فى أثناء الأزمة مع الدولة العثمانية وانحياز الدول الأجنبية لها ضد محمد على ـ مع آخرين بالقيام بتقوية استحكامات الإسكندرية وتم تشكيل لجنة مؤلفة من سعيد باشا وسليم باشا والمهندس موجيل بك ومسيو هوسار قبودان ومظهر أفندى للإشراف على هذا العمل.

وفى عام ١٨٤٣ أمر محمد على ابنه سعيد بالاهتمام بمحصول القطن وبخاصة ما يتم تصديره إلى الخارج بعد انهيار أسعاره فى أوروبا، حيث كان عليه متابعة الاهتمام بصنف القطن ونظافته للمحافظة على سعره وعدم إلحاق الضرر بالأهالى، وقد قام سعيد بهذا العمل على أكمل وجه كما عهد إليه والده بمباشـرة عملية إنشاء القناطر الخيرية، وقد تحرك على الفور من الإسكندرية متوجها صوب القناطر لمباشرة العمل بها.

وفى فبراير ١٨٤٨ فى أثناء نزهة محمد على فى جزر البحر المتوسط وفى أثناء غياب إبراهيم باشا فى أوروبا للعلاج فقد كلف عباس بحكومة القاهرة وابنه سعيد بحكومة الإسكندرية حتى يعود إبراهيم من الخارج. وعندما ساءت حالة محمد على الصحية فقد شارك سعيد بوصفه قائدًا للأسطول فى إدارة شئون الدولة مع عدد من الأشخاص على هيئة مجلس برئاسة إبراهيم باشا وعضويه عباس باشا الكتخدا وشريف باشا وكياميل باشا وسامى باشا وأحمد يكن باشا وصبحى بك وحسن بك وأرتين بك وزكى أفندى.

وقد فشلت محاولة أنصار عباس فى تولية ابنه إلهامى؛ حيث كان لتدخل قنصلى إنجلترا وفرنسا أثر فى حسم الموقف لصالح سعيد وتجنب حدوث صدام بين أفراد الأسرة الحاكمة. وقد انتقل سعيد من الإسكندرية إلى القاهرة وبصحبته قناصل الدول الكبرى وبعد اعتراف السلطان به واليا على مصر فقد توجه فى أغسطس ١٨٥٤ إلى الآستانة لتقديم فروض الطاعة للسلطان طبقا لفرمان ١٨٤١ وعاد إلى القاهرة فى ١٥ سبتمبر ١٨٥٤.

تولى سعيد الحكم وكان نشيطا فى البداية محبا للعمل فكان مبدأ حكمه يبشر بحسن مستقبل مصر، وعقب انتشار خبر توليه الحكم استبشرت البلاد خيرا، واستُقبل فى كل مكان حل فيه بحماس شديد، وكان سعيد عند حسن ظن الناس به فأظهر كثيرا من الحلم والكرم. وبدأ حكمه بداية طيبة فقد أصدر عفوًا عامًا عن خصومه السابقين وعلى رأسهم إبراهيم الألفى أحد رجال عباس المخلصين والذى كان يثق فيه ثقة عمياء وكان يشغل منصب محافظ القاهرة وهو الذى قاد المؤامرة ضد تولية سعيد لصالح إلهامى بن عباس، كما عفا عن الضحايا الأبرياء الذين حامت حولهم شكوك عباس وظنونه فاستدعاهم من منفاهم وأطلق سراحهم، وأمر أيضا بالعفو عن جميع الأشخاص السابق نفيهم إلى أسوان فى العهد السابق وإخلاء سبيلهم.

وإذا كان سعيد قد تخلص من بعض الموظفين الذين كانوا يعملون فى عهد سلفه فإنه أبقى على الغالبية منهم فى وظائفهم حتى أولئك الذين غالوا فى خضوعهم لعباس، ومن بين هؤلاء: مصطفى رياض الذى شغل عدة مناصب فى عهد عباس حتى أصبح فى عام ٥٠/ ١٨٥١ كتخدا بحاشية عباس ثم حامل ختم بمجلسه وهى وظيفة مهمة تعطى لصاحبها الهيبة والنفوذ ثم رقى إلى رتبة بكباشى وحمل لقب بك وصار فردا من النخبة المتميزة، أى: من الموظفين الذوات، ثم عين مديرًا لمديرية الجيزة فى نوفمبر ١٨٥٣. وعندما تولى سعيد أبقاه فى الحكم وعينه مديرًا لمديرية الفيوم عام ١٨٥٦ ثم مديرًا لقنا فى العام نفسه ثم وكيلا لمصلحة السكك الحديدية عام ١٢٧٣هـ (٥٦ـ١٨٥٧م) ثم مديرًا لمديرية روضة البحرين، ورغم غضب سعيد عليه عند زيارته للمديرية وإبعاده لفترة فإنه أسرع بإعادته للخدمة بديوان المعية السنية مع ترقيته.

وكان سعيد ـ على نقيض سلفه ـ ذا نزعة وطنية نشأت فيه قبل تولى الحكم ولازمته بعد أن تولاه بل وزادت رسوخا. ومن دلائل حبه للمصريين وميله إليهم أنه كان يحب زملاءه البحارة المصريين وذلك فى أثناء تدريبه بسلاح البحرية. وقد ذكر البعض أنه كان عريقا فى مصريته وكان يرى أن المصريين وليس الأتراك هم الأولى بحكم بلادهم. وهكذا كانت نظرته إلى المصريين نظرة مختلفة، فهم فى نظره مواطنون تنتظمهم قومية واحدة لا مجرد رعايا له كما كان ينظر إليهم أسلافه. ومن هنا كان عمله على تحريرهم من نير المظالم التى حاقت بهم من أجهزة الإدارة.

وقام سعيد بتشجيع المصريين على تقلد المناصب العليا فى الجيش والإدارة بعد أن كانت حكرا على الأتراك والشراكسة، وأن ينتهزوا هذه الفرصة التى أتيحت لهم. وعمل أيضا على التخفيف من الأعباء الضريبية الملقاة على كواهلهم، بل إنه رفض تخصيص المبالغ التى تُحصل من الويركو على المستخدمين بالحكومة بعد إلغائه على أشخاص آخرين واعتبر ذلك محض عفو ومسامحة عن طلبه منهم وليس تخصيصه على غيرهم، كما تجاوز عن كثير من الفوائد لصالح المزارعين والصناع والتجار. وعندما طلب منه خفض مرتبات بعض الشغالة أسوة بتخفيض مرتب الناظر والكتبة رفض ذلك بل أمر بزيادتها قليلا. كما تجاوز عن تحصيل مبالغ ضخمة كان يدين بها الفلاحون للدولة للتخفيف عنهم وتحسين أحوالهم بلغت ٨٠٠٠٠٠ جنيه وهو مبلغ كان من الممكن أن يسهم فى تقليل عجز الميزانية.

أما عن علاقة سعيد بالأسرة الحاكمة فقد كان يعمل على إشاعة المودة بين أركان العائلة جميعا ويدعوهم إلى الحفلات والمآدب التى يقيمها حتى خارج القاهرة وذلك بتوفير سبل انتقالهم ووصولهم إلى مقر الاحتفال، بل إنه كان يحرص على دعوة زوجة عباس باشا ويحسن معاملتها هى وابنها إلهامى. وعندما عزم إلهامى ووالدته على السفر إلى استانبول أمر بإعداد كل ما يلزم لتسهيل سفرهما.

وقد اتصف سعيد ببعض الصفات والمحاسن، منها: طيبة القلب وحسن النية وسلامة القصد والشجاعة والتسامح وخفة الروح وحب العدل والنفور من الظلم والميل إلى الخير، وكان التفاهم معه سهلا ميسورا وكان على جانب كبير من العلم والذكاء والعقل الراجح وكان يبجل العلماء ويدعوهم لحضور حفلاته ومآدبه ويعمل على توفير وسائل انتقالهم وإقامتهم وتوفير سبل الراحة لهم وكان من بينهم المنلا أفندى وشيخ الأزهر والشيخ السادات والشيخ البكرى وغيرهم من العلماء العظام. وكان لديه الرغبة والرؤية فى التقدم كوالده، ولكنه لم يكن كأبيه من أنصار التوسع، بالإضافة إلى أنه كان يتصف بالكرم والسخاء، كما كان معجبا بالحضارة أو المدنية الأوروبية وكذلك الثقافة الأوروبية، ويملك معرفة كبيرة بأحوال الزراعة الأوروبية وبخاصة الفرنسية. ولذلك وصفه البعض بأن عصره كان عصر سلم وعدل ورفاهية.

ويحسب لسعيد سعيه إلى ترقية أحوال المصريين ونشر العدل فيما بينهم، ورغبته فى تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وعدم ميله إلى الأتراك، ويذكر عنه قوله إنه يتمنى أن يتخلص من آخر نقطة دم فاسدة فى عروقه التركية الشركسية.

وقام سعيد بإصلاحات عديدة كان لها أثرها الكبير، وكانت تتلاءم مع فكرة التطور، كما أن قانون المعاشات الذى أصدره كان من أفضل القوانين التى صدرت حتى ذلك الحين، بالإضافة إلى نظام إعطاء الأطيان بدلا من المعاش.

ويؤخذ على سعيد ضعف الإرادة وكثرة التردد وعدم الحزم وبخاصة فى تعامله مع الأجانب، فإنه لم يكن يستطيع أن يرفض لهم طلبا، وقد استغل الأجانب هذه النزعة أسوأ استغلال مما أدى إلى عدم المحافظة على مصالح الدولة، ويؤخذ عليه أيضا عدم الاكتراث وعدم الاستقرار على رأى واحد، وكان سريع الغضب، سريع العفو. وقد انعكس ذلك على كثير من تصرفاته وقراراته حتى سُمى عهده بعهد المتناقضات، كما

أُخذ عليه حسن ظنه بالأجانب وبخاصة الأوروبيون وأنه كان يقابلهم ويحادثهم وكان كريما معهم بعكس سلفه عباس الذى آثر الابتعاد عنهم بعزلته.

وإذا كان سعيد لا يستطيع رفض طلبات القناصل فليس معنى ذلك أنه وقف موقفا سلبيا من محاولاتهم المساس بهيبة الدولة، فقد عرض عليه شريف باشا ناظر الخارجية طلبا من المسيو سليماتين القنصل العام الفرنسى بتأديب بعض المصريين لقيامهم بضرب وشتم وجرح ثلاثة من ضباط البحرية الفرنسيين فى يوم الاحتفال بموكب المحمل وأن يتم التأديب فى مكان الحادثة وبحضور الضباط الثلاثة وأحد معاونى القنصلية وعزل مأمور الضبطية وتحرير خطاب اعتذار رسمى من طرف الحكومة المصرية لترضية هؤلاء الضباط.

وقد أصدر سعيد أمرا إلى ناظر الخارجية فى ٢٦ يونيو ١٨٥٨ بقبوله لتأديب المذنبين فى إحدى الإدارات الحكومية وتحرير خطاب الاعتذار، ولكنه رفض عزل مأمور الضبطية والتنكيل بلا تهمة توجب إدانته قبل صدور حكم بعزله أو مجازاته لأن ذلك أمر «مخل بشرف الحكومة» ومخالف للعدالة. كما رفض أيضا تأديب المذنبين فى مكان الحادث نفسه (وسط الشارع)؛ لأن ذلك لم يحدث من قبل فى عهد حكومته وليس له مغزى سوى إذلال الحكومة والإخلال بحرمتها، وعليه فقد رفض طلب القنصل العام فى هذين الأمرين كما أكد أنه فى حالة محاكمة مأمور الضبطية فسيتم ذلك من قبل مجلس الأحكام ولن يتم عقابه دون ثبوت جناية أو جنحة توجب عزله أو مجازاته. ويعد هذا موقفا إيجابيا من سعيد للحفاظ على هيبة الحكومة المصرية فى مواجهة هؤلاء «الذئاب».

ومما يؤخذ على سعيد أيضا إسرافه الشديد مما اضطر معه إلى الاستدانة من البيوت المالية الأوروبية فكانت الاستدانة سببًا فى بسط نفوذ الأجانب رويدا رويدا على مرافق البلاد. كما تنامى نفوذ القناصل فى عهده إلى درجة كبيرة حتى إنهم رفضوا إنشاء المحاكم المختلطة فى عهده، وبذلك تغلغل النفوذ الأوروبى فى شئون مصر الداخلية وبالتالى التدخل الأجنبى فى مصر.

وكانت الحاشية حوله من المغامرين الذين عملوا لتحقيق مآربهم الخاصة، وفى أواخر حياته أصبح بدينا ويعيش حياة من البذخ والإسراف والترف ولا يقوى على

مزاولة العمل بالجد والنشاط اللذين عُهدا فيه من قبل، فاختل نظام الحكومة ودب فيه روح الفساد وسوء الإدارة.

وقام سعيد بعدة رحلات خارجية على عكس سلفه، ففى مطلع عام ١٨٥٧ كانت رحلته إلى السودان وكان الغرض منها تأكيد سلامة الحدود الشرقية من ناحية الحبشة والغربية من ناحية دارفور، والعمل على إزالة أسباب شكاوى الأهالى هناك والعمل على تحقيق التقدم والعمران بهذه البلاد ودخولها تحت النظام والإصلاح.

وعندما كان فى طريقه من مديرية بربر وقبل وصوله إلى الخرطوم تبين له ما يعانيه الأهالى من ظلم وإرهاق فى جمع الضرائب وتسلط الباشبوزق، وعلى الفور اتجه إلى إصلاح أحوال الإدارة بالسودان وتحسين أحوال الأهالى فأمر بإلغاء منصب الحكمدارية وأن تكون كل مديرية قائمة بذاتها وأن ترتبط بالقاهرة رأسا كما أمر بخفض الضرائب وأن يكون المربوط على قدر طاقة الأهالى وإسناد جبايتها إلى المشايخ والعمد وزعماء القبائل وتوريدها رأسًا لخزينة المديرية وأن تقدم كل مديرية حساباتها إلى مصر، وبذلك عمل سعيد على تسكين روع الأهالى وتعمير أوطانهم كما عمل فى الوقت نفسه على القضاء على المركزية فى إدارة السودان وإرساء دعائم اللامركزية. كما أصدر أوامره ببناء محطة عسكرية على نهر السوباط لمنع تجارة الرقيق ومطاردة المشتغلين بها فى السودان.

وفى شهر يونيو ١٨٥٧ قام سعيد برحلة إلى بعجر إيجة، وفى عام ١٨٥٩ قام برحلة إلى بلاد الشام بدأها بسوريا ثم بيروت وكان ينثر الذهب على الناس فى أثناء مروره بالشوارع. وعندما عزم سعيد على القيام برحلة إلى بلاد الحجاز فى أوائل عام ١٨٦١ حاول عدد كبير من رجال الدولة بلغ عددهم ٤٢ شخصا إثناءه عن القيام بهذه الرحلة فتقدموا إليه بالتماس يطالبونه بتأجيل رحلته المقترحة إلى الحجاز، ولكن سعيدًا لم يستجب لطلبهم بل قام بطرد جميع الموقعين على هذا الالتماس بمن فيهم معظم نظار دواوينه.

بدأ سعيد رحلته من ميناء السويس إلى ميناء ينبع وكان بصحبته عدد كبير من الحاشية وقوة عسكرية بلغ قوامها نحو ٢٠٠٠ رجل من المشاة والفرسان والمدفعية وغيرهم، وعند وصوله أمر باحضار ٤٠٠٠ جمل برضا أصحابها وبأجرة توجب سرورهم، وقام سعيد بزيارة المدينة المنورة.

وكانت تغلب على هذه الرحلة الصفة السياسية؛ حيث إنها لم تكن فى موسم الحج، وقد اتخذها سعيد ذريعة لرفض طلب السلطان العثمانى الذى أرسل فى استدعائه للحضور إلى الآستانة، وقد امتنع سعيد عن الذهاب إليها متحججا بهذه الرحلة للأماكن المقدسة. وفى عام ١٨٦٢ توجه سعيد إلى أوروبا فى رحلة عبر البحار بدأها بزيارة إيطاليا، حيث توجه إلى نابولى ثم جنوه ثم روما. وفى ١٤ مايو ١٨٦٢ توجه إلى طولون بفرنسا، وبعد أربعة أيام قام بزيارة باريس، وكانت خاتمة المطاف فى إنجلترا حيث زار لندن يوم ٥ يونيو ١٨٦٢.

ولما كان سعيد محبا للعمارة والبناء فقد أنشأ العديد من القصور على جانبى طريق شبرا وفى ناحية المهمشة، ومن هذه القصور قصر النزهة.. فقد قام بشراء قصر كان للقنصل الفرنسى دلى بورت بشارع شبرا جزيرة بدران ثم وسعه وأضاف إليه قصرا إلى الجنوب، ومنها أيضا قصر النيل، حيث اشترى قصرا لنازلى هانم وهدمه ووسعه وألحق به معسكرات للجيش تسع ستة آلاف جندى ومد إليها خط سكة حديد من الجهة الشمالية لها إلى داخل القصر. وبنى قصرًا فى مدينة إسنا ويقال: إنه أنفق نيفا وسبعة ملايين من الفرنكات فى زخرفة حجرة له فى أحد قصوره.

وتميل المصادر الأوروبية وبخاصة الفرنسية منها إلى تقديم سعيد باشا فى صـورة حسنة وجعل عهده فى أجمل صورة قد أعدت لمساتها الأخيرة بعناية عنه، حتى إنهم أطلقوا عليه «المجدد والمحول العظيم»، وهى صفات تحملت مصر ثمنها غاليا.

ويذكر البعض أنه على الرغم من أن سعيدًا قد ترك حكومة مستضعفة فإنه ترك شعبا غنيا بثرواته وموارده، كما أن عصره كان عصر تقدم ورقى، وأن تساهله فى تمدين مصر على النمط الأوروبى كان بمثابة تخفيف مرغوب فيه لما ولَّدته رجعية عباس.

ومن اللافت للنظر أيضا فى شخصية سعيد: إقدامه فى أواخر حكمه على إصدار عملة باسمه دون اسم السلطان العثمانى برغم مخالفة ذلك لفرمـان ١٨٤١ الذى أصـدره السلطان إلى محمد على والذى نص على أن ضرب النقود يكون شاملًا اسم السلطان ومشابهًا فى الشكل والقيمة للقطع المسكوكة فى دار الضرب الشاهانية باستانبول.

ومع أن هذه العملة لم تُتداول فى مصر فى عهد سعيد أو فيما بعد حيث تمت إعادتها

إلى باريس لإعادة سكها إلا أنها كانت عملًا لم يقدم عليه أى من ولاة مصر منذ عهد على بك الكبير (١٧٢٧-١٧٧٣م) ومحاولته الاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية؛ حيث قام بطرد الباشا العثمانى وامتنع عن دفع الجزية وضرب النقود باسمه، ولم يقم محمد على بمثل هذا العمل رغم نزعته الاستقلالية.

وقد أصيب محمد سعيد بمرض السرطان وسافر إلى أوروبا للعلاج وبعد عودته إلى الإسكندرية وفى صبيحة يوم ١٨ يناير ١٨٦٣ توفى سعيد ودفن بالصالة الكبرى بمدافن الأسرة بالنبى دانيال بعد حكم استمر ثمانى سنوات وتسعة أشهر وستة أيام، وكان عمره ٤٢ سنة.

* * *

الفصل الثانى

الإدارة والقضـاء

أولا: الإدارة:

١ ـ الإدارة فى عهد عباس:

(أ) الإدارة المركزية:

لم يكن حكم مصر فى عهد عباس حكما دستوريا، فقد جمع فى يده كافة السلطات دون فصل فيما بينها، ولم تكن الإدارة المركزية خاضعة للقوانين فى أعمالها، بل كانت هى القانون بلا رقيب أو حسيب وكان تعدى السلطة الإدارية على السلطـة القضائيـة أمرا مألوفا. وبذلك فإن سلطة الوالى وإرادته كانت فوق كل قانون وذلك طوال عهد محمد على وعباس وسعيد. وكان عباس يدير البلاد إدارة مباشرة، حتى إن رؤساء الدواوين لم يكن لهم سلطة على حكام الأقاليم فكان من الضرورى الرجوع إليه فى كافة الأمور صغيرها وكبيرها، وأوامره واجبة التنفيذ على الجميع فى الوقت الذى يصعب فيه على رجال الإدارة المركزية أو أجهزة الإدارة بالأقاليم الاتصال به وعرض مطالبهم عليه.

وفى ظل هذه المركزية كان الأهالى أسوأ حالا من حكامهم؛ إذ كان عليهم القيام بتنفيذ أوامر عباس دون تردد أو عصيان، وتحقيق سياسة الحكومة وأداء الأعمال وإنجاز المهام المطلوبة منهم فى مواعيدها وأداء ما عليهم من ضرائب دون أن يتمتعوا بالحقوق التى تكفل لهم المناقشة والمعارضة وإبداء الآراء وإبلاغ مطالبهم إليه بطرق مباشرة أو غير مباشرة، مما يوضح مدى الاستبداد الذى اتصف به الحكم فى عهده، وما ترتب عليه من آثار على المحكومين. وقد استهل عباس حكمه بإلغاء معظم الدواوين

التى أُنشئت فى عهد جده وأبقى على القليل منها مثل ديوان المالية وديوان الجهادية وديوان التجارة والأمور الأفرنكية وقام بإجراء تعديلات فى الإدارة المركزية تتماشى مع سياسته المركزية فى الحكم وجمع كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فى يده وإدارة البلاد إدارة شخصية.

قام عباس بإلغاء ديوان الحقانية (العدل) الذى كان يختص بالشئون القضائية، وإلغاء ديوان الأشغال فى ٥ مايو ١٨٥٠ والذى كان يعهد إليه بشراء كافة مستلزمات الدواوين والأقاليم والمصالح الحكومية وقام بإلحاق ديوان الروزنامة ـ وهو من أقدم الدواوين فى مصر الحديثة ـ بديوان المالية، وتحول بعد ذلك إلى ما يشبه المصرف يودعه الأهالى رءوس أموالهم نظير راتب سنوى، وعندما هرب أرتين بك إلى استانبول قام بتقسيم ديوان التجارة والأمور الأفرنكية إلى ديوانين وأصبح ستيفان بك ناظرًا للأمور الأفرنكية (الخارجية) وأدهم بك وهو تركى ناظرًا للتجارة.

وفى عام ١٨٥١ أعيد إنشاء ديوان الأشغال، وكان هذا الديوان يشغل أحد الأماكن المخصصة للمهردار (حامل الأختام) بديوان خديو، واستمر هذا الديوان يمارس مهامه فيما يختص بإيرادات المحلات الموقوفة على المساجد والزوايا لزيادة تعميرها.

وفى عام ١٨٥٢ أطلق على ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة الخارجية ـ الذى أُنشئ فى عهد جده وعُرف باسم ديوان التجارة والأمور الأفرنكية منذ عام ١٨٤٤ ـ اسم ديوان الخارجية، وذلك للمرة الأولى فى تاريخ مصر الحديث. وكان لهذا الديوان النظر فى الشئون السياسية الخارجية بصفة عامة بالقدر الذى يسمح به وضع مصر السياسى وقتئذ نظرًا لما لتركيا من قوامة عليها، وإن كان ذلك يعكس رغبة عباس باشا فى التخفيف من هذه القوامة.

وفى ٢٨ يونيو ١٨٥٢ أصدر عباس أمرًا بضم ديوان البحر (البحرية) وديوان الدونتمة ومصلحة ترسانة الإسكندرية والتى كانت تتم إدارتها بمعرفة مديرين أو نُظار مستقلين فى ديوان واحد باسم ديوان عموم البحر لتوفير النفقات وأن يتولى نظارته ناظر ترسانة الإسكندرية.

ولما كان عباس لا يملك من الاستعداد والرغبة وقوه الإرادة ما يدفعه إلى النهضة والتقدم بإدارة البلاد، فقد ركن إلى العزلة، وعاش حياة ملوك الشرق المستبدين، كما

أنه لم يعد يهتم بمتابعة أعمال الدواوين وما يدور بشأنها بنفسه بشكل مباشر وكذلك شئون الأقاليم. وهكذا فإن عباس رأى ـ مع تجرده من الرغبة فى مباشرة شئون الحكم بنفسه ـ أن يحل هواه محل نظر الدواوين، ففتح أمام الجاسوسية مجالا تطرق منه الخلل إلى العمل مما أدى إلى تعطيله بعد فترة قليلة.

أما عن المجالس فقد أبقى عباس على المجلس الخصوصى ـ الذى أُنشئ عام ١٨٤٧ وكان يعد إحدى نتائج إعادة التنظيم التى جرت فى أواخر حكم محمد على ـ وقد أعاد عباس تشكيله عام ١٨٤٩ برئاسة محمد شريف باشا وتسعة من الذوات والأعيان واثنين من العلماء. وفى مايو ١٨٥٠ كانت هيئته تتألف من سبعة من كبار الموظفين وتولى رئاسته الكتخدا باشا (وكيل الوالى) وعضوية كل من : حسن باشا ناظر الجهادية (فى حالة غياب الأمير محمد سعيد باشا) وبرهان باشا ناظر المالية وأحمد منكلى باشا رئيس المجلس العسكرى وسليمان باشا وكامل باشا وشفيق بك (كاتب الديوان) والشيخ السادات أو الشيخ البكرى (بالمناوبة) ومفتى الحنفية وشيخ الأزهر وأرتين بك (وفى حالة غيابه أخوه خسرو بك) وتيمور زاده إسماعيل بك الكاتب الأول، وكاتب ثانٍ وكاتب عربى، وفى عام ١٨٥٢ قام بتعيين وكيل للمجلس.

وأبقى عباس على مجلس الأحكام وكان يقوم بحل المسائل المهمة التى تُعرض عليه، ويقوم بإصدار القوانين التى لا تصبح سارية المفعول قبل أن يقرها المجلس الخصوصى أو الوالى نفسه. وكانت تشريعاته تتصل فى معظمها بالأمور القانونية، لكنه كان أيضا بمثابة محكمة عليا، وكثيرًا ما يقوم ببعض المهام الإدارية. وكان يجتمع بصورة يومية فلم يكن أعضاؤه يشغلون مناصب إدارية أخرى، كما أنهم كانوا يُختارون من بين شاغلى وظائف الإدارة العليا لكنها لم تكن بقدر علو وظائف المجلس الخصوصى، وفى أواخر عهد عباس وبالتحديد فى عام ١٨٥٤ بلغ عدد أعضاء المجلس عشرة أعضاء.

ولم يهتم عباس كثيرًا بمجالس الشورى التى فقدت دورها فى عهده مما يؤكد أن الفردية قد غلبت على الإدارة المركزية وأن الاستبداد قد طبع حكمه، غير أنه اهتم بالحفاظ على الأمن والاستقرار حتى إنه واجه الخارجين وقطاع الطرق واللصوص بالشدة والحزم، كما تصدى للاعتداءات وأعمال النهب والسلب التى يقوم بها العربان

(البدو) وأمر بمجازاتهم بأشد أنواع العقاب وفضح جرائمهم والإعلان عنها بكافة أنحاء البلاد.

(ب) إدارة الأقاليم:

استمر العمل بالتقسيم الذى استقر عليه فى عهد محمد على وهو إطلاق اسم المحافظات على المدن الكبرى والثغور وتقسيم أقاليم الوجهين البحرى والقبلى إلى مديريات تشمل كل مديرية عددًا من الأقسام ـ والتى أطلق عليها مراكز فيما بعد ـ وينقسم كل قسم إلى عدد من الأخطاط، ويشمل كل خط عددًا من القرى، وبالتالى فإنه لم يطرأ أى تعديل على الهيكل الإدارى للأقاليم فى عهد عباس. وقد أطلق على كل من القاهرة والإسكندرية والسويس ودمياط ورشيد أسماء محافظات، أما المديريات فكان عددها ١٤ مديرية: سبع منها فى الوجه البحرى، وسبع فى الوجه القبلى.

وتتكون مديريات الوجه البحرى من القليوبية والدقهلية والمنوفية والجيزة والشرقية والغربية والبحيرة، أما مديريات الوجه القبلى فكانت تتكون من شرق أطفيح والفيوم ونصف أول وسطى (بنى سويف) ونصف ثانٍ وسطى (بنى مزار) ونصف أول قبلى (أسيوط وجرجا) ونصف ثانٍ قبلى (قنا وإسنا) وكان يتم إجراء تعديلات على هذا التقسيم إذا ما كانت شئون إدارة هذه الأقاليم تتطلب ذلك أو إذا ما كان الأمر يختص بالأشخاص الذين يتولون إدارة هذه الأقاليم سواء فيما يتعلق بمكانتهم وجدارتهم أو بعزل غير اللائقين منهم، أو إذا ما كان ذلك من شأنه تحسين أحوال هذه الأقاليم والنهوض بها وتعميرها وتسهيل تحصيل الأموال منها.

وعندما تولى عباس الحكم كانت الأقاليم الوسطى تشكل مديرية واحدة، ولما كان ذلك يشكل عبئا كبيرا فى إدارتها، فقد رأى تقسيمها إلى مديريتين كالسابق، فأصدر عباس أمرًا بعقد اجتماع حضره مديرا المنيا وبنى مزار والقادة العسكريون بالمديرية المذكورة وشيوخ القبائل لتقسيم هذه المديرية إلى مديريتين.

ولم يول عباس إدارة الأقاليم اهتماما كبيرا أو عناية تامة حتى إنه يمكن القول: إن إدارة المديريات والمحافظات لم تشهد تطورًا ذا بال فى عهده؛ وذلك لأنه لم يكن يتمتع بطموح جده أو بعبقريته حيث لم يسلك النهج الذى اختطه محمد على للإدارة

فى مصر، ولم يكن متحمسا أو راغبا فى إحراز شىء من التقدم فى هذا الشأن ويتضح ذلك جليا من أن الهيكل الإدارى ظل دون تغيير يذكر.

وكان المديرون فى عهد عباس يعيشون فى عواصم المديريات التى عرفت باسم البنادر؛ حيث كانت تتمركز أيضا قوات الأمن المؤلفة من المشاة والخيالة. ولما كان عباس قد أهمل متابعة شئون الأقاليم بنفسه فقد أوكل مهمة متابعة أعمال الإدارة بالأقاليم إلى مفتشين من الأتراك للمرور عليها والتجسس على القائمين على إدارتها والذين استأثروا بالسلطة التنفيذية وبالاختصاصات القضائية.

وقد تجاهل عباس العناصر المصرية تجاهلا تاما فى إدارة كافة الوظائف والمناصب العسكرية والمدنية وبخاصة الكبرى منها، حيث استعان بالأتراك دون المصريين حتى إنه بلغ عددهم ١٢٦ شخصا يشغلون المناصب العليا فى الدواوين المركزية وفى الأقاليم. وقد يرجع ذلك إلى أنه فى صباه أهمل تعلم العربية ولم يتعلم غير التركية، ولم يكتف بتعيين المديرين والمحافظين الأتراك، بل قام بتعيين مديرى العموم والمفتشين من الأتراك أيضا وكلفهم بالمرور على الأقاليم البحرية والوسطى والقبلية للإشراف على أعمال المديرين فى هذه الأقاليم.

وطبقا للائحة الصادرة فى عام ١٨٥٠ فكان على هؤلاء المفتشين دوام المرور على المديريات والبحث والتجسس على أحوالها وأشغالها ومستخدميها، وكان لمفتش العموم نفوذ على حكام الأقاليم؛ حيث كان يشرف على جميع الموظفين بمن فيهم المديرون، كما كان يجمع بين السلطتين التنفيذية والقضائية شأن هؤلاء المديرين.

وليس أدل على مظاهر الاستبداد الذى طبع إدارة الأقاليم أيضا من أن معظم من تولوا إدارة المديريات والمحافظات كانوا من العسكريين الأتراك، خاصة أصحاب الرتب العسكرية العليا مثل أميرالاى (أمير الآلاى) وتقابل رتبة عميد، وميرلوا (أمير لواء) وتقابل رتبة لواء، بل إنه منح المدنيين الذين عُينوا فى هذه الوظائف ووكلاءهم رتبا عسكرية تتناسب مع مكانتهم. وكان الهدف من وراء ذلك عمله على استتباب الأمن؛ حيث كلفهم بمطاردة اللصوص والأشقياء وقطاع الطرق وكان يوبخهم عند أى تقصير منهم. وقد عومل هؤلاء الأشقياء بقسوة بالغة حتى إنهم خشوا بأسه وانقطع دابرهم وأمن الناس شرورهم.

ومع أن المصريين كانوا قد مضوا شوطا لا بأس به فى إدارة الأقاليم منذ عهد محمد على إلا أن عباسا وجه كل اهتمامه إلى العناصر التركية فقط، ففى عهده حصل الأتراك على مكاسب كبيرة، حيث عين أحد الكتاب الأتراك وكيلًا لمديرية عموم قبلى، وعين رستم باشا مديرا للأقاليم الوسطى برتبة أميرالاى، وعين أحد نظار الأقسام الأتراك مديرًا لمديرية قنا، بل إنه بالغ فى الاهتمام بهم ورعايتهم برغم عدم كفاءتهم وتكاسلهم وإهمالهم وإضرارهم بالأقاليم التى يديرونها وبمصالح الأهالى، وليس أدل على ذلك من أنه أمر بتعيين أحد المديرين الأتراك المعزولين لهذه الأسباب عضوا بمجلس الأحكام، مما يوضح تمسكه بالاستعانة بهم وترقيتهم إلى المناصب العليا رغم عدم أهليتهم لها وعدم جدارتهم لأمانتها وذلك على حساب المصريين الذين حُرموا من تولى الوظائف أو المناصب العليا فى عهده.

ولما كان قد بُدئ فى عهده إنشاء خط سكة حديد القاهرة ـ الإسكندرية وتطلب ذلك تشغيل الآلاف من الفلاحين فقد كان على أجهزة الإدارة بالمديريات إعداد الأشخاص اللائقين للعمل وفقا للأعداد المقررة على كل مديرية. كما سخروا أيضا فى العمل ليلا ونهارا فى الحفاظ على جسور نهر النيل منعًا لأخطار الفيضان؛ حيث كان ذلك من الأعمال المهمة التى يكلَّف المديرون بالمرور عليها وملاحظتها.

ولم يطرأ فى عهده أى تعديل فى الهيكل الإدارى للأقسام، فقد استمرت على حالها دون تغيير أو تطوير. ولما كان هناك بعض المصريين الذين شغلوا وظائف نُظار الأقسام منذ عهد محمد على وكانوا لايزالون يحتفظون بها عند تولى عباس فإنه يلاحظ أنه لم ينظر إليهم بعين الرضا لأنه كان يميل إلى العنصر التركى فلم تكن مرتباتهم تساوى ما يحصل عليه أقرانهم من الأتراك، الأمر الذى دفعهم إلى الشكوى وقد أحيلت شكواهم إلى مجلس الأحكام للفصل فيها.

ولما كان اختيار نظار الأقسام يتم بالتعاون بين مديرى المديريات ومديرى عموم الأقاليم الذين كانوا من الأتراك قبل موافقة الوالى عليها فقد أدى ذلك إلى تفضيلهم لبنى جنسهم، كما امتدت سياسة عباس إلى عسكرة وظائف الإدارة بالأقاليم إلى وظائف نظار الأقسام؛ حيث أسند إدارتها إلى العسكريين من رتبة البكباشى (المقدم) حتى رتبة اليوزباشى (النقيب) وقد أمر عباس بالاستيلاء على نياشين هؤلاء الضباط إذا لم يثبتوا مقدرة فى إدارة الأقسام، الأمر الذى كان يؤهلهم ويعدهم للترقى إلى الوظائف

الكبرى فى الأقاليم أو فى غيرها، ويرجع ذلك إلى عدم تخلى عباس عن عنصريته الجنسية التى أضرت كثيرا بالبلاد ومصالحها.

ولم يهتم عباس بوجود اتصال مباشر فيما بينه وبين إدارة الدواوين والأقاليم والمصالح وكذلك إدارة الأقسام والبلاد للتعرف على مشاكلها ومطالبها وتحقيق الاتصال بين الحكام كبارا وصغارا وبين المحكومين فى كافة البلاد. وكان لانصرافه عن متابعة أحوال الأقاليم عن قرب أو الاهتمام بأمور إدارتها وتنظيمها أثر فى عدم تقدمها وتطورها وفى عدم تحقيق مطالب الأهالى.

وفيما يتعلق بالأخطاط فإنها ظلت كما هى دون أى تعديل، أما عن إدارتها فإنه يمكن القول: إن عباس كان يرى ما لا يراه جده الذى قام بتعيين المصريين فى إدارة الأخطاط، حيث أعرض عباس عن تعيينهم فى إدارة الأخطاط بالأقاليم وعهد بإدارتها إلى الأتراك وغيرهم.

أما عن إدارة القرى، فقد كان العمدة أو شيخ البلد يعيَّن عن طريق الحكومة المركزية سواء بشكل مباشر أو عن طريق كبار المسئولين الإداريين مثل مدير المديرية. وقد استمرت إدارة القرى على النهج السابق نفسه دون إجراء أى تطوير؛ حيث كان العمد والمشايخ يتولون إدارة القرية، بالإضافة إلى الوظائف الأخرى مثل الصراف والشاهد والخولى وقد اختفت وظيفة المشد فى عهده مما يعنى أن الخفراء قد تولوا مهام المشد.

وفى عهد عباس أضيفت أعباء جديدة على العمد والمشايخ، وهى تعبئة الفلاحين للجيش، فقد أصبح نظام التجنيد يتم من خلال فرض حصص من القوى البشرية على جميع القرى بما يتفق مع عدد سكانها، وكان شيوخ القرى مسئولين عن تقديم الأعداد المطلوبة من المجندين وفقا لهذه الحصص، كما ترتب على إنشاء السكك الحديدية فى عهده تكليف شيوخ القرى باصطحاب الأنفار الخاصة بهم من بلادهم وإرسالهم إلى مواقع العمل وملاحظتهم منعًا لهروبهم، كما كان عليهم القبض على هؤلاء الهاربين وإعادتهم إلى العمل ثانية، وكلفوا أيضا بإعداد الجمال اللازمة لأعمال النقل بهذا المشروع، بالإضافة إلى الأدوات والآلات الخاصة بالعمل.

وقد اكتفى عباس بإصدار أوامره إلى المديرين بالاهتمام بالشكاوى فى حق شيوخ

القرى الذين تجاوزوا سلطاتهم الإدارية المخولة لهم طبقا للوائح والقوانين دون متابعة منه، وطالبهم بإخضاع هؤلاء الشيوخ لسلطة الحكومة المركزية والتصدى لتعديهم على الأهالى واغتصابهم للأراضى التى يقوم الأهالى بزراعتها واستيلائهم على أدواتهم الزراعية الخاصة بهم ومواشيهم وحاصلاتهم وأموالهم وتكليفهم بأداء الضرائب عن الأراضى التى يستولون على محاصيلها لأنفسهم.

وكان لعدم إشراف عباس على إدارة الأقاليم عن قرب أثر فى فساد أجهزة الإدارة بها، فانتشرت الرشوة وأساء مشايخ القرى استغلال سلطاتهم فى جمع الأنفار للأشغال العامة والتجنيد وتسخيرهم لفترات طويلة دون إبدالهم بغيرهم قبل دفع الرشوة مقابل ذلك مما أدى إلى زيادة نفوذهم وثرائهم على حساب الفلاحين، على حين قاموا بحماية ذويهم وأقاربهم ومن فى خدمتهم من السخرة ومن التجنيد فى الجيش وإرسال أشخاص آخرين بدلا منهم.

وانعكست هذه التصرفات على الأهالى فكانت لها آثار بالغة السوء فقد أصابهم البؤس واضطروا إلى الاستدانة وفقدوا ممتلكاتهم مما أدى إلى استيلاء شيوخ القرى عليها، وبذلك انعدمت الثقة بإدارة البلاد وبالقائمين عليها كما فقدوا الإحساس بالاستقرار والأمان فكانت هجرتهم لأرضهم وقراهم خشية من البطش بهم. وكان على شيوخهم العمل على إعادتهم إلى بلادهم وقد عرفت هذه الظاهرة باسم «تسحُّب الفلاحين».

وقد أصدر عباس أوامره إلى إدارات الأقاليم بتأديب أمثال هؤلاء المشايخ وإنزال أشد العقاب بهم علنا أمام الجميع، بل إنه أمر المديرين بضربهم وجلدهم ثلاثمائة جلدة إذا ما هربوا عند طلب أنفار من قراهم للخدمة فى الجيش ورفتهم وانتخاب غيرهم من عائلات أخرى عند ارتكابهم أى جنحة وتحصيل الأموال التى يأخذونها فردة من الأهالى وإعادتها لأصحابها، كما أمرهم بالتصدى بحزم شديد للصوص والأشقياء والعمل على ضبطهم وترتيب الخفر اللازم بكل بلد لحفظ الأمن بها، ووصل به الأمر إلى هدم الكفور التى يلجأ إليها أمثال هؤلاء. وكان عباس قد سمح بإعطاء محلات الأكوام التى كانت بمديرية أسيوط للراغبين على أن يقوموا بإصلاحها وتعميرها وإقامة المحلات والمبانى والمساكن عليها، وأصدر أمرًا بتعميم ذلك فى جميع المديريات واستمر ذلك فى عهد سعيد باشا.

وفى أغسطس ١٨٥١ أصدر عباس أمرًا بعدم تجاوز معاقبة الأشخاص بالضرب أكثر من ٢٠٠ جلدة للجرائم الكبرى وأقل من ذلك للجرائم الصغرى مع ضرورة الكشف الطبى على من يتم عقابهم لمعرفة مدى تحملهم مما يدل على مدى تجاوز الحكام على كافة مستوياتهم فى معاقبة الأهالى. وهكذا ظلت إدارة القرى فى عهد عباس كما كانت فى عهد سلفه دون أن يطرأ عليها أى تغيير أو تطوير وكذلك الهيكل الإدارى أيضا.

٢ ـ الإدارة فى عهد سعيد:

(أ) الإدارة المركزية:

قرر سعيد أن ينهج نهج والده وأن يحاول تنفيذ الإصلاحات التى بدأها والتى أُهملت أو تلاشت فى عهد عباس، فقام بإصلاح السلطة المركزية للحكومة. وبدأ فى إعادة تنظيم المراكز الإدارية التى تنهض بالدولة وتقدم العدالة للمجتمع وفق التغييرات فى الأحوال الاقتصادية فى البلاد.

وعندما تولى سعيد الحكم كان أحمد عصمت باشا ناظرًا للجهادية وتم تعيين سليم باشا ناظرًا للمالية وإسماعيل راغب وكيلا له وأدهم باشا ناظرًا لديوان أمور الخارجية، وتلاه استيفان بك الأرمنى وهو أحد خريجى البعثات فى عهد محمد على فى ١٦ أكتوبر ١٨٥٤ حتى ١٤ أكتوبر ١٨٥٧. ولما كان سعيد قد قضى فترة من حياته فى البحرية فقد اهتم بديوان البحرية اهتماما كبيرا، ففى مطلع حكمه أمر بإلحاق مصلحة الطوبجية (المدفعية) ومصلحة الأبنية اللتين كانتا تابعتين لديوان البحرية بمحافظة الإسكندرية ليتفرغ الديوان المذكور لشئون السفن الحربية؛ حيث إن مصلحة الطوبجية كانت من مصالح المحافظة، وباعتبار أن مصلحة الأبنية من المصالح المدنية التى ليست لها علاقة بالبحرية.

وفى ٢٦ فبراير ١٨٥٧ أصدر سعيد أمرا بإنشاء ديوان الداخلية إلى جانب ديوان المالية وديوان الجهادية، وكانت اختصاصاته موزعة من قبل على عدة دواوين. وفى العام نفسه أطلق على الدواوين اسم نظارات فكانت هناك: نظارة الداخلية ونظارة الجهادية ونظارة المالية.

وأعيدت نظارة الخارجية فى ديسمبر ١٨٥٧ وتولاها استيفان بك، وقد أمره سعيد بالتوجه إلى الإسكندرية للإقامة بها وإدارة أشغالها، أى: أنه جعل مقرها بالإسكندرية، وكان من بين اختصاصاتها الوساطة بين قناصل الدول الأجنبية والحكومة المصرية. وكان قد أنشا قلمًا خاصًا بالأمور الأفرنجية فى ٢ أغسطس ١٨٥٧ بالإسكندرية أسوة بالقاهرة، وفى ٢٦ يناير ١٨٥٨ تولى نظارتها محمد شريف باشا وتلاه على ذو الفقار باشا فى ١١ يناير ١٨٦١.

وعهد سعيد إلى أحمد رفعت باشا ابن أخيه إبراهيم بنظارة الداخلية والتى كانت تعد من أهم النظارات؛ حيث اختصت بكافة الأمور العمومية وإدارة المحافظات والمديريات والنظر فى شكاوى الأهالى ضد حكام الأقاليم والمجالس والنظر فى مضابط مجلس الأحكام ومجلسى تجار الإسكندرية والقاهرة وذلك قبل عرض ما يجب عرضه على الوالى، ومراجعة تفاصيل جلسات مجلس الحقانية ومجلس الزراعة، ثم أحيلت عليها المدارس الابتدائية الحكومية والمطبعة وطبع الصحف وغيرها وأحيلت إليها أيضا بعض الأقلام التى كانت تتبع محافظة مصر (القاهرة) بعد إلغائها فى ٢ مارس ١٨٥٨، ومن أهم هذه الأقلام والمصالح: إدارة المحاسبة والهندسة ومصالح الاسبتاليات (المستشفيات) وبيت المال، واعتبر البعض أن نظارة الداخلية كانت مثالا جيدا للتطور الهيكلى إلى حد بعيد.

وفى عام ١٨٥٩ قام سعيد بتنظيم النظارات والدواوين والمجالس وتحديد اختصاصاتها والأجهزة والمصالح التابعة لها مثل نظارات المالية والجهادية والداخلية وديوان عموم الأوقاف ومحافظة مصر ومجلس مصر.

وقد تولى إسماعيل عاصم نظارة الداخلية بعد أحمد رفعت الذى مات غريقا عام ١٨٥٨ وظل بها حتى وفاته عام ١٨٦٠. وقد أمر سعيد بإلغاء هذه النظارة بعد وفاة إسماعيل عاصم وقام بتوزيع اختصاصاتها على ديوانى المالية والخارجية، مما يؤكد أن أمور الإدارة العامة كانت ترتبط أحيانا ببعض الأشخاص دون اعتبار لأهمية استمرار أداء هذا الديوان لاختصاصه ومهامه.

وترتب على إلغاء نظارة الداخلية قيام المحافظين والمديرين بإدارة كافة شئون المحافظات والمديريات، ولا يعنى ذلك أن سلطاتهم كانت مطلقة، فقد كان عليهم

الرجوع إلى الوالى فى المسائل المهمة مما يعنى أنه تخفف من المركزية الشديدة التى اتسم بها عهد عباس.

وعهد سعيد إلى الأمير مصطفى فاضل بن إسماعيل بنظارة المالية وعين إسماعيل راغب وكيلا له، وكانت تختص بمعاملات الإيرادات والمصروفات والمعاشات والمصروفات الخاصة بالدواوين بالقاهرة، ومصالح السكة الحديد والمرور ومصلحة الروزنامة التى ألحقت بها اعتبارا من ٢١ فبراير ١٨٥٨ بعد أن كانت تابعة للداخلية، وتولى محمود باشا رئيس مجلس التجار إدارتها، وكذلك مصلحة الشبارسات وتختص بشئون المبيعات والمشتريات والعقود، ومصلحة المبيعات التى كان من اختصاصها شراء الذهب والفضة وتوريدها إلى الضربخانة، وتولى محمد مختار نظارة المالية فى ١٧ فبراير ١٨٥٨ وخلفه محمود باشا حتى ١٥ أبريل ١٨٥٩. وفى ٨ مايو ١٨٥٩ تولاها إسماعيل راغب باشا، وفى ١١ يناير ١٨٦١ تولاها أحمد رشيد باشا.

وأُسندت نظارة الجهادية إلى الأمير محمد عبد الحليم بن محمد على باشا خلفا لأحمد عصمت باشا، ثم خلفه إسماعيل باشا المعروف بالفريق فى ٦ أبريل ١٨٥٧ وخلفه الفريق مصطفى باشا. وقد ألغى هذا الديوان فى مارس ١٨٥٨ ثم أعيد مرة أخرى، وفى مايو ١٨٥٩ تم دمج ديوان البحرية مع الجهادية فى ديوان واحد باسم نظارة عموم الجهادية والبحرية، وتولاه محمد عرفان بك فى ٨ مايو ١٨٥٩ حتى ٧ مارس ١٨٦١. وفى ٢٥ سبتمبر تولاه إسماعيل سليم باشا ولكن ذلك لم يستمر طويلا؛ ففى ٢٦ أكتوبر أمر سعيد بفصلهما.

وأضيفت بعض المصالح على ديوان البحرية وهى مصلحة الوابورات النيلية، والفاوريقات (المصانع) والعمليات بالقاهرة، وقد تولى هذا الديوان فى البداية حافظ خليل باشا فى سبتمبر ١٨٥٤ وخلفه حافظ مصطفى فى ٥ أبريل ١٨٥٦ حتى ١٢ سبتمبر ١٨٥٧، وخلفه حافظ خليل باشا من ٢٠ ديسمبر ١٨٥٧ حتى ١٢ فبراير ١٨٥٩ ثم أُلغى هذا الديوان وتم دمجه مع الجهادية فى نظارة واحدة ثم أعيد ثانية فى ١١ سبتمبر ١٨٦١ حتى نهاية حكم سعيد.

وتعرض ديوان الحقانية للإلغاء مرتين فى عهد سعيد، أما الدواوين الأقل أهمية فكان يتم دمجها أحيانا فى ديوان واحد أو تُلحق أحيانا أخرى مع غيرها من الدواوين أو تبقى

مستقلة فى أحيان ثالثة. ويوضح ذلك عدم استقرار هذه الدواوين فى عهد سعيد الذى كان دائم التغيير والتبديل والإنشاء والإلغاء والدمج والفصل فى الدواوين الحكومية وفيمن يتولون إدارتها. وقد نتج عن ذلك عدم الاستقرار فى أهم الأجهزة الإدارية، وعدم وضوح اختصاصاتها أو تحديدها بوجه الدقة، فضلا عن تعطيل مصالح الأهالى وتأخير رواتب الموظفين فى بعض الأحيان.

أما عن المجالس فقد كان المجلس الخصوصى أهم هذه المجالس، وباستثناء فترة محدودة من حكم سعيد فقد كان ترتيب هذا المجلس يأتى قبل مجلس الأحكام. وقد قام سعيد بإعادة تشكيل المجلس الخصوصى، حيث تشكل من ثمانية أشخاص وأسند رئاسته إلى إسماعيل باشا ابن أخيه إبراهيم. وكان هذا المجلس يتولى الكثير من الاختصاصات وأضيفت إليها فى عهده اختصاصات أخرى، منها دراسة الأمور ذات الصبغة العامة ومناقشتها قبل عرضها على الوالى للتوقيع عليها.

ومنها أيضا: سن اللوائح الإدارية العامة وترتيب النظم العمومية، والحسم فى الأمور التى تستعصى على مجلس الأحكام، كما صار من اختصاصه أيضا تنصيب المديرين والمحافظين ورؤساء المصالح الكبرى، مما يدل على سياسة سعيد فى الحد من الفردية والمركزية الشديدة التى اتسم بها عهد محمد على وعباس وإرساء مبادئ اللامركزية، مما يدل على أن هذا المجلس كان أقرب إلى الهيئة التشريعية.

وشارك المجلس الخصوصى ومجلس الأحكام فى السلطة القضائية؛ حيث كان المجلس الأخير يقوم بإحالة القوانين واللوائح عليه قبل إصدارها لتنقيحها وتنظيمها، كما كان ينظر القضايا الكبرى التى يتعذر على مجلس الأحكام حلها. وكان لرئيس المجلس الخصوصى حق دعوة الدواوين للاجتماع بصفة دورية مرة أو أكثر كل أسبوع حسب مقتضيات الحال. وكان هناك بعض الأشخاص الذين يجمعون بين عضوية المجلسين المذكورين وقد شكل مجلس الأحكام فى عهد سعيد ثلاث مرات وكان أول من تولى رئاسته فى عهده حسن فؤاد باشا عام ١٨٥٤ وكان آخرهم محمد شريف باشا الذى رأسه فى شهر يونيو ١٨٦١ عندما شكل للمرة الثالثة.

واحتفظ سعيد لنفسه بحق تعيين أو عزل رئيس وأعضاء المجلس الخصوصى، وقد تولى رئاسته أحمد رفعت ناظر الداخلية وشارك فى العضوية نظار الدواوين ورئيس

مجلس الأحكام، وكانت تتم دعوة رئيس المجلس العالى للاجتماع وكذلك برهان باشا. وكان المجلس يعقد مرة أو مرتين أو ثلاثًا أسبوعيا إذا اقتضت الضرورة ذلك لحل المشاكل التى تعرض عليه.

وعملا من سعيد باشا على حسن سير العمل بالمجلس فقد أمر بدعوة أصحاب الخبرة وأهل المشورة وذوى الرأى والفكر والشخصيات العامة لحضور جلسات المجلس للاستفادة بآرائهم وخبراتهم. وكان دائما ما يأمر بالاستماع للآراء التى يبديها أمثال هؤلاء الأشخاص شأنه شأن أعضاء المجلس.

وفى عهد سعيد تولى بعض الأجانب ـ وبخاصة من الفرنسيين ـ وظائف فى الإدارة المركزية والمصالح الكبرى فشغل كونيج بك الفرنسى سكرتيرًا أول بمجلس الوالى، ولوبيربك الفرنسى وكيلا لديوان الأمور الأفرنجية عام ١٨٥٧، وموجيل بك الفرنسى كبير مهندسى الوالى ولامبرت بك الفرنسى من كبار الموظفين، وجرين بك الإنجليزى ناظرًا للسكك الحديدية والمواصلات فى عامى ٥٥-١٨٥٦، وبتسى بك الإنجليزى وكيلا للسكك الحديدية عام ١٨٥٩ ومدنه بك باشمهندس لعموم الاستحكامات بدلا من جاليس بك فى مايو ١٨٥٧.

ولما كان سعيد يميل إلى المصريين ـ على عكس سلفه عباس باشا ـ ويعمل على إفساح المجال أمامهم لتولى الوظائف الكبرى، فقد مضى شوطًا بعيدًا فى تمصير الإدارة فى الدواوين والأقاليم، ففى مطلع عام ١٨٥٧ أصدر أمرا باستعمال اللغة العربية؛ حيث إنها كانت فى عهد محمد على على المكاتبات المتبادلة بالعربية فقط، وكان أول من أدخل اللغة العربية كلغة رسمية فى الدواوين الحكومية والمصالح إلى جانب اللغة التركية التى كانت لغة الإدارة فى عهدى سلفيه، فهناك الكثير من الوثائق التى صدرت فى عهده مكتوبة باللغة العربية تفوق مثيلاتها المكتوبة باللغة التركية وذلك فى الدواوين الرئيسة مثل ديوان المعية السنية ونظارات الداخلية والمالية والجهادية وغيرها. وأتبع ذلك بصدور أمر آخر فى ٨ يونيو ١٨٥٧ بأن تكون الكتابة باللغة العربية فى دواوين الأقاليم وسائر المحافظات والمديريات.

وفى ١٩ يوليو ١٨٥٨ أصدر سعيد أمرا إلى مجلس الأحكام بأن تكون جميع المخاطبات فيما بين الدواوين والمديريات والخاصة بالحسابات والإدارة والقضاء

باللغة العربية، وحتى المكاتبات التى تتطلب العرض على الوالى أيضا، مع ترجمة المكاتبات التركية إلى اللغة العربية. كما أن خلاصات المجلس المذكور ومخاطباته التى كانت تتم باللغة التركية تكون باللغة العربية توفيرًا لأعمال الترجمة.

ولم يكتف سعيد بذلك، فقد سعى إلى تولى المصريين الوظائف الكبرى بعد أن أثبتوا كفاءتهم، فقام بتعيين بعض المصريين فى الوظائف المهمة بالدواوين والأقاليم مثل حسن الشريعى، وكان ناظرًا لأحد الأقسام فتم تعيينه مديرًا لمديرية الدقهلية. وكان منصب المدير لا يرقى إليه أحد من المصريين ثم عين مديرًا لمديرية الجيزة عام ١٨٥٨، وعمل عضوًا بمحكمة الاستئناف ثم تولى نظارة الأوقاف فى عهد إسماعيل.

ومن هؤلاء أيضا: محمد سلطان، وكان يتمتع بثروة ومكانة كبيرتين، فهو من أبناء إحدى الأسر الكبرى بالمنيا، وكان عمدة لقريته. وقد زاره محمد سعيد باشا فى قريته (زاوية الأموات) التابعة لقلوصنا بمديرية المنيا؛ حيث كان سعيد يريد التثبت من ثروته ومكانته فى مديريته. وكان محمد سلطان جاهزا لهذه الزيارة؛ حيث استقبل سعيد باشا بحفاوة وكرم بالغين، وجلس الضيوف ومضيفهم فى خيمة ضخمة أقيمت لهذه المناسبة وتناولوا طعامهم على الطريقة العربية. وعند رحيل سعيد باشا أبدى رغبته فى زيارة سلطان مرة أخرى بعد عودته من السودان، على أن تكون مظاهر الاستقبال مؤثرة.

وعلى الفور قام محمد سلطان باستقدام أحد المهندسين المعماريين المتميزين لوضع تصميم لقصر كبير فى المنيا يجد فيه سعيد باشا وحاشيته كل راحة واسترخاء، وبذل محمد سلطان ما فى وسعه من مال ورجال حتى أمكن للمهندس إقامة قصر منيف فى زمن قصير بحديقة غنَّاء على مساحة عشرة أفدنة، وتم فرش القصر بالأثاث. وعندما عاد سعيد إلى المنيا تأثر بما رأى، وأصدر أمره فى الحال بتعيين محمد سلطان حاكما لخط قلوصنا، ثم عينه ناظرًا للقسم، وظل يرتقى إلى الوظائف العليا فعين وكيلا لمديرية بنى سويف فى يناير ١٨٥٨، وفى مارس ١٨٦٠ عين مديرًا للمديرية لمدة طويلة، حتى إنه ترتب على نقله من هذه المديرية قيام الأهالى بتشييعه إلى ما وراء حدودها آسفين فراقه باكين، ثم عين مديرًا لأسيوط ثم ارتقى إلى مناصب عليا فى عهد إسماعيل وحقق ثروة ونفوذًا كبيرين.

وقد أمر سعيد بترقية على البدراوى إلى رتبة بك، وكان من أوائل المصريين الذين عُينوا فى نظارة الأقسام فى عهد محمد على، وعينه عباس مشرفا على فابريقات القاهرة، ثم اختاره ناظرًا لجفالكه، ومن المصريين الذين ارتقوا فى عهد سعيد أيضا محمد الشورابى (باشا) وأحمد بك مصطفى وغيرهما.

كما قام سعيد بتعيين السيد أباظة أحد عمد بلاد الشرقية مديرًا لمديرية البحيرة، ثم قام بترقيته إلى الرتبة الثانية فى ٢٥ فبراير ١٨٥٧ وهى من الرتب العليا التى كانت مقصورة على الأتراك وغيرهم من غير المصريين. وفى شهر أغسطس ١٨٥٧ أصدر أمرًا بتعيينه وكيلا لنظارة الداخلية وذلك للمرة الأولى فى تاريخ مصر الحديث مما يعنى أن المصريين تبوءوا الوظائف العليا فى الأقاليم وفى الدواوين الرئيسة بل والسيادية منها.

وكان حريصا على استمرار ترقيتهم وتبوئهم لهذه المناصب، حيث أصدر توجيهاته إلى السيد أباظه بضرورة القيام بأعباء هذه الوظيفة (المعتبرة) والتى يشغلها مصرى للمرة الأولى وأن يبذل قصارى جهده وأن يراعى الدقة التامة فى عمله وأن يتحلى بالصدق حتى يتفاخر المصريون بأبنائهم الذين عليهم أن يشمروا عن ساعد الجد لنيل هذا الشرف؛ لأن تراخيه فى أداء عمله سيؤدى إلى سد هذا الباب أمام المصريين. وفى أواخر عهده وجَّه لوما إلى المصريين لعزوفهم عن الاستمرار فى الجيش برغبتهم على الرغم من سماحه لهم بالتقدم فى المناصب القيادية بالجيش، وفى حكم أنفسهم وتمييزهم عن غيرهم.

ويؤكد ذلك حرصه الشديد على إفساح المجال أمام المصريين لتبوء هذه المناصب العليا، وهو أمر حُرم منه المصريون قرونا عديدة. كما يوضح مدى تشجيعه لهم على خوض هذه التجارب وإثبات كفاءتهم ليكونوا جديرين بحكم أنفسهم. ومما لا شك فيه فإن هذه الفرص التى أتاحها سعيد للمصريين فى حكم أنفسهم وفى الترقى إلى المناصب العليا بقيادة الجيش كانت لها آثار ملموسة فى تاريخ مصر الحديث.

ولم يتوقف سعيد عند حد تقييد سلطات المديرين والمحافظين، فقد قام فى عام ١٨٥٥ بإلغاء الرتب العسكرية التى كانت تُمنح للموظفين المدنيين ومنهم المديرون والمحافظون ووكلاؤهم منذ عهد سلفه، واقتصر إطلاقها على العسكريين فقط وتم ترتيب رتب مدنية (ملكية) مقابل هذه الرتب العسكرية، وكانت على النحو التالى:

الدرجة	المقابل لها
الأولى	(باشا) ميرميران ويخاطَب بصاحب السعادة
الثانية الممتازة	(بك) ميرالوا
الثانية الفئة الثانية	(بك) ميرالاى ويخاطب بصاحب العزة
الثالثة	قائمقام
الرابعة	بكباشى
الخامسة	صاغ قول أغاسى

وكانت كل الدرجات دون الخامسة عسكرية.

وفى عام ١٨٦٠ وضع سعيد نظامًا للأجور الشهرية لموظفى الحكومة وفقًا لدرجاتهم وكان كالآتى :

الدرجة	المرتب الشهرى بالقرش
الثانية الفئة الأولى	٨٠٠٠
الثانية الفئة الثانية	٥٠٠٠
الثالثة	٣٠٠٠
الرابعة	٢٥٠٠
الخامسة	١٥٠٠
قرين اليوزباشى	٧٥٠
قرين الضابط	٥٠٠

وفى العام نفسه أمر بإلغاء بدلات التعيين بالنسبة لكل الوظائف المدنية والعسكرية من الدرجتين الأولى والثانية.

(ب) إدارة الأقاليم:

تميز سعيد عن سلفه بأنه كان لديه القدرة على اتخاذ القرارات وإن كانت تتسم بالسرعة فى كثير من الأحيان، وكان شغله الشاغل إرساء دعائم الحكم والإدارة،

والعمل على إحداث نهضة داخلية فى البلاد بتطوير النظام الإدارى لإيجاد الاتصال المباشر فيما بين الحكومة والأهالى.

وعمل سعيد على نهوض المديرين والمحافظين بأعمالهم وفرض عليهم الكثير من الأعباء والمهام، واجتهد فى منع سوء استغلالهم لوظائفهم وذلك بإبطال شوكتهم وعدم تسلطهم، ومنع ما يرتكبونه من مظالم أو قسوة أو غلظة فى معاملتهم للأهالى، ولذلك فقد قام بتقييد سلطاتهم، فكان عليهم الرجوع إلى الحكومة المركزية فى شئون أقاليمهم وما يخص المستخدمين التابعين لهم؛ حيث لم يكن لهم الحق فى تعيين أو رفت أحد الموظفين. كما قام بإصدار الأوامر بعدم فصل أى مستخدم دون محاكمة، وقد رفض طلب مدير مديرية روضة البحرين بمنحه حق رفت بعض الموظفين وتعيين غيرهم. وعندما لم يذعن هذا المدير لأوامره فقد أمر برفته وإحالته إلى التحقيق.

وأدخل سعيد على هيكل إدارة الأقاليم بعض التغييرات والتعديلات من ضم أو إلغاء أو تقسيم ثم إعادة ضمها مرة أخرى، فكانت هناك أربع مديريات فى الوجه البحرى هى: مديرية روضة البحرين (وتضم الغربية والمنوفية) ومديرية الدقهلية ومديرية البحيرة ومديرية القليوبية، وأربع مديريات بالوجه القبلى وهى: مديرية الجيزة ومديرية بنى سويف والفيوم ومديرية أسيوط وجرجا ومديرية قنا وإسنا، مما يعنى أن عدد المديريات فى الوجهين قد نقص إلى ثمانى مديريات فقط بدلا من أربع عشرة مديرية فى عهدى سلفيه، كما نقصت المحافظات إلى أربع محافظات بدلا من خمس.

وربما كان ذلك وراء قول كثير من المؤرخين إن سعيدا قد ألغى وظائف المديرين تخلصًا من استبدادهم بالأهالى، وهو قول غير صحيح فى شقه الأول، فهناك الكثير من الوثائق التى تؤكد استمرارهم من خلال الأوامر التى كانت تصدر إليهم مما يؤكد وجودهم أما النقص فى عددهم فيرجع إلى ضم مديريتين فى مديرية واحدة، أو إلغاء مديرية وضمها إلى مديرية أخرى.

ومن ذلك: ضم مديريتى الغربية والمنوفية فى مديرية واحدة باسم مديرية روضة البحرين وذلك فى فبراير ١٨٥٦، وقد أطلقت هذه التسمية على هاتين المديريتين لاتصالهما ببعضهما ويفصلهما عن مديريات القليوبية والشرقية والدقهلية الفرع الشرقى من النيل وهو فرع دمياط ويقال له بحر الشرق، ويحدهما من جهة الشرق، كما

يحدهما من جهة الغرب الفرع الغربى من النيل وهو فرع رشيد ويفصلهما عن مديرية البحيرة ويقال له بحر الغرب فهما كمثلث بين الفرعين المذكورين رأسه فى الجنوب عند تجمع الفرعين المذكورين وقاعدته البحر المتوسط من دمياط إلى رشيد، وقد خُصص معاون لكل من الغربية والمنوفية ليتولى إدارتها من مكان يتوسطهما.

وفى ٥ أبريل ١٨٥٦ تم إلغاء مديرية الشرقية وإلحاق نواحيها بمديريتى القليوبية والدقهلية؛ حيث أحيلت النواحى التى قبل بحر مويس إلى مديرية القليوبية التى جعلت الزقازيق عاصمة لها وأحيلت النواحى الأخرى إلى مديرية الدقهلية وذلك لمنع المنازعات التى كانت تحدث حول رى أراضى مديرية الشرقية. وقد استتبع ذلك زيادة عدد الحكام والمعاونين بمديرية الدقهلية.

وألحقت مديرية المنيا وبنى مزار بمديرية بنى سويف فى ٧ مايو ١٨٥٦، وفى ديسمبر من العام نفسه ألغى سعيد مديرية عموم قنا وإسنا لطول مسافاتهما وكبر حجمهما واتساع أراضيهما؛ حيث أمر بتقسيمها إلى مديريتين مستقلتين متساويتين من حيث الزمام والمسافة، ثم أعاد ضمهما مرة أخرى فى سبتمبر ١٨٥٨ وأحيلت شطوط دمياط التى كانت تتبع مديرية الدقهلية إلى محافظة دمياط بناء على طلب مديرية الدقهلية.

وترجع أسباب ضم أو دمج المديريات أو إلغائها إلى أن سعيدًا كان يعمل على الإقلال من وظائف المديرين والاستغناء عن كبار الموظفين توفيرًا للمبالغ المخصصة لهم كمرتبات. أما أسباب الفصل فيما بين المديريات فترجع إلى أسباب تتعلق بكيفية إدارتها وبالقائمين على إدارتها.

وتتمثل الأسباب الأولى فى مديرية قنا وإسنا وذلك لطول المسافات وبعدها عن بعضها وعدم وجود طرق المواصلات التى تيسر الوصول إلى أبعد البلاد بها فى سهولة ويسر أو فى أقرب وقت، مما كان يسبب مشكلة أمام أجهـزة الإدارة فى أثناء مرورهم على كـافة بلاد المديرية وتتمثل الأسباب الأخرى فى عجز مدير إسنا عن القضاء على الأشقياء فى مديريته مما أدى الى فصله ثم ضم مديرية إسنا إلى مديرية قنا فى مديرية واحدة.

وكان سعيد يقوم فى بعض الأحيان بإجراء تغيير جميع المأمورين والمديرين

ووكلاء المديريات وغيرهم من المستخدمين بين الوجهين البحرى والقبلى، ولكنه استثنى السعاة بالدواوين والمديريات من هذه التغييرات ابتداء من يوليو ١٨٦٠ مما يدل على عدم استقرار أجهزة الإدارة بالأقاليم، كما ألغى الاجتماع السنوى الذى كان يحضره المديرون اكتفاء بإرسال تقاريرهم عن الأعمال والأشغال العمومية وعن النواحى المالية وأحوال الترع والجسور، وعهد إلى مفتشى الأقاليم البحرية والوسطى والقبلية الإلمام بالأحوال المالية والإدارية والزراعية وغيرها من الأمور فى جميع الأقاليم.

وفى عهد سعيد أُنشئت محافظة العريش عام ١٨٥٥، أما فيما يختص بمحافظة مصر (القاهرة) فقد تعددت اختصاصاتها، فكان عليها النظر فى المصالح الخاصة بالمدينة ومنها الأنظمة الخاصة بالأبنية والمقايسات والأورناتو (مصلحة التنظيم) ونظافتها، وإجراء المقايسات الابتدائية للأبنية الحكومية اللازم إنشاؤها، والأشغال المماثلة لهذه الأبنية على أن تكون المقايسات النهائية بمعرفة ديوان الهندسة العمومية، وكذلك أمور الضبطية، على أن يتم الرجوع إلى نظارة الداخلية فى المسائل التى تحتاج إلى الاستئذان. وكان من بين هذه المهام أيضا النظر فى المصالح الخاصة بالقناصل الأجانب، وفى حال وقوع أمور مهمة فيجب الاستئذان بخصوصها أيضا. وقد أحيلت محافظة القاهرة إلى ديوان الداخلية فى سبتمبر ١٨٥٧.

أما عن إدارة الواحات فقد كان وضعها يختلف نوعا عن باقى الأقاليم؛ إذ كان مشايخها يتولون إدارتها، وعندما قام الأشقياء وقطاع الطرق بالاعتداء على أهالى واحة سيوة تقدم مشايخها بطلب لتعيين قائمقام بها ومعه قوة كافية للتصدى لهم. وقد أمر سعيد بتعيين بكباشى ومعه ٤٠ جنديا للقيام بهذه المهمة.

ولما كان أهالى سيوة غير راغبين فى استمرار بقاء هذه القوة فى بلادهم فقد رفضوا بقاءها وتعهدوا بالدفاع عن أنفسهم، وقام سعيد بترتيب مأمورية لإدارة سيوة يديرها مأمور ويتولى أحد القضاة فصل المنازعات التى تنشأ فيما بينهم بالإضافة إلى عدد من الجنود والكتاب، ولكن ذلك لم يؤد إلى القضاء على سلطة مشايخ الواحة. وكان يتبع مديرية بنى سويف والفيوم ملاحظ يتولى الإشراف على إدارة الواحة البحرية وبعد انفصال المديريتين أصبحت تابعة لمديرية الفيوم، أما الواحة القبلية (الداخلة والخارجة) فكانت تابعة لمديرية أسيوط.

وعمل سعيد على تحديد الوظائف الخاصة بأجهزة الإدارة فى الأقاليم، ففى عام ١٨٥٦ قام باتخاذ عدة إجراءات فى هذا الصدد، منها: تحديد وظائف كل إدارة أو قلم، وكذلك عدد الموظفين والمرتبات المخصصة لكل وظيفة وتحديد مهامها واختصاصاتها. وعلى ذلك فقد تكوَّن الجهاز الإدارى بديوان المديرية من المدير والوكيل والكاتب التركى ومساعده والمترجم والمعاونين والقواصة الترك وخدمة الطوف (الطوافة) والقواصة العرب والسعاة والسقايين والفراش.

وإلى جانب هؤلاء وُجد الصراف ومساعدوه وإدارات الخدمات مثل الصحة والهندسة والبريد، وكذلك الأجهزة التى تتولى كافة الأعمال اليومية والمال وملحقاتها، والغلال والاستحقاقات والمطلوبات والصنف والعهد والزمامات وكتاب الدفترخانة والتحريرات والقيودات وتحقيق القضايا. وذلك بالإضافة إلى الخفر ومنهم خفر القناطر، ثم المعامل والفابريقات وما تضمه من أسطوات ومعاونين وخدمة الاحتساب وجهاز سمسرة الأقمشة الحريرية والمأمورين بالمديرية وخدمة الأشوان من مخزنجية وبوابين وخفراء وغيرهم.

أما الخدَمة العسكريون فيمثلهم الضباط والعساكر والبلوكات وعساكر الطوبجية والخيالة وغيرهم، إلى جانب ذلك وُجد أيضا خدمة المسجد وخدمة الفروع ونظار الأقسام وحكام الأخطاط والقواصة بالأقسام والصيارف وكتاب ومهندسو الأقسام والكتاب المؤقتون (الظهورات) وعمال آخرون.

ولما كان هناك بعض الاختلافات فيما بين الهيكل الإدارى للمديريات والمحافظات فقد عمل سعيد على توحيده وذلك عن طريق اجتماع كل المديرين والمحافظين فى ديوان الخزينة للنظر فى الاختلافات القائمة بين هياكلها وإيجاد تنسيق فيما بينها. وقد بدأ العمل وفق هذه الترتيبات ابتداء من نهاية شهر أغسطس ١٨٥٦. وكان الغرض الرئيسى من إعادة النظر فى تنظيم المديريات هو توفير الوظائف والأموال.

وبعد عام أو يزيد قليلا من توحيد الهيكل الإدارى للمديريات والمحافظات أمر سعيد بإلغاء محافظة مصر عملا بسياسة توفير النفقات، ولكنها أعيدت ثانية، كما أنه وجَّه توبيخا إلى مدير قنا وإسنا بسبب زيادة مصروفات المديرية على إيراداتها، وأمره بالاكتفاء بالموظفين الضروريين والاستغناء عن الزائدين منهم. كما أحال إدارة مديرية

بنى سويف التى تم إلغاؤها إلى الدائرة السنية للتخفيف من الأعباء المالية التى أثقلت كاهل الخزينة، وفى عام ١٨٥٨ تم صرف مرتب شهر واحد من الشهور المستحقة لموظفى القصير.

ومن أمثلة هذه الوفورات أيضا: توفير مبلغ ١١٣٢٠ قرشا من أصل مربوط مديرية البحيرة وقدره ٨١٩٠٥ قروش، ورفت ٩٣ موظفا من محافظة دمياط التى كان يبلغ عدد مستخدميها ٢٩٤ شخصا بما يحقق وفرًا قدره ١٠٩٩٤ قرشا شهريا من المربوط وقدره ٥٥٧٨٥ قرشا. وقد اضطر سعيد إلى اتباع هذه السياسة بسبب كثرة النفقات، والتى أدت إلى الاستدانة وعقد القروض الأجنبية وكان يلجأ الى إنقاص عدد المستخدمين فى المديريات وإعادة ترتيبها لتحقيق هذه السياسة، ومن ذلك إعادة ترتيب مديرية الفيوم لإنقاص عدد المستخدمين بها، ولم يكن يوافق على إجراء ترتيبات لأى مديرية لا تتضمن قدرًا كبيرًا من الوفر فى مربوطها، فضلا عن عدم الموافقة على تعيين أى موظف يزيد على حاجة العمل.

ولم يحُل ذلك دون قيام بعض المديريات والمحافظات بإعداد تنظيمات جديدة لها إذا ما تطلب الأمر إحداث وظائف جديدة أو إعادة بعض الوظائف التى ترتب على إلغائها تأخير بعض الأعمال مثال المعاونين والكتاب. ومن ذلك: أنه تمت إعادة مبلغ ١٠٦٧٥ قرشا فى عام ١٨٥٨ كان قد تم توفيره من مربوط مديرية القليوبية، وإعادة مبلغ ١٥٨٨٤ قرشا إلى مديرية البحيرة بعد أن كان قد تم توفير مبلغ ٥٥٩٣٠ قرشا شهريا. وقد أدت إحالة شطوط دمياط على المحافظة ـ بعد أن كانت تابعة لمديرية الدقهلية ـ إلى إنشاء إدارة خاصة تتبع المحافظة تضم خمسة أشخاص من المعاونين والكتبة والقواصة.

ويتضح مما سبق أن الجهاز الإدارى للمديريات أو الأقاليم فى مصر قد اكتمل أو قارب على تكوين الشكل النهائى للهيكل الإدارى الذى يدير المديريات والمحافظات، وأن الوظائف التى بدأت منذ عهد محمد على قد استقرت على عدد من الأقلام أو الإدارات، سواء المدنية أو المالية أو الخدمية. ولكن ذلك لا يعنى الاستقرار الكامل أو النهائى لهذه الوظائف؛ فقد أجريت بعض التعديلات على عدد من الوظائف. ويرجع ذلك إلى ظروف هذه الأقاليم أو بسب الأزمة المالية التى كانت تتطلب توفير بعض الموظفين. وظل ذلك سمة من سمات إدارة الأقاليم فى عهد سعيد، ومن ذلك: أنه

فى أواخر حكمه أجرى ترتيبا لمديرية روضة البحرين وذلك فى نهاية عام ١٨٦٢ أى قبل وفاته بفترة وجيزة.

وطبقا للقانون الهمايونى الصادر فى أوائل شهر ربيع الآخر ١٢٧١هـ (ديسمبر ١٨٥٤م) والذى سرى على مصر سريان خط كلخانة الصادر عام ١٨٣٩، فقد حددت مهام مديرى الأقاليم فى حفظ النظام بالأقاليم والعمل على رفاهية الأهالى وعدم الإضرار بمصالحهم والنهوض بالبلاد وتعميرها عن طريق الاهتمام بالزراعة وإجراء توزيع المياه منعًا للتعدى على حقوق الفلاحين واتباع قواعد العدل فى جمع الأنفار للأشغال العامة، وأن يتم ذلك فى غير أوقات الحصاد.

وكان على المديرين وجميع حكام الأقاليم طبقا لهذا القانون الاهتمام بشئون الموازين والمكاييل على اختلاف أنواعها فى أقاليمهم وعدم استغلال سلطاتهم أو الاختلاس من الأموال الأميرية ومنع جور المشايخ والصيارف على الفلاحين ونهب أموالهم ومحاصيلهم، وقطع دابر اللصوص وقطاع الطرق وقيام الضبطيات بدورها فى هذا الشأن وإبلاغ المديرين فى حالة عجزهم عن ذلك، وما تقوم به الحكومة من إمدادات عسكرية للقضاء على هذه الشراذم، كما كان على المديرين والمحافظين أيضا تأمين الطرق والقبض على المجرمين والتحفظ عليهم لحين تسليمهم للجهات المختصة لمحاكمتهم.

وأوجب القانون على المديرين والمحافظين الاهتمام بالأمور الاقتصادية فى أقاليمهم وسائر معاملات الأهالى، ومراعاة مصالحهم، والنهوض بمستوى الرى والزراعة والتجارة، والعمل على وضع أسس العدالة فى تسخير الفلاحين فى الأشغال والمرافق العامة، والعمل على كف أيدى الحكام والذوات وأجهزة الإدارة عن التسلط على المحكومين وعلى نيلهم لأبسط حقوقهم فى حسن المعاملة، وكذلك الاهتمام بدعاواهم وقضاياهم.

وقد أصدر سعيد أمرًا إلى المديرين والمحافظين بمنع تجارة الرقيق ابتداء من عام ١٨٥٥ فكان عليهم إبلاغ الداخلية عن منعها فى المدن والقرى والنواحى التابعة لهم، وإلغاء ملكية الرقيق بأيدى التجار، ومنع تساهل الموظفين مع تجار الرقيق.

ومما يؤكدحزم سعيد تجاه المديرين والمحافظين أنه كان يعتبرهم مجرد موظفين

خاضعين له يؤدون ما عليهم من مهام، وهم مسئولون عن كل صغيرة وكبيرة بأقاليمهم، فكان عليهم مراجعة أعمال مستخدميهم، خاصة الكُتاب وسرعة إنجازها وإنهاء مصالح الأهالى فى حقهم، فإذا ما ثبت له تأخرهم فى إنهاء مصالحهم أو تأخير قضاياهم أو عجزهم عن استتباب الأمن والقضاء على المجرمين فإنه تتم محاكمتهم مثلما حدث مع مدير روضة البحرين ومحافظ العريش.

ودفعه اهتمامه بحفظ النظام فى الأقاليم إلى إرسال القوات الكافية من الأورط والبلوكات لتأديب الأشقياء الخارجين على نظام الحكومة، كما وجه شطرًا كبيرًا من اهتمامه لمواجهة حوادث اعتداءات وسطو البدو على البلاد والأهالى وتأمين حدود المديريات من غاراتهم. وقد أكد صلب المجرمين والأشقياء وإعدامهم. ولم يتوان عن عزل الكُتاب الأتراك المشكو فى حقهم، ومنع إعادة استخدام الكتاب والصيارفة السابق رفتهم لجنحة ارتكبوها وتم إصدار لائحة فى هذا الشأن.

وبذل سعيد غاية جهده لوقف استبداد وطغيان المديرين بالأهالى ومنع استغلالهم، وكان يأمرهم بتيسير أسباب معاشهم واستعمال الرأفة والشفقة معهم وأمرهم بعدم تجاوز العقوبات المحددة للجرائم بأنواعها والكشف الطبى على من يتم عقابهم لمعرفة مدى تحملهم. ومنعا لاستمرار تجاوزاتهم فقد أمر بإلغاء عقوبة الضرب فى عام ١٨٦١ وأبدل بها عقوبة السجن.

وحاول سعيد القضاء على ظاهرة الرشوة ومنع انتشارها؛ حيث أمر المفتشين والمديرين بمراقبة مرءوسيهم لمنع أخذ الرشاوى من الأهالى، وكان يأمر برفت من تثبت عليهم هذه الجريمة بعد التحقيق معهم؛ حيث تم رفت ناظر قسم تلا بمديرية المنوفية وعزل المشايخ بها، وكذلك تم رفت كل من حسين بك مدير المنيا وبنى مزار وعبد القادر بك مدير القليوبية لانتشار الرشوة وشيوعها فى مديريتيهما.

وأتاح سعيد لمديرى المديريات المشاركة فى وضع لائحة الأطيان التى صدرت عام ١٨٥٨ والتى عُرفت باسم اللائحة السعيدية، نظرًا لخبرتهم فى إدارة الأقاليم وأحوالها وبموجب هذه اللائحة فقد أضيفت أعباء أخرى إلى مهام هؤلاء المديرين ومنها إعداد قوائم عن تكليف الأطيان الخاصة بالأسر الكبرى بالنواحى والأسماء وتقسيم أطيان المتوفين الذين ليس لهم ورثة بالمحاكم والمديرية، وتحرير السندات

بانتقال الأراضى التى يصير إحلالها، وتحصيل الرسوم وإيجار الأطيان التى تزيد على العشرة أفدنة وغيرها من المهام التى أدت إلى زيادة عدد الكتاب بالمديريات لتنفيذ مواد هذه اللائحة، وكذلك الحال بالنسبة لأطيان المتسحبين الذين ليس لهم أولاد أو أقارب بالناحية.

وأدى تطبيق سياسة التجنيد الإجبارى ـ التى اتخذها سعيد للمساواة بين جميع المصريين دون محاباة لأبناء العمد والمشايخ وغيرهم ـ إلى إضافة المزيد من الأعباء على أجهزة الإدارة بالأقاليم؛ حيث كان عليهم الالتزام بتجنيدهم وعدم استثنائهم.

وقد أمر سعيد بتشكيل أورط خيالة ومدرعة من المصريين الأشداء بالأقاليم الوسطى والقبلية ومن باقى المديريات لسد احتياجات المشاة. واستتبع ذلك تكليف هؤلاء المديرين بجمعهم من المديريات وتجهيزهم وفرزهم كما كان عليهم أيضا التصدى لمحاولات الهروب من التجنيد سواء من قبل المجندين أنفسهم أو من قبل أجهزة الإدارة، خاصة مشايخ القرى لحماية أبنائهم وذويهم من التجنيد.

ولما كان قد شرع فى حفر قناة السويس فى عام ١٨٥٩ فقد استمر تسخير الفلاحين فى عهد سعيد كما حدث فى عهد أسلافه وبذلك كان على المديرين فى الأقاليم البحرية والقبلية تجميع الأعداد المخصصة على مديرياتهم من الفلاحين للعمل بها، مما أدى إلى اتخاذ كافة السبل التعسفية لتجميع هذه الأعداد التى كان يتم إرسالها شهريًا.

وكانت أعداد الذين أرسلوا من مديرية جرجا للعمل فى القناة ابتداء من شهر رجب ١٢٧٨هـ (يناير ١٨٦٢م) حتى شهر ذى الحجة ١٢٧٨هـ على النحو التالى: ١١٨٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ١٢٥٢، ١١٩٦ رجلا. وكانت أعدادهم فى شهرى محرم وصفر ١٢٧٩هـ كما يلى: ١١٨١، ١١٨٠ رجلا. واعتبارًا من شهر ربيع الأول وحتى شهر شعبان ١٢٧٩هـ - يناير ١٨٦٣ (نهاية حكم سعيد) كانت أعدادهم ١١٧٩ رجلا شهريا. وبلغ عدد الذين أرسلوا من مديرية الدقهلية منذ شهر أبريل ١٨٦١ حتى شهر أبريل ١٨٦٣م: ١٢٢٩٢ رجلا. وكان على الفرد الواحد حفر مترين مكعبين يوميا مع استمرار العمل فى شهر رمضان كأى شهر آخر.

وكان لتسخيرهم على هذا النحو وسوء معاملتهم ـ حيث كانوا يساقون مكبلين إلى

ميادين العمل بعيدًا عن بلادهم وأهلهم وأرضهم ـ فضلا عن سوء أحوالهم المعيشية من نقص المياه والغذاء، أثر فى هروبهم من مواقع العمل مثلما حدث مع أنفار مديريتى المنيا وروضة البحرين، ومديريات أخرى.

وكان نقص المياه فى أحد مواقع العمل يؤدى إلى أسوأ العواقب، ومن ذلك اندفاع أنفار مديرية أسيوط للهجوم على صهاريج المياه قبل توزيعها على جميع العمال، الأمر الذى استتبع زيادة عدد الضباط ونظار الأقسام والمشايخ المرافقين للعمال مع زيادة كميات المياه المخصصة لهم، ولذلك فإنهم كانوا دائما ما يحاولون الهروب رغم مخاطره بدلًا من الموت المحقق بسبب العطش والإرهاق الشديدين. كما صدرت الأوامر بعدم إبدال عمال الوجه القبلى قبل أربعة أشهر بدلًا من إبدالهم كل شهر، مما أدى إلى ازدياد أحوالهم سوءا.

وقد زادت هذه الأعمال من أعباء رجال الإدارة فى الأقاليم، فكان على جميع رجال الإدارة الذين جاءوا بهؤلاء الأنفار من أقاليمهم لمرافقتهم وملاحظتهم منعهم من الهروب، كما كان على المديريات إرسال البيانات الخاصة بالأنفار المرسلة منها عند طلبها وما خصص على كل قسم من الأقسام والبلاد.

ولم يكن البحث عن الأنفار الهاربين فى كافة البلاد أمرًا يسيرًا، وذلك لأنه لم يكن يقدَّم للمديريات البيانات الكافية الخاصة بهم من حيث أسمائهم وبلادهم؛ لأن أيًا من «مكتب العملية» أو المرافقين لهؤلاء العمال من رجال الإدارة وبخاصة العمد والمشايخ لم يكن يتوفر لديهم هذه البيانات، مما يدل على أن هؤلاء العمال لم يكونوا فى نظر رجال الإدارة سوى أعداد وكميات تحسب عدًا وكمًا دون أى اعتبارات أخرى. ومما يؤكد ذلك أنه لم يتم تحديد اسم شخص توفى فى حادث فى أحد المواقع جاء ضمن ٤٠٠ شخص من مديريات الجيزة والقليوبية والدقهلية لأنه لا يوجد إحصاء بأسمائهم بل بالأعداد فقط.

ولما كان سعيد قد أولى اهتمامه بمد خطوط السكك الحديدية استكمالا لما بدأه عباس بين القاهرة والإسكندرية وبين القاهرة والسويس، وذلك عملا على ازدياد حركة التجارة والعمران، فقد ترتب على ذلك تكليف أجهزة الإدارة بالأقاليم من المديرين

والمأمورين والضباط ونظار الأقسام وحكام الأخطاط والعمد والمشايخ والقواصة بإعداد الأنفار المطلوبة للعمل فى هذه الخطوط وإرسالها إلى مواقع العمل، وكذلك تجهيز الجمال اللازمة لنقل مياه الشرب وكافة الأدوات والمهمات. وقد أمر سعيد بإعداد عشرة آلاف نفر نصفهم من مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة، لتسخيرهم فيما بين كفر الزيات والإسكندرية، والنصف الآخر من مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية والجيزه للعمل فيما بين كفر الزيات والقاهرة. وكان على المديرين عدم التراخى فى إرسال الأنفار البدلاء شهريا ليحلوا محل الأنفار السابقين الذين نالهم الإنهاك والنصَب فى مواقع العمل.

وبلغ عدد العاملين فى سكة حديد السويس ١٢١٦٨ شخصا، وعند إبدالهم أمر سعيد بزيادتهم إلى ١٢٩٥٠ شخصا، وإمعانا من حكام الأقاليم فى كسب رضا سعيد وإعلان الولاء له والمبالغة فى تنفيذ أوامره، فقد قام بعضهم بإرسال أعداد تزيد على الأعدد المطلوبة منهم، حيث قام مدير أسيوط بإرسال ٦٠٠ شخص زيادة على عدد الأنفار المقرر على مديريته وهو ٢٠٠٠ شخص.

وعندما اقترب العمل فى سكة حديد السويس من نهايته فقد تم توزيع المكعبات المتبقيـة على مديريات المنيا وبنى سويف والجيزة والقليوبية، وتقرر عدم السماح لأنفار أى مديرية بالعودة إلى بلادهم قبل الانتهاء من كافة الأعمال، ومن ثم فقد استمر هؤلاء الأنفار يعملون طوال شهر رمضان لإنهاء ما كُلفوا به، ورغم اتخاذ كافة الإجراءات المشددة فإن ذلك لم يمنع من هروب المئات من ساحات العمل فرارًا بأنفسهم.

وكان يتم تكليف بعض المديرين والمحافظين بالكثير من المطالب الأخرى، ومن ذلك: تكليف مدير بنى سويف ومدير الفيوم ومحافظ دمياط ومحافظ رشيد بإعداد كميات ضخمة من المقاطف لأعمال حفر وتطهير الترع مثل ترعة الخطاطبة والسكك الحديدية، وكذلك تكليف جميع المديريات بتوريد الغلال والأصناف والبرسيم والمسلى والزيوت وكافة المتطلبات الخاصة بجنود الجيش والمصالح والدواوين والمحافظات والأقطار الحجازية.

وفيما يتعلق بإدارة الأقسام فقد أُجريت عليها تعديلات فى عهد سعيد، وكانت

أغلبهـا تتم فى المديريـات التى حدث بها ضـم أو تقسيم، ومن ذلك إحداث قسم سادس بمديرية الدقهلية، وإعادة أحد الأقسام إلى مديـرية أسيـوط لتكون أقسـامها أربعـة بدلا من ثلاثة، وكانـت هـذه المديـريـة مقسمـة من قبل إلى خمسـة أقسـام تضـم عشرة أخطاط، وترتب على ذلك زيادة عدد الحكام والمستخدمين، أما مديرية جرجا فقد اكتفى بأن يكون بها ثلاثة أقسام فقط بعد أن كانت مقسمة إلى خمسة أقسام، الأمر الذى أدى إلى مطالبة إدارتها بإحداث قسم رابع لحسن إدارتها، مما يعنى أن معظم هذه التعديلات كانت تستهدف تقليل عدد الأقسام بالمديريات وتوفير المستخدمين.

وترجع زيادة عدد الأقسام بالمديريات إلى اتساع هذه المديريات وامتدادها وزيادة مساحة أطيانها وعدد بلادها، ومن ذلك: أن أقسام مديريتى الدقهلية وأسيوط كان كل قسم بهما يضم ٦٠ بلدا تقريبا، وزمامه نحو ٩٣ ألف فدان، وكذلك الحال فى مديرية جرجا. وكان يترتب على ذلك زيادة عدد المستخدمين أو استحداث وظائف أخرى، فقد استحدثت وظيفة معاون بأقسام مديريتى الدقهلية وروضة البحـرين. ووُجـد بالأقسام إلى جانب النظار والمعاونين والكتبة ناظر الشون (المخزن) والصيارف والقواصة والسعاة. وقد اهتم سعيد اهتماما بالغا بأبنية دواوين الأقسام وإنشاء محلات للإدارة بها.

ومن أهم الإجراءات التى اتخذها سعيد فيما يتعلق بإدارة الأقسام فور توليه الحكم عام ١٨٥٤ قيامه بتجربة اختيار الأكْفاء من المصريين لتولى وظائف نظار الأقسام، وبدأها فى مديرية الدقهلية بنسبة الثلث من المصريين والثلثين من الأتراك وغيرهم. وقد استعان فى هذه التجربة بعمد القرى من ذوى الخبرة بأمور البلاد وإدارتها فى التعيين لوظائف نظار الأقسام جنبا إلى جنب مع الأتراك، فإذا ما أثبتوا كفاءتهم استمر فى تعيينهم.

وحث سعيد هؤلاء المصريين على بذل غاية جهدهم لإنجاح هذه التجربة لكى يستمروا فى حكم البلاد وتجاوز الأخطاء التى وقع فيها أسلافهم حتى لا يعود الأتراك لحكم بلادهم. ثم بدأ فى تعميم هذه التجربة فى باقى المديريات، ففى عام ١٨٥٦ قام بتعيين اثنين من عمد نواحى مديرية المنيا وبنى مزار، هما: محمد أبو عمر وحسن أفندى الشريعى ناظرَين للأقسام.

وتابع سعيد بنفسه مدى نجاح هذه التجربة وأصدر أوامره إلى جميع المديرين بتعميمها فى مديرياتهم وفقا للترتيب الذى وضعه، وأن يحثوا نظار الأقسام المصريين على العمل وأن يبذلوا النصح لهم للعمل على رفاهية الأهالى وتحقيق العدل فيما بينهم، وإنجاز المطالب الأميرية وسرعة تشهيلها للنهوض بالبلاد منعا لإنزال أشد العقاب بالمخالفين منهم. كما صدرت الأوامر إلى النظار أنفسهم توصيهم بحسن معاملة الأهالى.

وتابع سعيد أيضا أعمال النظار المصريين منعًا لارتكابهم للمخالفات أو لجريمة الرشوة. وكان يتم رفت من يثبت ارتكابهم لهذه الجريمة. كما كان يتم عقاب النظار المهملين.. ومن ذلك أنه أمر بضرب ناظر قسم شبرا بخوم ٥٠٠ نبوت لإهماله وتهاونه فى جمع الشبان للخدمة فى الجيش، كما تم حجز نظار أقسام المنوفية لتأخرهم فى إرسال الصيارف والمشايخ لمعاونة مأمور المساحة فى أعمال المساحة بها.

وفى الوقت نفسه فقد كان يأمر بإعادة من تثبت براءتهم من التهم المنسوبة إليهم إلى وظائفهم فى إدارة الأقسام. وكان يقوم بإحلال المصريين محل أسلافهم المرفوتين، مما يدل على استمراره فى سياسة تعيين المصريين بدلا من الأتراك فى نظارة الأقسام.

وقد زادت نسبة تعيين المصريين على الثلث فى بعض المديريات، ففى مديرية الدقهلية تم تعيين خمسة نظار مصريين إلى جانب سبعة من الأتراك. وزادت على ذلك كثيرا فى مديرية قنا؛ حيث بلغت الثلثين من المصريين والثلث من الأتراك. ولما كان ذلك يتعارض مع النسبة المقررة فلم يملك ديوان الداخلية القدرة على اتخاذ القرار فى هذا الصدد. وبرفع الأمر إلى سعيد باشا فقد أبدى موافقته على ذلك استجابه لمطلب أهالى قسم قنا بتعيين ناظر مصرى عليهم بدلًا من أحد الأتراك، مما يدل على مدى استجابة سعيد لمطالب الأهالى فى تعيين من يرضونهم نظارا عليهم.

وفى عهد سعيد كانت المرتبات الشهرية للمستخدمين بالأقسام بعد إجراء التوفيرات على النحو التالى:

الوظيفة	العـــدد	المرتب الشهرى بالقرش
ناظر القسم	١	١٥٠٠
حكام الأخطاط	٢ (فئة ٥٠٠ قرش)	١٠٠٠
كاتب ناظر القسم	١	٢٥٠
قواصة عرب	٤ (فئة ٤٥ قرشًا)	١٨٠
طوافة	٢ (فئة ٦٠ قرشًا)	١٢٠
سعاة	٢ (فئة ٤٥ قرشًا)	٩٠
الإجمالى	١٢	٣١٤٠

وفيما يتعلق بإدارة الأخطاط فى عهد سعيد فقد أدى تهاون حكام الأخطاط الأتراك وتكاسلهم وارتكابهم جرائم الرشوة والاختلاس إلى أن يواكب سعيد تجربة اختياره للمصريين فى وظائف نظار الأقسام عام ١٨٥٤ باختياره لعمد البلاد الأكْفاء للقيام بوظائف حكام الأخطاط بنفس المديرية، وهى مديرية الدقهلية، وكذلك الحال فى الوجه القبلى، حيث تم تعيين بعض المصريين الأكفاء حكاما للأخطاط بمديرية المنيا وبنى مزار. وقد زاد عددهم بهذه المديرية بعد إلغاء وظيفة القائمقام بها وامتدت التجربة إلى مديريتى روضة البحرين وقنا وإسنا. وكان كل قسم يتكون من خطين على الأقل.

وقد وُضعت الأسس والقواعد المنظمة لإدارة الأخطاط فيما بين الأتراك والمصريين؛ حيث جعل سعيد حاكمًا من المصريين مقابل ثلاثة من الأتراك، أى ما يوازى الربع، أى بنسبة أقل من نظار الأقسام. وطلب سعيد عرض الأسماء المرشحه لتولى هذه الوظائف عليه قبل تعيينهم والأخطاط المعينين لإدارتها. وأمر المديرين ببذل النصح لهم وتوعيتهم وحثهم على الاستقامة والعمل على رفاهية الأهالى وإنجاز المطالب فى حينها دون تأخير للنهوض بالبلاد حتى لا يتعرضوا للعقاب الشديد، وعندما قصر بعضهم فى أعمالهم أمر بصلبهم وسجنهم.

وترتب على تنفيذ هذه القواعد والأسس رفت حكام الأخطاط الزائدين على النسبة المقررة؛ وذلك لتوفير النفقات الخاصة بالحكام وباقى المستخدمين. وكان يعمل على إحلال عمد البلاد من المصريين محل الحكام الأتراك المرفوتين، ومن ذلك تعيين

سبعة من عمد بلاد مديرية الدقهلية حكاما للأخطاط بأقسام هذه المديرية بدلا من الأتراك، كما أنه لم يمانع من زيادة نسبة تولى حكام الأخطاط المصريين على النسبة المقررة وهى الربع فقد بلغت نسبتهم فى مديرية القليوبية ثلث الحكام الأتراك حيث كان عددهم ١٢ حاكما، منهم ٤ من المصريين والباقى من الأتراك.

وإلى جانب استعانته بالمصريين فى إدارة الأخطاط فإنه كان يأمر أحيانا بإحلال الاحتياطيين بالجيش (المستودعين) محل الحكام الأتراك الذين يرى المديرون رفتهم، وكان حكام الأخطاط يتولون إدارة الأقسام عند غياب النظار أو سفرهم لأداء فريضة الحج.

وفى الوقت الذى كان سعيد يعمل فيه على توفير النفقات بإنقاص عدد المستخدمين فإنه كان يوافق على زيادة أعداد الحكام والمعاونين بالمديريات واسعة المساحة وكثيرة البلاد وكبيرة الأطيان، ومن ذلك موافقته على زيادة عدد حكام الأخطاط والمعاونين بمديرية الدقهلية، حيث تم تعيين اثنى عشر معاونا وخمسة حكام للأخطاط بها، وعملا منه على تشجيع حكام الأخطاط للنهوض بأعمالهم فقد أمر بزيادة مرتباتهم؛ وذلك أيضًا لمنعهم من قبول الرشاوى ولتحسين أحوالهم المعيشية والاهتمام بأعمالهم والقيام بالأعباء الكثيرة التى كُلفوا بها ولدوام المرور على بلاد الخط ومتابعة عمل المستخدمين. وقد بلغت هذه الزيادة ١٥٠ قرشا لتصبح ٥٠٠ قرش بدلا من ٣٥٠ قرشا شهريا.

وفيما يتعلق بإدارة القرى فقد عمل سعيد على تطوير إدارة القرى، فبدلا من تعيين مشايخ القرى عن طريق الإدارة المركزية ممثلة فى المديرين والذى كان فى أغلب الأحيان يؤدى إلى حدوث نزاع أو صراع فيما بين المشايخ وبعضهم أو فيما بينهم وبين الأهالى إما لعدم رضاء الأهالى عنهم وإما لاحتكار بعض العائلات لهذه المناصب لعدة أجيال دون منازع، اهتم سعيد بتحقيق رغبات الأهالى، وفى الوقت نفسه عمل على الحفاظ على استقرار الأوضاع أو الحفاظ على كيان بعض الأسر والعائلات الكبيرة رغم معارضة ذلك لرغبات الأهالى، حتى إنه كان يتم تعيين أفراد هذه العائلات ورفت من تم تعيينهم برغبة واختيار الأهالى حيث إن تلبية جميع رغباتهم كانت تؤدى إلى مزيد من تقسيم الحصص وزيادة عدد المشايخ حتى بلغ عددهم نحو ٢٥ شيخا فى إحدى نواحى مديرية الدقهلية. وعلى ذلك فقد أصدر سعيد أمرا فى نهاية عام ١٨٥٤

بأن يكون مشايخ الناحية ما بين شيخ واحد وستة مشايخ فقط تبعا لمساحة الناحية وزمامها.

وفى عام ١٨٥٧ أمر سعيد بتفويض أهالى كل ناحية بانتخاب شيوخها بإشراف الإدارة المركزية دون تدخلها، وذلك بجمع عمد البلاد المجاورة والقاضى الشرعى وكافة المشايخ السابقين، ويقوم الأهالى بالوقوف فى مواجهة المشايخ ويقومون بانتخاب من يرغبونهم بالتوجه إليهم، ويتم تحرير قوائم بما خص كل شيخ من الأنفار والقراريط ويصدق عليها العمد والقاضى وترسل إلى المديرية.

ويعتقد أن إجراء الانتخابات على هذا النحو كان راجعا إلى تفشى الجهل بين الفلاحين فى القرى مما يصعب معه اتباع عملية الاقتراع السرى، ومع افتقاد هذه الإجراءات الكثير من صحة الانتخاب وسرية التصويت والأضرار التى قد تلحق بالأهالى نتيجة إعلان الفلاحين لآرائهم فى مواجهة مشايخهم سواء كانت عن رغبة حقيقية أو بغير رغبتهم فإنها كانت من الخطوات المهمة لتقليل دور الإدارة المركزية فى تعيين مشايخ القرى، كما كانت من الخطوات الأولى نحو ترسيخ قواعد الديمقراطية والعدالة فى تولى المشايخ لمناصبهم.

وترتب على تحقيق رغبات الأهالى زيادة عدد مشايخ القرى بما لا يتفق مع زمامها ومساحتها، حتى إن مدير روضة البحرين طالب بإنقاص أعدادهم، واقترح تحديد شيخين للقرية التى يتكون زمامها من ٥٠٠ فدان، وما زاد على ذلك حتى ١٠٠٠ فدان يكون بها ٤ مشايخ، وما زاد على ١٠٠٠ حتى ٢٠٠٠ فدان يكون بها ٦ مشايخ، وما زاد على ٢٠٠٠ فدان يكون بها ٨ مشايخ.

وفى عام ١٨٥٨ بدأ لأول مرة فى مصر تسجيل أسماء المشايخ والعمد فى سجلات خاصة بهم طبقا للائحة، فكان على المديريات ـ بعد إتمام عملية ترتيب المشايخ بكل ناحية ـ تقدير القراريط الخاصة بكل شيخ وترتيب عمدة لكل ناحية من هؤلاء المشايخ، وكان ذلك تسهيلا لتعرف أجهزة الإدارة فى المديريات والأقسام على المشايخ والنواحى، وسهولة الرجوع إليها عند التقدم بأى شكوى فى حق المشايخ، ويلى ذلك تعديل أطيان وأنفار كل ناحية على المشايخ وتسجيل ذلك فى دفترين لكل بلد يختمان من الجميع يُحفظ أحدهما بديوان المديرية والآخر طرف صراف الناحية بعد اعتماده

من المديرية ثم يُعمل دفتر بأسماء مشايخ نواحى المديرية تُسجَّل فيه قراريطهم وتتحرر لهم تقارير مطبوعة بختم المدير ويتم تسجيل جميع مخالفات المشايخ أو تجاوزاتهم فى السجل الخاص بهم والعقوبة المقررة عليهم للمرتين الأولى والثانية، وفى المرة الثالثة يتم الاستبعاد من الشياخة، وتقرر أيضا أن يكون لكل شيخ ختم يتم صنعه بدار سك العملة (الضربخانة) ويختم به أمام اسم كل منهم بالسجل، وفى حال رفته أو وفاته يتم كسره ويُعمل ختم للشيخ الذى يحل محله مع مراعاة ألا يكون من أقربائه.

ويلاحظ أنه على الرغم من صدور هذه اللوائح والأوامر التى كان تنفيذها بدقة يضمن ـ إلى حد ما ـ العدالة الاجتماعية وتحقيق مستوى أدنى من الحقوق السياسية للفلاحين فى اختيار مشايخهم برغبتهم، فإن بعض المديريات لم تقم بتنفيذها على الوجه الأكمل فى نواحيها، ففى مديريتى البحيرة وقنا وإسنا لم يكن يتم ذلك إلا فى حالة حدوث شكوى من الأهالى، كما زاد عدد المشايخ فى نواحٍ بمديرية جرجا على الحد المسموح به، وقد لجأت بعض المديريات إلى تعيين الشُيوخ الزائدين عُمدًا بالنواحى، فكان بالناحية الواحدة ما بين عمدة و ٤ عمد، ثم رُئى فيما بعد جعلهم من ٢ إلى ٤ عمد، كما لجأت بعض المديريات إلى توزيع شياخة من يتوفون على المشايخ الموجودين.

ويلاحظ أيضا أن ترتيب الشياخة فى بعض المديريات قد خضع لاعتبارات خاصة بها مثل مديرية قنا وإسنا، فقد كان يراعى ترتيبها تبعا لتجمع الأهالى أو فى المناطق المأهولة أو العامرة؛ حيث تكثر الكفور والنجوع التى تبعد مسافاتها عن بعضها وكل منها راغبة فى الاستقلال بشياختها عن غيرها، كما يلاحظ أن الحكومة المركزية لم تواجه هذه الاختلافات بالحزم الكافى للقضاء عليها، مما أدى إلى حدوث بعض الخلل وعدم الاستقرار فى النواحى أو شياختها وازدياد الشكاوى بشأنها، بل إن نظار الأقسام كانوا لا ينفذون اللوائح بدقة، فبدلا من أن تتم عملية الانتخاب فى مكان متسع بالقرية أو أحد الأجران فإنها كانت تتم فى دوار العمدة.

وامتنع بعضهم عن إحضار عمد البلاد المجاورة لمتابعة عملية الانتخابات، وقام بعضهم بالتدخل المباشر، وذلك بانتخاب الشيوخ بأنفسهم دون اعتبار لرغبة الأهالى، مما أدى إلى حصر عملية الانتخاب فى عدد من المشايخ الذين يتمتعون بالمكانة

والنفوذ والسطوة والثراء دون السماح لعناصر جديدة بتولى شياخة النواحى، وعدم التمثيل الحقيقى للفلاحين فى الانتخابات.

وحاول سعيد التصدى للمخالفات والتجاوزات التى يرتكبها العمد والمشايخ، بل إنه أمر بالمساواة فيما بين الفلاحين والعمد والمشايخ فى تجنيد أبنائهم وأقاربهم، وكذلك أبناء الأقباط ووجهائهم أسوة بالمسلمين، ومنع الحيل وأعمال الرشوة والتزوير فى دفاتر التعداد. وكان لذلك أثر كبير فى تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع وطوائفه، ولاقى ارتياحا كبيرا بين الأهالى، وعمل على تضييق الفجوة بينهم وبين حكامهم ورؤسائهم من العمد والمشايخ.

وفى عهده أضيفت أعباء ومهام جديدة على العمد والمشايخ، فقد أدى إنشاء السكك الحديدية إلى تكليف من تمر خطوط السكك الحديدية فى بلادهم أو مشايخ وعمد البلاد المجاورة بتعيين خفر عليها واستمرار حماية خطوطها وعدم إتلافها وملاحظة منع مرور الأهالى والحيوانات عند مرور القطارات لمنع الحوادث، بعد ملاحظة ديوان المرور والسكة قيام البعض بوضع الأحجار والحديد على شريط السكك الحديدية، كما كُلفوا أيضا بالمحافظة على الأطفال منعًا لحوادث الغرق، وكان عليهم تحصيل أجور الخفر من الأهالى وصرفها لهؤلاء المكلفين بالحراسة والخفر بالحدود والدركات بالطرق والنواحى، كما كان عليهم ضبط الأشقياء واللصوص والعصابات المسلحة والهاربين، والذين يتسببون فى إقلاق راحة الأهالى ويهددون أمنهم وينهبون أملاكهم وأموالهم، وبخاصة فى الوجه القبلى، وقد كُلفت قوات الخيالة بحراسة القرى بمديرية بنى سويف والفيوم وحماية الأهالى من تسلط البدو بالواحات وحواجر الجبال وإغاراتهم المستمرة عليهم، وكذلك ضبط الهاربين من الخدمة العسكرية أو المتهربين من التجنيد.

واستجاب سعيد لطلب العمد والمشايخ الحد من تعسف نظار الأقسام وحكام الأخطاط نحوهم، ووافق على إيجاد سبل للاتصال فيما بينهم وبين المديرية، فقد أصدر أمرا فى عام ١٨٦٠ بالموافقة على قرار الجمعية العمومية بتحويل إدارة أشغال النواحى لعمدها بدلا من نظار الأقسام وحكام الأخطاط، ولكنه قصره على العمد والمشايخ الذين يقومون بتأدية كافة ما عليهم من مهام أو الذين يتمتعون برضاء الأهالى ويقومون بإعداد الأنفار اللازمة للأشغال العامة فى مواعيدها وتحصيل الأقساط دون

تأخير، على أن يؤخذ عليهم الشروط القوية بذلك، وهكذا كان عليهم الالتزام بتلك الأعمال ومرافقة الأنفار المتوجهين إلى ساحات العمل فى السكك الحديدية وفى قناة السويس ومنعهم من الهرب.

وفى ٢٨ نوفمبر ١٨٥٥ أمر سعيد بتحقيق مسموح المصاطب المفتوحة لإطعام الواردين والمترددين فى جميع النواحى، وتحقيق ما يستحق ترتيبه من المسموح لكل مصطبة، وتحرير جداول بذلك بأسماء البلاد وبيان مقاديرها؛ حيث تلاحظ أن المسموح كان قد أصبح بمثابة حق ثابت لهؤلاء المشايخ أو أنه أصبح مصدرًا للثروة يتمتعون به دون الوفاء بالتزاماته المقررة. وقد تقرر فى ٩ سبتمبر ١٨٥٧ فرض أعلى الضرائب الخراجية على أطيان المسموح تبعا للنواحى الموجودة بها، كما عمل سعيد على الحد من سلطات ونفوذ المشايخ واعتداءاتهم وفسادهم وسوء معاملتهم للأهالى، وكان يأمر بمعاقبة المخالفين والمتجاوزين أو المقصرين بأشد العقوبات كالنفى والرفت.

ورغبةً من سعيد فى الحفاظ على الأمن بالبلاد فقد أصدر لائحة بترتيب الخفر بالنواحى والبلاد للقضاء على الأشقياء والقبض على المجرمين، وحددت هذه اللائحة مهامهم ومهام المشايخ نحوهم؛ وذلك لمنع تهربهم من تحمل المسئولية عن الحوادث التى تقع فى بلادهم، ورغم أن تنفيذها فى البداية لم يكن بالشكل الكامل إلا أنها كانت خطوة نحو تحقيق الأمن بالقرى، وكان يتم عقاب الخفر والمشايخ بالجلد عند أى تقصير فى هذا الشأن.

ومن أهم التعديلات التى تمت فى النواحى والبلاد: فصل ناحية نقرها عن قرطسا بمديرية البحيرة، وذلك استجابة لطلب أهالى تلك الناحية، وإحالة ناحيتى شابور وقلشان من عهدة إلهامى باشا إلى المديرية المذكورة، ونقل كفر مجاهد من العهدة إلى المديرية نفسها، كما تم إلحاق أحد الكفور بمديرية القليوبية وتوزيعه على البلاد المجاورة، وفصل كفر من ناحية سليمان بمديرية الدقهلية بناء على طلب أهالى الكفر ولإزالة الخلافات الناشبة بينهم حول شياخة الكفر.

وفى عام ١٨٥٧ وافق سعيد على السماح بإعطاء الأراضى الزائدة على قدرة الأهالى إلى بعض الأشخاص بزمام وكفر مخصوص أو تأجيرها لهم لمدة عام أو

عامين علـى أن يكونوا من خارج هذه النواحى. وقد ازدادت الكفور بعد رغبة ذوى المقدرة والثراء من الأهالى فى إقامة كفور خاصة بهم، ورغبة بعض العائلات الكبرى فى ترك قراهم لوجود نزاعات مع عائلات أخرى بسبب الشياخة إلى مكان آخر منعًا لاتساع هوة الخلاف والشقاق مع مشايخ الناحية، ومن ثم فقد أقاموا فى كفور خاصة بهم وبعائلاتهم.

وفى ١٤ نوفمبر ١٨٥٩ أصدر سعيد أمرًا على قرار المجلس الخصوصى الخاص بتنظيم فرز الكفور من النواحى لشخص واحد، بحيث لا تقل أطيانه الخاصة عن مائة فدان. ويبدو أن بعضًا من الأسر الكبيرة أو الأشخاص القادرين كانوا يميلون إلى الإقامة فى كفور خاصة بهم تحمل أسماءهم أو أسماء بلادهم الأصلية، ولذلك كثرت الالتماسات التى تطلب إقامة هذا النوع من الوحدات الإدارية فى الريف المصرى، وفرز كفور خاصة بأصحاب هذه الالتماسات، وقد استجاب سعيد لهذه المطالب التى تتوفر فيها الشروط المطلوبة.

وكانت الشروط التى تتم بمقتضاها الموافقة على إنشائها أو فرز هذه الكفور تتمثل فى: وجوب استقامة هؤلاء الأشخاص، وأن يكون فيهم من يُعتمد للشياخة عليهم، وإحضار ضمانة قوية بذلك، وعدم حدوث أى مفاسد أو تأخير فى تحصيل الأموال وسائر الأشغال، وترتب على ذلك ظهور عدد كبير من الكفور وانسلاخ أجزاء من القرى والبلاد مكونة كفورا مستقلة عن قراها ونواحيها الأصلية، وقد بلغ عدد الكفور فى أواخر حكم سعيد ٦٠٠ كفر.

ثانيا: القضاء:

١ ـ القضاء فى عهد عباس:

فى مطلع عام ١٨٤٩ تم إنشاء مجلس الأحكام ليحل محل الجمعية الحقانية التى أُنشئت فى عام ١٨٤٢. وكان هذا المجلس عبارة عن هيئة قضائية عليا تتكون من تسعة أعضاء يُختارون من الذوات والأعيان، ويضم عالمين اثنين، أحدهما من المذهب الحنفى والآخر من المذهب الشافعى، ويعمل به كاتب للغة التركية وكاتب للغة العربية ومترجم، بالإضافة إلى الخدم والسعاة.

وكان مجلس الأحكام فى عهد عباس يجتمع يوميًا للنظر فى المسائل التى تعرض عليه من الدواوين الرئيسية وفروعها ومن الأقاليم، وكان يتم إرسال أحكام هذا المجلس إلى ديوان كتخدا ليتولى إرسالها إلى الجهات المختصة فى صورة أوامر واجبة التنفيذ.

وفى مارس ١٨٤٩ تقرر طبقًا للائحة مجلس الأحكام وقرار المجلس الخصوصى أن يتم التحقيق فى الدعاوى الخاصة بالدواوين والأقاليم فى أماكنها، وأن يتولى نظار الدواوين إجراء التحقيق طبقًا للقوانين والأوامر، على أن تعرض على مجلس الأحكام للتصديق عليها، وفى حالة غياب مدير المديرية فإنه تتم الاستعانة بأحد أعضاء مجلس الأحكام أو أحد معاونى ديوان كتخدا لتحقيق القضايا الخاصة بهذه المديرية. وكان يتم تكليف أحد أعضاء مجلس الأحكام أيضا بنظر قضايا الأقاليم البعيدة مثل العريش، وبذلك تأكدت سلطة حكام الأقاليم القضائية فى أقاليمهم، ومُنحوا سلطة النظر فى الدعاوى والقضايا وإصدار الأحكام فيها طبقا للقوانين واللوائح والمنشورات.

وهكذا يتضح أن السلطة التنفيذية سواء فى الدواوين أو فى الأقاليم كانت تعتبر أيضا جهة قضائية تختص بنظر القضايا فيها، ولم توجد هيئة قضائية مختصة كالمحاكم والتى كان خلو البلاد منها يمثل عقبة كئودًا أمام تحقيق العدالة بين الأهالى وإنهاء الخصومات فيما بينهم.

واختص مجلس الأحكام بإعداد القوانين واللوائح، وكان يقوم أيضا بتنقيحها وتنظيمها وإحالتها إلى المجلس الخصوصى، أما القضايا الكبرى والمسائل المهمة أو العامة أو التى يتعذر على مجلس الأحكام حلها فقد كانت من اختصاص المجلس الخصوصى، مما يدل على أن هذين المجلسين كانا يقومان بدورى السلطتين التشريعية والقضائية فى ذلك الوقت.

ونظرًا لكثرة القضايا فإنه لم يتسنَّ لهؤلاء النظار والمديرين الفصل فيها وإصدار الأحكام بشأنها، الأمر الذى ترتب عليه ازدياد عدد القضايا سواء المدنية أو الجنائية، وأصبحت البلاد فى مسيس الحاجة إلى إيجاد هيئات قضائية جديدة للفصل فى هذه القضايا لتكون مسئولة عنها وملزَمة بسرعة نظرها والفصل فيها بدلا من ضياع المسئولية

بين أجهزة الإدارة، فكان قرار عباس بإنشاء مجالس قضائية فى الأقاليم عام ١٨٥١ جنبا إلى جنب مع المحاكم الشرعية التى كانت تختص بالفصل فى القضايا الخاصة بها دون النظر فى القضايا المدنية أو الجنائية.

وقد أصدر المجلس العمومى قرارًا بتشكيل مجالس فى الأقاليم وسن اللائحة الخاصة بها، وفى ٣١ يوليو ١٨٥٢ تم إنشاء خمسة مجالس: اثنين بالوجه القبلى وهما مجلس جرجا ومجلس الفشن، واثنين بالوجه البحرى وهما مجلس طنطا ومجلس سمنود (أو منية سمنود) والخامس بمدينة الخرطوم بالسودان. ويختص مجلس جرجا بالنظر فى قضايا مديريات أسيوط وجرجا وقنا وإسنا، أما مجلس الفشن فيختص بنظر قضايا مديريات الجيزة والمنيا وبنى مزار وبنى سويف والفيوم. على حين يختص مجلس طنطا بنظر قضايا مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة، ويختص مجلس سمنود بالنظر فى قضايا مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية.

وتشكلت مجالس جرجا والفشن وطنطا من رئيس ـ وهو مدير المديرية ـ وأربعة أعضاء، بالإضافة إلى أربعة كُتاب. أما مجلس سمنود فقد تألف من رئيس وعضوين فقط، وعُين لكل مجلس اثنان من العلماء كمفتيين، أحدهما حنفى المذهب والآخر شافعى المذهب، كما كان يتم انتخاب اثنين من مشايخ البلاد وتعيينهما عضوين فى هذه المجالس بالتناوب، وحددت اللائحة الخاصة بهذه المجالس أيام انعقاد الجلسات ونظم تقديم العرائض وكيفية نظرها وإحالتها والصفات الواجب توافرها فى الأعضاء وسلطاتهم، واختصاص وسلطات هذه المجالس التى لم تكن أحكامها قابلة للتنفيذ قبل صدور أمر ديوان الكتخدا عليها.

وساهم إنشاء هذه المجالس القضائية فى نظر القضايا المدنية والجنائية، وفى الفصل فى الكثير من المنازعات وإصدار الأحكام فى القضايا التى شكلت عبئا ثقيلا على كاهل سائر النظار والدواوين، ولكنها كانت أقل عددا من أن تؤدى وظيفتها بطريقة فعالة، فضلا عن عدم امتداد هذه المجالس لتشمل جميع الأقاليم.

وإذا كان عباس قد أسهم بنصيب وافر فى إنشاء هذه المجالس القضائية لتحقيق العدل بين المتخاصمين وإنهاء النزاعات فيما بين الأهالى، فإنه تمكن أيضا من الحصول على أحد الحقوق القضائية التى كانت مخولة للسلطان العثمانى، وهو حق والى مصر

فى حكم القصاص، متذرعا بأن جده محمد على كان يقوم بتنفيذ أحكام الإعدام دون الرجوع إلى السلطان العثمانى، وقد تم تشكيل لجنة خاصة لمراجعة القضايا المحكوم فيها بالإعدام.

وبذلك فإنه يمكن القول: إن القضاء فى عهد عباس قد خطا بعض الخطوات المهمة نحو إنشاء المحاكم المختصة بالقضايا المدنية والجنائية، وفى انتزاع مصر لحق حكامها فى حكم القصاص الذى كان يقتضى الرجوع فيه إلى السلطان العثمانى.

٢ ـ القضاء فى عهد سعيد:

وضع سعيد نصب عينيه ـ منذ توليه الحكم ـ العمل على استقلال القضاء فى مصر، فقد أصدر فى أواخر عام ١٨٥٤ وأوائل عام ١٨٥٥ اللائحة الأساسية التى عُرفت باسم التنظيمات، والتى تضمنت قواعد مجازاة موظفى الحكومة، وتحديد الإجراءات التى يتحتم على ديوان الحقانية والمحاكم الالتزام بها، وتنظيم العلاقة بين السلطات والأهالى، وبخاصة فيما ينبغى الامتناع عن الإتيان به، وتحددت العقوبات الواجب توقيعها على من ينتهكون القانون من أهالى البلاد، وكانت هذه اللائحة ذات طابع مصرى بالرغم من أن بعض موادها مستمدة من لائحة العقوبات العثمانية الصادرة عام ١٨٥١؛ حيث إنه تم تعديلها بما يتلاءم مع ظروف وأوضاع مصر.

وفى أول يوليو ١٨٥٥ قام سعيد بشراء منصب قاضى الإسكندرية لمدة ثلاث سنوات، حيث كان للسلطان العثمانى حق تعيين هذا القاضى والذى كان وقفا على القضاة الأتراك، كما صار لوالى مصر حق تعيين القضاة الشرعيين بالمديريات والمحافظات من العلماء المصريين بعد أن كان القاضى التركى هو المختص بذلك، حيث كان يستغل هذه السلطة أسوأ استغلال على حساب العدالة والمصلحة العامة.

وفى العام التالى وبالتحديد فى شهر نوفمبر ١٨٥٦ صدرت أول لائحة لتنظيم المحاكم الشرعية، وفى ديسمبر من العام نفسه بدأ تعميم تعيين القضاة والنواب بعواصم المديريات والمحافظات والمدن الشهيرة والبنادر والبلاد تنفيذا لأمر مجلس الأحكام وطبقا للائحة القضاة، فقد كان يتم تعيينهم بفرمانات من والى مصر طبقا للبند الحادى عشر من لائحة القضاة.

وكان قضاة المحاكم الشرعية بالأقاليم على درجات مختلفة تبعًا لمكانتهم وللإقليم الذى يتولون القضاء فيه، وكان عددها ست درجات:

الأولى: وهم قضاة المنصورة وطنطا ودمياط وبلبيس وأسيوط بمرتب ١١٠٠ قرش شهريا.

الثانية: وشغلها قضاة رشيد ودمنهور وشبين والمحلة الكبرى والجيزة وبنى سويف والفشن وقليوب والمنيا وقنا بمرتب ٩٠٠ قرش شهريا.

الثالثة: وكان يشغلها قضاة منوف والفيوم بمرتب ٧٠٠ قرش شهريا.

الرابعة: وشغلها كثير من القضاة فى أبيار ومحلة أبو على وميت غمر وزفتى ومنفلوط وأبو تيج وطهطا وجرجا، ونواب ملوى ودوير وإسنا وأسوان والقصير بمرتب ٥٠٠ قرش شهريا.

الخامسة: شغلها ١٤ من القضاة والنواب كان منهم قضاة أشمون والواحات ونواب ديروط والمنشية وسوهاج وأخميم وفرشوط وغيرها بمرتب ٣٠٠ قرش شهريا.

السادسة: وشغلها عدد كبير من القضاة والنواب بلغ عددهم ٢٧ قاضيًا ونائبًا منهم قضاة المنزلة ومطوبس وفارسكور والبرلس وغيرها، ومن النواب نائب طما وساحل سليم وجزيرة شندويل وبرديس وإبريم والأقصر وغيرها بمرتب ٢٠٠ قرش شهريا.

وكان إلغاء إحدى هذه النيابات السابقة أو إحالتها إلى نيابة أخرى مجاورة كفيلا بإثارة عمد ومشايخ البلاد والأهالى ومبعثا لقلقهم وتذمرهم وكثرة شكاواهم.

وحددت اللائحة الشروط الواجب توافرها فى قضاة الشرع، وكذلك الإجراءات الواجب عليهم اتباعها فى الأحكام الشرعية لإحقاق الحق والمساواة بين الجميع دون تمييز أو تفرقة، ومنع أخذ الرشاوى، وكذلك الإجراءات التى تقوم بها المحاكم الشرعية فى قضايا الجنايات، ويلاحظ أن هذه الشروط قد استمدت من بعض مواد القانون الهمايونى الصادر عام ١٨٥٥.

وأدى صدور لائحة المحاكم الشرعية إلى الحد من سلطات هذه المحاكم التى كانت تعد المحاكم النظامية الرئيسة فى مصر، والتى اقتصر اختصاصها على مسائل

الأحوال الشخصية، مما أدى إلى تحقيق نوع من الاستقرار فى القضاء الشرعى وفى إنهاء الكثير من القضايا الشرعية أمام هذه المحاكم.

وبموجب هذه اللائحة فقد منح القضاة ـ دون النواب ـ فى المديريات وفى المحافظات والمدن الشهيرة حق تنصيب الأوصياء على الأيتام ونظار الأوقاف وتزويج اليتيمات اللاتى ليس لهن أولياء، وكان لهم أيضا حق تعيين النواب فى البلاد والقرى للوفاء بالمطلوبات الشرعية بها، كما كان يتم تسجيل المرافعات والدعاوى فى مضابط خاصة.

وحددت اللائحة الرسوم المفروضة على إجراءات التقاضى والدعاوى المعفاة من الرسوم، وشروط التوكيل، وشددت على استبعاد المفسدين والمحترفين لهذه الحرفة، والرسوم المفروضة على الإعلامات الشرعية والحجج والوقف والتقارير وغيرها من رسوم التقاضى بهذه المحاكم، ولما كان هناك من المسائل والأمور التى لم توضع باللائحة وكذلك بعض الرسوم غير المحددة بها والتى بدأت تظهر من خلال العمل فى هذه المحاكم فكان القضاة دائمى الاستيضاح عنها وعما يتم بشأنها، فقد أصدر مجلس الأحكام أحكامه فى هذه المسائل وتم إبلاغها إلى المحاكم واعتُبرت مكملة للائحة المحاكم الشرعية.

وفى ٦ فبراير عام ١٨٥٧ قرر سعيد أيضا إلغاء نظام العدول وأصبحت المحاكم الشرعية تحكم بغير حاجة إلى تزكية الشهود، وتولى موظفوها تحرير العقود وتوثيقها، وفى عام ١٨٥٩ قرر سعيد قصر استخراج حجج المبايعات للأملاك والعقارات على المحاكم الشرعية فقط، وذلك بعد صدور اللائحة السعيدية عام ١٨٥٨ .

وتحقيقا لاستمرار عمل هذه المحاكم وفق هذه القواعد والشروط التى حددتها لائحة المحاكم الشرعية، فإنه كان يتم التفتيش على أعمال هذه المحاكم فى المديريات والبلاد مرة كل أربعة أشهر، حيث يقوم القضاة فى المديريات بالتفتيش على أعمال نواب الشرع على حين يقوم علماء المديريات بالتفتيش على أعمال القضاة وعلى العوائد والرسوم التى يتم تحصيلها ومتابعة توريدها فى المواعيد المحددة، وأمر سعيد فى عام ١٨٦٢ بضرورة حضور القضاة والنواب إلى المديريات للتفتيش على

دفاترهم كل خمسة عشر يوما على حين سمح لقضاة ونواب الأماكن البعيدة بالحضور شهريا.

ورغم ذلك فإن بعض هذه المحاكم لم تلتزم بكافة الأوامر والقرارات، مما نتج عنه ظهور بعض المخالفات مثل تأخر توريد الرسوم إلى خزينة المديرية، ومن ثم فقد كلف قضاة المديريات بمتابعة التفتيش على أعمال ودفاتر نوابهم بدوائر المديرية بدقة متناهية دون أن يؤثر ذلك على أعمالهم. وقد أدى تعطل مجلس الأحكام أكثر من مرة وإخضاع أعمال المحاكم الشرعية ومجالس الأقاليم لتفتيش الأجهزة الإدارية وتدخل السلطة المركزية فى تعيين وعزل القضاة والنواب واتباع المحاكم والمجالس لأوامر الحكومة المركزية المباشرة، إلى عدم تمتع هذه المحاكم والمجالس بكامل استقلالها كسلطة قضائية.

وقد انعكست الصفات الشخصية لسعيد على كافة تصرفاته ممثلة فى إصدار القرارات وعدم ثبات الرأى فيما يتعلق بالأمور المهمة والرغبة فى التغيير والتبديل والإنشاء والإلغاء، ففى ١١ أكتوبر ١٨٥٤ ـ أى: فى بداية حكمه ـ أمر رئيس مجلس الأحكام بانتخاب أعضاء جدد، أى إعادة تشكيل المجلس، وكانت غالبية الأعضاء الجدد من أصحاب الرتب العليا، كما أمره باتباع العدل والإنصاف، وقد قسم المجلس إلى خمسة مكاتب وثلاث ورش: واحدة لمصر العليا (الوجه القبلى) والثانية لمصر السفلى (الوجه البحرى) والثالثة للإدارة المركزية، وقد عهد إلى حسن فؤاد باشا برئاسة المجلس.

وفى ٣٠ أغسطس ١٨٥٥ أصدر سعيد أمرا بإلغاء مجلس الأحكام وقيل إنه ذهب سرًا إلى المجلس فلم يجد أحدا من أعضائه فأمر بتسمير الباب، أو لأنهم لم ينهجوا منهج الاستقامة، وأمر بإحالة الدعاوى التى كانت من اختصاص المجلس إلى الأمير إسماعيل باشا وكلفه سعيد بعرض ما يلزم عرضه عليه. وفى عام ١٨٥٦ قرر إعادة مجلس الأحكام وأسند رئاسته إلى إسماعيل باشا مع عشرين عضوا منهم أحد عشر من الأعيان وتسعة من الذوات، وكان من بين من انضموا إلى المجلس السيد على البكرى نقيب الأشراف وحسن بك الشريعى، وفى عام ١٨٥٧ أمر سعيد بأن يولى المجلس مسائل الحقوق والدعاوى جُل اهتمامه.

وفى عام ١٨٦٠ قرر سعيد إلغاء مجلس الأحكام؛ لأنه غضب عليه بسبب ارتكاب أعضائه للرشوة فى قضية عرضت عليهم، ولعل ذلك كان راجعًا إلى رغبته فى تركيز السلطة القضائية فى يده، إذ حرص منذ توليه الحكم على إبلاغه بالقضايا المهمة وبقضايا الجنايات، ولكنه أمر بإعادة المجلس عام ١٨٦١ وأسند رئاسته إلى محمد شريف باشا وكان من قبل ناظرًا للخارجية.

وكان مجلس الأحكام فى عهد سعيد يناقش الأمور المالية وبخاصة المتعلقة بالضرائب ويصدر القوانين لتحسين الزراعة، ويضع اللوائح المنظمة لعمل ديوان المدارس، كما وضع القوانين المنظمة لبيع الأراضى للموظفين، وبذلك فإنه اضطلع بالعديد من المهام وكان له دور مهم فى شئون الإدارة والقضاء فى عهده.

وفيما يتعلق بمجالس الأقاليم التى أنشأها سلفه، فقد قام سعيد فور توليه الحكم بإلغائها عام ١٨٥٤، ثم أمر بإعادتها فى عام ١٨٥٥، على أن تقتصر على مجلسين فقط: أحدهما يختص بأقاليم الوجه البحرى وهو مجلس بحرى ومقره طنطا، والثانى يختص بأقاليم الوجه القبلى وهو مجلس قبلى ومقره أسيوط، وفى عام ١٨٥٥ أحيلت قضايا مديرية الجيزة إلى مجلس بحرى. وفى ديسمبر من العام نفسه بدأ تعميم تعيين القضاة والنواب بعدد من المديريات والمدن الكبرى تنفيذا لأمر مجلس الأحكام.

وترتب على تكرار إلغاء وإعادة مجلس الأحكام وكذلك إلغاء مجالس الأقاليم ثم إعادتها أو إعادة تعطيل بعضها، تعطيل إجراءات التقاضى وعدم إنهاء الخصومات وفصل المنازعات بين المتخاصمين، كما كان لتدخل أجهزة إدارة الأقاليم فى أعمال هذه المجالس ـ ممثلا فى ارتكاب بعض المخالفات مثل التزوير والرشوة لصالح بعض المدعين أو المدعى عليهم ـ أكبر الأثر فى عدم راحة الأهالى وتعطل مصالحهم وضياع حقوقهم، كما أدى ذلك إلى تراكم القضايا وكثرتها، مما كان يصعب معه النظر فيها وتحقيقها وإصدار الأحكام فيها، وكثرة شكاوى الأهالى للحصول على حقوقهم وإنهاء قضاياهم.

وأدرك سعيد مدى الحاجة إلى إنشاء مجالس أخرى إلى جانب المجلسين القائمين لحل مشاكل الأهالى وإقامة العدل فيما بينهم ورعاية أمورهم وشئونهم المختلفة، فقرر فى نهاية أكتوبر ١٨٥٦ إنشاء مجلسين آخرين فى الأقاليم: أحدهما فى الأقاليم القبلية

ومقره الفشن للنظر فى قضايا مديريات الجيزة وبنى سويف والمنيا، وتولى رئاسته مصطفى فرهاد بك، والمجلس الثانى فـى الأقاليـم البحـرية ومقـره الزقازيـق ـ التى كانت تابعة لمديرية القليوبية وقتئذ ـ ويختص بقضايا مديريتى القليوبية والدقهلية برئاسة اللواء سليمان باشا الخربوطلى. وقد ألغى مجلس قبلى بعد فترة وجيزة ثم أعيد إنشاؤه فى مطلع عام ١٨٥٨ . كما أمر سعيد بإنشاء مجلس آخر فى مدينة الإسكندرية فى أبريل ١٨٥٧ لسرعة إنهاء القضايا الخاصة بها برئاسة عاصم باشا، وبعد تعيين أعضاء المجلس كلف عاصم باشا بانتخاب أحد العلماء والمترجمين والكتاب وسائر المستخدمين وإعداد لائحة خاصة بهم لعرضها على الوالى.

وبذلك اكتملت المجالس القضائية الأربعة الخاصة بالأقاليم البحرية والقبلية، فضلا عن مجلس الإسكندرية الذى أضافه سعيد ليصبح هناك خمسة مجالس فى مصر تتولى أمور القضاء فى المسائل المدنية والجنائية إلى جانب المحاكم الشرعية.

وبمرور الوقت فقد ثبت من واقع التحقيقات طول مدة التقاضى وتعدد نظر القضايا بالمجالس، وأخذ الرأى والفتيا وعـدم حصـول المدعيـن على حقوقهـم كاملـة لذلـك أمر سعيد بسـرعة إنهاء القضـايا وعـدم تعطيلهـا أو تأخيـرها أو تأجيل نظـرها، وإقـرار الحقوق لأربابها دون تحيز أو تمييز، والعمل على تخفيـف إجراءات التقاضـى أمام هـذه المجالس، كما أمر بزيادة مرتبات أعضاء هذه المجالس ومعاونيهم وبخاصة الأعضاء الذين ينتدبون لتحقيق الحوادث فى أماكنها وربط بدل عليق لركوبة البعض منهم.

ورغم ذلك فلم تنقطع شكاوى الأهالى لعدم حصولهم على حقوقهم، أو لعدم الفصل فى منازعاتهم.. وعملا على عدم تراكم القضايا وتأجيل النظر فيها وتخفيفا عن كاهل مجالس الأقاليم فقد أمر سعيد باشا بإنشاء محاكم فى الأخطاط يتولى رئاستها عمد البلاد للمساهمة فى إنهاء هذه القضايا، وقد استمرت بعض المظاهر السيئة والمخالفات القانونية التى لازمت إجراءات التقاضى، ومنها: الرشوة، وعدم إرساء أسس العدالة بين المتقاضين، وعدم المساواة فيما بينهم، واستعمال العنف مع الغارمين لأداء ما عليهم من غرامات وأموال.

ويتضح من اللائحة الخاصة بمجالس الأقاليم أنها كانت تستمد نصوصها من

القانون الهمايونى ولائحة الأطيان وقانون المعاش وما لحق به من أوامر، وكذلك الأوامر واللوائح الأخرى، وكانت تفصل فى الدعاوى التى تتم بمعرفة المديرين والتى يحيلونها إلى هذه المجالس لنظرها، ومن ذلك: القضايا التى يعاقب فيها بالسجن أكثر من شهرين، وتنزيل الرتب، والطرد والنفى خارج البلاد، والأشغال الشاقة، أما دعاوى الجنح والجنايات فكانت تنظر بمجالس الأقاليم فى البداية على أن تقوم المديريات بإرسال تحرياتها وتحقيقاتها الابتدائية وكافة الأوراق الخاصة بها إلى المجالس التى كان لها الحق فى مخاطبة المديريات بشأن الدعاوى التى يشكو أربابها من تأخر نظرها بالمديريات، وكذلك إعادة النظر فى القضايا التى يشكو أصحابها من الأحكام الصادرة فيها من المديرين، وأيضا استئناف التحقيق فى القضايا التى يثبت حدوث شبهة بها فى أثناء التحقيق فى المديريات، وكان يتوقف تنفيذ أحكام هذه المجالس على موافقة المعية عليها.

ولما كانت عقوبة الضرب من العقوبات المعترف بها منذ عهد محمد على، حيث نصت لائحة الفلاح ـ التى صدرت فى عهده ـ على الضرب بالكرباج لبعض العقوبات من ١٠ إلى ٥٠٠ جلدة، واستمر ذلك فى عهد عباس باشا، فقد عمل سعيد على أن تخفف لائحة مجالس الأقاليم من وطأة هذه العقوبة على الأهالى وذلك بإبدالها بالسجن، كما نصت اللائحة المذكورة على الموافقة على إحالة القضايا التجارية إلى مجالس التجار إلا إذا طلب المتقاضون رؤية قضيتهم بمجالس الأقاليم، فعندئذ يمكن نظرها بها والحكم فيها بصفة استثنائية بعد اعتراف المدعين لهيئة المجلس وقبولهم ما يصدر عنها من أحكام؛ لأنها تعد أحكاما نهائية.

ومع أن إنشاء مجالس الأقاليم كان يستتبع بالضرورة تقلص السلطة القضائية التى كان يتمتع بها حكام الأقاليم، وأن تختص الهيئات القضائية بنظر كافة القضايا الجزئية والكبيرة، فقد استمر المديرون والنظار وبخاصة فى الأقاليم البعيدة عن مقار المجالس فى نظر وتحقيق القضايا الجزئية والحوادث الصغيرة، وساعدهم على ذلك أن المجالس كانت تعيد إليهم أوراق مثل هذه القضايا حتى تتفرغ للقضايا المهمة والكبيرة وكانت أحكام الإعدام تُنفذ فى الأماكن العامة مثل الأسواق والطرق العامة على ملأ من الناس وكان إلغاء مجلس الأحكام يؤدى إلى زيادة السلطات القضائية لحكام الأقاليم من المحافظين والمديرين.

وقد بذل سعيد جهدا كبيرا فى العمل على إحقاق الحق وإقامة العدل فيما بين الأهالى، فقد تكرر صدور الأوامر إلى كافة المديرين والمحافظين بسرعة إنهاء القضايا بأقاليمهم والقضاء على الشكاوى الكثيرة التى يقدمها الأهالى. وفى أواخر سبتمبر ١٨٦٠ رخص سعيد للمديرين والمحافظين برؤية وفصل الدعاوى بالحق والعدل بمقتضى القانون والأوامر واللوائح الصادرة لهم بدون استئذان فى ذلك وإنهاء القضايا أولا بأول، وألا يتم العرض عليه إلا فى الأمور المهمة التى تخرج عن حدود المرخص لهم، والعمل على إنهاء جميع القضايا فى أسرع وقت، لمنع شكوى أصحاب هذه القضايا منعا لمشغولية الدواوين والإدارات بهذه القضايا مما يؤخر نظرها والبت فيها. وواصل جهده أيضا فى العمل على منع استمرار المخالفات القانونية بهذه المجالس، بل إنه أمر بمعاقبة القضاة والكتاب الذين يرتكبون هذه المخالفات، ومنع تأخير نظر القضايا الجزئية، والعمل على إنهاء كافة الإجراءات الخاصة بالقضايا بمعرفة رجال الإدارة فى الأقاليم فى أسرع وقت.

وعمل سعيد على تحقيق العدالة والمساواة بين المتخاصمين مهما كانت مكانتهم، فقد منع محاباة الذوات على حساب خصومهم، فإذا ما ثبت له تخفيف العقوبة عن أمثال هؤلاء فى مقابل الشدة على خصومهم أو بخس حقوق الأهالى لحساب آخرين مجاملة أو تحيزًا لكبار رجال الإدارة فكان يأمر بإعادة التحقيق أمام مجلس خاص تحقيقا للعدالة.

وفى عام ١٨٥٦ أمر سعيد بإنشاء مجلس استئناف للقضايا التجارية حيث كانت أحكام مجلسى تجار الإسكندرية والقاهرة تُستأنف أمام المجلس الآخر. وفى عام ١٨٥٧ أصدر مجلس الأحكام لائحة دائمة لمجلس الاستئناف المذكور بدلا من اللائحة المؤقتة السابقة. وفى عام ١٨٦٠ صدرت الأوامر بإحالة قرارات مجلس التجار إلى المحافظة بدلًا من إحالتها إلى ديوان خديو لاعتمادها، وذلك لتبسيط الإجراءات.

ورغم إنشاء مجالس الأقاليم ومجالس الأخطاط فإنها لم تتمكن من نظر جميع القضايا المحالة إليها؛ لذلك رُئى تكليف المديريات بنظر القضايا الجزئية وقضايا الجنح والاكتفاء بإحالة قضايا القتل إلى هذه المجالس، وكان يتم تقديم قضايا القتل

بعد رؤيتها شرعا بالمحاكم إلى المعية لإصدار قرار الحكم فيها «سياسة» وحفظ أوراقها بمحلها ويرسل بيان القضايا المتراكمة بها لمواجهة الأعباء الملقاة عليها.

وعملًا من سعيد على التخفيف عن كاهل إدارات المحافظات والمديريات فقد أصدر أمرا فى ١٨ فبراير ١٨٥٧ بالموافقة على إنشاء أقلام للقضايا والدعاوى بها تلبية لطلب المحافظين والمديرين فى اجتماعهم بديوان المالية. وقد عهد إلى الضباط والمأمورين والنظار بهذه الأقلام، التى اختصت بأعمال التحقيق فى الدعاوى الجنائية التى تنظر بالأقاليم تحت إشراف المحافظين والمديرين، وذلك قبل تقديمها إلى مجالس القضاء. وكان يعاون مأمور أو ناظر القلم بعض المعاونين وعدد من الكتاب برئاسة أحدهم. وفيما يبدو فإن هذه الأقلام قد ساعدت فى إنجاز وتسهيل أعمال القضاء، الأمر الذى دفع المحافظين والمديرين فى اجتماعهم بديوان المالية عام ١٨٥٩ إلى المطالبة بتعميمها فى كافة الأقاليم، وقد استجاب سعيد إلى طلبهم.

ويبدو أن كثرة القضايا مثل السرقات والتعديات ـ فيما عدا القتل ـ التى كانت تنظر بالمديريات ثم تحال إلى المجالس كانت تتم إعادتها ثانية إلى المديريات، وقد سارعت العديد من المديريات والمحافظات تستفهم عما يتم بشأن القضايا التى تصدر فيها الأحكام بالنفى خارج البلاد أو السجن أو الأشغال الشاقة المؤبدة، وهل لها أن تصدر الأحكام وتقوم بتنفيذها. كما كانت هناك بعض القضايا التى يقدمها الأهالى إلى المجالس ضد المحافظين والمديرين. وقد أدت إحالة القضايا إلى كل من المجالس والمديريات والمحافظات وعدم التحديد الدقيق للاختصاصات القضائية لكل جهة من هذه الجهات وكيفية العمل فى القضايا السابقة المنظور فيها من طرفها إلى إحداث ارتباك فى النظام القضائى فى البلاد.

وترتب على زيادة أعداد المجالس القضائية وإنشاء أقلام القضايا والدعاوى زيادة الأعباء المالية على خزينة الدولة. ومع كثرة الشكاوى من تحقيق العدالة المنشودة فقد دعا ذلك سعيد باشا إلى التفكير فى تقليص أعدادها مرة أخرى لتوفير قدر من هذه الأعباء المالية، فقرر الاكتفاء بمجلسين فقط: أحدهما للأقاليم القبلية برئاسة مختار بك، والآخر للأقاليم البحرية برئاسة اللواء حسين باشا، وأن يتكون كل مجلس من رئيس ووكيل وسبعة أعضاء، على ألا تتجاوز مرتباتهم جميعا خمسة آلاف جنيه سنويا.

وهكذا عادت مجالس الأقاليم أدراجها ليصبح عددها مجلسين فقط كما كان عليه الحال فى بداية حكمه. ولم يكتف سعيد بذلك؛ فقد أمر بإلغاء مجلس الأحكام ومجلسى مصر (القاهرة) والإسكندرية، بل إنه ألغى مجالس الأقاليم أيضا فى أغسطس ١٨٦٠، وتمت إحالة كامل اختصاصاتها القضائية إلى المديرين والمحافظين وأقلام الدعاوى بها، مع التشديد عليهم بسرعة فصلها وإحقاق الحق بين الأهالى، وكان لذلك أثره فى أن تشيع الفوضى ويعم الاضطراب بالبلاد، ولتصير السلطة القضائية موكولة إلى السلطة التنفيذية.

وتطلب ذلك تعزيز أقلام الدعاوى للقيام بالمهام والأعباء التى أنيطت بها وأضيفت إليها، وقد خصص لكل مديرية أو محافظة أحد المفتين لسماع الدعاوى وقطع الحكم فيها بحضور القاضى، وضم لكل قلم أربعة من العمد من نواحى المديرية على أن يتم تغييره كل ستة أشهر. أما إصدار الأحكام فيكون بحضور من سبق ذكرهم، بالإضافة إلى مأمور أو ناظر القلم والمدير أو المحافظ أو وكيله، ويلاحظ أن بعض القضاة بأقلام الدعاوى كانوا من بلاد الشام.

وبمرور الوقت فقد ثبت فشل إسناد جميع اختصاصات المجالس القضائية إلى المديرين والمحافظين أو وكلائهم، كما أن جهات الإدارة وأقلام الدعاوى بها ما فتئت تخاطب الوالى وتقض مضجعه وتقلق راحته طلبا للرأى والأمر فى الكثير من القضايا المنظورة بها بعامة وقضايا القتل بخاصة والتى كان لابد من الحصول على أمر الوالى بشأنها، كما أن أصحاب القضايا بدورهم كانوا يتوجهون إلى القاهرة لتقديم دعاواهم وعرائضهم إلى الوالى وإلى الدواوين، ولعل هذه العوامل مجتمعة - فضلا عن إحساس سعيد بمدى مسئوليته عن توفير العدل بين الأهالى والعمل على استقرارهم - جعلته يوافق على إعادة تشكيل مجالس القضاء.

ففى عام ١٨٦٢ أمر سعيد بتشكيل مجلسين بالأقاليم: أحدهما فى الأقاليم البحرية، والآخر فى الأقاليم القبلية، وذلك على الرغم مما كانت تعانيه خزينة الدولة من أعباء مالية كبيرة، وقد أسندت رئاسة مجلس بحرى إلى اللواء جعفر باشا وحسن كامى بك وكيلا، وأسندت رئاسة مجلس قبلى إلى اللواء خليل باشا والميرالاى حسن صبرى بك وكيلا، وضم كل مجلس ستة أعضاء ومثلهم من المعاونين، بالإضافة إلى المفتين

وعلماء المذهب الحنفى وعدد من الكتاب والقواصة والخدم والسعاة. ومن غريب الأمر أن هذه المجالس قد أطلق عليها فيما بعد اسم «المجالس الملغاة» وصار هذا الاسم علمًا عليها مما يدل على أن الإلغاء كان سمة مميزة لهذه المجالس. وهكذا انعكست صفات سعيد على أحوال الإدارة المركزية والإقليمية وعلى أحوال القضاء فى عهده.

* * *

الفصل الثالث

الجيش والبحرية

أولا: الجيش:

١ ـ الجيش فى عهد عباس:

ورث عباس القيود التى وضعتها الدولة العثمانية على الجيش المصرى والبحرية المصرية التى تضمنها فرمان يونية ١٨٤١، فقد حدد هذا الفرمان عدد الجيش بثمانية عشر ألف جندى، مع السماح بزيادة عدد قوات مصر البرية والبحرية فى أوقات الحرب بما تراه الحكومة العثمانية مناسبا مع استبدال الجنود بسواهم كل خمس سنوات، وإرسال ٤٠٠ رجل سنويا إلى الآستانة، وألا يكون هناك فرق بين النيشانات والرايات المستعملة فى الجيش المصرى عن مثيلاتها فى الدولة العثمانية وولاياتها الأخرى، وأن تكون علامات ضباط البحرية المصرية هى نفس العلامات التى يلبسها ضباط البحرية الأتراك، وأن تكون السفن المصرية مماثلة للسفن التركية.. ولوالى مصر حق ترقية ضباط الجيش حتى رتبة أميرالاى (عميد) ولا تتم الترقية إلى رتبة أعلى إلا بموافقة السلطان العثمانى، كما حرم هذا الفرمان على ولاة مصر إنشاء أى سفينة قبل الحصول على موافقة الباب العالى وعلى رخصة صريحة منه بإنشائها.

وهكذا ارتبطت هذه الشروط ارتباطًا وثيقًا بامتياز وراثة أسرة محمد على لحكم مصر، إلى حد أن الإخلال بشرط واحد منها يؤدى إلى إبطال هذا الامتياز، ولم يعد بمقدرة والى مصر الفكاك منها لأن توليته الحكم واستمراره رهن بضمان تنفيذها، بل إن الباب العالى حاول الانتقاص من الحقوق والامتيازات التى حددها الفرمان المذكور فى عهد عباس، فطبقا لشروط الفرمان المذكور كان على والى مصر القبول

بجميع المعاهدات والاتفاقيات التى يعقدها السلطان مع الدول الأوروبية، وكذلك تنفيذ القوانين والتنظيمات السائدة فى الدولة العثمانية والتى طلبت من عباس تطبيق التنظيمات الخيرية العثمانية فى مصر، وكان معنى ذلك تخلى مصر عن مركزها الممتاز الذى كفلته لها الفرمانات.

وقد رفض عباس الرضوخ لطلب الباب العالى الذى كانت تؤيده فرنسا، بعد أن أثبتت التجربة فشل سياسة محمد على فى الاعتماد على تأييد فرنسا فى صراعه مع الدولة العثمانية ورأى عباس أن مصلحته تقتضى الاستعانة بإنجلترا. وقد لاقى ذلك ترحيبا منها، حيث أبدت استعدادها لتأييده للاحتفاظ بكامل حقوقه وامتيازاته فى مقابل تدعيم نفوذها فى مصر على حساب النفوذ الفرنسى.

وعلى حين تمكن عباس من الخروج من هذا الصراع مع الدولة العثمانية محتفظا بحقوقه من الناحية النظرية بفضل تأييد إنجلترا إلا أنه بإتاحته لإنجلترا فرصة التدخل فى شئون مصر قد قضى من الناحية الفعلية على سلطانه، ومهَّد السبيل لمزيد من التدخل الأجنبى فى شئون البلاد، الأمر الذى كان له أوخم العواقب فى تاريخ مصر الحديث.

ولما كان أقارب عباس بالآستانة يعملون على الوقيعة بينه وبين الباب العالى لإبعاده عن الحكم، فإن هذا العداء مع الدولة العثمانية من ناحية ومع أعدائه الذين يسعون لتأجيج هذا الصراع من ناحية أخرى قد شغل وقت عباس وأحاطه بالخوف من مكائد السلطان ومن أعدائه، مما دفعه إلى الاحتفاظ بقوة حربية كبيرة تتمثل فى القوات البرية بكافة أنواعها وبالقوات البحرية، وهو ما كان يخالف نصوص فرمان يونية ١٨٤١.

وقام عباس بتنفيذ بعض الإصلاحات الحربية التى فكر فيها عمه إبراهيم قبل وفاته، ومن ذلك تجديده للاستحكامات، وإنشاء الطرق الحربية، كما وجه عنايته إلى تحصين السواحل المصرية تحسبا لأى هجوم محتمل؛ حيث أمر بترميم الاستحكامات والطوابى والقلاع وأمر بإنشاء ثمانية أبراج وسبع وعشرين طابية وستة وعشرين متراسًا بين إدكو وبوغاز رشيد بتكلفة تزيد على ١٨٩٨٥ جنيهًا وفق ما رسمه جاليس بك رئيس هندسة الاستحكامات، وأضاف إليها بعض الحصون التى رأى أهميتها

فأدخلها فى النقط المهمة، ومن ذلك مقابر اليهود وقلعة أبو قير وقلعة العجمى بالإسكندرية، واستمر عباس فى الاهتمام بها وإتمام أعمالها، وقد أصدر أمرًا بإعداد ٣٠٠٠ عامل يوميًا وإرسالهم لمواقع العمل وإحضار اللوازم والمهمات وترتيب المشرفين عليهم وطالب القائمين بالعمل على الاقتصـاد فى النفقـات، وكان يلحق بها ما يلـزم مـن الورش وبطاريات المدفعية وثكنات الجنود والاسبتاليات (المستشفيات)، وغير ذلك حتى تم استكمال أكثر القلاع التى كان جده وعمه قد أولياها اهتمامهما. وتم بناء ورشة للمدفعية فى وسط الإسكندرية فى شرق كوم الناضورة، وكانت تشتمل على محلات التشغيل مثل محلات التجارة والحدادة والبرادة والسبك وغير ذلك من الورش والمحلات.

وأولى عباس مدينة الإسكندرية اهتمامه فى حال مهاجمتها، وتطلب ذلك إتمام أعمال كشف سواحل البحر من الإسكندرية إلى العريش ومنها إلى مطروح، وكشف بحيرة مريوط إلى حدود المزارع من مديرية البحيرة إلى حدود الأرض المرتفعة من جهة وادى النطرون وسيوة وجميع الجزائر التى بالبحيرة وتم عمل رسوم لكل ذلك، وظهرت الآبار والسواقى القديمة المكشوفة وغيرها، وكذلك الطرق التى كانت تصل إلى الإسكندرية من كل جهة، كما اهتم بكشف الصهاريج التى بداخل الإسكندرية وخارجها وما تشتمل عليه وما تسعه من الماء، وذلك لمعرفة مدى ما تحتمله المدينة عند الحصار. وفى أواخر حكمه وبالتحديد فى ٢٩ مارس ١٨٥٤ أمر عباس بإنشاء ثمانية أبراج و ٢٧ متراسا بين إدكو وبوغاز رشيد، وكان يعمل فى ذلك ثلاثة آلاف عامل يوميا.

وأدخل عباس تعديلات على نظام الآلايات فجعل الواحد خمسة آلاف جندى أى قدر آلايين سابقين، كما أوجد فرقا جديدة من الهجانة، وجعل أورطتين للمهندسين والكوبرجية (الذين يقومون ببناء الكبارى والقناطر) وعهد بتدريبهم إلى ضباط فرنسيين كان قد أحضرهم إبراهيم باشا من فرنسا عن طريق قنصل فرنسا ومنهم توتى بك ودوبرناردى بك.

وقام عباس بإرسال البعثات العسكرية إلى أوروبا، ولكنها كانت فى حدود ضيقة للغاية، وفى أواخر مايو ١٨٤٩ قام بإلغاء المدرسة المصرية فى باريس والتى أنشأها

محمد على عام ١٨٤٤ لتعليم التلاميذ المصريين الفنون الحربية، وأمر بإحضار تلاميذها واستعاض عنها بإنشاء مدرسة المفروزة بالعباسية.

وعندما تولى عباس قام بإلحاق مدرسة المدفعية ـ التى أُنشئت عام ١٨٣١ والتى حاول إبراهيم النهوض بها إلا أن وفاته حالت دون ذلك ـ بديوان الجهادية، وذلك فى فبراير ١٨٤٩ فقد اقتنع عباس بأن المدارس الحربية التى أنشئت فى عهد جده محمد على يمكن إدماجها فى مدرسة واحدة، ولذلك فقد أمر بإلغائها وطرد جميع المعلمين، وبذلك ألغيت مدرسة المدفعية (الطوبجية) ومدرسة المشاة (البيادة) ومدرسة الفرسان (السوارى أو الخيالة) وأصبحت كل مدرسة من هذه المدارس تمثل قسمًا من أقسام المدرسة التى قرر إنشاءها وهى مدرسة المفروزة.

واختار عباس من بين تلاميذ هذه المدارس السابقة من يتميزون بالكفاءة واللياقة والنجاح، ومن يكونون من أبناء المماليك والأتراك فقط للالتحاق بمدرسة المفروزة لتخريجهم ضباطا فى مختلف الأسلحة، مما يؤكد تعصبه لبنى جنسه من الأتراك وكان عدد تلاميذ هذه المدرسة فى البداية ١٦٩٦ تلميذا، وميزانيتها أكثر من ١٣١٨٣ جنيها بأقسامها الثلاثة: الثانوى والخصوصى والعالى.

وأمر عباس بإلغاء المجلة العسكرية التى كانت تصدر فى عهد محمد على واسمها «الجريدة العسكرية» حيث توقفت تماما فى عهده وفى عهد خليفته محمد سعيد وقام أيضا بإلغاء التجنيد الإلزامى الذى طبقه عمه إبراهيم عام ١٨٤٨ فى أثناء حكمه واستبدل به قانونًا جديدًا للقرعة العسكرية فى ١١ مارس ١٨٥٣ حاول من خلاله أن يغير من الطريقة المتبعة فى طريقة التجنيد، فقد كان يتم جمع الشبان بأعداد كبيرة بالقوة من بلادهم ويساقون وهم مصفدون بالأغلال إلى عاصمة المديرية لفرزهم، وكانت الطريقة الجديدة تشبه القرعة النظامية. وقد أعاد عباس المجندين الذين جاءوا من المدن إلى أسرهم كما أعاد المجندين كبار السن إلى بلادهم. ووعد بخفض عدد الجنود، وتم بالفعل خفض عدد الجيش عما كان عليه فى عهدى محمد على وإبراهيم.

وبموجب القانون الجديد كان يحق لأى فرد تم فرزه للجندية بحسب أوراق القرعة أن يقدم أحد العبيد أو المولدين لأداء الخدمة العسكرية بدلًا منه. كما صرح لأى فرد يلتحق بالخدمة ثم يرغب فى عدم استكمالها أن يقدم آخر بدلًا منه بشرط ألا يكون

قد مضى على التحاقه بالجيش أكثر من خمسة عشر يوما، كما حددت العقوبات التى تفرض على الهاربين من أداء الخدمة العسكرية.

وقد أعفى من التجنيـد سكان المـدن الكبـرى والثغـور كالقاهـرة ـ أسوة بسكان الآستانة ـ والإسكندرية ودمياط ورشيد باعتبارها مراكز تجارية، وبذلك فإن نسبة كبيرة من السكان كانت معفاة من هذه الخدمة وذلك على حساب سكان الأقاليم من الفلاحين الذين تحملوا وحدهم عبء الخدمة العسكرية.

ولم يكن الجيش فى عهد عباس على نفس الكفاءة والنظام مثلما كان عليه الحال فى عهد جده أو عمه؛ حيث فقد الجيش المصرى بعد وفاة إبراهيم صبغته الحربية بسبب الأعمال غير الحربية أو العسكرية التى كلف بها فى عهد خلفائه، ورغم إبقاء عباس على سليمان باشا الفرنساوى قائدًا عامًا للجيش المصرى إلا أن يده كانت مغلولة عن النهوض بالجيش وإدخال أى إصلاحات عليه، وهكذا تسرب الخلل وسوء النظام إلى الجيش ووقفت فى عهده حركة تقدمه ونهضته.

وفيما يبدو فإن الجيش لم يكن موضع ثقة عباس؛ حيث إنه أدمج فيه نحو ستة آلاف من الأرناءود وجعلهم خاصة جنده وسلحهم بالمسدسات، وكان لهم نفوذ كبير حتى إنهم شمخوا بأنوفهم على المصريين سواء أكانوا عسكريين أم مدنيين كما قام بتجريد الأهالى من الأسلحة وحظر عليهم حملها مما جعل هؤلاء الأرناءود يعيثون فى الأرض فسادًا بما اشتُهر عنهم من الظلم والعسف والجور، وبقى هؤلاء الأخلاط قوام الجيش فى عهده وقام عباس بإنشاء «فيلق الجمال» لتسهيل مهمة الحفاظ على النظـام العام.

وإذا كان عدد الجيش المصرى فى عهـد محمـد علـى فى عام ١٨٣٩ أى قبل صـدور فرمان يونية ١٨٤١ قد بلغ ٢٥١٨٨٠ رجلا منهم ٢٣٥٨٨٠ قوات برية و ١٦ ألفًا قوات بحرية، ثم بلغ فى عام ١٨٤٣ أى بعد صدور الفرمان ١٩٤٠٣٢ رجلا منهم ١٦٨٨٨٩ قوات برية و٢٥١٤٣ قوات بحرية، ثم بلغ فى عام ١٨٤٨ أى فى نهاية حكمه ٩٧٨٥٣ رجلا منهم ٩٤٤١٨ قوات برية و٣٤٣٥ قوات بحرية، وبلغ ٨٠ ألفا فى عهد إبراهيم، فإن أعداد القوات البرية فى عهد عباس كانت على النحو الآتى :

القوات البرية فى عهد عباس (النظامية وغير النظامية) ١٢٦٥-١٢٧٠هـ (١٨٤٨-١٨٥٤م)

السنة	بيادة (مشاة)		سوارى (فرسان)		طوبجية (مدفعية)		أركان	حكما (أطباء)	أجزاجية (صيادلة)	باشبوزق (جنود غير نظاميين)	كتبة	المجموع
	ضباط	جنود	ضباط	جنود	ضباط	جنود	حرب					
١٢٦٥	٢٣٩١	٧٤٠٣٩	٤٠٠	٧٦٠٠	١٩٦	٤٠٦٧	٧٠	١١٣	٧٩	٥٣٧٧	٨٦	٩٤٤١٨
١٢٦٦	٢٣٩١	٧٤٠٣٩	٤٤٠	٨٣٦٠	٢١٧	١٠٥٠١	٧٠	١٢٠	٨٥	٥٣٧٧	٨٩	١٠١٦٨٩
١٢٦٧	٢٣٩١	٧٤٠٣٩	٤٤٠	٨٣٦٠	١٩٦	١٠٠٦٧	٧٠	١٢٠	٨٤	٥٣٧٧	٩٦	١٠١٢٤٠
١٢٦٨	٣٢٧١	١٠٦٠٣٩	٤٤٠	٨٣٦٠	١٧٥	٩٦٣٣	٧٠	١٢٠	٨٤	٥٣٧٧	١١١	١٣٣٦٨٠
١٢٦٩	٣٣٨١	١١١٠٣٩	٤٤٠	٨٣٦٠	١٥٤	٩١٩٩	٧٢	١٣٧	٨٨	٥٣٧٧	١٠٦	١٣٨٣٥٣
١٢٧٠	٤٣٨١	١١١٠٣٩	٤٤٠	٨٣٦٠	١٣٣	٨٧٦٥	٦٥	١٠٠	٨٠	٥٣٧٧	٩٣	١٣٨٨٣٣

ويوضح ذلك أنه برغم ما حددته شروط فرمان يونية ١٨٤١ الخاصة بالجيش فإن حكام مصر خلال تلك الفترة لم يلزموا أنفسهم بهذا التحديد؛ حيث إن عدد الجيش فى عهد عباس زاد على ٩٤ ألف رجل فى بداية عهده. وقد يرجع ذلك إلى حرصه على الاحتفاظ بعدد كبير من الجنود أكثر مما حدده فرمان ١٨٤١ لمواجهة محاولات الباب العالى سحب الامتيازات التى حصل عليها محمد على بمقتضى ذلك الفرمان، لذلك فقد كان يأمر بتجنيد كل من بلغ سن الجندية من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٢ عامًا.

أما الزيادة التى حدثت فى عام ١٢٦٩هـ (٥٢-١٨٥٣م) فترجع إلى تضاعف عساكر بعض الآلايات وإلى تنظيم فريق من العساكر الهجانة وأورطتين من المهندسين بواسطة ضباط الصف الذين كان قد طلبهم إبراهيم باشا من فرنسا لهذا الغرض وأنشئ بمعرفتهم ٦٠ مركبا لتعليمهم كيفية عبور الأنهار والخلجان وكيفية عمل الألغام والحيل العسكرية، على حين ترجع الزيادة فى عام ١٢٧٠هـ (٥٣-١٨٥٤م) إلى طلب السلطان العثمانى عبد المجيد أن يمده عباس بالقوات البرية والبحرية لمساعدته فى حربه ضد روسيا عام ١٨٥٣.

كما يوضح أيضا أن عباسا قد احتفظ بعدد من قوات الباشبوزق (وهم جنود غير نظاميين) بلغ عددهم ٥٣٧٧ رجلا، على حين يذكر البعض أن عددهم كان ٤٣٧٧ فقط. وكان يلتحق بهذه القوات أبناء الأتراك وأبناء العرب والمصريين، وكذلك العبيد، بشرط لياقتهم للخدمة العسكرية وأن يكونوا ذوى قوة وهيئة وسوابقهم حميدة، وأن يمتلك الفرد منهم حصانا. وكان الغرض من الاحتفاظ بهذه القوات هو المحافظة على النظام والقيام بحراسة الواحات التابعة لمديرية أسيوط، وكذلك السفر بالمحمل إلى الأراضى الحجازية، كما كان يوكل إليهم حفظ الأمن فى السودان وجباية الضرائب، ويلاحظ أن عباسا لم يهتم بمحو أمية الضباط والجنود؛ لأن الأمية لم تكن تمثل عائقا أمام ترقيتهم فى عهده.

٢ ـ الجيش فى عهد سعيد:

عمل سعيد على الاهتمام بالجيش رغم المصاعب التى كانت تواجهه منذ بداية حكمه، وأهمها: تلك القيود الثقيلة التى تضمنها فرمان ١٨٤١ والتى تكبل يده فى

إصلاح أحوال الجيش والبحرية. وقد حاول سعيد التخفيف من هذه القيود للمضى فى سياسة الإصلاح؛ حيث اشتهر بميله إلى الجيش فقد حببت إليه نشأته الأولى على ظهر الأسطول المصرى الحياة الحربية والبرية.

وكان سعيد يقضى أيامه فى معسكر الجيش وتُعرض عليه شئون الحكومة وهو وسط جنوده فكان يلازمهم معظم أوقاته، ويطيب له أن يسير متنقلا بينهم فى أنحاء البلاد ولذلك سعى فى سبيل النهوض بالجيش من الوجهتين المادية والمعنوية وترقية شئون الجنود وصبغ الجيش بالصبغة الوطنية بعد أن اضمحل الجيش فى عهد عباس وفقد الروح والصفات التى كان يتميز بها من قبل فى عهدى محمد على وإبراهيم من العظمة والبطولة، ومن ثم فقد بذل سعيد جهدًا كبيرًا فى أن يرد إلى الجيش صبغته الوطنية وعمل على إصلاحه وتسليحه بالأسلحة الحديثة حيث قام بشراء مدافع حديثة من بروسيا (ألمانيا) فى عام ١٨٥٥ كما كلف القبودان مسل الإنجليزى بعمل خريطة للسواحل المصرية فى عام ١٨٥٦.

ويرى البعض أن اتجاه سعيد فى الإصلاح قد ارتكز على جوانب معينة دون تحقيق تقدم ملموس، ومن ذلك اهتمامه بشئون الضباط والجنود وتغيير ملابس الجيش بأخرى روعى فيها الترف والإسراف أكثر مما روعى فيها ملاءمتها لظروف مصر وأحوالها المناخية، على حين يرى البعض الآخر أن اهتمامه قد امتد إلى تدريب الجيش وأنه كان يتابع بنفسه برامج التدريب حتى وصلت كفاءة الجيش فى عهده إلى مستوى راقٍ من التدريب القتالى ظهر بصورة جلية فى بطولات الجيش المصرى فى حربى القرم والمكسيك، كما اهتم بإصلاح نظام التجنيد لتحقيق العدالة بين جميع المصريين، فضلا عن اهتمامه بالأسطول باعتبار أن نشأته العسكرية كانت فى البحرية.

ويمكن القول: إن أمر زيادة اهتمام سعيد بالجيش أو إصلاحه كان مرهونا بالقيود التى فرضها الفرمان المذكور والذى بموجبه لم يكن لخلفاء محمد على الحرية الكاملة ليختطوا فى حكم مصر وسياستها خطة جديدة، ولكنهم كانوا مقيدين بهذه القيود شاءوا أم أبوا، ومن هنا فإن الجهد الذى بذله سعيد كان فى أطر محددة تتماشى مع المتطلبات الخارجية والظروف الداخلية.

وقد أبقى سعيد على ديوان الجهادية لعدة سنوات بعد توليه الحكم، ولكنه ألغاه

فى شهر أبريل ١٨٥٨، وتمت إحالة الكثير من المصالح التى كانت تابعة له إلى نظارة الداخلية والحكمخانة والمدرسة الحربية والمهندسخانة والباشبوزق، ثم أمر باعادة ديوان الجهادية بعد عام واحد واستمر حتى نهاية حكمه.

وفى سبتمبر ١٨٥٥ عهد سعيد إلى سليمان باشا الفرنساوى رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأن ينشئ مدرسة لضباط أركان حرب الجيش، وقد أنشئت بالحوض المرصود، حيث تم جمع التلاميذ لها من تلاميذ المدارس الحربية الملغاة، وألحق بها تلاميذ صغار السن دون السن القانونية رغم أن شروط الالتحاق كانت تتطلب أن يكون الملحقون من الضباط ذوى رتبة الملازم ثانٍ وأن يكونوا من أمهر تلاميذ المدارس الحربية والمهندسخانة والمدارس الحكومية الأخرى، ولكن هذه المدرسة ألغيت قبل أن تستكمل عامها الأول مما يدل على عدم استقرار سعيد على رأى معين.

وبعد عودة الضباط الذين أرسلوا إلى فرنسا لإتمام دراستهم فى الفنون العسكرية جعل سعيد من بينهم أركان حرب لسليمان باشا مثل: شريف بك ومراد بك وعلى شريف بك وحنفى أفندى العشماوى، واستمروا يعملون معه إلى أن توفى عام ١٨٥٩ فقام سعيد بحل هيئة أركان الحرب وتعيين ضباط الهيئة فى قيادة الآلايات (اللواءات) والأورط (الكتائب) بالجيش.

وعندما تولى سعيد الحكم كانت مدرسة المفروزة التى أنشأها عباس هى المدرسة الحربية الوحيدة فى مصر. وقد نقلت من العباسية إلى الإسكندرية فى أواخر عام ١٨٥٤، وفى عام ١٨٥٧ بلغ عدد تلاميذها ٢١٢ تلميذًا معظمهم من الأتراك والشراكسة والأوروبيين والقليل من المصريين. وكانت مدة الدراسة بها أربع سنوات.

أما المدرسة التى أنشئت فى عهد سعيد فكانت مدرسة المهندسخانة السعيدية بالقلعة السعيدية (بالقناطر الخيرية)، ولما كانت أحوال هذه المدرسة سيئة من حيث كيانها ونظامها وأحوال التعليم فيها فقد أصدر سعيد أمرًا فى ٢٥ أغسطس ١٨٦١ بوضع تنظيم جديد لها لتحسين أحوالها وكان يتولى رئاستها «دى برناردى» De Bernardi أحد الضباط الفرنسيين. وفى نهاية العام أمر سعيد بأن تكون هناك مدرسة واحدة لتحل محل المدرستين المذكورتين، وذلك بتحويل مدرسة المهندسخانة السعيدية إلى مدرسة حربية، وبلغ عدد تلاميذها ١٠٠ تلميذ واستمرت هذه المدرسة حتى نهاية حكمه.

وقام سعيد بإرسال البعوث العسكرية إلى أوروبا ولكنها كانت قليلة عما كانت عليه فى عهد والده، حيث أرسلت بعثات مختلفة إلى فرنسا تخصص بعض أفرادها فى النواحى الحربية وكان يشرف على هؤلاء الطلاب مجلس تعليم البعثة المصرية بفرنسا والذى أعد لائحة لها ووافق عليها سعيد فى ٢ مارس ١٨٥٨ وتختص بنظام التلاميذ وحقوقهم وواجباتهم ومأكلهم وملبسهم.

وفيما يختص بنظام التجنيد فقد كانت عملية جمع الشبان للتجنيد تستخدم فيها طرق وقتية كما يتراءى لأجهزة الإدارة المركزية التى تقوم بتكليف إدارة المديريات بجمع أعداد معينة حيث ترك الأمر لعمد ومشايخ القرى، فكانوا يجمعونهم تبعًا لأهوائهم وميولهم وبطريقة غير سوية لا تُراعى فيها قواعد العدل، فكانوا يمتنعون عن أخذ أبنائهم وإخوانهم وأقاربهم ويكملون النقص عن طريق أفراد آخرين، كما كانوا يقبضون على المارة أو الزوار لإدخالهم ضمن العدد المطلوب، وكانوا يرتكبون جميع أعمال الغش والاحتيال والرشوة والانتقام من أعدائهم حتى إنهم كانوا يؤجرون بعض النساء للبكاء خلف المقبوض عليهم لإيهام الحكام أنهم من أقاربهم.

وكان المجندون قبل عهد سعيد يستمرون فى الخدمة زمنًا طويلًا إن لم يكن طول حياتهم، فضلًا عما كانوا يتكبدونه من المشاق والتسخير فى الأشغال العامة وفى السكك الحديدية، الأمر الذى أثقل كواهلهم وسبب لهم الكثير من الأضرار؛ وذلك لأنهم كانوا جميعًا من الطبقات الفقيرة المستضعفة وكانوا يغادرون البلاد إلى الخارج لأداء المهام العسكرية وخوض الحروب لسنوات طويلة مما حال دون رؤيتهم لأهاليهم وذويهم طوال تلك السنوات أو الاطمئنان عليهم. وفى عهد سعيد تم تشغيل عدد كبير من المقترعين فى قناة السويس ولما كان أكثرهم هم الذين يعولون عائلاتهم فقد تسبب ذلك فى إلحاق الضرر بهذه العائلات.

ومن هنا فإنه يمكن القول: إن الجندية كانت من الأمور الكريهة لدى أبناء البلاد لفترة طويلة من الزمن وبخاصة أنهم كانوا مستبعدين طوال العصور السابقة من الخدمة العسكرية. وهكذا تعددت أسباب التهرب من الخدمة العسكرية سواء عن طريق الرشوة أو التشويه أو الهروب، الأمر الذى أقلق الحكومة وأجهزتها المركزية والإقليمية وجعلها فى حالة استنفار دائم.

وفور تولى سعيد الحكم فقد راعه كثرة هروب المجندين من الخدمة فى الجيش وكثرة الشكاوى إلى المديرين، وأن الحكومات السابقة كانت ترصد المكافآت المالية لضبط هؤلاء الهاربين، كما كانت تقوم بخصم مبلغ ٦٠٠ قرش كقيمة لكل هارب يقوم بدفعها ضباط وضباط صف الآلاى ويظلون يدفعونها حتى بعد إحالتهم إلى المعاش أو يدفعها أيتامهم بعد الوفاة بواقع خُمس المرتبات والمعاشات، ومن ثم فقد عمل سعيد على إيجاد وسائل جديدة للحد من هروب هؤلاء المجندين؛ حيث أصدر مرسوما فى عام ١٨٥٤ بالعفو عن هؤلاء الهاربين الراغبين فى العودة إلى فرقهم العسكرية بمحض إرادتهم، كما ألغى الخصم الذى كان يتحمله ضباط وضباط صف الآلاى من مرتباتهم ومعاشاتهم.

ورغم هذه الإجراءات فإن ذلك لم يقض على أسباب الهروب من الخدمة العسكرية ومن ثم فقد اضطر سعيد إلى الاستعانة بالأساليب السابقة أيضا؛ حيث قرر مكافأة قدرها ١٠٠ قرش لكل من يضبط أحد الجنود الهاربين على أن يؤخذ هذا المبلغ من العمدة أو الشيخ الذى يضبط الهارب فى بلده مع جلده ١٠٠ جلدة، وشددت العقوبة إلى الإعدام لمن يخفون الهاربين وإرسال مشايخ بلادهم إلى ليمان الإسكندرية طيلة حياتهم وضرب ناظر القسم وحاكم الخط ٥٠٠ نبوت. ومع ذلك فإن ظاهرة الهروب من الجيش ظلت من الأمور التى تسبب قلقا للحكومة.

وإزاء ذلك فقد شدد من العقوبات على العمد والمشايخ عند هروب أى مجند، حيث ألزم العمد والمشايخ بإحضار الهارب أو أن يثبتوا وفاته كما أمر بأن يقيد الأنفار الذين يُجمعون للجهادية على هؤلاء المشايخ بحيث إذا فر أحدهم يطلب من ضامنه إحضاره بذاته أو إحضار آخر بدلا منه ومعاقبة من يتراخى عند فرار أى نفر وتغريمه، على أن تُضاعف هذه العقوبات فى زمن الحرب، كما كان يتم القبض على كل من ساعد على فرار أى جندى، وكذلك شيخ الحصة التى وجد فيها ويتم إلحاقهم جميعا بالخدمة ضمن جماعة الفارين بحسب لياقتهم.

وشددت أيضا العقوبات على الهاربين ففرضت أقصى العقوبات، حيث تقررت معاقبة الهارب بالأشغال الشاقة لمدة ستة أشهر مع تكبيله بالأغلال فى رجليه مع حرمانه من راتبه وعدم صرف الملبوسات له وأن يقتصر تعيينه (أى: مئونته) على الخبز فقط طوال هذه المدة، وحرمانه من صرف المعاش بعد إحالته للتقاعد. وسرى تنفيذ هذا

الأمر على جميع العسكريين فى الجهادية وفى أى من المصالح الأخرى فكان يعاقب الهارب بنقله إلى السودان مع بيع ممتلكاته وتوريد أثمانها لديوان الجهادية، أما من يتأخر عن نهاية إجازته مع ضباط الصف والجنود فيحرم من الإجازة مدة سنة كاملة.

ولما كان سعيد يعمل على وضع أسس عادلة كنظام التجنيد لتحقيق المساواة بين الجميع فى أداء الخدمة العسكرية وفى كافة الاحتياجات والمطالب فقد أصدر أمرا فى عام ١٢٧٢هـ (٥٥-١٨٥٦م) بجمع أبناء العمد والمشايخ وأقاربهم للجندية أسوة بأبناء جميع الأهالى وعرف هذا الإجراء بـ«لمة العمد»؛ بحيث يقترع أبناء العمد والمشايخ وأقاربهم كسائر أبناء الفلاحين. ويعد ذلك من الوسائل التى انتهجها سعيد للنهوض بمستوى الجندية ولترغيب الشبان فى الخدمة العسكرية، فإذا كان العمد والمشايخ هم أعيان البلاد فإن دخول أبنائهم فى سلك الجندية تكريم للجندية وتقويم لنفوس جميع الشبان؛ إذ يشعرون أن التجنيد واجب عام يشترك فيه الفقراء والأغنياء دون تفرقة فيما بينهم.

وكان من آثار هذا القرار: تكليف المديرين بمتابعة تنفيذ تجنيد أبناء العمد والمشايخ وبذل كل الجهود فى هذا الشأن. وقد تضايق العمد والمشايخ من هذا القرار حتى إنهم أهملوا واجبهم فى إحضار الفارين من الجندية بسبب تمسك سعيد بتجنيد أبنائهم.

وفى ١٢ سبتمبر ١٨٥٧ أمر سعيد بأن يكون أخذ وجمع الجنود بنسبة محددة طبقا لتعداد السكان وهى كالتالى: فرد عن كل ١٠٠ فرد، واثنان عن ١٥٠-٢٠٠ فرد، وثلاثة عن ٢٥٠-٣٠٠ وهكذا دون زيادة، وأن يتم اختيار الشبان الأصحاء الأقوياء وإلا تعرض المشايخ للتوبيخ والضرب.

وأتبع سعيد ذلك بأمر آخر وهو تجنيد أبناء كبار الأقباط ووجهائهم أسوة بالمسلمين، واستمر سعيد يصدر الأوامر لتحقيق المساواة على الوجه الأكمل، ففى ٢ مارس ١٨٥٨ أصدر أمرًا بأخذ جنود من المسيحيين ولكن الأقباط لم يرحبوا بذلك حيث إنه كان لا يتم تجنيدهم بالجيش منذ الفتح العربى باستثناء المحاولة التى قام بها بونابرت فى أثناء الحملة الفرنسية على مصر. وقد استمر تنفيذ ذلك الأمر فى عهد خلفاء محمد سعيد، وأصبح الأقباط فى مصر على قدم المساواة مع المسلمين فى الجيش ويخدمون تحت لواء واحد.

واستمرت أعمال الشدة والعنف التى كانت تصاحب عملية جمع الجنود، فكان العمد والمشايخ يجمعون من الفقراء والضعفاء أكثر من العدد المطلوب بحجة ما قد يسفر عنه الكشف من وجود مرضى أو من لا يصلحون للخدمة. وفى الوقت الذى كانوا يقومون فيه بفرض مبالغ معينة على من يبغون الخلاص من الجندية فإنهم كانوا يعمدون بطرق الغش والاحتيال إلى تخليص أبنائهم وأقاربهم من الجندية، كما استمرت عملية قيد الشبان بالسلاسل وسوقهم إلى ساحات الفرز فى المديريات. وكانت النساء يسِرْن فى ركابهم يصرخن ويولولن، حتى إن القنصل الأمريكى فى القاهرة وصف ذلك بالمناظر المؤذية التى لن تنمحى من أرض مصر طالما وجد التجنيد أو وجدت السخرة حيث كان يتم استخدام هؤلاء المجندين فى السكك الحديدية وفى حفر قناة السويس وفى الأشغال العامة مما أدى إلى إثقال كاهلهم بالأعباء الجسيمة.

وكانت مدة الخدمة تحت السلاح ست سنوات فى الغالب، وكذلك مدة الإمدادية (الرديف) وذلك إذا لم يرتكب المجند أى سابقة كالفرار أو الجناية. وتحسب مدة الخدمة بالزمن الذى يقضيه الجندى تحت السلاح، ففى عصر سعيد ونظرا لعدم وضع نظام دقيق لذلك فكان يتم جمع الجنود ثم يقوم بتسريحهم ثم يعيدهم من جديد.. وهكذا. وكانت تحسب مدة هؤلاء الجنود بمجموع المدد التى قضوها بالجيش أو بالإمدادية مع حذف مدة تسريحهم منها فمن أوفى المرتين تحت السلاح يربط له يومية أسوة بأقرانه من أولاد البلد. ومع ذلك فقد كان المجندون يقضون سنوات طويلة تفوق المدة المحددة على غير رغبتهم، وكان لذلك أثره السيئ على روحهم المعنوية وفى النيل من طموحهم.

ومن الإجراءت التى اتخذها سعيد أيضا لتحقيق المساواة بين الجميع فى أداء الخدمة العسكرية: إلغاؤه للإعفاءات السابقة التى منحها محمد على وعباس للعربان ولسكان المدن الكبرى والثغور، فقد قام عقب توليه الحكم بإصدار الأوامر بتجنيدهم، بل فرض على العربان المقيمين بمديريتى قنا وإسنا إعطاء أنفار للجهادية فى مقابل إعطائهم أطيانا للزراعة، مما يعنى أنه منع إعطاءهم هذه الأطيان التى كانوا يحصلون عليها فى عهد محمد على مع إعفائهم من الضريبة المقررة عليها وكذلك إعفاؤهم من أعمال السخرة فى الأشغال العامة، وقد حاول أصحاب هذه الإعفاءات التمسك بهذه الامتيازات الخاصة بهم.

وكان يتم إعفاء طلبة الأزهر والمجاورين بالجامع الأزهر من الخدمة العسكرية فإذا أصابت القرعة بعضهم يجرى لهم امتحان فى مواد الدراسة التى يقومون بدراستها على أن تشكل لجنة الامتحان من قاضى مصر ومفتيها وأفندية الدرس العام، وتختلف درجة الامتحان باختلاف السن، أى أن كل مرحلة سنية لها مواد معينة يُمتحن فيها فإذا كانت إجابة الطالب مرضية يُعفى من الخدمة العسكرية وإلا أُخذ للجندية، ومن حالات الإعفاء أيضا العاجز الذى لا يستطيع القيام بالأعمال والابن الوحيد لأبويه، وكذلك أرباب التكايا والعلماء والمدرسون والطلبة.

وقد استغل البعض هذه الإعفاءات عن طريق الدخول فى حماية المجاورين بالجامع الأزهر والجوامع الكبرى والادعاء بأنهم منهم. وكان إخفاء أى نفر من الجندية يعرض فاعله للعقوبة الشديدة، ولذلك كان عقد هذه الامتحانات التى كانت تتم بديوان الجهادية كفيلا بكشف مثل هؤلاء.

وفى المقابل فقد شددت الحكومة على مديرى الأقاليم بعدم قيام العمد والمشايخ بتجنيد من لهم حق الإعفاء من الجندية، فإذا ما حدث ذلك لأى فرد، فعلى المديرين إطلاق سراحه بعد الاطلاع على ما لديها من سجلات ويطلب بدله من أولاد الشيخ الذى يكون قد ضبط النفر أو من أقاربه وإن لم يكن له أولاد أو أقارب فيضبط البدل من الناحية كالأصول ويجازى الشيخ المذكور بالسجن لمدة سنة.

وهكذا يتضح أن عبء التجنيد فى الجيش الذى يجب أن يشمل جميع المصريين دون تفرقة بين طبقة أو دين قد وقع على كواهل الفلاحين والفقراء والكادحين، أما الأغنياء والقادرون وأصحاب النفوذ فكان فى مقدورهم الخلاص من الجندية إما عن طريق إدخال أبنائهم المدارس الحربية المختلفة وإما تقديم البدل اللازم عنهم فضلا عن أنهم يملكون من القوة والثروة والنفوذ ما يعفى أبناءهم من هذا الواجب، كما كان بمقدور الطبقة الوسطى أن تدفع البدل النقدى لأولادها، على حين لا يستطيع الفقراء الفرار من هذا العبء الذى خصهم وحدهم والذى كانوا يؤدونه لسنوات طويلة لا يعودون فيها إلى بلادهم.

ومن هنا فإنه يمكن فهم أسباب لجوء الأهالى لتشويه أجسادهم بغية التخلص من الجندية أو التهرب من هذه الخدمة عن طريق إحداث عاهات فى العين بفقع العين

اليمنى أو وضع سم الفأر فيها للإصابة بالعمى أو قطع سبابة اليد اليمنى أو الإبهام أو خلع أسنانهم الأمامية.

وقد شدد سعيد على المديرين والمأمورين بالتوجه إلى القرى وفحص الذكور بها وتفقد الأفراد فاقدى العين أو الذين ينقصهم أصابع، والتحقق من قدم هذه العاهة أو حداثتها فإذا ما ثبت أنها قديمة فيعفى عنهم، أما إذا كانت حديثة متعمدة فإنه تجب محاكمتهم ومجازاتهم بأقصى العقوبة، ثم صدرت الأوامر بتجنيدهم حيث كان يتم إرسال من توجد نقطة صغيرة فى عيونهم إلى القناطر الخيرية أو المخابز وغيرها من الأشغال. وامتدت هذه العقوبات على أى امرأة تتسبب فى إحداث هذه العاهات فكان يتم إرسالها إلى المستشفيات الخاصة بالنساء وتستخدم فى أعمال النظافة مدى الحياة.

وفى ١٤ أبريل ١٨٥٥ تم تعديل قانون العقوبات لتصبح عقوبة من يحدث عاهة فى نفسه النفى إلى بلاد السودان، وعدم محاكمة من هم أقل من ١٠ سنوات، أما من يزيد على ذلك حتى ١٥ سنة وأقر بنفسه فيرسل إلى القلعة مدى الحياة. وأما النساء فإنهن يذهبن للعمل فى المستشفيات، ويعنى ذلك استمرار ارتكاب الكثير من الأفراد لهذه الأساليب للتهرب من التجنيد.

وفيما يبدو فإن هذه الإجراءات لم تكن كافية والعقوبات لم تكن رادعة، ولذلك قرر سعيد إدخال إصلاح على نظام التجنيد من شأنه الحد من هذه الظاهرة فكان قراره بقصر مدة التجنيد على سنة واحدة حتى يُقبل الشبان الصالحون للجندية على خدمة بلادهم. وكان لذلك أثره فى نفوس الأهالى حيث بعث فيهم الطمأنينة على مصير أبنائهم المجندين وأنهم سيعودون إلى عائلاتهم وقراهم فى وقت قريب، وربما كان الدافع وراء ذلك ما لاحظه سعيد فى بداية حكمه أن ٩٧٧٤ من الضباط والجنود مكثوا بالخدمة مدة تصل إلى ٣٤ سنة وأقلها من ٣٣ سنة حتى ٦ سنوات، واعتبر ذلك أمرا لا يليق بالأصول العسكرية، وقد أمر بإعفاء من بلغت مدتهم ست سنوات فأكثر من الخدمة العسكرية وإرسالهم إلى بلادهم، ومن بلغت مدة خدمتهم من هؤلاء عشر سنوات صاروا آمنين فى بلادهم من تسلط مشايخ قراهم ويتم إعفاؤهم من العمل فى عمليات الترع والجسور وغيرها من الأشغال العامة.

وهكذا فإن تقليل مدة التجنيد إلى سنة واحدة وجعلها إجبارية على الجميع بعد أن كانت مقصورة على الطبقات الدنيا قد حببا الجندية إلى الأهالى، كما أن تعميم الخدمة ومساواة الأغنياء بالفقراء أديا إلى تكريم الجندية ورفع شأنها.

ووجه سعيد اهتمامه لتحسين أحوال الجنود عن طريق زيادة رواتبهم وتحسين أحوالهم المعيشية والاهتمام بغذائهم وملابسهم ومظهرهم ومسكنهم وحسن معاملتهم. وفيما يتعلق بالملابس فقد أصبحت من أفخر الملابس القطنية والصوفية المزركشة بالقصب والمحلاة بالفضة والذهب وكانوا يلبسون الطرابيش الزاهية، وكانت أزرار الملابس من الفضة وكان مكتوبًا فى وسطها اسم الوالى سعيد وسميت قوات الجيش باسم «القوات السعيدية»، وكانت مناظر الفرسان تشبه مثيلاتها فى أوروبا. وقد أمر سعيد بشراء كميات كبيرة من الخوذات النحاسية من أوروبا ليستخدمها الجنود ولكنها بقيت فى مخازن القلعة حتى عهد إسماعيل باشا، كما كان يتم استيراد بعض الملابس العسكرية من الآستانة.

وفى عام ١٨٥٦ بدأ إدخال الزى الأوروبى فى ملابس الجيش المصرى وذلك بإدخال البنطلون الحديث بدلا من السروال حيث أبدلت البناطيل بسراويل الجنود ووزعت عليهم فى ميعاد صرف الملابس، وأمر سعيد ناظر الجهادية بأن يوافيه ببيانات عن الملابس العسكرية التى تم صنعها من هذا النوع. كما أحضرت عينات للملابس العسكرية من فرنسا وإنجلترا لاختيار الزى الذى يفضله سعيد على أن يتم تفصيله فى الورش التابعة للجيش مع الاستعانة بترزية من الأهالى لإنجاز الكميات المطلوبة للجيش.

واستُخدم الحرير فى صناعة الأحزمة، كما استخدم الجوخ الأخضر أو الجوخ الوردى فى صناعة الصديرى الخاص بالفرسان، وتم التعاقد مع عدد من الفنيين الأجانب لعمل ما يلزم من الأحذية ذات اللون الأسود اللمّاع أو العادى، وكذلك عمل الطوزلق (غطاء تغطى به الساق) وتم تشكيل أورط الجزمجية للقيام بهذه المهمة. وبذلك تم الجمع بين الطرازين الشرقى والغربى؛ حيث إن الطراز الأول لم يختفِ تماما من ملابس الجيش المصرى.

واهتم سعيد أيضا بتحسين وتوفير التعيينات الخاصة بالجيش سواء كانت طازجة

أو جافة، وصدرت الأوامر بالاهتمام بنظافة أصناف التعيينات وجودتها، وأمر بزيادة الكميات المقررة من اللحم والخبز والسمن والزيت الحار والصابون. كما أمر بتعيين مراقبين لمتابعة نظافة وصلاحية هذه التعيينات، واهتم أيضا بالترفيه عن الجنود وبحسن معاملتهم. وقد أثمرت هذه الجهود؛ فقد أخذ الجنود يشعرون بأنهم تحت لواء الجيش أحسن حالا مما كانوا عليه فى قراهم من حيث الغذاء والملبس والمظهر والمسكن وكان لذلك أثره فى تغير نظرة الأهالى للخدمة العسكرية وتعود الشبان عليها، وفى ترغيب أبناء الفلاحين والفقراء فى الجندية بشتى الوسائل. وبذلك تحسنت أحوالهم الاجتماعية وتحسنت أحوال قراهم وبلادهم حيث كانوا ينقلون إليها مبادئ النظام والنظافة والتقدم مما أسهم فى تحسين أحوال القرى.

وقد أشاد المعاصرون بالجندى المصرى وتميزه عن زميله التركى بالجيش العثمانى وبنظافته ونشاطه وعدم ميله إلى الكسل وبتميزه فى سلاح الفرسان عن زميله بالجيش التركى فى نفس السلاح وبتمكنه فى ركوب الخيل، ومع ذلك فقد كان الضباط الأتراك يتصفون بالعجرفة والكبرياء والقسوة؛ لاعتقادهم برفعة مولدهم ونبل محتدهم عن الفلاحين المصريين، ومن ثم فقد أساءوا معاملة الجنود المصريين الذين تحت إمرتهم وإلى زملائهم الضباط المصريين، فكانت هذه المعاملة الشاذة من جانب الضباط الأتراك والشراكسة من أهم أسباب قيام الثورة العرابية.

وامتد اهتمام سعيد بترقية أحوال الجيش المصرى إلى جعله مدرسة كبرى للمصريين الذين ينخرطون فى الجيش لينالوا قسطا من التعليم والمبادئ، فقد أمر بترتيب المعلمين الذين يقومون بتعليم الضباط وضباط الصف والجنود القراءة والكتابة، وعهد إلى على باشا مبارك بتلك المهمة وقام الأخير بتكليف اثنين من الأفندية بتحديد مواد التعليم والطريقة التى تُتبع لتعليمهم، بل عمل سعيد على تشجيع من يرغبون فى التعليم من المستخدمين بالأقاليم أو بالإدارات أو بالمصالح، وبذلك قل عدد الأميين فى الجيش المصرى فى أواخر عهد سعيد وهو أمر تفوق فيه الجيش المصرى على الجيش التركى المعاصر له.

وتفوق الضباط المصريون أيضا على زملائهم الأتراك فى النواحى الحربية المختلفة، وكان دافعهم إلى ذلك أنهم رأوا أن هؤلاء الزملاء كانوا يصلون إلى أرفع المناصب

باعتبارهم من أصول تركية أو شركسية فقط بينما كان على الضباط المصريين الوصول إلى هذه المناصب بالاجتهاد والتفوق، ومع ذلك فلم يكن ما نالوه من تفوق يعادل ما زعمه الأتراك من نبل المحتد ورفعة الأصل، ومن ثم فقد قرر سعيد أن يكون الامتحان أساسا للترقى فى الجيش دون اعتبارات أخرى.

ولما كان سعيد ميالا إلى ترقية الضباط المصريين وإعطائهم حقهم فى التقدم فى الجيش فقد قام بترقية الكثير منهم إلى المراتب العسكرية العالية بعد أن كان ذلك مقصورًا على الأتراك والشراكسة، وخير مثال على ذلك ما ذكره أحمد عرابى عن ترقيته بسرعة نتيجة لما بذل من جهد عنيف من نفر (جندى) فى ١٥ صفر ١٢٧٢هـ (٢٥ نوفمبر ١٨٥٥م) إلى رتبة قائمقام (عقيد) فى ٢٤ صفر ١٢٧٧هـ (١١ سبتمبر ١٨٦٠م) أى: فى نحو خمس سنوات فقط.

وقد حرص أحمد عرابى على أن يورد فى مذكراته بعض ما جاء فى خطبة سعيد باشا فى مأدبة بقصر النيل حضرها العلماء والرؤساء الروحانيون وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة المدنيين والعسكريين حيث قال سعيد مرتجلا:

«أيها الإخوان.. إنى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ فوجدته مستعبَدا لغيره من أمم الأرض، فقد توالت عليه دول ظالمة له كثيرة كالعرب والرعاة (الهكسوس) والآشوريين والفرس حتى أهل ليبيا والسودان واليونان والرومان، هذا قبل الإسلام. وبعده تغلَّب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة كالأمويين والعباسيين والفاطميين من العرب ومن الترك والأكراد والشركس. وكثيرا ما أغارت فرنسا عليها حتى احتلتها فى أوائل هذا القرن فى زمن (بونابرت) وحيث إنى أعتبر نفسى مصريا فوجب علىَّ أن أربى شباب هذا الشعب وأهذبه تهذيبا حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب، وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر إلى العمل».

ويوضح ذلك مدى حرص سعيد على اهتمامه بالمصريين جميعا عسكريين ومدنيين وميله إليهم، وعمله على تحسين أحوالهم وأحوال مصر والنهوض بها ورغبته فى الاستعانة بالمصريين فى جميع المجالات دون حاجة إلى الأجانب، بل إنه يختلف

عن عباس الذى كان يميل إلى الأتراك دون المصريين. وقد عبَّر سعيد عن نـزعته الوطنية واعتبر نفسه مصريا فى الوقت الذى اعتبر فيه الأتراك والشراكسة محتلين للبـلاد شأنهم شأن جميع الأجانب الذين وطئوا البـلاد، وقاموا باحتلالها أو غزوها، وأنه يسعى لإصلاح أحوال الشعب المصرى بكل ما فى وسعه. وليس أدل على ذلك من أنه وجه لوما إلى المصريين لعزوفهم عن الاستمرار فى الجيش برغبتهم على الرغم من سماحه لهم بالتقدم فى المناصب القيادية بالجيش وفى حكم أنفسهم وتمييزهم عن غيرهم.

وقد اعتبر عرابى أن هذه الخطبة أول حجر فى أساس مبدأ «مصر للمصريين» وأن سعيدا قد وضع أساس هذه النهضة الوطنية الشريفة فى قلوب الأمة المصرية.

ورغم جهود سعيد لإصلاح الجيش المصرى فإن عدم استقراره على وتيرة واحدة ـ لضعف إرادته وقلة حزمه وتقلبه فى الرأى ـ كان له أثره فى اتخاذ قرارات تخالف ما قرره فى السابق؛ فقد تحول اهتمامه بالجيش وزيادة عدد قواته إلى نقص عدد الجيش، فعندما عزم على القيام بزيارة السودان أصدر أمرًا إلى إسماعيل باشا رئيس المجلس العالى فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٦ بتخفيض عدد جنود الجهادية إلى ١٨ ألف جندى، بالإضافة إلى جنود الجهادية الذين يعملون فى الأقاليم والمقيدة مرتباتهم على دواوينها، ثم يعود فى حاشية الأمر نفسه فيذكر أن جنود الأقاليم ضمن الـ ١٨ ألف جندى، وفى أمر آخر فى نفس التاريخ أدخل القوات غير النظامية (الباشبوزق) ضمن هذا العدد بعد انتخاب الضرورى منهم.

ويعكس ذلك ـ بوضوح ـ عدم استقراره على إصدار أمر بعينه فى شأن محدد فى تاريخ واحد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مسألة تحديد عدد الجيش كانت راجعة إلى زيارته للسودان لمتابعة أحواله، وذلك لخوفه من أن يقوم الجيش بثورة فى البلاد فى أثناء غيابه.

وطبقا لهذا الأمر فقد قدرت القوات البرية وقتئذ بست أورط من المشاة وثلاثة بلوكات من الفرسان وبلوكين من المدفعية. وقد اصطحب معه فى أثناء رحلته أورطتين من الجيش وأبقى الأورط الأربع الأخرى بالقاهرة والإسكندرية وبنى سويف، أما

الضباط فقد أمر بجمعهم وجعل منهم مدرسة بالقلعة السعيدية، مما يدل على أن هذا الأمر يتعلق بشأن طارئ.

ويعكس ذلك أيضا مدى تخوف حكام أسرة محمد على من تولى المصريين لقيادة الجيش أو ترك الأمور على أعنتها فى أيديهم حتى لا يثوروا عليهم، والدليل على ذلك أنه أعاد زيادة عدد الجيش فى العام التالى؛ حيث أمر بتشكيل أربع أورط مشاة موزعة بالتساوى بين الوجهين القبلى والبحرى وإنشاء آلاى من الفرسان يتكون من أربع أورط مع تجهيزهم بالسيف والمزاريق (رماح صغيرة) وكذلك تشكيل جيش كشافة جديد من ٢٠٠٠ خيال يوزع على مديريات الوجهين القبلى والبحرى ويختص بالعمل العسكرى، وتبع ذلك إنشاء أورطتين جديدتين لإبلاغهم ست أورط من المشاة وترتيب المدافع والمدفعية لهم باعتبار ٣ مدافع لكل ألف جندى.

وفى عام ١٨٦٠ أمر بزيادة عدد الجيش وأعاد إليه الضباط ونظـم فيالقه وكان غرضـه أن يكون الجيش على استعداد للقتال بعد أن توترت العلاقة بينه وبين الباب العالى بسبب مسألة قناة السويس، وقـاد بنفسـه هذا الجيـش وعسكر به فى مريوط فأقـام هناك ثلاثة أشهر استمر خلالها يجـرى المنـاورات الحربيـة وكان عدد الجيـش عنـدئذ يبلغ ٦٤٠٠٠ مقاتل، وبعد عودة العلاقات الودية فيما بينهما صرف معظم الجيش.

وقد أرجع عرابى مسألة نقص عدد الجيش إلى أن الحكومة كانت مدينة لمعامل ألمانيا وفرنسا بنحو ثلاثة ملايين جنيه ثمن بناء حوض للسفن بالسويس ومدافع كروب من ألمانيا وملابس ومهمات حربية وأسلحة جديدة من فرنسا، حتى إن سعيدا أمر ببيع ما فى الخزائن الأميرية وغير ذلك لسداد هذا الدين، كما أمر بإحالة الضباط فى المديريات وفى المحافظات إلى الاستيداع بنصف مرتباتهم وأن تحمل رواتبهم على الأراضى الزراعية فخص كل فدان ١٢٥ قرشًا، علاوة على المال لحين تسديد الدين المطلوب من الحكومة. وفى عام ١٨٦٢ أمر بجمع الضباط والجنود مرة أخرى وإعادة تنظيم بعض الفرق العسكرية والاهتمام بتدريبهم وإعدادهم. وكانت أعداد القوات البرية فى عهد سعيد على النحو التالى:

القوات البرية فى عهد سعيد
١٢٧١-١٢٧٩هـ (١٨٥٤-١٨٦٣م)

السنة	بيادة (مشاة) جنود	بيادة (مشاة) ضباط	سوارى (فرسان) جنود	سوارى (فرسان) ضباط	طوبجية (مدفعية) جنود	طوبجية (مدفعية) ضباط	أركان حرب	حكما (أطباء)	أجزاجية (صيادلة)	باشبوزق (جنود غير نظاميين)	كتبة	المجموع
١٢٧١	٩٠٠٣٩	٣٨٣١	٨٣٦٠	٤٤٠	٩١٩٩	١٥٤	٦١	٩٢	٧٦	٥٣٧٧	٨٢	١١٧٧١١
١٢٧٢	٧٠٠٣٩	٣٢٨٨١	٨٣٦٠	٤٤٠	٩١٩٩	١٥٤	٦١	٨٢	٧١	٥٣٧٧	٧٢	٩٧١٣٦
١٢٧٣	٦٤٣٨٠	١٨٨٨	٨٠٦٢	٢٨٨	٧٧٧٩	٢٥٦	٤٧	١٢٤	٤٤	٤٧٢٩	٩٢	٨٧٦٨٩
١٢٧٤	٦٤٣٨٠	١٨٨٨	٨٠٦٢	٢٨٨	٧٧٧٩	٢٥٦	٤٧	١٢٤	٤٤	٤٧٢٩	٩٢	٨٧٦٨٩
١٢٧٥	٦٤٣٨٠	١٨١٧	٨٠٦٢	٢٨٨	٧٧٧٩	٢٥٦	٤٧	١٢٤	٤٤	٤٧٢٩	٩٢	٨٧٦٨٩
١٢٧٦	٦٢٠٢٣	١٨١٧	٨٠٦٢	٢٨٨	٧٧٧٩	٢٥٦	٤٣	١٢٢	٤٣	٤٧٢٩	٩٠	٨٥٢٥٢
١٢٧٧	١٥٦٦٩	٧٥٢	٢٦٠٨	٥٢	٣٠٠٠	١٢١	١٤	٥٨	١٤	١٣٣٥	٣٦	٢٣٦٥٩

ويتضح من ذلك أن النقص التدريجى فى عدد قوات الجيش أو زيادته فى عهد سعيد كان راجعًا لأسباب سياسية واقتصادية بحتة، حيث قام بعمل «ترتيب للعسكر» عام ١٨٥٦ أدى إلى نقص عدد الجيش، وفى عام ١٨٦٢ أجرى ترتيبا آخر لنفس الغرض وذلك من أجل العمل على توفير النفقات بسبب سوء الأحوال المالية، حيث تم تسريح الجنود وإحالة بعض الضباط إلى الاستيداع والبعض الآخر إلى المعاش وهو أمر لم يحدث منذ عناية محمد على بتأسيس الجيش المصرى. وقد بالغ أحد المؤرخين الأجانب فذكر أن الجيش فى تلك الفترة كان يتكون من أربع كتائب مشاة وثلاث من السوارى وبطارية واحدة من المدفعية السوارى وأخرى من المدفعية المشاة وأن مجموع هذه القوات النظامية قد بلغ ثلاثة آلاف رجل تقريبا وهى قوة ضئيلة ليس فى استطاعتها صد أى هجوم تقوم به أى قوة أجنبية على مصر. ورغم عدم دقة العدد المذكور إلا أن ذلك يوضح النقص الكبير الذى حدث فى عدد الجيش والذى أصبح لافتًا للنظر. ويتضح من الجدول السابق أن عدد الجيش لم يصل إلى هذا الحد بل إنه تجاوز العدد المصرح به طبقا لفرمان ١٨٤١ وهو ١٨ ألف جندى.

وربما كان وراء هذا النقص اللافت للانتباه قيام سعيد بإحالة ضباط وجنود الأقاليم إلى الاستيداع وإسناد مهمتهم إلى القوات غير النظامية والتى كانت تتألف من تسع كتائب، بالإضافة إلى كتيبة من العساكر غير النظاميين المعروفين بالعزب، وكانت تتركز فى مديريات قنا وجرجا وأسيوط والفيوم وبنى سويف والمنيا والبحيرة والجيزة.

وإلى جانب هذه القوات النظامية وغير النظامية وجدت قوات أخرى من العربان كانت مهمتها تأمين طرق القوافل بين الواحات المختلفة فكانت نظارة الجهادية تعهد إلى شيوخ العرب المقيمين فى المناطق المرادة حراستها بحمايتها وتعيين أحد أبنائهم وكيلا لأبيه، على أن يستحضر هؤلاء البدو أسلحتهم وخيولهم بأنفسهم ويتولى رئاستهم رؤساء من بينهم، فهم يشبهون القوازق فى مظهرهم وفى خصائص أخرى. وبهذه الوسيلة استطاعت الحكومة أن تؤمن هذه الطرق البعيدة عن العمران. وقد ألغيت هذه القوات فى عام ١٨٧٨.

ثانيا: البحرية:

(أ) البحرية فى عهد عباس:

ساءت حالة البحرية فى عهد عباس إلى حد كبير بعد أن كانت على أحسن حال فى عهد جده، حيث أخذت فى الاضمحلال وذلك بسبب إهماله لأعمال العمران بعامة والبحرية بخاصة، فقد كان يكره عمه سعيد الذى كانت نشأته فى البحرية وكان قائدا عاما للأسطول فى عهد محمد على، فلما تولى عباس الحكم حقد على البحرية حقدا شديدا لحقده على سعيد فأخذ يبث العيون عليه ويراقب كل تحركاته. كما سرت العداوة بين رجال البحرية أنفسهم وانتشرت بينهم الدسائس والفتن.. الأمر الذى أدى إلى هروبهم من مصر إلى استانبول.

ويتمثل إهمال عباس للبحرية فى تعطل أعمال الترسانة وتوقف حركة إصلاح السفن حتى سرى إليها العطب، مما أدى إلى إتلافها كلية، وقام فور توليه الحكم بتسريح كبار رجال البحرية، وأمر بتكسير الغليون المسمى (المنصورة) بعد أن تم تجهيزه وإصلاحه، ثم قام بإهداء الباخرة «الشرقية» التى كان قد توجه بها إلى رودس لمقابلة السلطان العثمانى فى بداية حكمه وضمها للأسطول العثمانى وسميت «مخبر سرور» ثم قام فيما بعد بإرسال ٢٢ مدفعا من مدافع اليكسان مع باقى الأجزاء مثل الصوارى والحبال من مخازن الإسكندرية عام ١٨٥٠ إلى الآستانة لإلحاقها بهذه الباخرة.

وقام أيضا بإهداء الفرقاطة «عطية الرحمن» ـ وهى من كبريات السفن الحربية فى البحر الأحمر والتى شيدت فى عهد محمد على وأنفق عليها المبالغ الطائلة وكانت ذخرا له هى وغيرها من السفن فى تأييد كلمته فى الحجاز واليمن وباب المندب ـ إلى نجل شريف مكة بجميع محتوياتها ومحو اسمها من سجل البحرية المصرية.

وهكذا تسببت سياسة عباس نحو البحرية المصرية من الإهمال والتكسير وتقديم سفنها كهدايا بسبب النفور الذى كان بينه وبين عمه سعيد إلى اضمحلال القوة البحرية فى عهده.

القوات البحرية فى عهد عباس
١٢٦٥-١٢٧٠هـ (١٨٤٨-١٨٥٤م)

السنة	بحارة		مراكب بحرية		مراكب طرادة	مراكب نقل	حكما (أطباء)	أجزاجية (صيادلة)	كتبة
	ضباط	جنود	عدد المراكب	عدد المدافع					
١٢٦٥	١٠١	٣٣٠٠	٤	١٣	١٦	١٣	١٧	١٧	١٧
١٢٦٦	١٠٠	٣٣٠٠	٤	١٣	١٦	١٣	١٧	١٧	١٧
١٢٦٧	١٠٢	٣٣٠٠	٤	١٣	١٦	١٣	١٧	١٧	١٧
١٢٦٨	١٠٤	٣٤٥٠	٤	١٣	١٦	١٤	١٨	١٨	١٨
١٢٦٩	١٠٤	٣٤٥٠	٤	١٣	١٦	١٤	١٨	١٨	١٨
١٢٧٠	١٠٤	٣٤٥٠	٤	١٣	١٦	١٤	١٨	١٨	١٨

ويوضح ذلك أن القوات البحرية لم تشهد تقدما فى عهد عباس، وأن الزيادة الطفيفة التى حدثت فى القوات البحرية ابتداء من عام ١٢٦٨هـ (٥١-١٨٥٢م) حتى نهاية حكمه لا تقارن بالزيادة التى حدثت فى القوات البرية فى نفس الفترة، وترجع الزيادة فى أواخر حكمه إلى طلب الدولة العثمانية مساعدته فى حربها ضد روسيا وليس إلى رغبة عباس فى النهوض بالجيش والبحرية.

وقد استمرت مرتبات الضباط والجنود فى عهد عباس على ما كانت عليه فى عهد محمد على، وكانت على النحو التالى:

(أ) الضباط:

الرتبـــــة	المرتب	
	سنوى بالكيسة	شهرى بالقرش
ميرلوا (أمير لواء)	٢٥٠	—
الميرالاى (عميد)	٢٠٠	—
القائمقام (عقيد)	٧٢	—
البكباشى (مقدم)	٦٠	—
محاسبى أول		٩٠٠
الصاغ قول أغاسى (رائد)		١٢٥٠
اليوزباشى (نقيب) مشاة		٥٠٠
اليوزباشى (نقيب) مدفعية		٦٠٠
الملازم أول مشاة		٣٠٠
الملازم أول مدفعية		٣٦٠
الملازم ثان مشاة		٢٥٠
الملازم ثان (مدفعية)		٣٠٠

(ب) الصف والجنود:

الدرجة	المرتب الشهرى بالقرش
صو لقول (مساعد)	٧٥
الباشجاويش (رقيب أول)	٤٠
الجاويش (رقيب) بلوك أمين	٣٠
بلوك أمين	٣٠
أومباشى (عريف)	٢٥
النفر (الجندى)	١٥

وكان ضباط الحرس يتقاضون مرتب الدرجة التى تعلو درجتهم، وكانت مرتبات الجنود الأتراك تزيد على مرتبات الجنـود المصـريين بمقـدار كبير، وهى من الأسباب التى أوجدت نوعا من الغضب داخل الجيش المصرى، وكانت لها تداعياتـها فيمـا بعد.

٢ ـ البحرية فى عهد سعيد:

حظيت البحرية باهتمام سعيد باشا، ويرجع ذلك إلى أنه نشأ نشأة بحرية وانتظم فى سلك الأسطول وتولى قيادته قبل أن يتولى الحكم، وإلى أنه سعى لإصلاح البحرية بعد أن أصابها الاضمحلال فى عهد عباس، كما يرجع ذلك أيضًا إلى مشاركة الأسطول مع الجيش فى حرب القرم.

وكان سعيد قد أمر فور توليه الحكم بإعادة فتح المدرسة البحرية بالإسكندرية، وانتخب لها التلاميذ الأكْفاء من المدارس الحربية، وكان يرى أن الاهتمام بإعداد الضباط المتخرجين فى المدرسة البحرية رغم أنه يستغرق وقتا طويلا إلا إنه يفوق فى الأهمية الحصول على السفن التى يمكن الحصول عليها بسهولة.

وحاول سعيد إعادة النشاط إلى الأسطول المصرى، وذلك عن طريق شراء سفن من الخارج وإصلاح السفن الحربية المصرية وبخاصة بعد عودتها من حرب القرم. وفيما يتعلق بشراء سفن من الخارج فقد أصدر أمرا إلى حافظ خليل باشا ناظر البحرية بشراء سفينتين حربيتين وأربع بواخر جديدة هى (الحجاز، نجد، جدة، القبارى) وقد عملت هذه القطع الحربية فى خدمة الأسطول المصرى فى البحر الأحمر وكانت قاعدته ميناء السويس.

وقد وقفت الدول الأجنبية وبخاصة إنجلترا لمحمد سعيد بالمرصاد؛ فقد خشيت أن تعود إلى مصر قوتها البحرية التى كانت لها فى عهد محمد علـى فأوعـزت إلى السلطـان العثمانى بمنع سعيد من تجديد الأسطول، وزينت للسلطان هذا العمل بدعوى أن والى مصر كان رئيسا لأساطيل والده وأوهمته بأن تقوية الأسطول من شأنها أن تضر بمصالح تركيا ومزاحمتها فى البحار ويصبح هذا الأسطول خطرا يتهددها كما كان فى عهد محمد على.

ولقيت هذه الدسائس البريطانية صدى لدى السلطان، فكان أمره إلى سعيد باشا بوقف إصلاح السفن وعدم إنشاء سفن جديدة دون موافقته، وكان ذلك سببا فى اضمحلال قوة مصر البحرية. وقد أثر ذلك إلى حد كبير فى نفس سعيد، فعندما رأى أن معظم السفن الراسية أمام الترسانة بالإسكندرية لا تصلح للقتال إلا بعد إصلاح جسيم وأن تركها دون إصلاح يعرضها للتلف فقد أمر بتكسيرها وبيع أخشابها وإحراق ما لا يصلح منها، وسرح معظم ضباطها وأدخل الكثير منهم فى الوظائف المدنية وبخاصة فى مطابخه الواسعة، وبعد إنشائه مصلحة الانجرارية وهى الخاصة بالملاحة النيلية ابتاع لها كثيرا من البواخر النيلية واستخدم فيها بعض أولئك الضباط والجنود.

ويرجع تدهور أحوال البحرية فى عهد سعيد إلى عدة أسباب، منها: عدم ملاحقة مصر لتطور صناعة السفن على نحو ما حدث فى الدول الأوروبية حيث حالت الظروف المالية دون مجاراتها فى هذا المضمار، ومنها أيضا: أنه كان يتم شراء معظم وحدات الأسطول دون عناية بتوحيد طرازها وتدرج أنواعها حسب الحاجة فلم تكن سفنا حربية بل كانت من السفن الناقلة للجنود، ركبت على بعضها أعداد من المدافع البحرية، وكان بعضها من الحديد والبعض الآخر من الخشب، وكانت متنافرة الحجم والسرعة ونوع الآلات البحرية المستخدمة، ولذلك استمر الضعف والاضمحلال فى الأسطول المصرى.

وعندما يئس سعيد من إصلاح بعض السفن التى يتكلف إصلاحها مبالغ طائلة فقد أمر بتكسيرها حيث أصدر عدة أوامر متتالية منذ عام ١٨٥٨ فى هذا الصدد، منها: أمر بتكسير مركبين، ثم أمر آخر بتكسير مركب قرب ميناء جدة فى طريقه إلى القصير نظرا لصعوبة إصلاحه فى ميناء جدة، ثم أمر بتكسير السفن الكهنة، ومركب آخر كان يتكلف إصلاحه ما يزيد على ٧٤ ألف قرش. وهكذا شكلت الأحوال المالية السيئة سببا رئيسا حال دون مُضى سعيد قدمًا فى إصلاح أحوال الجيش والبحرية. وكانت القوات البحرية فى عهد سعيد منذ توليه الحكم وحتى نهاية حكمه تتكون من ١٠٤ ضباط و٣٤٥١ جنديًا، و٤ مراكب حربية مزودة بـ ١٣ مدفعا و١٦ مركبًا طرادًا و١٤ مركب نقل، بالإضافة إلى ١٨ طبيبا و١٨ صيدليا و١٨ كاتبا، مما يعنى أن عدد القوات البحرية وعدد المراكب لم يطرأ عليه أى تغيير طوال عهده برغم خفضه للقوات البرية

إلى حد كبير، كما أنه فى الوقت نفسه لم يطرأ عليها أى زيادة رغم علاقته الوطيدة بسلاح البحرية.

وكانت مرتبات الضباط والصف والجنود فى عهد سعيد على النحو التالى:

الضباط		الصف والجنود	
الرتبة	المرتب الشهرى بالقرش	الدرجة	المرتب الشهرى بالقرش
ميرلوى (لواء)	١٠٠٠	صولقول (مساعد)	٧٥
ميرلوا (عميد)	٥٠٠٠	باشجاويش (رقيب أول)	٤٠
قائمقام (عقيد)	٢٧٠٠	جاويش (رقيب)	٣٠
بكباشى (مقدم)	٢٢٥٠	بلوك أمين (أمين)	٣٠
صاغقول (رائد)	١٠٠٠	أومباشى (عريف)	٢٥
يوزباشى (نقيب)	٥٤٠	نفر (جندى)	١٥
ملازم أول	٤٠٠	—	—
ملازم ثانٍ	٣٠٠	—	—

ويلاحَظ أن مرتبات كبار الضباط قد قلت عـن مثيلاتهـا فى عهـد عبـاس، على حـين زادت مرتبات صغار الضباط فزاد مرتب اليوزباشى من ٥٠٠ إلى ٥٤٠ قرشا والملازم أول من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ قرش والمـلازم ثان من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ قرش ثـم زادت مرتبات القائمقام إلى ٣٠٠٠ قرش والصاغقول إلى ١٥٠٠ قرش واليوزباشى أول إلى ١٠٠٠ قرش واليوزباشى الثانى إلى ٩٠٠ قرش والملازم أول إلى ٧٥٠ قرشا والملازم ثان إلى ٥٠٠ قرش، وكان ضباط الصحة يتقاضون مرتباتهم أسوة بضباط الجهادية.

أما مرتبات الصف والجنود فقد زادت زيادة كبيرة، فبلغ مرتب الباشجاويش ١١٠ قروش والجاويش والبلوك أمين ٧٠ قرشا والأومباشى ٥٠ قرشا والجندى ٣٠ قرشا. وفى عام ١٨٦٢ ـ أى فى أواخر عهد سعيد ـ تمت زيادتها مرة أخرى فزاد مرتب الباشجاويش إلى ١٢٠ قرشا والبلوك أمين إلى ١٠٥ قروش والأومباشى إلى ٩٠ قرشا والجندى إلى ٨٥ قرشا.

وبالمقارنة بين هذه المرتبات والمرتبات التى كانت فى عهد سلفه نجد أنها قد زادت لبعض الرتب بنسبة كبيرة، بل تضاعفت لأكثر من مرة للصف والجنود، مما يدل على اهتمام سعيد بتحسين أحوال صغار الضباط والصف والجنود بعد أن صار عدد كبير منهم من المصريين.

الحروب التى خاضها الجيش المصرى فى عهدى عباس وسعيد:

اشترك الجيش المصرى فى عهد عباس فى حرب واحدة هى حرب القرم، فعلى الرغم مما أصاب الجيش من خلل فى عهده فإنه ظل قوة لا يستهان بها. وقد ظهرت بسالة الجيش المصرى فى هذه الحرب. وترجع مشاركة الجيش فيها إلى طلب السلطان العثمانى عبد المجيد عام ١٨٥٣ من والى مصر عباس باشا إمداده بالجند والسفن الحربية. وقد استجاب عباس إلى طلبه؛ حيث أصدر أوامره بسرعة إعداد الجنود وتجهيزهم بالملابس والأسلحة اللازمة فى خلال عشرين يوما.

وكان قوام القوة المصرية ٢٠ ألف مقاتل من المشاة والخيالة والمدفعية بقيادة سليم باشا فتحى أحد القواد الذين حاربوا تحت لواء إبراهيم باشا فى حروب الشام والأناضول ومعه عدد من كبار الضباط، وتتألف من سبعة آلايات من المشاة وآلاى من الخيالة واثنتى عشرة بطارية مدفعية بضباطها وجنودها.

وتطلبت مشاركة البحرية المصرية فى هذه الحرب ضرورة إعادة النشاط إلى الترسانة البحرية التى كانت قد تعطلت، حيث تم استدعاء العمال الذين كانوا مصروفين عنها، وتم تجهيز الأسطول المصرى وعهد بقيادته إلى الأميرال حسن باشا الإسكندرانى أحد خريجى البعثات فى عهد محمد على. وتألف الأسطول من ١٢ قطعة بحرية منها ثلاث قبقات بكل واحدة منها مائة مدفع، وأربع فراقيط بكل واحدة ستـون مدفعـا وثلاث قراويط بكل واحدة أربعة وعشرون مدفعا وباخرتين بكل باخرة اثنا عشـر مدفعـا، بالإضافة إلى ذلك النقالات. وكان الجيش مزودا بأربعين ألف بندقية و٦٧٢ مدفعا.

وقام الأسطول المصرى بنقل هذه القوات من مصر، حيث تحرك فى يوم ٢٠ شوال ١٢٦٩هـ (٢٨ يوليو ١٨٥٣م) متوجها إلى الآستانة ومنها إلى ميدان القتال على نهر

الدانوب. ورابط الجيش فى ساستريا التى كانت تتعرض للهجوم الروسى. وقد أبلى الجيش المصرى بلاءً حسنًا فى الدفاع عنها وأقاموا بها حصنا عُرف بطابية العرب. وكان لهذا الحصن فضل كبير فى الدفاع عن ساستريا حيث استطاع الجنود المصريون أن يكسروا هجوم الروس فى هذه المعركة. كما كان للأسطول الحربى دور فى الحرب البحرية فسار قسم منه إلى شواطئ الأناضول الشمالية بالبحر الأسود، ولكن السفن الروسية أوقعت به وقامت بقية السفن بنقل القوات الحربية إلى ثغور البحر الأسود، وقد استمرت هذه الحرب إلى أوائل عهد سعيد.

وشارك الجيش المصرى فى عهد عباس فى التصدى لتجارة الرقيق والتى كانت منتشرة منذ عهد محمد على بعد أن أعلن فى ١٨٣٨ إلغاء الرق فى السودان وإبطال الغزوات، ومع ذلك فقد استمرت حكومة الخرطوم ترسل الغزوات لجمع الرقيق نظرًا لما تجنيه من وراء ذلك من أرباح طائلة.

ولما كانت حرب القرم ما زالت مستمرة عند تولى سعيد حكم مصر فقد استمرت مشاركة مصر فى هذه الحرب، حيث أرسل سعيد نجدة إلى الجيش المصرى. وقد حقق المصريون الانتصار فى المعارك التى خاضوها ولكنهم عانوا معاناة شديدة فكانوا يقاتلون فى شدة البرد خلال شتاء عام ٥٤/ ١٨٥٥.

وقام المصريون بالدفاع عن إيباتوريا ـ وهى مدينة من ثغور شبه جزيرة القرم احتلها الحلفاء لمهاجمة مواقع الروس الحصينة فى شبه الجزيرة ـ دفاعا مجيدا تحت قيادة سليم باشا فتحى الذى كان يتمتع بالكفاءة الحربية والشجاعة. وخسرت مصر فى هذه الحرب عددا كبيرا من رجال الجيش إما فى ميادين القتال وإما بسبب الأمراض، وكان من بينهم: سليم باشا فتحى الذى استُشهد فى يوم ١٨ فبراير ١٨٥٥ حينما هاجم الروس إيباتوريا فجأة فكان ذلك خسارة جسيمة أصابت الجيش المصرى وأثرت فيه وفى نفوس الجنود والضباط.

وخلف أحمد باشا المنكلى سليم باشا فتحى فى قيادة الجيش المصرى وفى حرب القرم ولكنه أصيب بمرض خطير مما اضطره إلى العودة إلى القاهرة فى سبتمبر ١٨٥٥، وخلفه فى القيادة إسماعيل باشا أبو جبل، وتولى على مبارك (باشا فيما بعد) أركان

حرب الجيش وكان وقتها ناظرًا لمدرسة المهندسخانة التى ألغيت بعد سفره لميدان القتال.

أشاد الجميع بدور قوات الجيش المصرى فى هذه الحرب، وأنهم دافعوا باستبسال عن إيباتوريا واحتملوا وحدهم عبء الدفاع عن ساستريا، وأن طريقتهم فى القتال تشبه طريقة الجيوش الحربية الحديثة التى تجمع إلى الشجاعة الإقدام والذكاء والنظام، وشهد الجنرال أسمونت asmont ـ أحد قواد الجيش المصرى فى حرب القرم ـ للجيش المصرى بأنه كان يفوق الفرقتين التركيتين فى كل المزايا.

وخسرت القوات البحرية قائد الأسطول المصرى فى هذه الحرب وهو الأميرال حسن باشا الإسكندرانى عند عودته بالأسطول المصرى إلى الآستانة لإصلاح بعض السفن فقد هبت على الأسطول ريح عاصفة وتكاثر عليه الضباب فحال ذلك دون اجتياز بوغاز البسفور بسلام واشتدت العاصفة عند مدخل البوغاز فاصطدمت السفينتان «مفتاح جهاد» و«البحيرة» فانكسرتا وغرق من بهما من الجنود والضباط وعددهم ١٩٢٠ مقاتلًا لم ينجُ منهم سوى ١٣٠ مقاتلا. وكان من بين الغرقى حسن باشا الإسكندرانى وسنان بك من قواد الأسطول المصرى. وقد انتهت هذه الحرب بفوز تركيا وحلفائها على الروس وسقطت قلعة سباستبول. وفى عام ١٨٥٦ أبرم الصلح فى مؤتمر باريس الذى سلمت فيه روسيا بمطالب الحلفاء.. وهكذا كان للجيش المصرى والبحرية المصرية دور مؤثر فى هذه الحرب.

وبعد عودة السفن الحربية المصرية من حرب القرم عام ١٨٥٦ أمر سعيد بإصلاحها وإنشاء سفن أخرى جديدة، وعملا على تقليل نفقات إصلاح السفن فى أوروبا فقد استقدم سعيد مهندسا فرنسيا لبناء حوض كبير ومزلقان ضخم بميناء الإسكندرية، وبلغ طول المزلقان ٤٥٠ قدما وعلى رأسه آلة بخارية تسحب السفن.

ونظرا لوفاة المهندس الفرنسى فقد استعان سعيد بمهندسين إنجليز لاستكمال العمل فى إصلاح هذه السفن، ولكن العمل لم يكتمل لوقوع خلاف فيما بينهما والإدارة البحرية، لذلك فقد أمر «سعيد» حافظ خليل باشا ناظر البحرية بشراء سفن جديدة لخدمة الأسطول المصرى فى البحر الأحمر. وبعد وصول السفينة الإبراهيمية «شير جهاد» عام ١٨٦٢ إلى السويس عين قائدها الأميرلاى مصطفى بك قائدًا لأسطول

البحر الأحمر فى السويس، كما عملت بواخر الجعفرية والسعيدية والتمساح فى خدمة الأسطول المصرى فى البحر المتوسط وكانت قاعدته ميناء الإسكندرية.

واشترك الجيش المصرى فى عهد سعيد أيضا فى حرب المكسيك، فقد شاءت ميوله نحو نابليون الثالث إمبراطور فرنسا وصداقته له أن يلبى دعوته حينما طلب إليه أن يمده بقوة حربية مصرية لمساعدة الجيش الفرنسى فى هذه الحرب.

وكانت جمهورية المكسيك يرأسها المسيو جوارز Juarz وقامت بها فتنة بهدف إسقاطه وانتزاع السلطة منه فصادفت هذه الحركة هوى فى نفس الإمبراطور الفرنسى وعمل على تعضيدها ليبسط نفوذه على المكسيك ويؤسس بها إمبراطورية تحت رعايته. وكانت حجته الأضرار التى لحقت بالأوروبيين من جراء هذه الحرب الأهلية وقام بمطالبة الحكومة المكسيكية بتعويض عن هذه الأضرار، ولم ينجح الإمبراطور فى تأليب إنجلترا على المكسيك فما كان منه إلا أن أرسل جيشا إليها وبعد أن لحقت الهزيمة بهذا الجيش استنجد بصديقه سعيد باشا.

أرسل سعيد كتيبة من الجنود السودانيين أبحرت إلى المكسيك فى عام ١٨٦٢، وكان عدد قواتها ١٢٠٠ مقاتل بقيادة البكباشى جبرة الله محمد السودانى والصاغ محمد أفندى الماس، وأبلت هذه القوات بلاء حسنا وشهد لها قائد الجيش الفرنسى المارشال فورى Forey بالشجاعة والجرأة، ورغم إعلان الإمبراطورية فى المكسيك فترة من الزمن وتولى الأرشيدوق مكسمليان النمساوى العرش عام ١٨٦٤ إلا أن الغلبة فى النهاية كانت لقوات الثورة، ثم قتل الإمبراطور مكسمليان رميا بالرصاص عام ١٨٦٧ وظلت القوات المصرية بالمكسيك مدة تزيد على أربع سنوات قتل خلالها قائد الكتيبة ولم يبق منها سوى بعض الضباط و٣٠٠ جندى.

وبعد جلاء الفرنسيين عادت الكتيبة إلى فرنسا فاستعرضها الإمبراطور الفرنسى بحضور القائد المصرى شاهين باشا الذى كان يزور فرنسا وقتئذ، ووزعت الأوسمة على بعض المميزين من رجالها ورجعت إلى مصر عام ١٨٦٧ فاستعرضها الخديو إسماعيل بسراى رأس التين وأمر بترقية عدد منهم، وقام ناظر البحرية لطيف باشا بتكريمهم أيضا.

الفصل الرابع

الأحوال الاقتصادية والمالية

أولا: الأحوال الاقتصادية:

١ ـ الأحوال الاقتصادية فى عهد عباس:

عرفت مصر مبدأ التخصص الاقتصادى فى أوائل القرن التاسع عشر، فاعتمدت على الزراعة وأهملت الصناعة، وكانت تتبع مبدأ الحرية الاقتصادية؛ حيث كان للفلاح حرية زراعة الحاصلات الزراعية التى يريدها بالطريقة التى يراها وله حرية تصريفها كيفما يشاء، كما كان للصانع حريته فى عمله وفى تصريف إنتاجه، وكذلك التاجر له حريته الكاملة فى تجارته. وبعد سنوات قليلة من حكم محمد على اتبعت الحكومة سياسة أخرى قائمة على مبدأين: الاستقلال الاقتصادى، والاحتكار والتوجيه.

وفيما يختص بالمبدأ الأول فقد رأت الحكومة أن يتحقق ذلك عن طريق التمويل الذاتى وتعبئة الموارد الداخلية، وعلى ذلك فقد أدخلت الحكومة الصناعات الحديثة لتوفير المنتجات الصناعية وعدم الاعتماد على الاستيراد من الخارج وإمداد الجيش والأسطول باحتياجاتهما، واهتمت بالزراعة اهتماما بالغا، فأصدرت الأوامر واللوائح الخاصة بالزراعة والفلاح والتى أوجبت زراعة الأرض بما يناسب التربة، وكيفية تجهيزها للزراعة وتسميدها ومقدار التقاوى، وكيفية البذر وموعده، وتنظيم عمليات الرى.

وقامت الحكومة بمساعدة غير المقتدرين وإمدادهم بالآلات والحيوانات والتقاوى والسلف المالية على أن يتم تحصيل الأثمان والسلف عند الحصاد وكانت تحث الفلاحين على بذل أقصى جهودهم وترك الإهمال باستخدام سياسة الترهيب

والتحذير ووسائل الترغيب والتشجيع. وقامت بنشر التعليم الزراعى والاستعانة بالخبراء الزراعيين من الخارج وبالمصريين الماهرين فى الزراعة لتعليم الفلاحين الأساليب الزراعية الصحيحة، وأنشأت مدرسة الزراعة عام ١٨٣٣، وأرسلت عددا من الشبان إلى أوروبا لهذا الغرض واهتمت بالتجارب الزراعية فتحسنت النباتات الأهلية وتأقلم كثير من النباتات الأجنبية، وأنشئت مزرعة على المثال الحديث بالقرب من شبرا لتكون نموذجا يحتذى به فجاءت ببعض الفوائد كما كانت أراضى الجفالك بمثابة مزارع نموذجية.

وكان الهدف من الأخذ بمبدأ الاستقلال الاقتصادى: تحقيق الاستقلال السياسى للدولة؛ حيث إن التبعية الاقتصادية تؤدى إلى التبعية السياسية وفقدان الاستقلال السياسى، ولذلك فقد حرصت الحكومة على أن تكون التنمية من الداخل وأن تعتمد على التمويل الذاتى دون الاعتماد على رءوس الأموال الأجنبية لأن الاعتماد على الخارج يؤدى إلى النيل من استقلال مصر وسيادتها.

أما المبدأ الثانى وهو الاحتكار والتوجيه فقد قيدت الحكومة حرية الفلاح فى تصريف حاصلاته عن طريق احتكار معظم الحاصلات الزراعية بإلزام الفلاحين بتوريدها إلى الشون (المخازن) الحكومية بالسعر الذى تحدده دون أن تسمح لهم بأخذ شىء منها، ثم تبيعها للتجار والأهالى بالثمن الذى تحدده أيضا، أو تقوم بتصديرها إلى الخارج، كما احتكرت الصناعة والتجارة فقيدت حرية الصناع فى عملهم والتجار فى تجارتهم.

(أ) الزراعة:

فى ظل نظام الالتزام الذى طُبق فى مصر بعد خضوعها للدولة العثمانية، كان الملتزمون يأخذون لأنفسهم جانبا من ضرائب الأطيان. وكانت سلطة الحكومة على الفلاحين تكاد تكون معدومة؛ لأن الملتزمين حلوا محلها فى الريف وسيطروا على الفلاحين واستبدوا بهم. ولما كان محمد على راغبا فى زيادة الموارد المالية لتثبيت مركزه فى مصر وفى بسط نفوذ الحكومة وسلطتها والقيام بالإصلاحات اللازمة لهذا فإنه ألغى هذا النظام ووضع يده على أراضى الرزق التى كانت معفاة من الضرائب.

وأمر محمد على بمسح الأراضى واستولى على أراضى الالتزام ورفع أيدى الملتزمين فى التصرف فيها مقابل إيراد سنوى يُعرف باسم الفائض (الفايض) طيلة حياتهم ومنحهم أراضى تعرف بأطيان الأوسية. وحقق ذلك للحكومة تحصيل الضرائب على الوجه الأكمل والاتصال بالفلاحين بشكل مباشر، وبسط الحماية عليهم وتخفيف الظلم الواقع عليهم من الملتزمين، وبذلك بدأ محمد على نظاما اقتصاديا يختلف عن سابقه.

وكانت الأراضى فى مصر منذ عهد محمد على وفى عهد عباس تنقسم إلى الأنواع الآتية:

١ - **الأطيان الأثرية**: وهى الأطيان الخراجية الأميرية المثبتة باسم شخص ما وله فيها أثر، وهو حق منفعة الزراعة، وتستمر فى حوزته مادام قادرًا على زراعتها وتأدية الأموال الأميرية (الميرى أو المال) أى الضرائب المفروضة عليها. ولم يكن لأصحاب هذه الأطيان حق الرقبة (الملكية) بل حق الانتفاع والتصرف فيها بالإيجار والمزارعة والرهن وإسقاط حق الانتفاع. وكان لأولادهم الذكور الأولوية فى حق الانتفاع بعد آبائهم ماداموا قادرين على الزراعة ودفع الضرائب.

٢ - **أطيان مسموح المشايخ**: كانت تمنح لمشايخ القرى معفاة من الأموال الأميرية وذلك بنسبة خمسة أفدنة من كل مائة فدان من الأطيان التى أثبتت فى دفاتر المساحة لزراعتها نظير خدماتهم للحكومة ولتغطية نفقات الموظفين المارين بالقرى أو المتوقفين بها.

٣ - **أطيان مسموح المصاطب**: أرض تمنح لأعيان القرى وبعض وجوه الأهالى معفاة من الأموال الأميرية لزراعتها والانتفاع بحاصلاتها نظير قيامهم بإطعام المساكين والمسافرين. وكانت تضاف بالمال على النواحى عند وفاة أصحابها من غير أولاد، أما إذا كان لهم أولاد فإنهم يحلون محل آبائهم بنفس الشروط السابقة، فإن لم يوفوا بها تضاف الأطيان إلى النواحى بالمال.

٤ - **أطيان العهدة**: كان أهالى بعض القرى لا يتمكنون من دفع جميع ضرائب أطيانها فيبقى جزء منها يضاف إلى ضرائب السنة التالية ويعرف باسم البقايا، وبذلك

تراكمت الضرائب على هذه القرى وكثرت مقاديرها حتى عجزت عن الوفاء بها، كما تراكمت بعض الأراضى فيها بدون زراعة مما أدى إلى زيادة العجز فلجأ محمد على إلى استحداث نظام العهد بإحالة هذه القرى إلى متعهدين لزراعة هذه الأطيان ودفع الأموال المتأخرة على الأهالى فى مقابل تحصيلها منهم فى وقت الإمكان.

٥ - **أطيان الأبعادية:** هى الأراضى غير المزروعة وغير الصالحة للزراعة التى لم تدخل فى مساحة الأطيان عام ١٨١٣ ولم تثبت فى دفاتر التأريع (دفاتر مساحة الأراضى) وقد أقطع محمد على مساحات كبيرة منها على بعض المقربين إليه من الأعيان وضباط الجيش وكبار الموظفين وغيرهم، واشترط عليهم استصلاحها وإعدادها للزراعة، واقتصر حق الانتفاع بها عليهم وعلى ورثتهم من بعدهم. وكان الأعراب يفضلون أطيان الأبعادية على أطيان الأثرية وذلك لكثرة انتقالهم من مكان إلى آخر ورغبتهم فى عدم الارتباط بالأرض.

وفى عام ١٨٣٠ أنعم محمد على على كبار الأتراك بأكثر من ٢٠٠٠٠٠ فدان من هذه الأطيان وأعفاهم من دفع الضريبة لمدة تتراوح بين ست وعشر سنوات، كما أنعم على بعض الأشخاص الموسرين ببعض هذه الأطيان «رزقة بلا مال»، أى: معفاة من الضريبة لإصلاحها وزراعتها بالحاصلات المختلفة أو غرسها بالأشجار، كما أعطى بعضها بالإيجار وبعضها بنصف الضريبة وبعضها بالضريبة الكاملة فى السنة الرابعة من أخذها. وفى عام ١٨٤٢ خول محمد على لأصحاب الأبعاديات حقوق الملكية الكاملة تشجيعا لهم على إصلاحها.

٦ - **أطيان الرزق:** وهى الأطيان التى كانت موقوفة على المساجد والزوايا والأضرحة والأسبلة وغيرها من الأعمال الخيرية، وقد استولى محمد على عليها فى مساحة عام ١٨١٣ وأضافها إلى زمام النواحى وفرض عليها المال مثل الأطيان الأثرية دون أن تخرج من الوقف، حيث استمر حق الوقف ثابتا.

٧ - **أطيان الجفالك:** وهى التى أنعم بها محمد على على نفسه وعلى أفراد أسرته بأطيان واسعة من الأبعادية، وصارت لهم ملكا مقيدا فى فبراير ١٨٣٧، ثم ملكا مطلقا تبعا لقرار فبراير ١٨٤٢. وكانت الروزنامة تعطى صاحب الجفلك تقسيطا

باسمه يثبت إعطاء الأطيان «رزقة بلا مال» وأدى ذلك إلى إصلاح مقدار كبير من أطيان الأبعادية وزراعتها فزادت بذلك الثروة الزراعية. وقد ضمت أطيان بعض القرى العاجزة عن دفع ما عليها من المال والبقايا إلى الجفالك.

٨ - **أطيان الأوسية (الوسية)**: بعد إلغاء نظام الالتزام أعطى الملتزمين الأقدمين راتبًا سنويًا مدى حياتهم بعرف باسم (الفائض) وترك لهم أطيان الأوسية مكافأة لهم للانتفاع بها طول حياتهم بالزراعة أو بالتأجير، وصرح لهم بالفراغ (التنازل) والهبة، ومنحهم حق بيعها للحكومة فقط. وكان الفائض وأرض الأوسية يضافان للحكومة عند وفاة الملتزم فتقوم بإعطائهما لمن تشاء بالمال ويربط مالها على البلدة التى بها فتقيَّد بذلك من الأرض الخراجية.

٩ - **أرض الأجانب**: منح محمد على بعض الأجانب أطيانا من الأبعادية صارت لهم ملكا مطلقا طبقا للقرار الصادر فى فبراير ١٨٤٢ وذلك على الرغم من أن الأجانب فى الدولة العثمانية لم يكن لهم حق اقتناء الأطيان، كما أعطاهم أطيانا أخرى تبعا لنظام العهد.

ولم يقم عباس بإجراء أى تعديل فى نظام الملكية حيث لم يول مبادئ تمليك الأراضى اهتماما، غير أنه أدخل بعض التعديلات على ثلاثة أنواع من هذه الأطيان وهى: أطيان العهد والأبعادية والرزق. وترجع التعديلات الخاصة بأطيان العهد إلى زيادة تراكم المتأخرات على بعض بلاد العهد، فقد كان بعض المتعهدين يرون أن العهدة عبء وليست ميزة، كما ترجع إلى عدم انصياع المتعهدين لنظام العهد ولأوامر الحكومة وازدياد نفوذهم، لذلك قرر عباس فى عام ١٨٤٩ سحب امتيازات أمثال هؤلاء المتعهدين والمتأخرين فى دفع الضرائب بدون تعويض وقام بمصادرة أراضى العهده التى كانت فى حوزة أصحاب المناصب العليا وإرجاع العهد إلى أصحابها الأصليين، غير أنه سمح لبعض المتعهدين بالتمتع مدى الحياة بما كان فى حوزتهم من هذه الأطيان والإنعام على البعض الآخر بما كان فى حوزتهم من الأطيان رزقة بلا مال فأصبحوا يملكون منفعتها ملكا مطلقا، ووافق على إبقاء بعض النواحى عهدًا.

وفى ١٣ ديسمبر ١٨٤٩ صدرت لائحة تحدد الأسس التى يتم بمقتضاها تسليم العهد من المتعهدين إلى الأهالى، ولا يعنى ذلك إلغاء نظام العهد فقد استمر طوال

عهد عباس دون إلغاء، بل إنه استمر يواصل سياسة محمد على فى منح الأرض كهبات للمقربين والقادرين.

أما أطيان الأبعادية فقد قرر عباس فى ديسمبر ١٨٥٠ أن يكون إعطاء أطيان الأبعادية بالمزاد عن طريق المزايدة بين الراغبين على مقدار المال المقرر على الفدان، ومن يرسُ عليه المزاد تكن أثرية له، فإن لم يزد مال الفدان عن ضريبة القرية ورغب أهالى القرية فى أخذها بضريبة قريتهم تعطى لهم بشرط اقتدارهم على زراعتها وتأدية أموالها، وإن لم يوجد من يأخذها بتلك الضريبة سواء كان فى القرية نفسها أو فى غيرها يفرض عليها المال المناسب وتعطى لمن يريد زراعتها، على حين منع عباس أصحاب أطيان الأبعادية التى يملكونها ملكا مطلقا من تأجيرها رغبة فى زراعتها على الذمة والعناية بها، مما حرمهم من أحد حقوقهم فيها.

وفى يونيو ١٨٥١ تقرر أن فرض المال على الأطيان المستجدة سواء كانت من الأواسى المحلولة أو الأبعادية أو غيرها يكون حسب المربوط على القبالة التى بها تلك الأطيان من مال وفردة بعد إضافة فردة المزارعين على المال فى مارس ١٨٥٠.

وفيما يختص بأطيان الرزق فقد قرر عباس أن الرزق الإحباسية ـ أى: المرصدة على المساجد وعلى الأهالى وأعمال الخير والبر والصدقة ـ تستمر فى أيدى القائمين بزراعتها نظير تأدية المال عنها للحكومة ولا يجوز أخذها منهم وإعطاؤها لأصحابها، بل إن أصحاب تلك الرزق يأخذون الفائض المقرر لهم.

وهكذا فإن هذه التعديلات قد اقتصرت على أنواع محددة من الأطيان الزراعية دون أن تسرى على أنواع أخرى، كما أنها لم تكن فى صالح الفلاحين الذين ينتفعون بالأراضى الأثرية (الخراجية) ولم تتطرق إلى مبدأ تمليك هذه الأطيان للفلاحين، وظلت علاقة الفلاحين بالحكومة وبالأرض الزراعية على نفس الحال السابق فى عهد محمد على دون إجراء أى تعديلات أو إضافة أى مميزات أو رفع أية أعباء.

وفيما يتعلق بالرى فى عهد عباس فقد عمل على التوسع فى الرى الدائم والاهتمام بمنشآت رى الحياض، ففى عام ١٨٤٩ تم تطهير ترعة الخطاطبة، وفى العام نفسه تم إنشاء محطة طلمبات عند العطف لرفع مياه النيل على ترعة المحمودية وقت التحاريق. وقد نتجت عن هذه الأعمال زيادة مساحة الأراضى التى ترويها تلك الترعة ريا صيفيا.

وفى عام ١٨٥٠ بلغت مساحة الأرض المزروعة ٤٢٠٠٠٠٠ فدان بعد أن كانت ٣٨٥٦٠٠٠ فدان فى عام ١٨٤٠.

ورغبة فى زيادة الرى الدائم بالوجه البحرى، فقد استمر العمل فى القناطر الخيرية، التى بدأ العمل فيها فى أواخر حكم محمد على، لرفع منسوب المياه أمامها فى وقت التحاريق لتغذية ثلاث ترع كبيرة بالماء تُعرف بالرياحات: الأولى لوسط الدلتا والثانية للأراضى شرقى فرع دمياط والثالثة للأراضى غربى فرع رشيد ومنها تأخذ الترع الصيفية مياهها بدلًا من فرعى دمياط ورشيد.

وكاد العمل يتوقف فى القناطر الخيرية عام ١٨٥٢؛ لاعتقاد عباس عدم نجاحها، فقد كان يفضل عليها إنشاء طلمبات رفع المياه، وفى العام التالى تكونت لجنة لفحصها وقدمت تقريرا أبرزت ما فى أساسها من عيوب أدت إلى تسرب الماء، غير أن العمل استمر فيها دون إصلاح هذه العيوب.

وقد حرص عباس منذ توليه الحكم على وضع القواعد والأسس الخاصة بتقسيم المياه لمنع التعدى الذى يحدث بين بعض البلاد وأخذ المياه بالقوة، وعقاب المتسببين فى ذلك سواء أكانوا من المشايخ أم من الفلاحين عقابًا شديدًا يتراوح بين ٢٠٠و٥٠٠ جلدة.

وفى عام ١٨٥٠ تقرر أن يكون سد المياه وتصريفها من اختصاص المهندسين فقط، كما تقرر فى عام ١٨٥١ تعيين مأمور لتقسيم المياه فى كل مديرية بالوجه البحرى برتبة قائمقام (عقيد) أو بكباشى (مقدم) لمراعاة العدالة فى تقسيم المياه بين بلاد كل مديرية. ومنذ عام ١٨٥٢ بدأ عدد كبير ممن لهم أطيان كثيرة فى الوجه القبلى باستعمال وابورات المياه لرى حاصلاتهم الزراعية وبخاصة قصب السكر.

وفى عهد عباس استمر إخراج الأفراد اللازمة للأشغال العامة مثل أعمال الرى وإقامة الجسور العامة وحراستها وقت الفيضان. وقد أمر عباس بمراعاة تقسيم العمل فى هذه الأعمال العامة على الأنفار فى جميع البلاد، وأن يقتصر الإعفاء منها على الفئات المسموح لها بالإعفاء ولم يستثن عباس بلاد العهد من هذه الأعمال؛ حيث تم إلزام نظارها ووكلائها ومفتشيها بإرسال الأنفار المخصصين إلى بلادهم لهذا العمل دون تأخير. وتقرر فى عام ١٨٥٣ أن جميع بلاد العهد بما فيها عهد أفراد أسرة

محمد على يجب عليهم إرسال الأنفار اللازمة لهذه الأعمال العامة. وفى أواخر عهده وبالتحديد فى شهر مايو ١٨٥٤ تقرر وضع الأسس الكفيلة بإرساء العدل فى خروج الأنفار للأشغال العامة.

وقد اتسم الإنتاج الزراعى فى مصر بالتنوع؛ فهناك الحبوب مثل القمح والأرز والشعير، والنباتات الزيتية مثل السمسم وخس الزيت والسلجم والفول السودانى والزيتون، ونباتات الألياف مثل الكتان والتيل، ونباتات الصباغة مثل النيلة والقرطم والحناء والبليجة، والبقول مثل الفول والحمص والعدس والحلبة والترمس والبازلاء واللوبيا والفاصوليا، والخضر مثل البصل والخيار والبطيخ والعجور، ونباتات العلف مثل البرسيم وغيره، بالإضافة إلى النباتات الطبية وأشجار الفاكهة وأشجار الأخشاب ونباتات الزينة. وقد اتسعت زراعة بعض الحاصلات فى عهد محمد على وتم إدخال حاصلات وأصناف جديدة من الخارج وتم تطبيق نظام الدورة الزراعية وتحسين نظم الرى وزيادة عدد السواقى وتحسين طرق الزراعة وتحديث أساليبها، مما أدى إلى زيادة الإنتاج وزيادة مساحة الأراضى الزراعية.

واتجه الإنتاج الزراعى فى عهد عباس إلى سد الحاجات الداخلية بإنتاج المواد الغذائية الأساسية، وقد تخلى عباس عن مشروعات جده، ومن بينها: الاهتمام بالحاصلات الزراعية؛ فقد اعتبرها باهظة التكاليف ومن ذلك قيامه بإلغاء مدرسة الألسن عام ١٨٤٩ والتى كان من أقسامها الإدارة الزراعية التى أنشئت عام ١٨٤٦ بعد إلغاء مدرسة الزراعة فى عهد محمد على وجعلت قسما من أقسام مدرسة الألسن يتعلم فيها التلاميذ الإدارة الزراعية الخصوصية، كما قام بإلغاء المدرسة البيطرية وتم طرد جميع الأطباء البيطريين من خدمة الحكومة عام ١٨٤٩ وبذلك حرمت مصر من تخريج إخصائيين فى الزراعة وفى الطب البيطرى.

وعاد عباس إلى نظام الاحتكار الجزئى فى بعض الحاصلات الزراعية بعد أن كان هذا النظام قد اضمحل فى أواخر حكم محمد على وتمثلت أسباب عودته إلى نظام الاحتكار فى نقص المحاصيل والحاجة إلى الحبوب للاستهلاك فى مصر، وفى رغبته فى احتكار بعض الحاصلات لنفسه ثم بيعها بالثمن الذى يحدده، وفى عمله على الوقوف فى وجه التجار الأجانب الذين يجوبون داخل البلاد للشراء مباشرة من الزراع دون أن يقوم هؤلاء الزراع بدفع الضرائب المقررة عليهم للدولة، ولذلك فقد

هدد بمصادرة هذه المحاصيل وقيل إنه كان يخشى من ازدياد طلب الحكومة العثمانية على الحبوب ومن ثم فقد عمل على تسليح نفسه بحجة الأمن.

واحتل القطن وقصب السكر مكانة متقدمة فى الحاصلات الزراعية فى عهد عباس، حيث اعتنى بمحصول القطن بهدف تصديره إلى الخارج. وقد زادت مساحة الأراضى المزروعة قطنًا فى عام ١٨٥٠ إلى ٢٥٠٠٠٠ فدان وبلغت صادراته فى نفس العام نصف مليون قنطار تقريبا.

كما زادت صادرات بذرة القطن، وكذلك القمح والفول والسكر. ويُرجع البعض زيادة الإنتاج الزراعى فى عهده إلى أن العمال الذين فصلهم من المصانع التى أغلقت عادوا للعمل فى الزراعة، وبالتالى فقد زاد عدد من يعملون فى الحقول.

ولم تحظ الثروة الحيوانية فى عهد عباس بالاهتمام الكافى، ويرجع ذلك إلى قلة المراعى الطبيعية بالبلاد، وإلى استخدام معظم الحيوانات فى الجيش وفى الأسطول فكانت الخيول تستخدم فى فرق الفرسان، والبغال فى جر المدافع، والجمال فى حمل الأمتعة وأدوات الحرب، وتستخدم لحوم الحيوانات فى تغذية الجيش، وصوف الضأن فى صنع الملابس والأغطية لرجال الجيش والأسطول، وتستخدم الثيران فى إدارة الآلات فى المصانع وكانت هناك حيوانات أخرى مثل الجاموس والحمير والماعز وغيرها.

وكان يتم استيراد بعض الحيوانات من الخارج مثل الثيران من بلاد الروم والسودان والخيل من نجد والشام ودنقلة وبعض بلاد آسيا وأوروبا والبغال من جزيرة قبرص والجمال من السودان والضأن من السودان واليمن وأغنام المارينوس من أوروبا.

وعملا على تكثير الحيوانات عن طريق زيادة نتاجها وحمايته فقد منعت الحكومة ذبح إناث البقر والجاموس، ثم وسَّعت دائرة المنع فحرَّمت ذبح إناث الحيوانات، ومنعت ذبح ذكور البقر والجاموس، وقامت بإنشاء الإسطبلات لتربية الخيل فى شبرا ونبروه وشبين الكوم، كما اعتنت بتربية وإنتاج الخيل والحمير البلدية والسنارية والأبقار والجاموس والماعز فى الجفالك والعهد الأميرية وكذلك تربية وتكثير الدواجن، واهتمت بدود القز وبالنحل وبطرق جنى عسل النحل.

(ب) الصناعة:

كان محمد على قد اتجه إلى إقامة نهضة صناعية كبرى فى مصر لتوفير كافة أنواع الصناعات الحربية والمدنية، سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى بعض المصنوعات بالاعتماد على الموارد المحلية واستيراد المواد الضرورية ضمانا لعدم تسرب الأموال المصرية إلى الخارج ولجعل الصناعة أحد موارد الدخل بجانب الزراعة. وقد استأثرت الصناعات الحربية بالنصيب الأكبر من اهتمام الحكومة؛ حيث تم إنشاء صناعة حربية مستقلة ومتقدمة، فكانت هناك مصانع للأسلحة والمدافع والأسلحة الصغيرة ومعامل للبارود ومسابك لسبك الحديد لصنع الآلات والأدوات للجيش والأسطول، ثم ترسانة الإسكندرية لصنع السفن الحربية وكافة مستلزماتها. وقد قامت الحكومة بتصدير بعض المنتجات إلى الخارج وبتشجيع الصادرات عن طريق حمايتها بإعفائها من الرسوم الجمركية.

وكان لاحتكار المنتجات الصناعية أثر فى تقييد حرية الصناع وقتل روح الابتكار لديهم وإثقال كواهلهم بمختلف الضرائب والإتاوات ومنعهم من العمل لغير الحكومة وحرمانهم من أرباحهم الكاملة، وأضعف رغبتهم فى الإنتاج وعدم نمو الاستثمار الفردى وعدم إنشاء مؤسسات دائمة تكون نواة للنمو الاقتصادى الدائم، كما أنه حال دون رءوس الأموال الأجنبية فى مصر.

ورغم إدخال نظام المصنع الكبير ـ كما هو متبع فى أوروبا ـ والذى يدار بالآلات الحديثة والاستعانة بالخبراء الأجانب المتخصصين فى هذا المجال وإلزامهم بتعليم فنون الصناعة للمصريين وبمباشرة الحكومة للإنتاج بكميات كبيرة وبأسعار أقل فإنه لم يكتب للصناعة المصرية التقدم والاستمرار لعدة أسباب.

السبب الأول هو: عدم تمتع الصناعة بالحماية الجمركية، حيث التزمت مصر بما فرضته الدولة العثمانية من تحديد الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية بـ ٣٪ فقط مما حرم الصناعة المصرية من المنافسة.

والسبب الثانى هو: انفراد الحكومة بعملية التصنيع وتدخلها بحق التوجيه واتخاذ القرارات واضطراب الإدارة فى المصانع لعدم وجود أصحاب الخبرة وتعسفها مع العمال، والفساد الحكومى.

والسبب الثالث هو: استمرار الاعتماد على القوى الحيوانية فى إدارة الآلات وإجبار الفلاحين من الرجال والنساء والأطفال على ترك أراضيهم للعمل فى هذه المصانع لعدم وجود العمال الأكْفاء، حتى إنهم كانوا يفرون من هذا العمل الإجبارى الذى كان يعد نوعا من العقاب، فضلا عن ارتفاع نفقة الإنتاج مما ألحق الضرر بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وأدى إلى تدهورها حتى أصبحت غير قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية جيدة الصنع ورخيصة الثمن. وليس أدل على ذلك من نقص عدد المصانع وقلة عدد العمال حيث أصبح عددهم ١٦٧٣٩ عاملا عام ١٨٤٨ بعد أن كانوا ٢٣٠٠٠٠ فى الثلاثينيات كما قلت مصانع الغزل والنسيج من ٢٩ مصنعا فى عام ١٨٣٧ إلى ١٥ فى عام ١٨٤٧ ثم إلى ٢ فى عام ١٨٤٩.

ولم يكن عباس على نفس المستوى من الفطنة والوعى الكامل نحو سياسة التصنيع؛ فقد قام بإبطال معظم المصانع المتبقية تقريبا، وبالاستغناء عن المهندسين والصناع بحجة الاقتصاد فى النفقات ومن ذلك إغلاقه مصانع الغزل والنسيج ومصنع الورق وإبطال مصنع الطرابيش بفوه وكان من أهم المصانع فى عهد محمد على، وتحويل مصنع المنصورة إلى ثكنات للجنود. ولم يبق من المصانع سوى المخابز وبعض مصانع الأقمشة لسد حاجات القوات العسكرية ومصانع البنادق والمطبعة الأميرية ومدبغة الإسكندرية. ولم يقم عباس بأى جهد فى سبيل إحياء الصناعات المصرية الكبيرة فبقى الإنتاج صغيرا.

وفى الوجه القبلى تم إغلاق وإبطال المصانع هناك؛ حيث صدرت أوامره بإغلاقها بغاية السرعة دون تأخير أو إبطاء، وذلك فى جميع المديريات بدءًا من مديرية بنى سويف حتى أقصى الجنوب وأن ينتخب من عمال هذه المصانع الملغاة ٥٠٠٠ عامل ممن يليقون للخدمة العسكرية وإلحاقهم بديوان الجهادية كما أمر بإبطال مصنع السكر فى الديريمون بقسم ديروط بمديرية أسيوط رغم استئذان الكتخدا له فى إبقائه. بل إنه أصدر أمرا ببذل الجهد لتنفيذ أوامره بالإبطال والإغلاق، كما أنه لم يوافق على استمرار إدارة الحكومة لمصلحة الزيتون بالفيوم.

وذكر بعض المعاصرين لعباس أنه قد تخلى عن المصانع والمحركات وغيرها من الآلات والمواد غالية الثمن وتركها لتفسد فى جو من الحرارة والأتربة. وذكر القنصل العام الإنجليزى «مرى» أنه تخلى عن كل ما بدأه محمد على فى هذا الشأن. ورأى

عباس أنه من الممكن الحصول على الأقمشة القطنية من الخارج وبيعها فى مصر بأسعار أقل بكثير من الأقمشة المصنعة فى مصر وبذلك غزت السلع الأجنبية مصر ونافست الصناعات المصرية حتى قضت عليها أو كادت.

ولما كان عباس قد اشتهر بكرهه للأجانب بسبب تشككه فى كل ما هو أجنبى، فقد أدى ذلك إلى ضعف الاستثمار الأجنبى فى مصر خلال مدة حكمه وإلى عدم استقدام الخبراء الأجانب لتطوير الصناعة أو تحديثها وبذلك عانت الصناعة الإهمال والتخلف.

وقد لحقت الصناعات الحربية بالصناعات المدنية فقد أدركها الاهمـال أيضـا فيمـا عدا بعض الصناعات ومنها مصنع البنادق الذى أنشأه محمد على بالحوض المرصود عام ١٨٣١ والذى استمر فى العمل والإنتاج، أما صناعة البارود فقد أصابها الإهمال والتلف. وهكذا حرمت مصر من إنتاج الأسلحة والذخائر والمهمات مثل المدافع والبنادق والسيوف والبارود والطرابيش وأطقم الخيل والجربنديات وغيرها من المستلزمات التى كانت تنتجها المصانع التى كانت منتشرة فى القاهرة وفى الأقاليم منذ عهد محمد على والتى كانت توفر احتياجات الجيش.

وعندما حاول عباس اختيار الزى العسكرى للجيش فقد حالت القيود التى فرضها فرمان ١٨٤١ دون تحقيق هدفه، فقد فرض على مصر ألا تختلف هيئة الملابس والعلامات المميزة ورايات الضباط والجنود عن مثيلاتها العثمانية، ولم يُترك لوالى مصر إلا اختيار نوع الأقمشة التى تتلاءم مع جو البلاد حيث اعتُبر الجيش المصرى جزءا من الجيش العثمانى حتى فى ملابسه، واستمر ذلك فى أواخر عهد محمد وطوال عهد عباس وقد انتعشت الصناعات الحربية فى أثناء مشاركة الجيش المصرى فى حرب القرم.

(جـ) التجارة:

كانت التجارة الداخلية فى أوائل القرن التاسع عشر حرة غير مقيدة، وعندما طبق محمد على نظام الاحتكار فقد أصبحت التجارة الداخلية مقيدة. وبعد إلغاء الاحتكار على أثر عقد معاهدة بين إنجلترا وتركيا فى ١٩ أغسطس ١٨٣٨ فقد ألزمت مصر بتطبيقها، وقد سارعت بعض الدول الأخرى مثل بلجيكا وفرنسا وسردينيا والنمسا

وغيرها من الدول الأوروبية بعقد مثل هذه المعاهدة مع تركيا. وقد حدد بدء العمل بها في مارس ١٨٣٩ واستمر النزاع حتى تمت تسوية المسألة في فبراير ١٨٤١ حيث فتح باب التجارة على مصراعيه أمام السلع الأجنبية فغزت الأسواق ونافست الصناعات المحلية.

ورغم إحجام محمد على فى البداية عن إلغاء الاحتكار فإنه اضطر تحت إلحاح من إنجلترا إلى إلغاء احتكار المنتجات الصناعية والحاصلات الزراعية ماعدا القطن الذى تم إلغاء احتكاره منذ ٢٦ مايو ١٨٤٢ بإلحاح إنجلترا والنمسا. وكان محمد على قد ألغى احتكار الحبوب عام ١٨٣٧ لحدوث أزمة فيها مما أدى إلى رفع أثمانها، كما كان قد ألغى احتكار بعض الصناعات الصغيرة، غير أن الحكومة استمرت تأخذ بعض الحاصلات الزراعية فقد كانت تحصل ضرائب الأطيان نقدا وعينا.

واستمرت التجارة الداخلية فى عهد عباس مقيدة بعض الشيء، فقد فرض على بعض الأهالى زراعة القصب وأمرهم بتوريده بعد نضجه إلى مصنع السكر بالمنيا، وفى عهده استمرت الحكومة فى جباية الضرائب عينا؛ حيث ألزمت الحكومة الفلاحين بتوريد محاصيلهم إلى الأشوان الأميرية فتوزن أو تكال وتحدد قيمتها على حسب السعر الذى تقرره الحكومة وتثبت فى الدفاتر ويعطى الفلاح «رجعة» أي: إيصال أو سند من الشونة بقيمة ما ورّده من حاصلات فيعطيها للصراف لخصم قيمتها مما على صاحبها من مال الأطيان وغيره، فإن بقى له شيء بعد ذلك يأخذ به سندا على الحكومة.

وقد اشترى التجار تلك السندات من الفلاحين بتخفيض قيمتها الأصلية حوالى ٤٥٪ ثم قدموها لخزانة الحكومة بقيمتها الأصلية مقابل ما عليهم من ديون للحكومة مما تسبب فى إلحاق الضرر بالفلاحين ولذلك قررت الحكومة منع شراء التجار لهذه السندات وإلزامهم بدفع الفرق بين ثمن شرائها وقيمتها الأصلية.

ولما كان بعض الأهالى يبيعون حاصلاتهم قبل نضوجها، فقد أمر عباس بمنع ذلك وأمر بسجن حكام الجهات التى يتم فيها هذا النوع من البيع من ستة أشهر إلى سنتين، كما أمر برفض شكاوى التجار الذين يشترون الحاصلات بهذه الطريقة ويدفعون أثمـانها مقدما وعند الحصاد لا يقوم أصحابها بتسليمهـا إليهم. ووافق عباس على طلب

تجار القطن بالزقازيق إنشاء حلقة لبيع القطن؛ حيث أنشئت حلقة بها قبانى (وزان) وسماسرة لمزايدة وبيع القطن الذى يحضره الفلاحون مما عاد بالفائدة عليهم.

وفى عهده تقرر أخذ ضامن على البائع فى الأسواق بأن ما باعه غير مسروق، ورغم ذلك فقد استمر بعض الأهالى فى شراء متطلباتهم من الأسواق وغيرها دون ضمانة. وكان يظهر فيما بعد أنها مسروقة ويتعرف عليها أصحابها الحقيقيون. وعلى ذلك فقد تقرر أن يطلب (الحملى) ـ أى: ملتزم السوق ـ من البائع ضامنا معتمدا عند إجراء بيع أى شىء فى السوق قبل قبض الثمن من المشترى فإذا لم يحضره يقوم الحملى بتسليم البائع إلى محل الحكم هو وما يريد بيعه من الأشياء للوصول إلى حقيقة الأمر. أما إذا اشترى شخص شيئا من السوق بدون ضمانة وظهر أنه مسروق فإن الحملى يتحمل ثمن هذا الشىء بسبب إهماله فى أخذ الضمانة.

واستمر تحصيل العوائد فى عهد عباس بطريقة الالتزام على ما يباع فى الأسواق كما كان عليه الحال فى عهد محمد على، وهو أمر سبب الإرهاق للأهالى؛ حيث كان الملتزمون يبتزونهم ويحصلون على مبالغ كبيرة بدون وجه حق. كما استمر تحصيل عوائد الدخولية التى كانت تُجبى على الحاصلات الزراعية المتبادلة بين المدن والقرى بمقدار ١٢٪ من قيمة البضائع، وذلك بغرض تقييد نقل الحاصلات وتداولها مما أدى إلى تقييد حرية التجارة الداخلية وصعوبة عملية التبادل.

ولم تكن العوائد التى تُحصل فى الأسواق على نسق واحد، ففى بعض الجهات كانت تؤخذ العوائد على أشياء لا تؤخذ عنها فى جهات أخرى، كما كانت العوائد على الشىء نفسه مختلفة المقدار بالنسبة لاختلاف الجهات. وقد أصدر عباس أمرا قبل وفاته بتخفيض قيمة رسم مرور البضائع إلى عشر بارات على جميع البضائع بدلا من ٥ , ٠٪ تسهيلا لحركة نقل البضائع بين الأقاليم. وفى عهده لم تتح الفرصة الكاملة للأجانب للعمل فى التجارة الداخلية بالبلاد نظرًا لموقفه المتشدد من الأجانب وعمله على تقليص نفوذهم بالبلاد. كما أصدر أمرا فى عام ١٨٥٣ بمنع بيع الفلاحين محاصيلهم إلى البيوت التجارية.

ومن مظاهر سوء استغلال كبار الموظفين وفسادهم فى إدارة شئون البلاد أن أرتين بك ـ أرمنى الأصل ـ الذى أصبح ناظرًا للأمور الأفرنجية عام ١٨٤٤ وتمكن من تعيين أخيه خسرو سكرتيرا أول بمجلس الوالى ووكيل أرتين فى الأمور الأفرنجية قد قام

فى عام ١٨٤٩، أى: فى أوائل عهد عباس، بتدبير مكيدة للإطاحة بناظر التجارة وأقنع عباس بضم الديوان إليه ليصبح ديوان التجارة والأمور الأفرنجية، ثم عين أحد أقاربه سمسارا للحكومة وعين آخر مديرًا لأحد بنوك الإسكندرية.

وقد مكن هذا أرتين من احتكار جانب كبير من تجارة البلاد فكان يبيع القطن والقمح وغيرهما من المحاصيل فى الوقت الذى يحدده وبالشروط التى يراها، وتمتع باحتكار عائلى مربح غاية فى الإحكام فعبر بيع إنتاج الحكومة خارج المزاد العلنى تمكن أرتين من كنز ثروة كبيرة وأصبح فى النهاية على قدر من القوة بحيث عاش بعض الموظفين فى خوف دائم منه، وعندما هرب من مصر إلى الآستانة بعد تورطه فى التحالفات التى كانت قائمة حول مسألة ولاية العرش حمل معه ثروة قدرتها إحدى الصحف الفرنسية بـ ٥ , ٢ مليون فرنك.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية فى عهد عباس من حيث الصادرات والواردات فقد احتل القطن الصدارة فى قائمة صادرات مصر إلى الخارج؛ وذلك بفضل جهوده واهتمامه بمحصول القطن، كما تمثلت صادرات مصر فى السكر والأرز والقمح والفول والذرة والشعير والحمص والبقول والتمر والحناء والحلبة والزعفران والصدف والسلامكى وبعض المنسوجات والصوف والكتان والحبال والنطرون والأفيون والشمع وواردات السودان مثل سن الفيل والصمغ وريش النعام.

أهم الصادرات المصرية عام ١٨٤٩

الصنف	الكمية بالقنطار	القيمة بالجنيه المصرى	النسبة من مجموع الصادرات
القطن	٢٥٧٠٠٠	٥١٥٠٠٠	٣١٪
القمح	—	٢٤٥٠٠٠	١٥٪
الفول	—	١٨٨٠٠٠	١١٪
الأرز	—	٩٩٠٠٠	٦٪

وفى عام ١٩٥٠ بلغت الصادرات ٢٠٤٣٥٧٩ جنيهًا، وبلغت كمية صادرات القطن فى ذلك العام ٣٦٤٨١٦ قنطارًا، مما يعنى زيادة صادرات القطن المصرى إلى الخارج فى عهد عباس.

واستمرت صادرات القطن فى ازدياد بعد التوسع فى زراعته مما أدى إلى نقص إنتاج السكر، وترتب على ذلك خفض صادرات مصر من السكر.

صادرات مصر من القطن فى عهد عباس

السنة	كمية الصادر بالقنطار	متوسط سعر القنطار بالريال
١٨٤٩	٢٥٧٠٠٠	١٠
١٨٥٠	٣٦٤٨١٦	$11\frac{3}{4}$
١٨٥١	٣٨٤٤٣٩	$8\frac{3}{4}$
١٨٥٢	٦٧٠١٢٩	$10\frac{3}{4}$
١٨٥٣	٤٧٧٣٩٠	١٠
١٨٥٤	٤٧٧٩٠٥	$8\frac{1}{2}$

ومما سبق يتضح مدى زيادة صادرات مصر من القطن فى عهد عباس وتضاعُف كميات التصدير فى بعض السنوات، وكذلك زيادة سعره فى بعض السنوات ونقصه فى سنوات أخرى، مما يدل على أن القطن قد احتل قائمة الصادرات فى مصر فى تلك الفترة.

أما الواردات إلى مصر فكانت تشتمل على المنتجات الصناعية والحرير الخام والخشب والحديد والبضائع من الصلب والنحاس والسجاد والطرابيش والمعاطف والأجواخ والصبغة القرمزية والنيلة والفحم والأعشاب والزجاج والآلات البخارية والزراعية وآلات ضخ المياه والورق والصابون والخردوات والأوانى والمجوهرات والعقاقير والغاز والزيوت والفاكهة والدخان وأصناف العطارة والأحذية والمشروبات الروحية والمواشى. وكان الميزان التجارى فى صالح مصر، أى: أن قيمة صادراتها كانت تربو على قيمة وارداتها.

صادرات وواردات مصر فى عهد عباس
١٨٤٩-١٨٥٤

السنة	الصادرات بالجنيه المصرى	الواردات بالجنيه المصرى
١٨٤٩	١٦٦١٠٠٠	١٤٧٤٠٠٠
١٨٥٠	٢٠٤٣٥٧٩	١٦٢١٣٦٩
١٨٥١	٢١٥٥٤٢٠	١٦٨١٦٣٠
١٨٥٢	٢٢٧٠٣٣٣	١٥٧٥٣٧٤
١٨٥٣	١٨٤٨٧٧٩	٢٠٠١٩١٣
١٨٥٤	٢٠٨٧٩٣٨	٢١٤١٩٦٤

ويوضح ذلك زيادة الصادرات المصرية منذ تولى عباس حكم مصر حتى عام ١٨٥٢ ثم تراجعها أمام الواردات، ويرجع ذلك إلى إغلاق عدد كبير من المصانع وتدهور الصناعة المصرية وعدم قدرتها على منافسة السلع الأجنبية التى غزت الأسواق، كما يرجع إلى القيود التى فرضها عباس فى عام ١٨٥٣ على حركة التجارة، كما يوضح أيضا زيادة الواردات وبخاصة فى عامى ١٨٥٣ و١٨٥٤.

وقد تغير ترتيب الدول الأجنبية التى كانت لمصر علاقات تجارية معها، فبعد أن كانت تركيا تحتل الصدارة منذ عهد محمد على فقد أصبحت لإنجلترا الصدارة منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريبا، وكانت الصادرات والواردات من الدول الأجنبية فى أوائل عهد عباس على النحو التالى:

الدولة	الصادرات بالجنيه المصرى	الواردات بالجنيه المصرى
إنجلترا	٨٠٨٦١٦	٦٠٧٤٤٨
تركيا	٢٦٦١٠٣	٢٣٦٢٦١
النمسا	٢٥٥٨١٢	١٧١٨٢٠
فرنسا	١٩٥٠٩٩	١١٠٩٥٦
سوريا	٢٧٤١٩	١٧٠٨٨٤

تسكانيا	٩٨٩٧٩	٦٧٠٢٧
بلاد المغرب	١٥٦٨٣	٧٥٠٩٢
اليونان	١٣٥٦٠	٢٨٩٤٣
بلاد أخرى	١٨٩٦٩	٦٦٢٩
المجموع	١٦٦٠٧٤٠	١٤٧٤٠٦٠

وحاول عباس عام ١٨٥٣ فرض قيود على التجارة الخارجية، ومن ذلك منع تصدير الخيول إلى الخارج فى ٢٨ يناير ١٨٥٣، وفى العام نفسه أمر عباس ستيفانى بك بإبلاغ القناصل الأجانب بمنع تصدير القمح والحبوب إلى الخارج حيث تم إبلاغ هؤلاء القناصل بأن مصر قد اكتسحها عملاء تجار بالإسكندرية لشراء القمح مقابل الجنيهات الذهبية وأنه ليس فى استطاعة الحكومة منافستهم فى شراء الكميات المطلوبة لإمداد الجيش والمدن وذلك لعدم امتلاكها لهذه العملات الذهبية. وقد احتج قناصل الدول الأجنبية ـ وبخاصة النمسا وسردينيا وتسكانيا ـ واعتبروا ذلك محاولة من عباس لاحتكار الإنتاج الزراعى بهدف استحالة منافسة التجار الأجانب له.

وأبدت إنجلترا رفضها من خلال إظهار كراهيتها لهذا الأمر وأنه قد يسبب الأذى لعباس. أما موقف فرنسا فقد وضح جليا من خلال رد فعل ساباتيه القنصل العام الفرنسى الذى أعلن أنه إذا لم يتوقف منع تصدير القمح والحبوب فسوف يغادر مصر، مما أشعر عباس بالانزعاج لإحباط خططه وألقى باللوم على ستيفانى بك وأمر بفصله وأعلن موافقته على تصدير الكميات الموجودة فى الإسكندرية فقط. وعندما عزم عباس على طرد جميع اليونانيين من مصر كلها بحلول يوم ٣٠ أبريل ١٨٥٤ لاكتشافه أنهم هم المشترون الرئيسيون للمحاصيل داخل مصر وقام حاكم الإسكندرية بتنفيذ ذلك بكل شدة وحزم، فقد تصدى له القناصل الأجانب وضغطوا عليه لإثنائه عن هذا القرار.

٢ ـ الأحوال الاقتصادية فى عهد سعيد:

(أ) الزراعة:

أدخل سعيد تعديلات جوهرية على الأطيان الزراعية، فقد أصدر لائحة الأطيان

فى ٢٧ يناير ١٨٥٥ وهى عبارة عن تنقيح وتعديل للائحة الأطيان الصادرة فى أواخر حكم محمد على وبالتحديد فى عام ١٨٤٧. وقد ترتب على هذا التعديل زيادة فى حقوق الأفراد فى الأطيان الأثرية، حيث أعطت هذه اللائحة الحق لواضعى اليد عليها فى التصرف فيها والتنازل عنها لشخص آخر بموجب حجة أو أمام شهود.

وفى ٥ أغسطس ١٨٥٨ أصدر سعيد لائحة أخرى عُرفت باسمه «اللائحة السعيدية» والتى أضافت حقوقا أخرى لأصحاب هذه الأطيان. وتعتبر هذه اللائحة الأساس الذى قامت عليه الملكية الزراعية فى تاريخ مصر الحديث، فقد وسعت حقوق أصحاب هذه الأطيان فيما يخص التوريث للأبناء الذكور والإناث وتوزيع الحصص على هؤلاء الأبناء، وحق البيع والرهن والهبة بما فى ذلك التعويض عن مصادرة الأراضى للمصلحة العامة لحائزى الأبعاديات والجفالك، وإن ظل حق الرقبة للحكومة ماعدا الأطيان التى يغرس فيها صاحبها أشجارا أو يحفر سواقى أو ينشئ أبنية فإن حق الرقبة يصير لصاحبها.

وذكر عدد من الباحثين أن هذا القانون لم يكن إلا تطبيقا لقانون الأراضى العثمانية الصادر فى ٢١ أبريل ١٨٥٨ على الأوضاع المصرية وهو قول بعيد عن الحقيقة، فالقانون العثمانى فرض قيودا جديدة على شاغلى الأراضى الأميرية وكان يهدف إلى تدعيم حقوق الدولة بفرض قيود مشددة على مستأجرى أراضى الميرى، كما أنه منع رهن الأراضى، ونص على أن ترك أراضى الميرى بدون زراعة لمدة ثلاث سنوات يعتبر سببا كافيا لمصادرة الدولة لها.

أما قانون سعيد فكان يهدف إلى توسيع حقوق الملكية لدى شاغلى الأراضى من المصريين وإعطائهم ملكيتهم لأراضيهم ليتم الأمن والاستقرار، ومنح حقوق الملكية الكاملة لشاغلى الأراضى الذين شيدوا مبانى أو أنشأوا سواقى أو زرعوا أشجارا، كما أكد القانون حق من يزرع قطعة أرض لمدة خمس سنوات متتالية بممارسة الزراعة عليها وعدم حرمانه منها، ونص أيضا على توريث الأراضى الخراجية وفقا لقوانين الميراث الإسلامية شأنها فى ذلك شأن الأراضى المملوكة ملكية كاملة، كما أعطى لهم حق رهنها وحق بيعها بدون حاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من الدولة. وعلى ذلك فإن قانون سعيد بخلاف قانون الأراضى العثمانية الصادر قبله بعدة أشهر.

وترتب على ذلك زيادة قيمة الأرض وارتفاع سعرها، فضلا عن عناية الفلاحين بأراضيهم واستقرارهم فيها وزيادة الإنتاج الزراعى. وقد عارض بعض الأعيان إحدى مواد لائحة عام ١٨٥٨ والتى تمنح الحائزين من الفلاحين حقوقا فى أراضيهم الخراجية وهو ما يعوق جهودهم لاستغلال المزيد من أراضى الفلاحين لصالحهم، وبذلك فإنه يمكن اعتبار هذه اللائحة محاولة من جانب سعيد باشا لإحكام سيطرته على أمثال هؤلاء.

وفيما يختص بأطيان مسموح المشايخ ومسموح المصاطب، فقد استثنى سعيد هذين النوعين من الأطيان من دفع الضرائب التى قررها على الأطيان التى كانت معفاة منها من قبل. وفى ٢٨ نوفمبر ١٨٥٥ أصدر سعيد أمرا إلى جميع المديرين بتحقيق مسموح المصاطب المفتوحة لإطعام الواردين والمترددين فى جميع النواحى وتحقيق ما يستحق ترتيبه من المسموح لكل مصطبة وتحرير جداول بذلك بأسماء البلاد وبيان مقاديرها، ويرجع ذلك إلى أن المسموح كان قد أصبح بمثابة حق ثابت لهؤلاء المشايخ أو أنه أصبح مصدرًا للثروة والثراء يتمتعون به بمفردهم دون الوفاء بالتزاماته.

ولما كان هؤلاء المشايخ قد حادوا عن المبدأ الذى مُنحت بموجبه أراضى المسموح واتبعوا نفس أساليب الملتزمين الأقدمين وألزموا أهالى الناحية بحرث أراضيهم سخرة وسببوا لهم بذلك ضررا بليغا، فقد قرر سعيد فى ٩ سبتمبر ١٨٥٧ فرض المال على هذين المسموحين بأعلى ضريبة فى الناحية، وفى يونيو ١٨٥٨ تقرر إضافة مال أطيان المسموح على واضعى اليد عليها سواء أكانوا مشايخ أم أهالى، وبذلك صارت أطيان المسموح كغيرها من الأطيان الخراجية.

ولم يسارع سعيد إلى فك العهد بسبب تأخر المتعهدين فى دفع الضرائب، بل منحهم مهلة لأدائها، كما أمر بإعادة بعض نواحى العهد إلى إسماعيل باشا وعمل على حل مشاكل المشايخ الذين أُخذت منهم العهد فى عهد عباس، كما أمر بإحالة بعض البلاد غير القادرة على الوفاء بما عليها من أموال إلى ذوى المقدرة والثراء للتعهد بها بشرط العمل على تحسينها، وقام بتسليم بعض بلاد العهد التى يتضرر أصحابها من متعهديها إلى المديرية التابعة لها، وعندما أدرك أن كثيرا من المتعهدين قد عجزوا عن سداد ما عليهم من أموال أمر بإسقاط مبالغ ضخمة عنهم وأن تتحملها الدولة.

وفى عام ١٨٦٠ أمر سعيد بمسح الأطيان التى باسم المتعهد أثرية له إذا كان قد وضع يده عليها خمس سنوات وأصلحها وأنشأ فيها أبنية أو سواقى أو أشجارا، أو إذا كان قد وضع يده عليها عشر سنوات دون إصلاحها أو إنشاء شيء مما ذُكر. أما أطيان الأهالى الداخلة فى نظام العهد فيُتبع فى مسحها الجارى فى غيرها من أطيان أهالى النواحى غير الداخلة فى ذلك النظام.

وفيما يختص بأطيان الأبعادية التى كان يملكها أصحابها ملكا مطلقا، وكانت معفاة من الضرائب فقد أمر سعيد بفرض ضريبة العشور عليها فى سبتمبر ١٨٥٤، ولما كانت بعض هذه الأطيان قد أعطيت بنصف الضريبة فقد أمر سعيد فى يناير ١٨٥٥ بفرض الضريبة الكاملة عليها بنفس مقدار الضريبة المقررة على أطيان البلدة. أما أطيان الأبعادية التى كان يزرعها العربان والتى كانت معفاة من المال سنويا منذ عهد محمد على فقد قرر سعيد فى نفس العام عدم إعفائها من الضريبة وأمر بتحصيلها منهم. وفى عام ١٨٥٦ أمر سعيد بأن تكون أطيان الأبعادية التى يفرض عليها المال على حسب المزاد أطيانا أثرية لأصحابها، كما أن أطيان الأبعادية القليلة المتفرقة بين الأطيان الأثرية تعطى لأصحاب تلك الأطيان أثرية بالمال.

أما أطيان الأبعادية التى تكون خرسا (أى: استُحكمت فيها موانع الزرع) وتحتاج إلى إصلاح فتعطَى لمن يريد أخذها لإصلاحها وزراعتها وتأدية الأموال المقررة عليها، وتعفى من المال فى السنوات الثلاث الأولى ويفرض عليها نصف ضريبة فى السنوات الثلاث التالية، ثم يفرض عليها ضريبة كاملة ابتداء من السنة السابعة. وعندما صدرت اللائحة السعيدية عام ١٨٥٨ فقد تضمنت هذه القرارات السابقة، كما أُتيحت أمام حائزى الملكيات الكبيرة فرصة مبادلة أبعادياتهم غير المنتجة بأراض مزروعة، وبُدئ فى تخصيص الأبعاديات لموظفى الدولة المتقاعدين بدلا من المعاش.

وفى ديسمبر ١٨٥٨ قرر سعيد بيع الأطيان الخراجية المتروكة بالمزاد لمن يرغب من الوطنيين والأجانب تكون ملكا مطلقا لأصحابها بشرط تأدية العشور عنها كل سنة مثل سائر الأبعاديات وخضوعها لأحكام لائحة الأطيان، وكانت تلك هى المرة الأولى التى يسمح فيها للأجانب وللأهالى بالدخول فى مزادات عمومية لشراء الأراضى بموجب تقاسيط من الروزنامة وتفرض عليها الضريبة العشورية. وكان سعيد يهدف من وراء ذلك إلى ترغيب الأجانب فى شرائها؛ لأن هؤلاء كانوا دائنين للحكومة التى

كانت تريد أن تعطى دائنيها أطيانا بدلا من ديون تعذر عليها سدادها نقدا، برغم منع إباحة تملك الأجانب لها فى ولايات الدولة العثمانية.

وقد أدى تزايد امتلاك الأجانب للأراضى الزراعية إلى ظهور المشاكل، فقد حاول بعض الأجانب وكذلك الشركات الأجنبية التذرع بالامتيازات فى رفض دفع الضرائب أو الخضوع للقوانين العقارية العادية فيما يتعلق بهـذه الملكيات، وفى ظـل النظـام الـذى نشأ من الامتيازات كان دفع الضـرائب وفـرض القوانين الأخرى المتعلقة بالملكيـة الزراعية يتمَّان عبر المحاكم القنصلية. وكانت النتيجة أنه أصبح فى وسع غالبية الملاك العقاريين الأجانب ـ إن لم يكن جميعهم ـ التهرب من التزاماتهم المالية تجاه الدولة.

وفى نوفمبر ١٨٦١ ألغى سعيد ما جاء بلائحة الأطيان عام ١٨٥٨ من إعطاء أطيان الأبعادية بلا مال ثم بنصف الضريبة ثم بالضريبة الكاملة فى السنة السابعة من أخذها، وقرر بيع تلك الأطيان بالمزاد مهما بلغت مساحتها، وكذلك بيع أطيان الأبعادية القليلة لغاية عشرين فدانا فى كل حوض أو قبالة الناتجة من زيادة المساحة أو من ترك الأهالى لأطيانهم الأثرية، وكذلك الأطيان غير الواردة فى الزمام، على أن يتم ربط العشور عليها حسب الجارى فى حق أصحاب الأطيان العشورية، وتحرر التقاسيط لأصحاب هذه الأطيان فتصير ملكا مطلقا لهم.

وفيما يختص بأطيان الرزق فقد نصت اللائحة السعيدية عام ١٨٥٨ على أن هذه الأطيان التى فُرض عليها المال فى عهد محمد على لا يعتبر فيها الوقف، بل هى أطيان خراجية، وأن كل من كان واضعا يده على تلك الأطيان سواء أكانت من جهة الوقف أم خلافه ويقوم بدفع الخراج عنها تقيَّد له أثرية كسائر الأراضى الخراجية باعتبار مدة السنوات الخمس المقررة. أما الأطيان التى أعطيت «رزقة بلا مال» من الأبعادية فقد كانت ملكا مطلقا لأصحابها تبعا لقرار فبراير ١٨٤٢. وقد فرض عليها سعيد ضريبة العشور فى سبتمبر ١٨٥٤ ماعدا الأطيان التى خصصت «رزقة بلا مال» لبعض المساجد والزوايا والأضرحة فإنها استمرت معفاة من الضرائب. أما الأطيان التى منحها محمد على من الأبعادية والمعمور «رزقة بلا مال» لغرسها بالأشجار على أن تعطى تقاسيطها لأصحابها بعد الغرس فقد فرض سعيد المال عليها فى ديسمبر ١٨٥٤ إذا لم تكن قد غُرست بالأشجار.

وقرر سعيد فى سبتمبر ١٨٥٤ فرض ضريبة العشور على أطيان الجفالك، أى: بواقع عُشر محاصيلها والتى كانت معفاة من الضرائب، كما فرضها على أطيان الأوسية فى أكتوبر ١٨٥٤ والتى كانت معفاة أيضا من الضرائب.

ولما كانت أطيان الأوسية تنحل بوفاة أصحابها من الملتزمين السابقين فتعطيها الحكومة بالمال لمن تشاء فقد قرر سعيد إعطاءها لذرية أو أقارب من انحلت عنه أو لذرية أو أقارب من يكون واضعا اليد عليها لكونه من ذرية مـن انحلـت عنه إذا طلبـوا ذلك بشرط قدرتهم على زراعتها وتأدية الأموال المفروضة عليها مع أولوية الذرية على الأقارب، أو إعطاءهم جزءا منها حسب مقدرتهم، أما إذا طلبوا الأطيان المحلولة بعد مضى خمس أو ست سنوات وتكون قد كلفت على الأطيان فيعطى لهم منها على حسب مقدرتهم واحتياجهم ما لا يزيد على نصفها، وإذا ما طلبوها بعد مضى عشر سنوات فيعطى لهم منها ما لا يزيد على ثلثها بشرط أن يدفعوا لواضع اليد ما يخص الأطيان التى يأخذونها من بقايا وتوزيعات يكون واضع اليد قد دفعها وبشرط أن يزرعوها على الذمة، أما إذا مضت على أطيان الأوسية المحلولة ١٥ سنة فلا تسمع فيها دعوى.

وفى عام ١٨٥٥ قرر سعيد توريث أطيان الأوسية بحيث إذا توفى صاحبها أو صاحبتها تقيد باسم الذرية سواءأ كانوا ذكورا أم إناثا ولا تنحل إلا عند انقراض نسلهما، فإن لم يكن لهما ذرية فإنها تنحل. وعندما صدرت اللائحة السعيدية عام ١٨٥٨ تضمنت توريث الأوسية بهذه الكيفية، كما نصت على أن أطيان الأوسية التى توفى أصحابها وانحلت سابقا وصارت بيد مزارعين تبقى تحت أيديهم ولا تُنزع منهم لأى شخص إذا مضى على وضع اليد خمس سنوات فأكثر وتصير أثرية لهم يطبق عليها ما تقرر فى الأطيان الخراجية.

وفى أغسطس ١٨٦٠ تقرر أن أطيان الأوسية التى تنحل لوفاة أصحابها الذين لم يتركوا ذرية تعطى أثرية بالرسم عن كل فدان ٢٤ قرشا لمن يريد من الورثة الشرعيين غير الذرية بشرط تأدية أموالها الأميرية، فإن لم يرغب أحد من العتقاء أخذها توقف على الجوامع والمساجد التى ليس لها إيراد بلا مال ولا عشور.

وبدأ فى عهد سعيد إعطاء الأرض غير المنزرعة بدل المعاش للموظفين، وكان

ذلك حوالى سنه ١٨٥٦، وفى أغسطس ١٨٥٧ أعطت الحكومة للضباط المتقاعدين أطيانا بلا مال ولا عشور بدلا من المعاش المستحق لهم، وقد أصبحت هذه قاعدة شائعة خلال حكم سعيد باشا وذلك نتيجة العجز فى الميزانية.

ويمكن القول: إن الموظفين فى عهد سعيد قد أبدوا اهتماما كبيرا بالملكية الزراعية، فقد أصبح تملك الأرض ـ ولأول مرة فى تلك الفترة ـ واحدة من مزايا المنصب، ففى عهد محمد على لم يكن الارتباط بين المنصب وملكية الأرض قائما بشكل واضح، وبحلول عهد سعيد أصبح الموظف الكبير يملك ضيعة واحدة على الأقل ويهتم بتطويرها، بل إن البعض رأى أن امتلاك الأرض يحقق لهم فوائد اقتصادية وبخاصة بعد الانتعاش الذى حققته حرب القرم عندما زادت مبيعات القمح بين سنتى ٥٤ و١٨٥٦ فقد ظهر أن الأرض يمكن أن تكون مصدر قوة وثراء.

واهتم سعيد بمشروعات الرى، ففى عهده تم تطهير وتعميق الترع؛ لأن الطمى الذى تحمله مياه الفيضان سنويا يرسب جزء منه فى قاع الترع فيرتفع قاعها مما يتطلب وجوب تطهيرها من وقت لآخر حتى تستمر صالحة للعمل سواء كانت نيلية أو صيفية. ومن الترع التى تم تطهيرها عام ١٨٥٦ ترعة المحمودية وترعة الخطاطبة حيث تم تكليف ١١٥٠٠٠ شخص من الفلاحين بتطهير ترعة المحمودية بمديرية البحيرة، كما تمت تقوية الجسور والقناطر القديمة وإنشاء قناطر جديدة مثل قنطرة الزقازيق الوسطانية، وفى عام ١٨٥٨ تم تطهير ترعة الرمادى بمديرية إسنا وبعض الترع الأخرى التى ترويها تلك الترعة ريا صيفيا من ١١٥٤٥ فدانا عام ١٨٤٩ إلى ٩٠٠٠٠ فدان فى عهد سعيد.

ولم يكتف سعيد بتطهير الترع، بل أنشأ بعض الترع الجديدة ومنها ترعة منفلوط بمديرية أسيوط عام ١٨٥٧ وترعة المطرية بمديرية الدقهلية. وبذلك زادت الأراضى التى تُروى ريا صيفيا زيادة كبيرة، وكان لذلك أثره فى زيادة الرقعة الزراعية، وهكذا فقد بدأ فى عهده تعميم هذه السياسة المائية إلى أراضى الوجه القبلى.

وعمل سعيد على إنجاز القناطر الخيرية حيث فرغ من إنشائها عام ١٨٦١، وبلغت تكاليفها ١٨٨٠٠٠٠ جنيه بما فى ذلك قيمة العمل الذى أداه الفلاحون بالسخرة. ورغم إتمام إنشائها إلا أنه تأخر استعمالها وذلك لعدم صلاحيتها للعمل بعد أن أثبتت تقارير

اللجان وجود بعض العيوب بها والتى تستوجب إصلاحها، ومن هذه العيوب ما كان موجودا منذ البداية، ومنها ما حدث بعد إنشائها.

ووجه سعيد عنايته إلى ضرورة تقسيم المياه وتوزيعها بالعدل والدقة داخل البلاد والأقاليم دون زيادة أو نقصان بما يكفى حاجة الزرع، كما أمر المهندسين بوضع جداول عمليات الرى والجسور سنويا والتى يتم بموجبها تحديد الأنفار اللازمين لهذه الأعمال، وتقوم أجهزة الإدارة بتوزيعها على البلاد طبقا لتعداد السكان، والذى تم إعداده عام ١٢٦٤هـ - ١٨٤٨م وتجميعهم بعد استبعاد من تم إعفاؤهم بشرط ألا يكون العمل فى زمن التخضير والحصاد حتى لا تتعطل أعمال الفلاحين فى الزراعة.

وأمر سعيد بتخفيف العقوبات فى حالة التعدى على المياه بحيث إذا تعدى أهالى قرية على أهالى قرية أخرى وأخذوا منهم المياه بالقوة فى وقت الفيضان يضرب الناظر وشيخ البلد من ٧٥ إلى ١٥٠ جلدة، أما إذا كان التعدى من الفلاحين دون علم شيخ البلد فيعاقَب الفلاحون بنفس العقوبة السابقة. ومنعا لتعدى أصحاب الجفالك على المياه فقد أعطى سعيد للمديرين الصلاحية بإزالة أى سد يقوم أصحاب الجفالك بإقامته بدون موافقة المهندسين لأخذ المياه ومنعها عن البلاد الأخرى.

وفى عام ١٨٥٨ تم تجديد الطلمبات القديمة التى كانت ترفع الماء بمعدل ٥ أمتار مكعبة فى الثانية بتركيب آلات حديثة تقوم برفع ٦ أمتار مكعبة من الماء فى الثانية، وقد أدى اهتمام سعيد بمشروعات الرى والصرف وتطويرها إلى زيادة مساحة الأراضى الزراعية مما ترتب عليه زيادة الإنتاج الزراعى أفقيا ورأسيا.

وفى عهده بدأت مرحلة جديدة من الاهتمام بالإنتاج الزراعى، وذلك باتباعه مبدأ الحرية الاقتصادية فى بداية حكمه؛ فقد أتاح للفلاحين الحرية فى زراعة ما يشاءون من الحاصلات الزراعية بالطريقة التى يريدونها. وبذلك تحولت الزراعة من الشكل الحكومى إلى الزراعة الحرة نسبيا، ومن نظام السوق المقفلة إلى نظام السوق المفتوحة وبخاصة فى القطن.

وكان من أهم القرارات التى اتخذها سعيد فى بداية حكمه: إلغاء مبدأ تضامن القرى فى تحمل الضرائب والذى كان سائدا منذ عهد محمد على، بل إنه قام بإلغاء الديون المتأخرة على الفلاحين، وقام سعيد بالقضاء على الاحتكار فى الزراعة بشكل تام.

وكان لهذه الإصلاحات أثر طيب فى استقرار أحوال الفلاحين وإقبالهم على الزراعة وبيع محاصيلهم دون أى تدخل من الحكومة فى عملية البيع أو تحديد السعر مما عاد عليهم بالفائدة حتى أطلق على عهده (العصر الذهبى للفلاح).

وقد تأثر توزيع الحاصلات الزراعية فى مصر بالحرب الأهلية الأمريكية التى بدأت فى شهر أبريل ١٨٦١ وتسببت فى نقص إنتاج الولايات المتحدة من القطن بدرجة كبيرة بعد أن كان إنتاجها منه يعادل ثلاثة أرباع محصول العالم، وكانت تصدر منه إلى أوروبا، حيث كانت صناعة المنسوجات القطنية أكثر الصناعات تأثرا بالثورة الصناعية فى دول أوروبا فزاد طلب تلك الدول على القطن، مما أدى إلى ارتفاع كبير فى أسعاره، ونتج عن ذلك النقص حرمان أوروبا من القطن الأمريكى، فاتجه أصحاب مصانع القطن إلى البلاد التى تنتج القطن ومنها مصر، ولما كانت مصر تزرع القطن وتملك نوعا من أجود أنواعه وهو القطن طويل التيلة (جومل) الذى تمت زراعته فى عهد محمد على، فقد سارعت هذه الدول إلى شراء القطن المصرى.

واستجاب سعيد لرغبة مبعوث جمعية مانشستر للقطن والذى حضر إلى مصر للإكثار من زراعة القطن، وعندما توجه سعيد إلى إنجلترا عام ١٨٦٢ أكد لصناع مانشستر أنه سيزيد محصول القطن فى العام التالى بمقدار النصف على الأقل. وقد نصح سعيد كبار أصحاب الأراضى فى مصر بزراعة أطيانهم قطنا، وعلى ذلك فقد قاموا باستيراد كميات كبيرة من التقاوى والآلات الحديثة للزراعة والرى مما أدى إلى زيادة إنتاج محصول القطن. وكان لازدياد الطلب على القطن المصرى من البلاد الصناعية أثر فى ارتفاع ثمنه ارتفاعا كبيرا فتضاعف من عام ١٨٦٢ إلى عام ١٨٦٣ ثم تضاعف أيضا فى السنتين التاليتين. وبذلك صار أكثر المحاصيل المصرية ربحية.

وأدى ذلك إلى التسابق فى الإكثار من زراعة القطن فى مختلف أنحاء أقاليم مصر والتخصص فى إنتاجه وتصديره، والدليل على ذلك أن المساحة المزروعة قطنا عام ١٨٦٢ كانت ٣٧٥٠٠٠ فدان ارتفعت فى عام ١٨٦٣ إلى ٧٠٠٠٠٠ فدان، أى أن المساحة قد تضاعفت تقريبا خلال سنه واحدة. حتى أصيب المجتمع الزراعى بما يسمى «حمى القطن» فبعد أن كان يزرع فى مديريتى المنوفية والغربية بصفة أساسية ومديريتى الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية أصبح يزرع فى باقى مديريات الوجه البحرى. ورغم أن زراعته امتدت إلى الوجه القبلى فقد فشل تعميم الزراعة فيه.

واشترك كبار وصغار الملاك جميعا فى زراعة القطن، وبلغ محصول مصر من القطن المحلوج ما يقرب من ١٥٠٠٠٠٠ قنطار فى عام ١٨٦٢. وزادت صادرات مصر من القطن فى عامى ١٨٦٢ و١٨٦٣ زيادة كبيرة. وعندما انتهت الحرب الأهلية الأمريكية فى أبريل ١٨٦٥ عادت أمريكا إلى تصدير القطن بعد الحرب مما أدى إلى خفض سعره وبالتالى نقص زراعته فى مصر.

وترتب على التوسع فى زراعة القطن المصرى إهمال زراعة الحاصلات الأخرى وبخاصة الحبوب، مما أدى إلى نقص محصولها وارتفاع أسعارها وقلة صادراتها. وفى أعقاب هذه الحرب عاد التوازن بين زراعة القطن وزراعة الحبوب.

ومن المحاصيل التى تأثرت أيضا: قصب السكر الذى قلت مساحة زراعته لنفس السبب السابق مما أدى إلى نقص صادرات السكر المصرى، ثم عاد الاهتمام بزراعته بعد الحرب. كما تأثرت زراعة الخضر ونباتات العلف أيضا نتيجة التوسع فى زراعة القطن مما أدى إلى قلة الخضر وارتفاع ثمنها إلى ثلاثة أمثال. وقلت نباتات العلف وارتفع ثمنها فساءت تغذية الحيوانات وانتابها الهزال، وقد عاد الاهتمام إلى زراعة الخضر ونباتات العلف بعد انتهاء الحرب.

وترتب على تبنى الحكومة المصرية لسياسة الحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادى فى تلك الفترة إما بوعى وإما دون وعى أن استغل رأس المال العالمى حاجة الحكام المتزايدة إلى الأموال فتغلغل فى الاقتصاد المصرى وأصبح مصدرا للتمويل مما أدى إلى استنزاف الفائض الاقتصادى وجنى فوائد الديون والأرباح دون استفادة الاقتصاد المصرى من فرص الاستثمار والتنمية.

(ب) الصناعة:

تعد فترة حكم سعيد فترة انتقالية فى تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث فهى انتقال من فترة انغلاق اقتصادى وتحكم فى فروع النشاط الاقتصادى كافة إلى فترة تتسم بالحرية الاقتصادية إلى فتح الباب على مصراعيه أمام الأجانب لدخول مصر والاستثمار فيها.

ورغم أن بداية مجىء الأجانب كانت فى عهد محمد على عندما استعان بهم

فى التنمية الاقتصادية إلا أن النصف الثانى من القرن التاسع عشر شهد تدفق الكثير من الأجانب من كل حدب وصوب، وكانت البداية الحقيقية بعد وفاة عباس وتولى سعيد حتى شبههم البعض وكأنهم جاءوا ليسقطوا على القاهرة وكأنها كاليفورنيا الجديدة. فخلال الفترة من عام ١٨٥٧ إلى عام ١٨٦١ تقريبا حضر إلى مصر ٣٠٠٠٠ أجنبى، وفى عام ١٨٦٢ بلغ عددهم ٣٣٠٠٠ شخص، وفى العام التالى بلغوا ٤٣٠٠٠ شخص.

واستقر أغلب هؤلاء الأجانب فى مدينة الإسكندرية وعلى طول النيل (الدلتا) حتى القاهرة. وكان أغلبهم من المغامرين الذين يتصيدون الفرص للإثراء السريع على حساب استغلال البلاد. وقد منح سعيد بعض الامتيازات لعدد من الشركات الأجنبية، فقد تأسست فى عهده عدة شركات صناعية أجنبية، وقامت هذه الشركات وبعض الأجانب باحتكار صناعات بعينها.

وعملا على تأكيد مبدأ حرية الصناعة ومبدأ حرية التجارة فقد وقفت إنجلترا بالمرصاد لهذه الاحتكارات الجديدة للأفراد الذين استغلوا قربهم من سعيد لاحتكار نشاط معين، ثم يبيعونه إلى الشركات الأجنبية التى تقوم باستغلال سلطتها أسوأ استغلال، مما يعنى أن الإنتاج الصناعى المصرى قد ارتبط فى عهد سعيد بالسياسة الأوروبية وأصبحت مصر مصدرا للمواد الأولية وسوقا للمصنوعات ورءوس الأموال الأجنبية مما أثر على الطبقات العاملة فى مصر. وعلى الرغم من تدفق رأس المال الأجنبى وتوفر أعداد من الفنيين ورجال الأعمال الأجانب والأرباح التى جنتها مصر من تصدير القطن فإن الاستثمار فى القطاع الصناعى كان ضعيفا.

وإذا كان سعيد قد وجه عنايته إلى الزراعة وإصلاح حال الفلاح فإن الصناعة لم تلق نفس القدر من العناية، ولعل ذلك كان راجعا إلى فقدان الروح الصناعيـة لدى المصـريين بعد أن حُرموا من القيام بالإنتاج الصناعى فى نظامه الحديث منذ اتباع سياسة الاحتكار فى الصناعة والتى قضت على روح المنافسة بينهم فى إقامة إنتاج صناعى حديث.

وفى ٢٢ نوفمبر ١٨٥٤ أمر سعيد بإلغاء الإدارة الخاصة بمصانع الأقاليم والاكتفاء بإدارة القاهرة وضواحيها، وأمر بهدم بعض مصانع الغزل والنسيج أو بيعها بالمزاد

العلنى، وأعطى البعض الآخر بطريق الالتزام، أو بتأجيرها لأشخاص لم يتمكنوا من منافسة الصناعات الأوروبية التى كانت معفاة من الضرائب. ومن ذلك بيع ورشة القزازين بالخرنفش فى المزاد العلنى وتأجير وابور الكتان بالمنصورة لأحد الأهالى، كما تم فك الأدوات والآلات الخاصة بمصنع قليوب الذى كان معطلا منذ مدة ونقل أقسام النحاس والحديد منه إلى مخزن الآلات، وتكسير أخشابه واستخدامها فى طهى تعيينات الجنود بالقلعة السعيدية. وقام بإشهار بيع آلات مصنع رشيد فإن لم يتم بيعها فيتم تخزينها وهدم المصنع.

وفى الوجه القبلى تم تحويل أحد المصانع بسوهاج وبعض المنشآت الأخرى إلى مقر لديوان المديرية، وبيع مصنعان آخران فى إسنا وفرشوط، وأمر بهدم أحد المصانع فى جرجا، وأهمل سعيد أيضا مصانع المنسوجات، فقد عطلت فى عهده وعرضت أراضيها للبيع أو للالتزام، ولكنه سمح بفتح مصانع أهلية للصباغة للمهتمين بهذه الصناعة بشرط تأدية الضرائب المقررة للحكومة.

وليس معنى ذلك أنه قد أهمل الصناعة تماما، فقد قام فى عامى ٥٤ و١٨٥٥ بإنشاء بعض محالج القطن وكانت تشكل أكثر الاستثمارات الصناعية لأن أرباحها كانت تفوق الاستثمارات الأخرى فى تلك الفترة، وسمح للأجانب بإقامة محالج للقطن. وهكذا كانت صناعة حلج القطن وكبسه من أهم الصناعات فى عهده، فقد أدت زيادة المساحة المزروعة قطنا إلى زيادة عدد المحالج التى تدار بالبخار، وخير مثال على ذلك أن عدد المحالج فى يونيو ١٨٦٢ كان ٢٤ محلجا بها ١٠٠ آلة من آلات الحلج ثم زادت إلى نحو ٥٠ محلجا فى نوفمبر من نفس العام، أى أنها فاقت الضعف خلال أشهر قليلة.

وكانت الآلة البخارية تنتج عشرة أضعاف ما ينتجه الدولاب الذى يديره الفلاحون فى نفس الفترة الزمنية، وكان المحلج الواحد يعمل به عدد من المحالج والمكابس. أما أكبر المحالج فقد وجد به ٨٠ محلجا و٧٠ مكبسا، بالإضافة إلى آلات أخرى عديدة، لذلك سايرت هذه المحالج البخارية النهضة التى شهدها القطن المصرى من حيث زيادة المحصول والسرعة فى تصديره إلى الخارج. وترتب على ذلك أيضا زيادة استخراج بذرة القطن، وهكذا تحولت الصناعة المنزلية إلى نظام المصانع وتم الانتقال من العمل اليدوى إلى الآلى.

واستمرت فى عهده بعض الصناعات الأخرى، منها: صناعة الأحزمة فى بولاق، وكانت تُصنع من الصوف والحرير أو القطن والحرير، ووجدت بعض الأحزمة المقصبة ذات الأثمان المرتفعة، ووجدت أحزمة أخرى متوسطة الثمن مصنوعة من الحرير، وكان يستخدمها العساكر السعيدية.

ومن هذه الصناعات أيضا: صناعة الخيام، ومنها الخيام التى كانت تخصص لإقامة الجنود بالاستحكامات السعيدية، وكذلك صناعة السجاد ومن أشهر مصانعها مصنع فارسكور، وأيضا صناعة اللباد الذى يستخدم فى السروج، وكان يستخدم النوع الجيد فى صناعة السروج لآلايات العساكر السعيدية على يد سروجى فرنسى، ومما يدل على أن هذه الصناعة قد نالت اهتمام سعيد أنه أمر بعمل مناقصة لتوريد وتركيب وابور لصناعة اللباد والأحزمة فى مصانع الحكومة.

وكانت هناك مدبغتان للجلود فى مصر فى عهد سعيد يتم توريد الجلود إليهما من المديريات أو عن طريق متعهدين إحداهما فى الإسكندرية، وقد أحضر لها عددا من الفنيين من أوروبا للعمل بها ولتعليم المصريين، وكان يغريهم بالمال وزيادة المرتبات ويصرف لهم مكافأة ١٠٠٠ فرنك عند نهاية مدة التعاقد التى كان يتم تحديدها منذ البداية وغالبا ما تكون لسنة واحدة، أما مدبغة رشيد فقد قام سعيد ببيعها عام ١٨٥٦ إلى أحد الفرنسيين ويدعى «بردايه»، وقد قام بفكها ونقلها إلى الإسكندرية وتم تدريب ١٢ من صبيان الدباغين لتعلم هذه الصنعة ولكى يخدموا فى المدبغة الأميرية. وبعد عامين قام سعيد بشراء هذه المدبغة وإعادتها للحكومة. وفى عام ١٨٦٠ تم تعيين ستة تلاميذ من مدرسة الطب بالقاهرة لتعليمهم صناعة ودباغة الجلود فى الإسكندرية، وكانت هناك أيضا صناعة الأحذية.

وأمر سعيد بإعادة العمل فى مصنع الطرابيش بفوه، والذى أغلق فى عهد عباس حيث كان ينتج أنواعا مختلفة من الطرابيش (طراز قديم) منها المجبر وثمنه ٢٥ قرشا والكلبوش وثمنه ٢٨ قرشا والتلتى وثمنه ٣٠ قرشا. وأمر سعيد بطرح ٦٣٠٠ طربوش للبيع بالمزاد عام ١٨٥٤. وفى عهده تمت إعاده تصدير الطرابيش إلى الخارج مرة أخرى بعد أن كان يتم استيرادها فى عهد عباس، كما تم إنتاج طرابيش من (طراز جديد) لونها سوداء نوعا ما حيث استدعى أحد الصباغين المهرة من استانبول لهذا الغرض وقام بصنع ٥٠٠٠ طربوش تم تسليمها لدائرة المهمات وذلك عام ١٨٥٧.

ومن الصناعات المهمة فى عهد سعيد: صناعة السكر، فقد قام بإصلاح مصنع السكر بالدپرمون ببنى سويف، وبدأ العمل فيه مرة أخرى فى شهر يناير ١٨٥٥ بعد أن كان قد أغلق فى عهد عباس وذلك تحت إشراف عبد اللطيف باشا مفتش الوجه القبلى، واستمر العمل به لمدة ثلاث سنوات. وبعد أن تبين لسعيد أن مصروفاته أكثر من إيراداته أمر ببيعه.

وفى عهد سعيد تم استخراج الزيوت من بـذرة القطـن، غـير أنه رخـص لأخيـه عبد الحليم باشا امتياز استخراج الزيوت وصناعة الصابون والشمع لمدة ١٥ سنة. وقد قام عبد الحليم باشا ببيع هذه الرخصة لأحد الأجانب ويدعى «ياشر» بنفس الامتيازات التى كانت له، وفى عهده تم إنشاء مصنع للصابون بالإسكندرية وتمت الاستعانة باثنين من الخبراء من جزيرة كريت لهذا الغرض، وتم توفير كافة المستلزمات الخاصة لهذه الصناعة، وقد استخدم الصابون فى غسل أغطية جنود الجيش، كما تم استخراج عسل النحل والشمع، وفى عهده وزعت الخلايا على المديريات، حيث كان يتم إرسال التقارير بمعرفة المديرين عن كميات الإنتاج وأنواعه.

ومن الصناعات التى وُجدت أيضا فى عهده: صناعة الحصر بمديرية روضة البحرين، وكان يتم التصدير منه إلى الآستانة، وصناعة الطوب البلدى، وقد تم استقدام اثنين من الأسطوات الإنجليز بمعرفة الخواجات «رزنر» إخوان لتشغيل وابور الطوب المعدل بالقبارى بالإسكندرية بعد أن كان يتم استيراده من الخارج، فضلا عن صناعة حرق الجير وكبس التبن وضرب الأرز.

وفى عهده كانت هناك مصلحة عُرفت باسم «مصلحة الأطرون» تقوم باستخراج الأطرون من أراضى الجبل بين سوادة وكفر الحيوان والحجاجية بمديرية القليوبية وكان يديرها أحد الأجانب ويدعى سايولاتى. وقد أعطى التزام استخراج الأطرون فى مديريتى الشرقية والبحيرة للخواجة إسكندر جبارة.

أما عن الصناعات الحربية فى عهد سعيد فقد أدى استمرار حرب القرم فى عهده إلى انتعاش الصناعات المتصلة بكل من الجيش والأسطول، وظل ذلك حتى عام ١٨٥٦، واستمر اهتمامه ببعض الصناعات الحربية فى أعقاب هذه الحرب، حتى إنه أمر بإعداد مكان (بلوك) لعمال المصانع الحربية، وأن يُعد كشف بالعاملين بالورش

الحكومية والترسانة والمصالح الأخرى للاستعانة بهم لإلحاقهم بهذا البلوك. وفى عام ١٨٥٦ أصدر أمرًا بأن يكتب على جميع المهمات والآلات العسكرية والمدافع وغيـرها عبارة «صُنع فى مصر» مما يدل على أنه كان يهتم بهذه الصناعة وبرفع اسم مصر عاليا.

ولقيت البحرية اهتمام سعيد باعتباره كان قائدا عاما للأسطول، فقد أمر بإصلاح السفن العائدة من حرب القرم وإنشاء سفن جديدة، وأدى ذلك إلى نشاط الترسانة التى قامت بتصنيع المراكب والصنادل. وقد أمر سعيد فى عام ١٨٥٩ بزيادة المرتبات والتعيينات الخاصة بمأمورى وخدمة الصنادل بالترسانة وعمل على توفير كل ما يلزم هذه الصناعة وذلك باستقدام الخبراء الأجانب لها وباستيراد الآلات الحديثة لصناعة الحبال مثل التيل وصناعة الخيوط اللازمة للسفن تحت إشراف أحد الخبراء الإسبان. غير أن إنجلترا خشيت أن تعود مصر إلى قوتها البحرية فأوعزت إلى تركيا أن تمنع سعيد باشا من تجديد الأسطول، موهمة السلطان بأن الأسطول إذا قوى شأنه يصبح خطرا يهدد تركيا كما كان فى عهد محمد على، وقد استجاب السلطان لذلك وأمر سعيد بالكف عن إصلاح سفن الأسطول أو إنشاء سفن جديدة إلا بأمره فكان ذلك سببا لاضمحلال قوة مصر البحرية وهو أمر خارج عن إرادة سعيد باشا.

واهتم سعيد بميناء السويس، حيث أمر لينان بك مدير الأشغال العمومية فى عام ١٨٥٦ بإنشـاء مرفأ على البحر الأحمر يضم حوضا لتعمير وإصلاح السفن ورغم التعاقد مع إحدى الشركات الإنجليزية لإتمام هذا المشروع فإنه لم ينفذ نظرا للتنافس الشديد بين الشركات الملاحية الإنجليزية والفرنسية حول الحصول على الامتيازات الملاحية فى مصر وقد نالت شركة إخوان داسوا الفرنسية تحت إشراف قومبانية المساجرى الفرنسية امتياز تنفيذ هذا المشروع عام ١٨٦٢ ولكنه لم يتم إلا فى عهد إسماعيل.

وعندما رأى سعيد أن معظم السفن الراسية أمام ترسانة الإسكندرية لا تصلح للقتال إلا بعد تصليح وترميم يفوقان أثمانها، فقد أمر بتكسيرها وقام ببيع أخشابها وتسريح معظم ضباطها، وألحق بعضهم بالوظائف المدنية مما يوضح أن الإمكانات المادية كانت تشكل عائقا آخر إلى جانب العوامل السابقة فى سبيل تطوير صناعة السفن الحربية فى عهده.

وفيما يتعلق بصناعة الأسلحة فقد ظل سعيد مهتما بتصنيعها طيلة سنوات حرب القرم، وقد أمر بإعداد ٢٠٠ من الفتيان لتعليمهم صناعة الأسلحة والمدافع بالورش والمصانع الحربية، وقام بتشجيع العمال على العمل فى هذه الصناعات عن طريق منحهم علاوات خاصة وزيادة رواتب الفنيين، كما عمل على توفير مستلزمات هذه الصناعات ـ مثل الحديد ـ عن طريق استيرادها من أوروبا وبخاصة إنجلترا والنمسا وفرنسا، وقام بتحديد عدد المدافع التى تجب صناعتها شهريا.

ووجه سعيد اهتمامه إلى صناعة البنادق فاستمر مصنع البنادق بالحوض المرصود فى الإنتاج وعمل على تطويره؛ حيث تم صنع بنادق من نوع البندقية «الششخانة» التى عُرفت فيما بعد باسم «البندقية ذات الخطوط الحلزونية»، وقام بتشجيع صناع البنادق فى الأقاليم والمدن الكبرى مثل الإسكندرية ورشيد ودمياط ماديا لإتقان صناعتهم والنهوض بهذه الصناعة. وعندما تبين له قلة عدد هؤلاء العمال أمر محافظ الإسكندرية باختيار ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ شخص للعمل فى ورش صناعة البنادق والمدافع وتحديد رواتب مجزية لهم.

وقام سعيد بإنشاء عدة جبخانات (مخازن للأسلحة والذخائر) ومنها جبخانة قنا والتى تسع ١٠٠٠٠ قنطار من البارود و٦٠٠٠ قنبلة مدافع و٤٠٠ ألف رصاصة من رصاص البنادق أسوة بجبخانة أسيوط، وأنشئت جبخانة أخرى فى مديرية المنوفية، وكان ذلك فى عام ١٨٥٧.

واهتم سعيد بمسبك النحاس الذى يقوم بإنتاج ألواح النحاس التى تبطن بها السفن وغيرها من المنتجات النحاسية، وعملا على استقرار العمال وعدم تشتتهم فقد أمر بتخصيص رواتب مجزية لهم، كما اهتم بمسبك الإسكندرية وعمل على توفير كافة مستلزمات الإنتاج لهذين المسبكين واستمرار إنتاجهما وتطوير العمل بهما. واهتم أيضا بصناعة الرصاص والكبسول الخاص بصناعة المدافع والبنادق فى كل من القاهرة والإسكندرية. ومنح بعض المعدنجية الأجانب ترخيصا لاستخراج الرصاص من مناطق عدة مثل أم الحويطات بقنا ووادى أبو ريكة قبلى القصير والواحات الخارجية وإسنا، كما قام باستيراد النحاس اللازم لهذه الصناعة من أوروبا وتركيا. وقد تمت الاستفادة بصفائح النحاس المنزوعة من تحت السفن وسائر قطع النحاس لاستخدامها فى هذه الصناعة.

وعمل سعيد على الاهتمام بالعمال عن طريق زيادة رواتبهم ومنحهم علاوات خاصة لاستقرارهم فى أعمالهم ولزيادة الإنتاج وتطويره واهتم أيضا بصناعة البارود وأمر بتعمير المصانع الخاصة به وأصدر أمرا بضرورة زيادة الإنتاج اليومى إلى عشرة قناطير. وفى عهده استمرت صناعة السيوف اللازمة لعساكر السوارى حيث اهتم بهذه الصناعة.

(جـ) التجارة:

قام سعيد بالقضاء كلية على نظام الاحتكار فأمر بإلغاء تحصيل الضرائب عينا وأن يتم تحصيلها نقدًا، وبذلك أصبح الفلاح حرًا فى بيع محصوله بعد إلغاء توريد المحاصيل إلى الأشوان وإبطال هذه الأشوان، حيث أصدر أمرا فى ٨ يناير ١٨٥٥ بعدم تكليف الفلاحين بتوريد حاصلاتهم على أشوان الميرى، وبذلك انتهى دورها فكان ذلك إيذانا بحرية التجارة الداخلية فى عهده.

ولما كان تجار الأرز يشترونه من الفلاحين بأثمان غير مناسبة ويتأخرون فى تسديد أثمان ما يشترونه فقد حرص سعيد على عدم إلحاق الضرر بهم؛ حيث أمر هؤلاء الفلاحين بتوريد محصول الأرز إلى دوائر الميرى برشيد ودمياط ليجرى ضربه وبيعه للتجار بالمزاد نقدا وتسليم أثمانه للفلاحين بعد خصم الضريبة المقررة، وكان ذلك فى عام ١٨٥٥، وقد أعطى سعيد المسيو «لانيس» الذى اخترع طريقة لزراعة الأرز مرتين فى العام امتيازًا لزراعة الأرز فى مصر.

وأصدر سعيد الأوامر الصارمة بمنع بيع الفلاحين لحاصلاتهم قبل أن يتم نضجها منعًا لما ينتج عن ذلك من بخس فى أثمانها، وفرضت العقوبات الرادعة على المخالفين لهذه الأوامر، على حين لم تفرض أى عقوبة على من يشترى بهذه الطريقة. وقد رفضت الحكومة طلب تجار القطن الذين احتجوا على بيع القطن بالمزاد فى حلقة الزقازيق والتى اتبعت فى عهد عباس وطالبوا بإلغائها والعودة إلى حرية الشراء من الفلاحين مباشرة.

واحتلت تجارة القطن مكان الصدارة فى عهده، وكانت تمر بسلسلة من الوسطاء المستغلين الذين كانوا ينتشرون فى أنحاء البلاد. وقد سيطر الأجانب على هذه

التجارة، وكان لهم وكلاء فى القرى والمدن والبنادر، حيث استغلوا صغار الفلاحين أسوأ استغلال ولم يكن للفلاح القدرة على تخزين محصوله حتى يتمكن من بيعه بالسعر المناسب لأن ملاحقة الدائنين له كانت تدفعه إلى بيعه بالسعر الذى يحدده المرابون. وقد سمح سعيد للتجار الأجانب تحت ضغط منهم بأن يتعاملوا مباشرة مع ملاك الأرض والفلاحين، وبالتالى سمح للفلاحين بأن يزرعوا ويشتروا ويبيعوا ما لهم متى وأينما شاءوا.

واستهل سعيد حكمه بإلغاء عوائد الدخولية فى عام ١٨٥٤ وأدى ذلك إلى نشاط التجارة الداخلية وقضى بذلك على احتكار الداخلية، كما ساعد على توسيع مجال المبادلات وزيادة المعاملات، وبخاصة بعد أن ناءت التجارة الداخلية بعبء الضرائب. ولما كانت العوائد التى يتم تحصيلها على ما يباع فى الأسواق فى العهد السابق ليست على نسق واحد، كما أنها كانت مختلفة المقدار تبعا لاختلاف الجهات، لذلك فقد أمر بتوحيد هذه العوائد وأن تكون على نمط واحد وقيمة واحدة فى جميع الجهات. وتم إصدار لائحة لتنظيم وتحديد تلك العوائد، وصار الحملى يحصلها بطريقة الالتزام على أن يظل العمل بالطريقة السابقة فى تحصيل عوائد الحملة فى المناطق التى لم تنته مدد التزامها وذلك حفاظا على حقوق الملتزمين وبانتهاء مدد الالتزام يتم تطبيق اللائحة الجديدة فى هذه المناطق.

وحددت اللائحة العقوبات التى يتم تنفيذها على من يقوم بتحصيل مبالغ أكبر من العوائد المقررة. وطبقا لهذه اللائحة فقد تقرر أخذ عوائد حملة على المرور مرة واحدة فقط عند البيع ومن البائع فقط وليس من البائع والمشترى، كما كان يتم تحصيل ضريبة الويركو من التجار، وهى فى الأصل فردة الرءوس وقد أضرت هذه الضريبة بمصالح التجار.

كما تقرر عدم تحصيل عوائد حملة على جميع البضائع المستوردة والمعدة للتصدير اكتفاء بالرسوم الجمركية، وكذلك إعفاء فروشات أصحاب الحرف من التجار والعطارين والحرايرية وغيرهم اكتفاء بعوائد الويركو المفروضة عليهم.

أما عوائد الدلالة والتى كانت تحصل على ما يباع من العقارات والمراكب والأطيان وسائر الأصناف التجارية فكان يتم تحصيلها على ما يباع من الأملاك والعقارات

بواقـع ٢٥قرشا على كـل كيسـة (٥٠٠ قرش) بواقع النصف على كل من البائع والمشترى. وبالنسبة للبضائع التجارية فقد تراوح مقدار عوائد الدلالة بين ٢ و٥٪ من قيمة الأصناف المباعة، كما فرضت ضرائب على بيع المجوهرات والسمسرة ومقالى الحمص.

ورغم إعفاء سعيد التجار الأجانب من دفع هذه الضرائب والعوائد فلم يدفعوا سوى الرسوم الجمركية فقط، بل إنهم كانوا يتحايلون لعدم دفعها عن طريق استغلال ما خولته لهم الامتيازات من حماية فى تهريب البضائع، وحاول سعيد التصدى لهذه المحاولات ولسيطرتهم على التجارة الداخلية.

وأمر سعيد بإعفاء سائر المأكولات والخضراوات وعوائد الأغنام والمواشى التى ترد من الخارج من الضرائب عملا على تكاثرها والانتفاع بها، كما أعفيت الحيوانات الواردة من السودان من دفع العوائد عند بيعها فى الأسواق والبنادر عملا على تشجيع استيرادها. وفى عام ١٨٦١ أمر بإلغاء تحصيل رسم التمغة السنوى المقرر على المصنوعات والأعمال الداخلية مثل اللبدة والحلفة والخوص والحصير والصفيح الأبيض والأصفر والحديد والخشب وسائر الأشياء الصغيرة والذى بلغ ٠٦٠ ,٣٨٨ قرش، وطالب ببذل الدقة والعناية لتطبيق قرار المجلس الخصوصى الخاص بالمصنوعات وجميع الصناعات الداخلية والأمتعة وذلك باللائحتين القديمة والجديدة.

واستمر العمل بنظام إحضار البائع فى الأسواق للضامن قبل إجراء عملية البيع، فإن أحضره تم البيع وإن لم يحضره يرسل إلى الضبطية.

ووجدت الأسواق بأنواعها وكانت منها أسواق البنادر التى يخصص لها يوم محدد من أيام الأسبوع، وأسواق المدن التى تعقد يوميا، كما وجدت الوكالات التجارية الكبرى التى كان بعضها يتخصص فى تجارة أصناف بعينها، فضلا عن الأسواق الموسمية التى تعقد فى الموالد. وقد أدى تحسن وسائل النقل مثل السكة الحديد والنقل النهرى إلى ازدياد نشاط التجارة الداخلية فى البلاد.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد ازداد حجم هذه التجارة فى عهد سعيد حيث

زادت الصادرات كما زادت الواردات أيضا. وترجع زيادة الصادرات إلى زيادة صادرات القطن بسبب قيام الحرب الأهلية الأمريكية مما أدى إلى اشتداد الطلب على القطن المصرى وارتفاع أسعاره.. ففى عام ١٨٦١ كان سعر القنطار ١٢ ريالا ارتفع إلى ١٣ ريالا فى العام التالى وفى عام ١٨٦٣ بلغ ٢٣ ريالا، الأمر الذى أدى إلى التوسع فى زراعته ويتضح ذلك فى الجدول التالى:

صادرات القطن فى عهد سعيد

السنة	الكمية بالقنطار	سعر القنطار بالريال
١٨٥٤	٤٧٧٩٠٥	٨ ١/٤
١٨٥٥	٥٢٠٨٨٦	٨ ١/٢
١٨٥٦	٥٣٩٨٨٥	٩ ١/٤
١٨٥٧	٤٩٠٩٦٠	١٠ ٣/٤
١٨٥٨	٥١٩٥٣٧	١٦ ١/٨
١٨٥٩	٥٠٢٦٤٥	١٢ ٣/٤
١٨٦٠	٥٠١٤١٥	١٢
١٨٦١	٥٩٦٢٠٠	١٢
١٨٦٢	٨٢١٠٥٢	١٣
١٨٦٣	١١٨١٨٨٨	٢٣

واحتلت بذرة القطن المرتبة التالية بعد القطن فى الصادرات المصرية وزادت كميتها نتيجه لزيادة كمية محصول القطن، كما زادت قيمتها لاستخدامها فى صناعة الزيت والكُسب. وفى عام ١٨٦٢ كان ثمن الأردب من بذرة القطن أعلى من ثمن الأردب من القمح، ولكنه عاد إلى الانخفاض فيما بعد. وشهد ميناء الإسكندرية تصدير كميات

كبيرة من بذرة القطن فى فترة الحرب الأهلية، ففى عام ١٨٦١ بلغت ٣٠٦٢٥٤ أردبا بقيمة ١٢٢٥٠٦٠ قرشا، وفى عام ١٨٦٢ بلغت ٤٥٠٣٥٩ أردبًا بقيمة ٢٦٧٥٩٥٠ قرشا، وفى عام ١٨٦٣ بلغت ٧٢٦٢٠٨ أرادب بقيمة ٤٧٣٥٠٠٠ قرش.

وكان للزيادة فى صادرات القطن الأثر فى نقص صادرات مصر من المحاصيل الأخرى مثل بعض أنواع الحبوب والسكر؛ لأن مساحة القطن زادت على حساب هذه المحاصيل.

صادرات مصر فى الفترة من ١٨٦١ إلى ١٨٦٣

الصنف	١٨٦١	١٨٦٢	١٨٦٣
الفول بالأردب	٦٠٧٩٦١	٢٩٠٠٠٠	٥١٠٧٠٠
القمح بالأردب	٩٣٨٥٣٤	١٢٩٣٨٧٧	٨٥٨٤٠٠
الذرة بالأردب	٨٩٨٦	٨٢٠٣٣	١٥٢٠٠٠
الشعير بالأردب	١٩١١٧٦	٢٧٩٥٧٦	١١٥٩٠٠
العدس بالأردب	٥٣٧٤٨	٧٥١٨٥	٦٢٠٠٠
السكر بالقنطار	١٤١٤٨	١٣٢٢٦	٧٦٥٧

ويتضح من ذلك نقص بعض الصادرات مثل الفول والسكر وزيادة صادرات الحبوب برغم منع عباس لتصديرها حتى إنها بلغت فى عام ١٨٦٢ نسبة ٩٣ ,٣٧٪ من القيمة الإجمالية للصادرات بعد أن كانت ٦٤ ,١٢٪ من قيمتها عام ١٨٥٩. وإلى جانب هذه المحاصيل فإنه كان يتم تصدير محاصيل وأصناف أخرى مثل بذرة القطن والأرز والبصل والصمغ العربى والصوف والجلود والبن وبذر الكتان والبلح والعاج واللؤلـؤ وريش النعام وسن الفيل والخيول، والتى كان عباس قد أمر فى عام ١٨٥٣ بمنع تصديرها إلى الخارج بحرًا وبرًا، وكذلك البيض وغيرهما من المحاصيل والأصناف.

صادرات الإسكندرية عام ١٨٥٥

الدولة / الصنف	إنجلترا	فرنسا	النمسا	بلاد أخرى	المجموع
قطن بالقنطار	٢٧٠٦١٥	١٠٨٢٤٨	١٤٠٤١٢	١٦١١	٥٢٠٨٨٦
قمح بالأردب	١١١٤٦١٤	١٣٠٤٤١	٢٧٥٨٠	٤٠٢٢١٧	١٦٧٤٨٥٢
فول بالأردب	٣٩٢٨٤٠	٧٠٠	١٠٩٥٢	٤٠٧٥٤	٤٤٥٢٤٦
كتان بالقنطار	٥٦٤٢٥	١٢٥٠	٣٤١٦	١٤٣٥٨	٧٥٤٤٩
ذرة بالأردب	١٠٣٧٣٧	—	١٣٠٣٥	٣٨٥١	١٢٠٦٢٣
صوف بالقنطار	١٩٢٧٥	١٦٨٠	٦٣٩	١٩٠٠	٢٣٤٩٤
بذر كتان بالأردب	٤٦٩٩٤	١٠٩٠	٧٢٤	٣١٨٠	٥١٩٩٨

ويتضح من ذلك أن تركيا قد تراجع مركزها إلى درجة كبيرة، حتى إنها لم ترد ضمن هذا الإحصاء بعد أن كانت تحتل مركزا متقدما فى الصادرات المصرية، ويرجع ذلك إلى أن معظم الإحصائيات لم تكن تشمل البضائع الصادرة إلى تركيا والواردة منها لأنه لم يكن يدفع عنها رسوم جمركية وأن الجزء الأكبر من تجارة مصر الخارجية فى عام ١٨٦١ كان مع إنجلترا؛ إذ كان نصيبها فى تلك السنة ما يقرب من ثلثى قيمة الصادرات وما يقرب من نصف الواردات.

كما يتضح أيضا أن ميناء الإسكندرية قد استعاد مركزه الممتاز فى الصادرات المصرية فى عهد سعيد، وأن تقدم وسائل النقل والشحن والاتصال بإنشاء الخطوط الحديدية قد أدى إلى زيادة نشاطه وصار الميناء الأول فى مصر وحوض البحر المتوسط، وبلغ نصيبه من تجارة الصادر فى الفترة من عام ١٨٥٣ إلى عام ١٨٦٢ نسبة ٧٢٪ من إجمالى الصادرات وازدادت فى الأعوام التالية، وقد انعكس ذلك على نمو وازدهار مدينة الإسكندرية.

وقد هبطت صادرات السكر قبل بدء الحرب الأهلية الأمريكية، ففى عام ١٨٥٨ بلغت صادراته ٢٨٢٠٧ قناطير ثم هبطت إلى ٢٣٥١٧ قنطارًا عام ١٨٥٩ واستمر هبوطه تدريجيا وقد أدى نقص كمية السكر إلى استيراده من فرنسا وإنجلترا؛ لأن السكر المكرر النقى لم يكن كافيا للاستهلاك المحلى.

وفى عهد سعيد زادت قيمة الصادرات بشكل كبير على ما كانت عليه فى عهد عباس الذى قلت فيه صادرات الحبوب، وقد ارتفعت قيمة صادرات مصر من الحبوب فى عهد سعيد بنسبة كبيرة، كما زادت الواردات أيضا، ويرجع ذلك إلى استمرار إغلاق عدد كبير من المصانع وإلى تغير نوع الواردات، فكان لمد الخطوط الحديدية وتطوير صناعة السفن البخارية أثر فى زيادة واردات مصر من الفحم بكميات كبيرة واستيراد الحديد والصلب، خاصة من السويد وإنجلترا والأسلاك المعدنية لخطوط التليفونات والأخشاب والتى بلغت قيمة ما استوردته مصر منها عام ١٨٥٩م: ٥٨٩٨٦ جنيها، كما تم استيراد كميات كبيرة من الدخان بعد فرض ضريبة مقدارها ٥ , ٢ قرش على كل قنطار من الدخان والتى قام الملتزمون برفعها إلى خمسة قروش.

صادرات وواردات مصر فى الفترة من ١٨٥٤ إلى ١٨٦٣

السنة	الصادرات بالجنيه المصرى	الواردات بالجنيه المصرى
١٨٥٤	٢٠٨٧٩٣٨	٢١٤١٩٦٤
١٨٥٥	٣٢٨٦٤٣٦	٢٥٢٧١٣٣
١٨٥٦	٤٠٢٩٥٤٣	٢٥٦٨٦٩٢
١٨٥٧	٣١٠٤٩٤٨	٣١٤٩٢٣٠
١٨٥٨	٢٥٣٣٩٠٧	٢٧١٥٢١٥
١٨٥٩	٢٥٦٥٦٢٥	٢٤٩٤١٤٣
١٨٦٠	٢٥٣٥٥٦١	٢٦٠٤٩٣٣
١٨٦١	٣٤٢٢٤٢٥	٢٥٦٨٥٣٩
١٨٦٢	٤٤٥٤٤٢٥	١٩٩١٠٢٠
١٨٦٣	٩٠١٤٢٧٧	٥٠٦٣٤٨٧

وكان سعيد أول حاكم فى مصر فى العصر الحديث يفرض حظرا على تجارة العبيد، فمع أن محمد على كان يؤيد فكرة إلغاء العبودية، إلا أنه لم يقم بإجراء فعال فى هذا الشأن، بل إنه رأى أنها تتماشى مع ميول وأهواء الطبقة العليا فى مصر. أما عباس فلم

تُشِر الوثائق أو التقارير إلى أنه كان يكره العبودية أو تجارة العبيد، بل إنه كان يمتلك عددا كبيرا منهم. ولكن سعيد عمل منذ بداية حكمه على القضاء على هذه التجارة، ففى ديسمبر ١٨٥٤ أصدر أمرا إلى حكام الإقليم الجنوبى بمنع استيراد العبيد من السودان إلى مصر.

وفى عام ١٨٥٥ أنشأ نقطة مراقبة عند فاشودة لمنع نقل العبيد من منطقة النيل الأبيض، وحدد موعدًا لتجار العبيد للتخلص من العبيد الذين فى حوزتهم فى نهاية شهر أغسطس ١٨٥٦. وعند زيارته للسودان، أمر ببناء محطة عسكرية لمنع تجارة الرقيق ومطاردة المشتغلين بها فى السودان. وفى عام ١٨٥٨ أصدر أمرًا إلى محافظ الإسكندرية بضرورة العمل على تصفية تجارة العبيد بشكل تام وفورى والقضاء عليها وأرسل أوامر مشابهة إلى حكام سنار والخرطوم فى ٢٧ نوفمبر ١٨٦١، غير أن هذه الأوامر لم توضع موضع التنفيذ.

ثانيا: الأحوال المالية:

١ ـ الأحوال المالية فى عهد عباس:

حاول محمد على إصلاح النظام المالى فى عام ١٨٤٤؛ حيث قام باستدعاء مسيو «روسيه» أحد موظفى وزارة المالية الفرنسية وتم اتخاذ بعض الإجراءات لضبط الخزينة وأدخلت بعض الإصلاحات المالية، منها تبسيط أعمال الحسابات واتباع الأساليب والقواعد الفرنسية وتنظيم المراقبة المالية، ووضع ميزانية للدولة.

وقد تمكنت الحكومة من موازنة الميزانية فى معظم السنوات بحيث كانت الإيرادات تكفى المصروفات، بل تزيد عليها فى بعض الأحيان. ومع ذلك فقد تعرضت الحكومة لأزمات مالية، ولكنها تخلصت منها دون أن تترك دينا عاما على البلاد برغم الحروب الخارجية التى قامت بها مصر خلال تلك الفترة.

ورغم توحيد العملة منذ عام ١٨٣٤ وإنشاء مصرف فى الإسكندرية عام ١٨٤٣ أسسه باستريه الفرنسى وتوسيجه قنصل اليونان والحكومة المصرية لتثبيت العملة على حسب التعريفة التى تصدرها الحكومة، فإن هذه الإصلاحات لم تقض على العيوب

التى كانت موجودة ومنها تحديد بعض الإيرادات للصرف منها على مصروفات معينة مما جعل الميزانية قليلة المرونة، واستمر ذلك حتى قرب نهاية حكم محمد على، ومنها أيضا اضطراب الحسابات وغموضها، والمسئولية المشتركة فى دفع الضرائب، ومنها كذلك عدم الفصل بين إيرادات الوالى الخاصة وإيرادات الدولة.

واستمرت هذه العيوب دون إصلاح فى عهد عباس فكانت رقابة ديوان المالية على الإيرادت والمصروفات ضعيفة، فمع أنه يبسط سلطانه على الموارد المصرية إلا أنه من الناحية العملية كان يقتصر على مجرد تلقى الحسابات أو حتى البيانات التى تقدمها الإدارات فى نهاية كل عام. كما أن الدواوين والمديريات والمحافظات كثيرا ما كانت هى التى تراجع حساباتها وكذلك حسابات الإدارات التابعة لها.

وعندما كانت تنفصل إدارة أدنى عن إدارة أكبر لتكون مستقلة مثل الروزنامة، فغالبا ما كانت تتولى مراقبة حساباتها بنفسها. ورغم أن الإيرادات وغيرها من الأجهزة الإدارية كان عليها أن تعرض حساباتها على ديوان المالية كل عام فقد لوحظ أن بعض الإدارات والمديريات والمحافظات لا تقوم بتقديم حساباتها وسجلاتها إلى الديوان المذكور لمدة طويلة تصل إلى ٦ سنوات. وكان أمرها متروكا بيد الحاكم، حتى إن المصروفات الإدارية - بما فى ذلك رواتب بعض الموظفين - لم تكن تتقرر عن طريق المجلس وإنما تأتى مباشرة من خزائن الدواوين التى خصص لها جزء من الموارد.

وفى ظل عدم وجود إيصالات أو ميزانيات إدارية، وعدم وجود حسابات منتظمة، وإنفاق دون حساب فإنه كان من الصعب تحديد المبالغ التى أهدرت، وفى ضوء ذلك فإنه كان من المتعذر وجود ميزانية للحكومة بمعنى الكلمة، فرغم وجود الميزانيات إلا أنها لم تكن أكثر من تقديرات للمصروفات والموارد المتوقعة، وتقوم الحكومة بمراجعتها على ضوء العام السابق أو العام اللاحق. وبالنسبة لجمع الضرائب فلم يكن هناك تمييز بين عمليات سنة وأخرى، حيث لا يوجد تاريخ للتحصيل الفعلى أو بيانات عن العجز الناتج عن انخفاض النيل.

ولما كان الأهالى يشكون من (فردة) أو ضريبة الرءوس التى فرضها محمد على وكانوا يعتبرونها ظالمة ويتحدثون عن عدم قانونيتها فى أثناء لقاءاتهم فى المقاهى

وسببت لهم السخط والضيق، فقد أمر عباس بخفض قيمتها إلى ثلثى مقدارها. وكانت قيمتها تتراوح بين ١٥ و٥٠٠ قرش. وكان المزارع يدفع ما بين ٣٠ و٣٠٠ قرش بينما حددت على الحرفيين والتجار بما يتناسب مع أعمالهم وتجارتهم، وكان يتم عقاب من يتأخر فى دفعها بالسجن. كما قام عباس بإعادة نظام المعاش للعاملين فى الحكومة والذى طبقه محمد على وألغاه إبراهيم.

وفى عهد عباس أضيفت فردة المزارعين بعد تخفيضها إلى ثلثى مقدارها إلى مال الأطيان وهى الفردة المفروضة على المزارعين الذين ليس لهم حـرفة غيـر الزراعـة ما عدا الفلاحين بالأجرة، على حين بقيت فردة التجار وأرباب الحرف مفروضة على أصحابها بعد تخفيضها وعُرفت باسم الويركو. وقررت الحكومة خصم فوائض الأهالى مما على غيرهم من بقايا، ووزعت ما بقى بعد ذلك من بقايا حتى السنة المالية المنتهية فى سبتمبر ١٨٥١ ومقدارها ٣٤٨٣٩٨٥ جنيهًا على الأطيان الخراجية (الأثرية) إذ ذاك وقدرها ٣٥٢٥١٢٩ فدانًا. وترتب على خفض هذه الضرائب نقص إيرادات الدولة فى عهد سعيد فبعد أن كانت ٣٩٥٠٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٤٧ صارت أكثر بقليل من مليونى جنيه فى السنة ويتضح ذلك مما يلى:

السنة	الإيرادات	المصروفات
١٨٥٢	٢١٤٣٠٠٠	١٩٦٣٠٠٠
١٨٥٣	٢١٩٢٠٠٠	١٩١٥٠٠٠

ومنعًا لبيع أهالى البلاد ذات الأرض ضعيفة الإنتاج لمحاصليهم للتجار بثمن بخس فقد تقرر فى يوليو ١٨٥٠ أن تلك البلاد تحصل منها النقود بنسبة أقل من البلاد الأخرى، أى بنسبة ٣-١٠٪ فقط، وإذا كانت ضعيفة جدا لا تخصص عليها نقود بل تدفع ضرائبها عينا أو حوالات أو نقدا حسب رغبتها.

وفى ٢٦ نوفمبر ١٨٥٢ قررت الحكومة زيادة ضريبة الأطيان بما خـص الفـدان، والتى تقررت بقيمة الثُمن عـام ١٨٤٥ إلى السـدس مـع المال المفروض سـنـويا وذلـك فى مقابل تجاوز الحكومة عن كافة المتأخرات على اختـلاف أنواعهـا، ثم قررت أيضا جباية المال والسدس بواقع النصف نقدا والنصف الآخر عينا من الحاصلات فى الوجهين البحرى والقبلى مع تقسيط النقود على عشرة أشهر فى السنة

وتقسيط الحاصلات على اثنى عشر شهرا فى الوجه البحرى وعلى ستة أشهر فى الوجه القبلى حسب مواسم الحصاد.

وفى ديسمبر ١٨٥٣ تقرر ربط المال والسدس فى السنة المالية التى تبدأ فى ١٠ سبتمبر ١٨٥٣ بواقع النصف نقدا والنصف عينا من الأصناف والأرزاق على نواحى العهد والنواحى التابعة لإدارة المديريات فى الوجهين.

وفيما يتعلق بالرسوم الجمركية فقد استمرت فى عهد عباس كما كانت عليه فى عهد محمد على؛ حيث حددت طبقا لمعاهدة ١٨٣٨ بين إنجلترا وتركيا، وبدأ تنفيذها منذ عام ١٨٤١. وكانت الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ١٢٪ من قيمتها، منها ٩٪ عند وصولها إلى ميناء التصدير و٣٪ عند تصديرها. أما الواردات فقد حددت الرسوم الجمركية عليها بواقع ٥٪ من قيمتها، منها ٣٪ عند وصولها إلى الميناء و٢٪ عند نقلها من الميناء إلى الداخل.

ومما يذكر لعباس: أنه لم يلجأ إلى سياسة الاقتراض من الخارج حيث إن الإيرادات كانت تزيد قليلا على المصروفات فلم يكن هناك عجز يستوجب اللجوء إلى هذه القروض، غير أن أوين يذكر أنه قد قام بأخذ قرض قدره ٤٠٠٠٠٠ جنيه من Denisular and Orient ship Co، وذلك للتغلب على نقص الإيرادات فى الميزانية بعد أن حاول إعادة نظام الاحتكار وتصدير بعض السلع الزراعية، ولكن إيراداته لم تغط نفقاته بسبب انشغاله بتكوين ثروات لأبنائه حتى بلغت ثروة ابنه إلهامى ٣٢٠٠٠٠٠ جنيه فى حين أن إيرادات الحكومة كانت تقترب من ٢٢٠٠٠٠٠ جنيه.

٢ ـ الأحوال المالية فى عهد سعيد:

استمرت الحالة المالية فى عهد سعيد دون إصلاح حقيقى ودون تحديد للإيرادات والمصروفات، وظلت الميزانيات عبارة عن تقديرات للمصروفات والإيرادات المتوقعة دون مراعاة لعوامل الزيادة أو العجز. وقد حاول سعيد إصلاح بعض العيوب عن طريق تحديد تاريخ فعلى لتحصيل الضرائب فى مواعيدها وتخفيف أعبائها وإلغاء المسئولية الجماعية فى تحصيل ضرائب الأطيان وتحقيق العدالة فى توزيع الضرائب والحد من الاستثناءات والإعفاءات. وفى ٤ أبريل ١٨٥٥ أمر بتحويل الحسابات لتكون بالتاريخ القبطى ابتداء من شهر توت بدلا من التاريخ الهلالى.

وفيما يتعلق بالضرائب فإنه يمكن القول: إنه لم يحدث أى تغيير فى نظام جمع الضرائب من القرى قبل عهد سعيد، ففى أثناء حكم محمد على كانت الضريبة تفرض على القرية ككل. وكانت السلطات المحلية تقوم بتقسيم الضريبة بين السكان بما يتماشى مع مواردهم ودخولهم، وكان شيخ البلد مسئولا عن جمع الضرائب أيضا فى عهد عباس. وكان ذلك سببا لشكوى الأهالى، فالضريبة ليست فردية، وإنما تعتمد على جعل القرية مسئولة مسئولية جماعية عن المبالغ المطلوبة منها ، وكان الابن مسئولا عن ديون والده، والقرية أيضا مسئولة عن كل فرد من سكانها، وأخيرا فالمديرية مسئولة عن جميع قراها وحتى ديون الموتى من وباء الطاعون كانت بمثابة عبء على كاهل الذين بقوا على قيد الحياة.

وكان هذا النظام الراسخ للتضامن فيما بين الأهالى الذين يقطنون نفس القرية وبين القرى الواقعة فى نفس المديرية وبين المديريات الواقعة فى نفس الإقليم يضمن الضريبة المحددة الناجمة عن التوزيع، حتى إنه لا يسع المرء إلا أن يستنتج أن القرية فى السنوات من ١٨٤٣ إلى ١٨٥٤ استمرت تعمل كوحدة مالية يكون سكانها مسئولين مسئولية جماعية عن دفع الضرائب. وقد أدى هروب الفلاحين من قراهم إلى زيادة العبء الضريبى على كواهل السكان المتبقين بالقرى. وقد قام سعيد بإلغاء هذا النظام وأمر بأن تربط الضريبة شخصيا على اسم كل فرد.

وكانت الضرائب فى عهد سعيد على النحو التالى:

١ - **ضرائب الأطيان**: قرر سعيد فى سبتمبر ١٨٥٤ ربط الأموال الأميرية بنسبة الثلث نقدا والثلث رجع (إيصالات أو سندات) والثلث حوالات وأرزاقًا، واحتساب ثمن الأرزاق بموجب الأسعار فى جمرك الإسكندرية مع خصم مصاريف نقلها من الأشوان التى وردت منها إلى الإسكندرية من قيمة أثمانها، وإن لم توجد رجع مشتريات أو حوالات تحصل بدلًا منها نقود، كما قرر فرض العشور على الأبعاديات والجفالك التى كانت معفاة منها مقابل الانتفاع من منشآت الرى.

وفى أكتوبر من العام نفسه فرضت تلك الضريبة على أطيان الأوسية لنفس السبب، وكانت معفاة منها أيضا. وفى يناير ١٨٥٥ ترك لأصحاب هذه الأطيان الخيار بين دفع

ضريبة العشر نقدا أو عينا باستثناء الجناين والأورمانات وحاصلات القصب والخضر الموجودة بتلك الأطيان فإن عشورها تكون نقدا.

وقد فضَّل معظم أصحاب هذه الأطيان فى الوجه البحرى دفع العشر نقدا فأبطلت الحكومة الأشوان فى الوجه البحرى وجعلت ضريبة العشر فيه نقدا. أما فى الوجه القبلى فقد فضل معظم أصحاب هذه الأطيان دفعها عينا من الحاصلات وكانت ضرائب العشر على الفدان فى الوجهين على النحو التالى:

ضريبة الفدان فى الوجهين البحرى والقبلى بالقرش

الدرجة	الوجه البحرى	الوجه القبلى
الأولى	٢٦	٢٠
الثانية	١٨	١٤
الثالثة	١٠	٨

وفى يناير ١٨٥٥ قرر سعيد أيضا منح الفلاحين الحرية فى بيع حاصلاتهم وعدم توريدها إلى الأشوان والتصريح لهم ببيعها بمعرفتهم، وأن يتم تحصيل الأموال الأميرية نقدا فقط بواقع أقساطها، وإلغاء الأشوان التى كانت تورد إليها الحاصلات الزراعية، وبذلك تم إلغاء تحصيل مال الأطيان عينا. كما تقرر تحصيل الأموال الأميرية على أقساط تتناسب مع مواسم الحاصلات بعد أن كان الأهالى يبيعونها بثمن بخس قبل نضوجها للوفاء بما عليهم من أموال وأن يتم التحصيل بالعدل حتى لا تكون هناك فوائض وبقايا فى نهاية السنة.

وفى التاريخ نفسه قرر سعيد إعفاء الأعراب واليونانيين من مال الأطيان كما كان متبعا من قبل وذلك اعتبارا من سنة ١٨٥٧. كما قرر فرض المال على مسموح المصاطب بأعلى ضريبة فى الناحية. وفى يونيو ١٨٥٨ تقررت إضافة مال هذه الأطيان الأخيرة على واضعى اليد. أما أطيان المساجد والزاويا والأضرحة فقد استمرت معفاة من المال والعشور. وفى الوقت نفسه فإنه كان يقوم بإعفاء أصحاب الأراضى الضعيفة من الضرائب، ومن ذلك رفع مبلغ يزيد على ٢١١٧ جنيها من بعض الفلاحين بمديرية الشرقية .

وفى عام ١٨٥٦ أصدر سعيد قانونا لإعادة نظام ضريبة الأراضى الزراعية فجعل الأراضى التى تتحمل ضريبة أعلى من مائة قرش يجب ألا تدفع أكثر مما قيمته مائة قرش من المحصول قيمة عينية، وأن الأراضى التى تدفع ٢٥ قرشا يجب ألا تدفع أكثر من أردب من القمح عن الفدان سنويا وبذلك أصبحت الضريبة تقدر بقيمة ما ينتجه الفدان من المحصول، حيث تبين أن الأراضى القحلة كانت تدفع ضريبة أعلى نسبيا من الأراضى الخصبة وذلك تبعًا لقلة إنتاجية الأرض القحلة عن الأرض الخصبة، فالفدان من الأرض القحلة ينتج أردبا من القمح بسعر ١٠٠ قرش ويدفع ٢٥ قرشا، أى: ٢٥٪، بينما الفدان فى الأرض الخصبة ينتج ٦ أرادب ويدفع ١٠٠ قرش أى ١٦٪ وهكذا أصبحت الضريبة تتراوح بين ٢٥ قرشا و١٠٠ قرش وما كان أقل من ٢٥ قرشا زيد إلى ٢٥ قرشا فقط وما كان أكثر من ١٠٠ قرش خفض إلى المبلغ المذكور فقط. ولم يطبق هذا التعديل على ضريبة الأطيان المقررة بالمزايدة ولا أطيان الجناين والجزاير.

واعتبارا من السنة المالية ١٨٦١ أضيفت بارتان على كل قرش من العشور، أى ٥٪ من مقدار عشور الفدان. وفى عام ١٨٦٢ تقرر تحصيل العشور على الأطيان العشورية على أقساط مثل مال الأطيان الخراجية وأن تتناسب هذه الأقساط مع مواسم الحاصلات. كما تمت إعادة توزيع فردة المزارعين التى أضيفت من قبل على مال الأطيان؛ لأن توزيعها السابق لم يكن عادلا ولم يحقق المساواة، إذ تراوح ما خص الفدان منها بين قرشين وعشرين قرشا. أما فى الإعادة فقد وزع مقدار فردة المزارعين فى المديرية على الأطيان الخراجية بها، وبذلك أصبح ما خص كل فدان من الأطيان الخراجية من تلك الفردة واحدا.

وعمل سعيد على منع الفوائض والبقايا حيث قرر حصرها جميعا منذ السنة المالية ١٨٥١ وحتى سنة ١٨٥٥ وخصم الفائض مما على صاحبه وتقسيط البقايا على أصحابها فإن لم يكونوا موجودين فتقسط بقايا الأطيان على واضعى اليد عليها، وربط أموال كل بلد على أساس المال والسدس دون إلحاق شيء من بقايا السنوات السابقة بها، وكذلك تقرر منع تحصيل زيادة من بعض الأهالى مقابل تأخر البعض الآخر فى دفع الضرائب حتى لا يكون هناك فوائض وبقايا وبذلك انتهت هذه المسألة.

٢ - **ضريبة النخيل**: كانت هناك ضريبتان على النخيل، الأولى: مال النخلة، والثانية: فردة النخلة، وكان مقدار مال النخلة ٥ , ٢٤ فضة (القرش = ٤٠ فضة) وهو فى الأصل عشرون فضة أضيف إليه السدس فى عهد عباس، بالإضافة إلى الـ ٥٪ التى تقررت فى عهد سعيد، أما فردة النخلة فكانت على ثلاث درجات، الأولى: قرشان والثانية: قرش ونصف القرش، والثالثة: قرش بالإضافة إلى الـ ٥٪ التى تقررت فى عهد سعيد. وفى عام ١٨٦١ تقرر تعديل ضريبة النخيل وذلك بأخذ عشر قيمة حاصلات النخيل من تمر وخوص وجريد وليف باستثناء نخيل مديريتى قنا وإسنا فكان معفى من العشور.

٣ - **ويركو التجار وأرباب الحرف**: قرر سعيد إعفاء موظفى الحكومة من دفع الويركو طوال مدة بقائهم بالخدمة، وكذلك الأشخاص الذين فى الخدمة العسكرية والمستخدمين فى الزراعة مثل النظار والخولا والسواق والجمال والكلاف وحلاج القطن.

٤ - **الجزية**: فى عام ١٨٥٥ قرر سعيد إعفاء الذميين من المسيحيين واليهود من الجزية التى كانت مفروضة عليهم وكان مقدارها ١٤٣٣٥ جنيها فى السنة.

٥ - **الرسوم الجمركية**: استمر سعيد فى تنفيذ الرسوم الجمركية التى كانت فى عهد سلفه، وفى عام ١٨٦١ عقدت فرنسا معاهدة مع تركيا وفيها حددت الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ٨٪ من قيمتها على أن يخصم من هذا الرسم ١٪ سنويا حتى يصل إلى ١٪ وعندئذ تصبح الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ١٪ من قيمتها، أما الواردات فقد حددت الرسوم الجمركية عليها بواقع ٨٪ من قيمتها. وفى حالة الاختلاف فى تقدير القيمة يؤخذ الرسم على الواردات عينا، وقد استمرت هذه الرسوم لسنوات طويلة.

وشهد عهد سعيد انفتاحا على العالم بعد زوال نظام الاحتكار ونمو الاقتصاد النقدى، مما هيأ الفرصة لرأس المال الأجنبى والتجار الأجانب للاستثمار فى مصر حيث تدفقت رءوس الأموال الأجنبية على البلاد وبدأت البنوك الأجنبية تفتح لها فروعا فيها لتمويل التجارة الخارجية ورهونات الأراضى ولتقديم القروض للوالى. وكانت

تعتمد فى الحصول على الأموال من مراكزها فى الخارج، كما قامت الشركات الأجنبية وكانت معظمها تحصل على امتياز لتنفيذ عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة.

وأخذت البنوك الأوروبية تتأسس فى مصر لتسليف المزراعين بضمان محاصيلهم، وتقديم الأموال برهن العقارات وتمويل التجارة بصفة عامة، ومع نهاية عام ١٨٥٥ كانت هناك ثلاثة بنوك أوروبية. وفى عام ١٨٥٦ أنشئ بنك رابع فى الإسكندرية وهو إنجليزى واسمه بنك أوف إيجبت (بنك مصر) برأسمال اسمى ٥٠٠٠٠٠ جنيه إسترلينى وبلغ رأس المال المدفوع نصف هذا المبلغ، وكان مجلس إدارته فى لندن وله فرع فى القاهرة. وكان الغرض من إنشائه العمل على رواج التجارة بين مصر وإنجلترا وضمان الحصول على القطن. ومع مرور الوقت فقد تخلى البنك عن أغراضه التجارية واتجه إلى إقراض النقود للحكومة المصرية لتحقيق أرباح كبيرة. ووجدت أيضا بنوك خاصة يمتلكها بعض الأجانب واليهود واليونانيين، وتعمل فى إقراض الحكومة وكبار الملاك والتجار.

وفى عام ١٨٥٤ أُنشئت شركة للملاحة النيلية باسم الشركة المصرية للملاحة البخارية لنقل الحاصلات والمسافرين بطريق النيل على البواخر. وكانت هذه أول شركة أجنبية أنشئت فى عهد سعيد، وكان مؤسسوها من الأوروبيين ومعظم رءوس أموالها أجنبية، وكان أصحاب الامتيازات من الماليين الأجانب من مختلف الجنسيات ولم يشترك فى عضويتها من غير الأجانب سوى على ذو الفقار باشا ناظر المالية. وكانت مدة الامتياز ١٥ سنة. وفى عام ١٨٥٥ أنشئت شركة وابورات البحر الأحمر لمزاولة النشاط البحرى التجارى وهى شركة مصرية تم تغيير اسمها إلى شركة بواخر السويس، وعلى أنقاض هذه الشركة قامت الشركة المجيدية للملاحة البحرية والتى شارك فيها الأجانب، كما كانت هناك شركات ملاحية أخرى باسم شركة الوابورات النمساوية.

وفى عام ١٨٥٧ منح سعيد المهندس الفرنسى «كوردييه» امتياز توصيل المياه لمدينة الإسكندرية وتوزيعها لمدة ٢٥ سنة، وكانت إدارة شركة المياه فى فرنسا. وفى العام نفسه تكونت شركة المطاحن المصرية برأسمال فرنسى بلغ ٣١٥٠٠٠٠ فرنك فرنسى وقد أسست مصنعًا للدقيق فى طنطا واستمر يعمل لفترة طويلة فيما بعد. وفى العام التالى سمح للأرمنى الكسيان بتكوين شركة مساهمة لاستغلال أموال بيت المال بفائدة

١٠٪ سنويا للحكومة على أن يقدم سلفيات للحكومة المصرية وللمصريين، ولكن هذه الشركة فشلت بسبب معارضة العلماء لها. وفى عام ١٨٦٠ تكونت بالإسكندرية شركة «مون دى بيتيه إجبسيان» الإنجليزية برأسمال قدره ١١٠٠٠٠ جنيه إسترلينى وهى شركة مساهمة لتسيير قاطرات الترام بين الرمل والإسكندرية. وفى عام ١٨٦٢ تحولت هذه الشركة إلى شركة الخطوط الحديدية.

وقام بعض التجار الأجانب بمزاولة نشاطهم فى مصر بشكل كبير، حتى إن بعضهم كان ينافس الحكومة فى شراء الغلال من الفلاحين مما دفع سعيد إلى إصدار أمر بشراء الحكومة للغلال بزيادة قرش على السعر الذى حدده التجار الأجانب. وفى مجال تجارة القطن فقد تحكم بعض التجار الأجانب فى هذه التجارة فى الداخل بفضل وكلائهم الذين انتشروا فى مختلف أنحاء البلاد، كما تحكموا فى تصدير جزء كبير منه إلى الخارج. ومن أشهر هؤلاء التجار «موس» R.J.MOSS الذى أسس بيتا بنفس الاسم بالإسكندرية، وهو أول من أدخل المكابس البخارية المائية فى كبس القطن. كما قام التاجر الفرنسى «دوفن» DOFEN بدور كبير فى تصدير القطن المصرى منذ عام ١٨٥٥، حيث كان يحصل على محصول القطن بالمنوفية بأسعار مسبقة ثم يقوم بتصديره إلى أحد البيوت التجارية فى أوروبا.

وهكذا انفرد الأجانب بجانب كبير من النشاط الاقتصادى فى مصر خلال تلك الفترة فى الوقت الذى لم يتمكن فيه المصريون من إنشاء مثل هذه الشركات إما لفقدانهم لروح المخاطرة وإما لأن أعمال الصيرفة كان يُنظر إليها على أنها من الأعمال المنافية لأصول الشريعة وأنها داخلة فى نطاق الربا المحرم، مما أدى إلى سيطرة الأجانب على شئون البلاد المصرفية وإنشاء الشركات المساهمة.

وكان سعيد يوزع فى سخاء رخص الامتياز والعقود التى كانت غالبيتها تصاغ فى إهمال ودون مراعاة لمصالح الحكومة مما ترتب عليه عدد لا يحصى من القضـايا من أصحاب الامتياز الأوروبيين ضد الحكومة. وكانت تتم تسويتهـا عن طريق الضغـط الدبلوماسى الذى يمارسه القنـاصـل الذين يتبعهم أصحاب الامتياز وليـس عن طريق المحكمة التجارية أو وفقا للإجراءات القانونية مما شجع عددًا من الأفَّاكيـن الأوروبـيين على القدوم إلى مصر طلبا لعقود الامتيازات أو لإثارة دعاوى قديمة كان من الممكن الصمود لها فى عهد سلفيه، ولكنها سُويت فى عهده حتى وصفه أحد

الأجانب بأنه يمكن طيه بسهولة وأنه كان يحب أن يبدو فى أعين الأوروبيين جميعا شخصا محبوبا.

ولما كان أصحاب الامتيازات يتمتعون بحصانة كبيرة يستمدونها من نظام الامتيازات الأجنبية التى كان يتمتع بها الأوروبيون فى مصر، فقد ترتب على ذلك الاستغلال الأجنبى للاقتصاد المصرى والذى تمثل فى التعويضات والامتيازات لتكوين الشركات الأجنبية والتى أُنشئ الكثير منها منذ عام ١٨٥٤ مثل امتياز الغاز والكهرباء والمياه والترام وغيرها، كما تمثلت فى القروض للهيمنة على المالية العامة فى البلاد، وذلك بكثرة الدعاوى الباطلة والباهظة التى أقامها الأفراد ضد الحكومة، حيث كانوا يغالون فى الخسائر المترتبة عليها ويتخذون الوسائل الدنيئة التى يضغط بها قناصل الدول الأجنبية للحصول على هذه المطالب.

وقد تفوق الإنجليز على غيرهم فى الوصول إلى ترضية عن دعاواهم الباطلة فقد نجح «بروس»، القنصل العام البريطانى، الذى كانت حكومته تعارض الاحتكارات الجديدة تأكيدًا لمبدأ حرية التجارة، فى الحصول لأحد الإنجليز على مبلغ ١١٠٠٠٠ جنيه إسترلينى تعويضا عن عقد زعم أن محمد على قد وعد شركته به منذ عشرين عاما لإنشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس وأن محمد على منحه لإنجليزى آخر بناء على ضغط القنصل السابق، كما نجح القنصل فى تسوية تعويض لمالطى وهو رعية بريطانية طلب ٢٠٠٠٠ جنيه إسترلينى من عدم الوفاء بأحد العقود ليصل إلى ١٠٠٠ جنيه فقط. وحصل أيضا على تعويض من الحكومة لإنجليزى آخر كان قد عينه عباس وكيلا له فى لندن ثم استغنى عنه سعيد. كما أن معظم متعهدى توريد المواد اللازمة للسكك الحديدية كانوا من الإنجليز.

وكان للقناصل الأجانب دور كبير فى مساعدة رعاياهم فى الحصول على امتيازات احتكارية، فكان هناك ١٧ قنصلا أوروبيا فى عام ١٨٦٠ وكان رعاياهم يتمتعون بالامتيازات الأجنبية، ومن ذلك مطالبة روستى الإيطالى ابن أخ روستى الذى كان قنصلا عاما للبندقية فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر بتعويض قدره ١٦٠ ألف جنيه إسترلينى وذلك بسبب إلغاء سعيد لاحتكار تجارة السنامكى الذى ادعى أن محمد على كان قد منحه له، وقد حصل عليه بفضل مساعدة القنصلين العامين الفرنسى والنمساوى.

وتم صرف ١٥٠ ألف قرش لقنصل إنجلترا فى الخرطوم مقابل الضرر الذى لحقه بسبب تأخير نقل بعض الأموال والبضائع بمناسبة رحلة سعيد إلى السودان، كما تم صرف ٧٥ ألف فرانسة للخواجة روشتى بعد صرف النظر عن عمل سفينة كُلف بها.

وطالب أحد التجار اليونانيين ـ الذى كان حاملا للجنسية الفرنسية وقنصلا عاما لبلجيكا فى آن واحد ـ بتعويض قدره ٣ ملايين جنيه إسترلينى؛ وذلك لأن سعيد رفض أن يعترف بكلمة شفوية يزعم أن محمد على أعطاها له منذ أكثر من عشر سنوات تمنحه حق نقل البضائع فى منطقة الترانزيت إلى خليج السويس وقبل أن تنتهى حملة الإتاوة والمطالبة قبل سعيد راضيا أن يدفع ٣ ملايين فرنك. وعندما حلت مجاعة القطن كانت مصر ميدانا مفتوحا للصيد والاستغلال وكان إدوارد ديرفيو أحد هؤلاء الصيادين.

وحصل الكونت دى كاستيلانى ـ وهو من الرعايا الفرنسيين ـ على تعويض كبير بزعم تلف كميات من شرانق الحرير بسبب تعرضها للشمس والهواء على يد الجمارك المصرية وذلك بفضل جهود القنصل العام الفرنسى. وقام قنصل هولندا بالضغط على سعيد ليحصل منه على امتياز احتكار شركة هولندية لتشغيل قاطرات لجر حاملات البضائع فى النيل بواسطة رفاصات بخارية فى جميع الطرق النهرية الداخلية لمدة خمسة عشر عاما. وإزاء احتجاج أصحاب المصالح الأجنبية الأخرى وتهديدهم بمقاضاة الحكومة طلبا للتعويضات وتأييد قناصلهم لهم فقد وجد سعيد نفسه فى مأزق بين تعويض الهولنديين إذا ما سحب منهم الامتياز أو تعويض رعايا الدول الأخرى المجتمعين، ولم يكن أمامه سوى شراء كافة أسهم الشركة الهولندية بأكثر من قيمتها الأصلية ثم قام بإلغاء الامتياز.

ولم تكن الدول الأوروبية تتساوى فى تصرفاتها غير المبدئية مع الحكومة المصرية، فقد كان الكثير يعتمد على أخلاق القناصل ورجالهم فقد اتصف بعضهم بالجشع بشكل بشع، حتى إن سعيدًا ـ كما يقال ـ كان يرتعد خوفا من رؤية القنصل الفرنسى ساباتيه. والبعض الآخر بذلوا ما فى وسعهم للتوفيق بين سلوكهم وقوانين المساواة العادية. أما أغلبهم فكانوا من رجال الأعمال الذين كانوا يرعون بهذا السلوك مصالحهم إن لم يكن مصالح الآخرين.

وحاول سعيد مواجهة هذه الدعاوى الباطلة والمزاعم الكاذبة ولكن الغلبة كانت لضغط القناصل وتدخلهم، فقد لعبت البلطجة الدبلوماسية دورا كبيرا فيها استنادا إلى أساسيات القوى الدولية، وساعد عليها دناءة الكثير من الرعايا الأوروبيين وممثليهم الدبلوماسيين وضعف سعيد، حتى إن مصر أصبحت فى عهده قبلة للمغامرين الأوروبيين وأتباعهم من المصريين لاصطياد الفرص السهلة للثراء مما كلف ميزانية الدولة مبالغ طائلة.

وهكذا أصبحت مصر ميدانا للنهب فلم يكن هناك شيء مستحيل لا يصلح كعذر للإغارة على خزانة الوالى، فإذا ما سُرق أحد الأجانب بسبب إهماله فإن الحكومة هى المخطئة لعجزها عن المحافظة على الأمن والنظام ثم يطالب بالتعويض، وإذا ما أبحر أحدهم بقاربه وتسبب إهماله فى جنوح القارب فإنه يطالب بالتعويض لأن الحكومة هى المخطئة لأنها تركت رمالًا على الشاطئ فى تلك الجهة!

وقيل: إنه فى إحدى المناسبات قطع حديثه مع أحد رجال الأعمال الأوروبيين لكى يأمر خادمه بإغلاق النافذة، وقال إنه إذا أصيب هذا السيد بالبرد فسوف يكلفه ذلك ١٠٠٠ جنيه إنجليزى.

وإلى جانب هذه التعويضات والامتيازات الأجنبية التى استنزفت موارد الدولة المالية فقد كانت هناك عوامل أخرى ساهمت فى ذلك، منها: استمرار عدم الفصل بين إيرادات الوالى الخاصة وإيرادات الحكومة، مما أدى إلى إطلاق يد سعيد فى التصرف فى إيرادات الحكومة فتأثرت بميله إلى الإسراف.

كما كان لعدم ضبط الإيرادات والمصروفات أثر فى تسهيل أعمال الاختلاس وذلك باستيلاء بعض القائمين على الإدارة المالية على جزء من الإيرادات، وكان لزيادة الأعباء المالية فى قناة السويس ونفقات الجيش ونفقات الإصلاحات التى تمت فى عهده أثر فى زيادة المصروفات على الإيرادات.

وكان إسراف سعيد يتمثل فى معيشته وميله إلى البذخ وتشييد القصور وتوزيع الهدايا وإقامة الحفلات، ومن ذلك حفل عيد ميلاده الذى أقيم بالقلعة السعيدية وأطلقت فيه الصواريخ والألعاب النارية، وكان الجنود يرتدون الملابس الجديدة فقد أعدت ٤٥٠٠ كسوة للجنود من التيل الأبيض و٤٥٠٠ طربوش بدون زر من اللون القريب للأسمر

وكوفيات مزركشة خاصة لجنود الخيالة والمشاة، وصُنعت الأطقم الفضية بدلًا من التى أصابها التلف وأوانٍ فضية لرجال الموسيقى وعُملت صحون مثل أطقم الصحون الكبيرة الموجودة فى ديوان المالية. وكان سعيد يحب أن ترافقه كتائب الجيش فى معظم تحركاته وأن يرى الجنود الذين يسيرون فى حاشيته على جانب كبير من حسن الهيئة، وكذلك الاهتمام بمظهر جنود الجيش والبحرية.

ويبدد أموالا كثيرة بمناسبة زواج ابنه، ومن ذلك شراء ستة أسرة فضية كهربائية قيمتها ١٢ ألف جنيه، ومجموعة أوانٍ للشرب تكلفت ١٠٠ ألف دولار، وقد وصفت بأنها سحرية حيث تظل مملوءة على الدوام وكذلك استيراد نظارات مكبرة بأحجام هائلة من باريس.. وكان سعيد لا يقدر قيمة النقود فعندما اشتكى برافاى الإيطالى من قلة تقدير شىء معين بالليرة الإيطالية فقد جعل سعيد تقديره بالجنيه الإنجليزى (الأعلى قيمة من الليرة)، وقام بتزيين إحدى الغرف بأحد قصوره بما يزيد على سبعة ملايين فرنك.

وبلغ بسعيد التبذير حدا جعله يمنح كونيج مبلغ ٤٠ ألف فرانسة لتجهيز بناته الأربع، وكان يقوم بمنح مدارس الإرساليات الأجنبية المبالغ المالية والأراضى وكذلك مدارس الإرساليات الدينية، وقد قام بتقديم ٢٥ ألف فرنك لبناء مستشفى بالسويس بناء على طلب قنصل فرنسا العام، وألف جنيه إسترلينى إحسانا لمستشفى رعايا الحكومة البروسية بالإسكندرية.

وكان سعيد يقرض أصدقاءه بدون فائدة وفى بعض الأحيان يرفض استرداد الدين نفسه، وقد قدم ٢٠٠ ألف قرش لعرفان بك ناظر دائرته لتسوية ديونه.

ومن مظاهر الإسراف أيضا: شراء السفن التجارية والمدافع الصلب وشراء الآلات من كل شكل وحجم وغيرها من المشتريات وشراء الدبابيس اللامعة والشرائط الفضية للملابس العسكرية وأحزمة السيوف والأزرار للجنود، وبعض المهمات من لندن والمرايا غريبة الشكل ذات الأحجام الخرافية والأسعار الخيالية من باريس وآلات الغزل من إسبانيا والصنادل البحرية من هولندا وبعض الأصناف من أمريكا، وكل ذلك ليس لأنه يحتاج إليها دائما وإنما لأن الأوامر تصر عليها.

ومن هذه المظاهر أيضا ما تكبدته الحكومة المصرية من مبالغ طائلة بسبب تدخلها

لإنقاذ الشركات الأجنبية التى كانت تشرف على الإفلاس أو تقع فيه ومن ذلك شراؤه شركة الملاحة المجيدية لإنشاء خط ملاحى تجارى فى البحرين المتوسط والأحمر، ثم قام بفضها بعد خمس سنوات. وكانت الميزانية فى عهد سعيد غير متوازنة؛ وذلك بسبب زيادة المصروفات على الإيرادات.

الميزانية فى عهد سعيد ١٨٥٤-١٨٦٢

السنة	الإيرادات بالجنيه المصرى	المصروفات بالجنيه المصرى
١٨٥٤	٢٢٠٠٠٠٠	٢٨١٧٠٠٠
١٨٥٥	٢٠٧٨٠٠٠	٢٣٨٣٠٠٠
١٨٥٦	٢٤٧٤٠٠٠	٢٦٣٧٠٠٠
١٨٥٧	٢٢١٤٠٠٠	٢١٢٧٠٠٠
١٨٥٨	٢٠٢٥٠٠٠	٢٢٠٥٠٠٠
١٨٥٩	٢١٢١٠٠٠	٢١٧١٠٠٠
١٨٦٠	٢١٥٤٠٠٠	٢٩٨٤٠٠٠
١٨٦١	٢١٥٤٠٠٠	٥١٨٤٠٠٠
١٨٦٢	٣٧٠٧٠٠٠	٨٨٦٨٠٠٠

وإزاء عجز الميزانية فقد لجأ سعيد فى البداية إلى القروض الداخلية من أصحاب الأموال ومن المرابين، فعلى الرغم من أن الدخل قد قُدر فى عام ١٨٥٧ بنحو ٤ ملايين جنيه وتم تحصيل الميرى مقدما، فإن مرتبات الموظفين لم يتم دفعها وبلغت الأموال المستحقة للبيوت التجارية ٨٠٠٠٠٠ جنيه إسترلينى حتى إنه أثيرت إمكانية عقد قرض خارجى لأول مرة فى ذلك العام عندما عرض بنك الكريدى موبيليه الفرنسى تقديم قرض إلى سعيد، ولكن القنصل البريطانى «روس» عارض ذلك؛ لأن الوالى ليس له الحق فى اتخاذ مثل هذا الإجراء دون موافقة السلطان العثمانى.

وفى منتصف عام ١٨٥٨ ازدادت مديونيات سعيد للأجانب فبلغت مليون جنيه، وإزاء الفشل فى الحصول على موافقة الآستانة لعقد قرض خارجى فقد اضطر سعيد

إلى إصدار سندات قصيرة الأجل على الخزانة. وقد صدرت السندات لمدة ستة أشهر، واثنى عشر شهرا، وثمانية عشر شهرا، ثم أصبحت تصل إلى ستة وثلاثين شهرا. وكانت فائدتها فى البداية ١٥٪ ثم ارتفعت إلى ١٨٪ سنويا، بينما كان السعر السائد وقتئذ على القروض التجارية لا يزيد على ٧٪.

وقد اجتذبت الفوائد العالية البنوك التجارية التى انصرفت إليها بدلًا من غرضها الأصلى وهو التمويل التجارى. وبعد عجز الحكومة عن دفع مرتبات الموظفين فقد أصدر سعيد «سندات المرتبات»؛ وذلك لتسديد حقوق التجار الذين كانوا يمدون الموظفين بحاجياتهم المعيشية، وكانت المالية تضطر بعد فترة من المماطلة إلى دفع قيمة تلك السندات.

ومع اقتراب نهاية عام ١٨٥٩ كان تبذير سعيد الزائد على الحد، والسهولة التى كان يسمح لنفسه بأن تنهبه بها مجموعة من الطفيليين قد أسفرا عن عجز فى الميزانية قدره مليونا جنيه واحتكار جميع إيرادات عام ١٨٦٠ مقدما، وأخذت سندات الحكومة تصدر على سنتين وبلغت قيمتها ١٦٠٠٠٠٠ جنيه، وبلغ العجز فى دفع مرتبات الموظفين مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى ما يقرب من ٥٢٠٠٠ جنيه كانت مستحقه للتجار وأصحاب السوق التجارية على حساب مفتوح.

وزاد الأمر سوءا خلال أشهر قليلة وبدأ الدائنون فى ممارسة ضغوطهم على الحكومة، وقد لاحظ «جرين» القائم بأعمال القنصل العام البريطانى ـ أن أحد الأسباب وراء رحلات سعيد الدائمة حول القطر المصرى هو التهرب من إلحاحهم وإلحاح القناصل الأجانب.

وفى عام ١٨٦٠ عقد سعيد قرضا مع أحد المصارف الفرنسية بمساعدة القنصل الفرنسى العام وعن طريق باولينى بك ـ وهو بولندى من المقربين إلى سعيد ومن التابعين له ـ وكان هذا القرض باسم سعيد وليس باسم الحكومة المصرية، وتم دون موافقة الباب العالى. وكانت قيمته ٢٨ مليون فرنك فرنسى (حوالى ١٢٠٠٠٠٠ جنيه إسترلينى) مع شارل لافيت وبنك الكونتواردى كونت وبلغ صافى قيمته بعد خصم العمولة ومصروفات التأسيس مبلغ ٢٠٧٠٠٠٠٠ فرنك.

وتم الاتفاق على أن يدفع إلى الخزانة المصرية على خمسة أقساط خلال النصف

الأول من عام ١٨٦٠ ويتم الانتهاء من سداده عام ١٨٦٥ بفائدة قدرها ٦٪ وذلك مقابل سندات على الخزانة غير قابلة للتداول تودع فى باريس بضمان إيرادات جمارك الإسكندرية، وألا يتم إصدار سندات أخرى على الخزانة حتى يتم سداده كلية. وقد سجل هذا القرض نهاية المعارضة التى كان يبديها القنصلان البريطانى والفرنسى لإسراف سعيد وبداية التنافس بين الممولين الفرنسيين من جانب والممولين الإنجليز والبروسيين من جانب آخر على إقراض الحكومة.

وفيما يبدو فإن ديليسبس هو الذى أوحى إلى سعيد بإصدار هذه السندات؛ لأنه كان متلهفًا على توفر المال فى يد سعيد لسداد أقساط أسهم مصر فى قناة السويس، ولما كانت سمعة مصر المالية فى الخارج لا تزال طيبة ولم تكن الخزانة المصرية حتى ذلك الوقت مدينة للخارج فإن هذه السندات كانت قابلة للخصم بسهولة فى أوروبا وبذلك وفرت للوالى مصدرًا جديدًا للقروض أتاح له التسديد لدائنيه المحليين الأكثر إلحاحا والمزيد من الإسراف والتبذير.

وبدلا من تسديد كافة الديون من هذا القرض فقد استخدم سعيد جزءا كبيرا منه فى أغراض أخرى، فقد دفع منه ٣ ملايين فرنك للمسيو زيزينيا وخص أفراد الأسرة المالكة بمبالغ كبيرة منها مليونا فرنك للأمير مصطفى ليسدد ديونا خاصة كانت عليه، ونصف مليون فرنك لأخيه الأمير عبد الحليم و١٢٥٠٠٠٠ فرنك ثمنا لباخرة اشتراها لأخته الأميرة نازلى.

وفى منتصف عام ١٨٦١ كانت الخزانة قد أصبحت خاوية من جديد، وبدلا من أن ينخفض الدين السائر الناتج عن الاستدانة من المرابين بواسطة سندات يحررها على الخزانة بالقيمة المقترضة وهى من أخطر وسائل الاقتراض، فهى أشد خطرا من الديون الثابتة؛ إذ لا سبيل إلى ضبطها أو مراقبتها، فقد زاد إلى ٧ ملايين جنيه. وقد فشلت محاولات عقد قرض جديد مع البنك السابق بسبب طلبه فائدة تبلغ ما بين ٥,١١٪ و١٢٪ وعمولة قدرها ٦٪ وتعيين لجنة للإشراف على الميزانية المصرية.

وحاول سعيد تقليل النفقات فقام بفصل عدد كبير من الموظفين الأوروبيين فى السكك الحديدية، وأهمل صيانتها لدرجة أنه فى خريف ١٨٦١ تعطل خط القاهرة ـ الإسكندرية بسبب اكتساح الفيضان للجسور، وفى يوليو ١٨٦١ تم تعطيل

وإبطال ورش الموسيقى والمدفعية والتفكخانة (ورش البنادق) والورش المماثلة وإخلاء سبيل العاملين بها وسحب الفرقاطة رشيد إلى الساحل وربطها وتجريدها من تجهيزاتها الحربية والإبقاء على أنفار لخفارتها فقط. وفى عام ١٨٦٢ أمر بتخفيض ميزانية المدارس الحربية الموجودة بقلاع الإسكندرية والقاهرة والقلعة السعيدية إلى النصف وخفَّض عدد الجيش ونقل جميع المهمات من الإسكندرية إلى القصر العالى بالقاهرة.

وفى الوقت نفسه حاول تدبير الأموال فباع بالمزاد أكواما من مهمات الجيش وتخلَّص من مئات الخيول والجمال والهجن وباع بخسائر ضخمة كثيرا من الممتلكات الشخصية كالصحاف والمجوهرات التى كان يكنزها، وذلك بالإضافة إلى الزيادة التى قررها على ضرائب الأطيان والنخيل، ولكن ذلك لم يكن كافيا لعلاج عجز الموازنة.

وعقد سعيد أول قرض ثابت فى عام ١٨٦٢، والقرض الثابت هو ما نعقده الحكومة مع أحد البنوك بفائدة مقررة بشرط سداده فى مواعيد محددة بضمانة معينة وبشرط استهلاكه على عدد من السنين، ومقدار القرض الاسمى ٣٢٩٢٨٠٠ جنيه إسترلينى من بنك فروهلنج وجوشن fruhlng & Goschen بلندن بفائدة ٧٪ بينما كانت قيمته الحقيقية ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه تقريبا وبذلك خسرت مصر ٨٩٣٠٠٠ جنيه. وقد قام هرمان وهنرى أوبنهايم (الأول عم الثانى) وهما مصرفيان يهوديان ألمانيان بدور كبير فى عقد هذا القرض وكانت لهما صـلات مصـرفية قوية مع كل من بروسيا وإنجلترا ويعتمدان على تأييدهما، فقد نجحا بمساعدة السفارة البريطانية فى الآستانة فى حمل الباب العالى على الموافقة على مشروع قرض لسعيد، وقد هدد بنك أوبنهايم سعيد بمقاضاته ومطالبته بتعويض إذا هو لم يقبل بعرضه، حيث إنه كان يفاضل بينه وبين عرض بنك الكونتواردى كونت ولم يجد بدا من توقيع العقد مع بنك أوبنهايم فى شهر مارس ١٨٦٢.

وفى مايو ١٨٦٢ وصل مستر شارلس جوشن من لندن إلى القاهرة نيابة عن بنك فروهلنج وجوشن للحصول على التوقيعات اللازمة على العقود التى يرتبط فيها الوالى ويربط إيرادات الدلتا لتسديد القرض الذى وصفه البعض بأنه صفقة بارعة لمن أبرموها. وقد تعهدت الحكومة بوفاء هذا الدين على ٣٠ سنة بشرط أن تكون قيمة

القسط السنوى من رأسمال وفوائد ٢٦٤٠٠٠ جنيه وبذلك صار مجموع الأقساط ٧٩٢٠٠٠٠ جنيه. وقد بلغ ما تركه سعيد من ديون ثابتة وسائرة مبلغ ١٠ ملايين جنيه تقريبا وقيل: ما يزيد على ١١ مليون جنيه وهو مبلغ فادح تنوء به مالية البلاد وقتئذ، وكان ذلك نذيرًا لكوارث مالية وأحداث سياسية أصابت البلاد فى أواخر عهده وفتحت الباب أمام التدخل الأجنبى فى شئون مصر.

* * *

الفصل الخامس

التعليم والثقافة والحركة العمرانية والحضارية

أولا: التعليم والثقافة:

١ ـ التعليم والثقافة فى عهد عباس:

ساءت حالة التعليم فى عهد عباس، فعندما تولى الحكم كانت هناك خمس عشرة مدرسة لا تزال مفتوحة رسميا وكان هناك ديوان للمدارس بالأزبكية. وقد بدأ عمله بالعمل على تنظيم تلك المدارس، فقام بإلغاء المدارس الابتدائية ثم المدارس الحربية ثم إلغاء معظم المدارس التجهيزية والعالية وأُقفلت أبوابها ولم يبق منها إلا عدد قليل، وتم الاستغناء عن المدرسين بمن فيهم الأوروبيون وألغيت جميع الرخص والمنح التى كانت تعطَى لهم؛ وذلك بحجة الاقتصاد فى النفقات حيث نقصت ميزانية التعليم فى عهده من ٨٨٣١٥ جنيها فى أواخر حكم محمد على إلى ١١٦٨٥ جنيها، وبالتالى نقص عدد المدارس وعدد التلاميذ من ٩٠٠٠ تلميذ إلى ٢٩٨٦ تلميذا. وكأنما كان يكره العلم والتعليم بل إنه يمكن القول: إنه لم يكن يسير وفق قواعد المنطق السليم فيكفى أنه عندما كان يلمس نقصا فى مجال ما، يبادر بإلغائه أو التهديد بذلك، مما يدل على أنه كان يتسم بضيق الأفق وبخاصة فى مجال التعليم الذى أعلن الحرب عليه، فكانت فترة حكمه بداية مرحلة من التجهيل.

وإذا كان محمد على لديه ثقة بقدرة العقلية المصرية فإن حفيده كان على عكس ذلك، فقد كان هذا الوالى يستكثر على المصريين أن يتعلموا؛ فهم من الفلاحين الذين لا يليق لهم إلا العمل فى الحقول وخدمة السادة الأتراك، حيث كان عباس يمثل الأرستقراطية التركية فى أضيق حدودها وأشكالها، فطرابيش مستخدمى الحكومة

وأزياؤهم يجب أن تكون على مثال ما يلبسه الموظفون فى استانبول وعليهم أن يرسلوا لحاهم كما يفعل الموظفون بها.

وعندما عزم عباس على إنشاء مدرسة لتعليم ابنه إلهامى، أمر بجمع أبناء الترك للتعلم معه فى هذه المدرسة حتى المشردون منهم فى الشوارع لإصلاحهم وإكسابهم العلوم والمعارف والمهن بدلا من تشردهم، ولكنه حرم ذلك على أبناء المصريين من غير المشردين، وفى زيارة للمكتب العالى بالخانقاه (الخانكة) حرص على أن يؤكد اختيار التلاميذ من الأقوياء والأصحاء وجميلى الخلقة وحسنى المظهر. وهكذا وضع نصب عينيه أهدافا أخرى بعيدة عن رجاحة العقل وحب العلم وذلك لما رآه من وجود بعض أبناء الفلاحين الذين كانوا فى نظره لا يرقون إلى المستوى الذى يكون عليه الخريجون؛ حيث كان يفضل المماليك وأبناء الأتراك للالتحاق بالمدارس، حتى إنه كان يأتى بتلاميذ من قولة - مسقط رأس محمد على - وغيرها للالتحاق بها.

ولما كان عباس قد تولى الحكم وكان هناك طلبة مبعوثون إلى الخارج وكان من بينهم عدد من المصريين، فقد أرسل فى تأنيبهم واتهمهم بأنهم متطبعون بطباع الخونة التى هى طباعهم الأصلية، وهددهم بإعادتهم إلى قراهم وإلباسهم ملابس الفلاحين والعمل فى الحقول. وقد أمر عباس بإلغاء المكتب الذى خصصه محمد على للطلبة فى أوروبا وإبطال الرسالة المصرية ومن بقى هناك كالمدرسة الفرنسية، كما أمر بعد توليته بعودة ٣٧ تلميذا من طلبة البعوث وأتبع ذلك بعودة ثمانية من المبعوثين أيضا منهم على مبارك وعثمان عرفى. وليس معنى ذلك أنه أهمل البعثات كلية فقد شهد عام ١٨٥٠ إرسال عدد من المبعوثين إلى أوروبا، وقد بلغ عدد المبعوثين فى عهده ٤٨ طالبا سافروا إلى فرنسا وإنجلترا والنمسا وإيطاليا لدراسة مختلف التخصصات، ومن أهمها: الطب والفلك، ورغم أن أحدًا من هؤلاء الطلاب لم يعد إلى مصر قبل وفاته فإنه كانت لهم جهودهم فى تنمية البلاد.

وقد صب عباس جام غضبه على القائمين على توزيع جريدة الوقائع المصرية عندما بلغه أنه يتم توزيعها على عدد كبير من الموظفين والعلماء والتلاميذ واتهمهم بالأمية والسفالة، وقرر حظر إرسالها إليهم.

وعندما قام عباس بإلغاء المدارس فقد قام باختيار أفضل الطلاب من حيث المظهر

والصحة وأفضل المعلمين لإلحاقهم بالمدرسة التى افتتحها فى سبتمبر ١٨٤٩ وهى مدرسة المفروزة، وفى ذلك إشارة إلى أنه أفرز تلاميذها من بين طلبة المدارس وتولى نظارتها الأميرالاى على إبراهيم. وكانت هذه المدرسة بمثابة مدرسة ابتدائية وتجهيزية وحربية فى مدرسة واحدة، وبلغ عدد طلابها ١٦٩٦ طالبا وهو عدد يزيد على عدد طلاب مدارس الفرسان والمشاة والمدفعية فى السنوات الأخيرة من حكم محمد على. وقد استولت على عباس فكرة إنشاء مدرسة واحدة من منطلق ودوافع اقتصادية، بالإضافة إلى أن المدرسة أخذت طابع المركزية، مما جعل من الممكن قيام مدير واحد بتنسيق الدراسة والحجرات الدراسية مما عمل على تجنب الفجوات التى كانت توجد بين الصفوف الدراسية فى العهد السابق.

وفى عام ١٨٤٩ ألغى عباس مدرسة المهندسخانة، ونقل المدرسة التجهيزية إلى أبى زعبل وكانت ملحقة بمدرسة الألسن منذ عام ١٨٤١ ثم جعلها أحد أقسام المهندسخانة ببولاق ـ بعد إعادتها ـ وعندما ضاق مبنى المدرسة بما فيه من أقسام نقل عباس المهندسخانة إلى ورشة الجوخ المجاورة لها على شاطئ النيل بجوار مطبعة بولاق وتم إعداد بناء لها كرغبة على مبارك الذى كان يقوم بنظارتها.

وفى عام ١٨٥١ أغلق عباس مدرسة الألسن التى أُنشئت فى عهد محمد على، ونقل تلاميذها إلى مكان آخر، وأمر بإرسال ناظرها رفاعة رافع الطهطاوى الذى تولى نظارتها لمدة ١٥ سنة إلى السودان بحجة إنشاء مدرسة ابتدائية بالخرطوم وعيّن رفاعة ناظرا لها ومعه بعض المدرسين من المهندسخانة منهم بيومى أفندى ومحمود الفلكى وغيرهما.

وإذا كان هناك من يرجع ذلك إلى أن بعض الأمراء قد وشوا برفاعة عند عباس فإن هناك من يرى أنه يرجع إلى ضيق أفق عباس بكبار النابهين من الرجال، وقد ساءت حالتهم ومات منهم هناك محمد بيومى أفندى كبير أساتذة الهندسة والرياضيات، كما توفى محمود الفلكى بعد عودته إلى مصر بليلة واحدة.

وكان عباس يتحيَّن الفرص للقضاء على بعض المدارس فيضيق الخناق عليها ويلقى بالصعوبات أمامها ويجعل من بعض العلل والأسباب الواهية سببا لنقلها أو إلغائها، ومن ذلك أمره بنقل مدسة الطب البيطرى من إسطبل شبرا إلى الوجه البحرى. وفى

شهر مارس ١٨٤٩ أصدر أمرا آخر بإلغاء هذه المدرسة وطرد جميع الأطباء البيطريين من خدمة الحكومة ونزع رتبهم واسترداد نياشينهم كبيرا وصغيرا، ويرجع ذلك إلى أنه كان يحب اقتناء الخيول وركوبها وقد اعتقد أن الأطباء البيطريين هم السبب الوحيد فى هلاك عدد كبير من الدواب والمواشى بالجفالك وبالجهات الأميرية وأنهم أتلفوا الجوادين الكريمين العسقلاوى والأحمرانى اللذين أهداهما شريف مكة إلى ابنه وأنهم لم يعتنوا بالجواد عسيان الأحمر الذى أهداه إليه فيصل لإصابته بمرض السقاوة (مرض يصيب أرجل الخيل) وأنه لا أمل فى شفائه.. وعلى ذلك فإنه لم يجنِ منهم فائدة بل أنهم يسببون له الخسائر الفادحة.

وإذا كانت الحركة الإصلاحية قد توقفت فى فترة حكم عباس فإنها شهدت أيضا انحلال النظام التعليمى الحديث الذى بدأه محمد على. ولما كان عباس يتطلع إلى خفض النفقات الخاصة بالتعليم فقد استعان بعلى مبارك فى هذه المهمة. وكان قد رقاه إلى الدرجة الخامسة وضمه إلى حاشيته، وكان يرسله إلى الأقاليم لاختبار المهندسين المشكوك فى كفاءتهم، كما كان قد توصل إلى طرق لتسهيل مرور السفن عبر القناطر بتكلفة تقل كثيرا عما اقترحه موجل بك كبير مهندسى عباس، ومن هنا فقد بدأ عباس يستشيره فى الكثير من الأمور وأوكل إليه مع زميليه على إبراهيم باشا (معلم ابنه إلهامى) وحماد بك المصريين عمل مشروع للمدارس تقل تكلفته عن خطة لامبرت بك الفرنسى.

وعندما فشل الثلاثة فى التوصل إلى اتفاق قام مبارك بوضع مشروع يتكلف إنجازه خمسة آلاف جنيه مصرى فقط وكان رأى على مبارك أن تكون جميع المدارس فى مكان واحد وتحت إدارة مدير واحد، وبعد أن تلقاه عباس بامتنان عظيم أحاله إلى المجلس الخصوصى الذى أقره بعد ثمانية أيام من النقاش وذلك بحضور رؤساء الدواوين وقد أنعم عليه عباس برتبة أميرالاى وبأبعادية ٣٠٠ فدان، وعينه لإدارتها، وقد تولى على مبارك تنفيذه.

وفى مايو ١٨٥٠ أصبح على مبارك مديرا للمدارس الحكومية ومدرسة المهندسخانة بالقاهرة وما لحق بها والمدرسة الإعدادية وأنشأ المطابع لطبع الكتب الدراسية كما أنشأ مدرسة البيادة بعد إلغاء المدرسة التى كانت بالخانكة، ومدرسة للخيالة فى هذا المجمع، وأصبح على مبارك ناظرا بالفعل وإن لم يكن بالاسم لشئون التعليم، وكان

يعمل على إلحاق المصريين بالمدارس وساعدهم فى الالتحاق بالبعثات العلمية إلى أوروبا.

وقام على مبارك بفصل التعليم العسكرى عن التعليم المدنى، وأصبح التعليم الأخير تابعا لديوان المدرس، أما المدارس الحربية فأصبحت تتبع ديوان الجهادية، ولقد ترتب على سياسة الاقتصاد فى النفقات أن هبطت ميزانية التعليم الشهرية من ١٧٢ ألف قرش إلى ١٤٩ ألف قرش.

وفى عام ١٢٦٨هـ (٥١ ـ ١٨٥٢م) قام عباس بنفى بعض العلماء المشهود لهم بالنبوغ، منهم: الشيخ التميمى إمام وخطيب جامع محمد بك أبى الذهب وأمين مكتبة الجامع، وعندما أوضحوا له أن المكتبة تعد من أعظم المكتبات قال: يأخذها ويخرج. فأخذها أمين المكتبة معه إلى الآستانة وقضى عليه هناك ولم يعد من أسرته سوى كريمته، وقد سعى المحبون وأهل الفضل فأخذوا ما وجدوه من بقايا تلك الكتب وهى أوراق مدشوتة، وكان الباعث له على ذلك شدة التأثير عليه بأن من يعهد فيهم الصلاح من ذوى النبوغ فى العلوم سحرة ويخشى منهم.

وفى أواخر عهد عباس وأوائل عهد سعيد وصل المرسلون الأمريكيون لأول مرة إلى مصر وفتحوا مدرسة لتعليم البنين بالأزبكية عام ١٢٧٠هـ - ١٨٥٤م كما أنشأت جماعة الفرير مدرسة سانت فام بشارع الرملى، ومدرسة سان جوزيف بشارع الموسكى وكلتاهما للبنين.

واستمرت أعمال ترجمة الكتب، كما اهتم عباس بالكشف عن الآثار؛ ففى عام ١٨٥٠ قام أوجست ماريت باكتشاف مدافن العجول بسقارة وهو أول كشف أثرى له. وفى عام ١٢٦٨هـ (٥١ ـ ١٨٥٢م) اكتشف المغارة التى كانت مقبرة للعجل أبيس وهو أحد معبودات القدماء المصريين. وفى العام التالى حفر ماريت حول تمثال أبى الهول واكتشف أقدم المعابد المصرية بجوار الأهرام.

٢ ـ التعليم والثقافة فى عهد سعيد:

اتسمت السياسة التعليمية لسعيد بالتخبط، فإذا كان قد أقبل على العلم فى صدر شبابه واختلط بالناس ومنهم الأجانب وعرف عنهم ومنهم الكثير وشارك مع أبيه فى

بعض المشروعات الإصلاحية إلا أنه لم يعمل على نهضة التعليم فى مصر، ويرجع البعض ذلك إلى ما أصاب المدارس من تدهور واضمحلال فى عهد سلفه؛ حيث تولى سعيد الحكم وحالة التعليم تبلغ درجة من التقهقر والفوضى مما جعله يرى أنه من الحكمة إغلاق المدارس بدلا من السعى فى تنظيمها؛ إذ كان السعى لإصلاحها عبثا لا يجدى. ورغم هذه المبررات فإن ذلك ينم عن ضيق الأفق وانصرافه عن الاهتمام بشئون التعليم.

وقد ألغى سعيد ديوان المدارس، الذى كان يشرف على المدارس الحكومية عام ١٨٥٤، ويرجع السبب فى ذلك إلى حل الجيش فى تلك الفترة وصرف الجند إلى بلادهم وإحالة الضباط إلى الاستيداع بنصف مرتباتهم، بالإضافة إلى بيع ما فى خزائن الدولة من الأمتعة الثمينة وبيع جميع المعامل والورش القديمة بهدف توفير الأموال بسبب العجز فى الميزانية، فكان هذا عاملا من عوامل إهمال المؤسسات التعليمية، كما أنه أصدر أمرا بفصل التلاميذ الذين لم يبلغوا العاشرة وإعادتهم إلى أهاليهم وإلحاق الصالحين من الكبار بفرق الجيش، وبذلك لم يعد لوجود ديوان المدارس مبرر، فكان إلغاؤه فى ٢ ديسمبر ١٨٥٤ وتصفية متعلقاته خلال شهرين حتى لا تكون هناك فى البلاد سلطة أو إدارة تفكر فى موضوع التعليم، وقد أدى ذلك إلى حرمان البلاد من الإدارة المختصة فى أمور التعليم التى تعمل على تطويره ونموه.

ومما يُذكر عن سعيد فى عدم اقتناعه بنشر التعليم بين فئات الشعب: أنه قال لكونيج بك مربيه ثم صديقه الخاص عندما كان الأخير يحضه على فتح المدارس التى أغلقها عباس: «إن تعليم الشعب يؤدى إلى أن يصبح حكمه أمرا عسيرا مما هو عليه وإن الأمة الجاهلة أسلس قيادا فى يدى حاكمها». وليس معنى ذلك أنه قد أهمل التعليم كلية، إلا أن تردده وسرعة إصداره للقرارات الخاصة بالإنشاء والإلغاء يوضحان أن سياسته لم تتسم بالحزم واتسمت بالتقلب والتخبط وسيطرة الأهواء، ومن ذلك إلغاء المدارس ثم إعادة إنشائها.

ويرى البعض أن ذلك كان مرتبطا بمزاج سعيد باشا وشخصيته وآرائه المتقلبة فكان يأمر بإعادة فتح المدارس بعد سماعه للآراء التى تحبذ فتحها ثم يقوم بإغلاقها بعد سماعه للآراء التى تخوِّفه من عاقبة ذلك على حكمه. وكان قرار الإغلاق دائما ما يكون بدافع التوفير فى النفقات بسبب الارتباك الذى أصاب البلاد. وعندما فكر فى

إعادة فتح المدارس أمر باستدعاء رفاعة بك ومن معه من السودان وطلب منه الإشراف على التعليم وأن يعاونه فى ذلك إبراهيم أدهم باشا.

وعهد سعيد إليهما بإعداد لائحة لتنفيذ مشروعه بتعميم التعليم الشعبى، أى: نشر التعليم بين جميع طبقات الشعب. وقد قدما هذه اللائحة إلى سعيد باشا والتى تضمنت مسئولية الحكومة عن تعميم التعليم بين الأغنياء والفقراء مع مراعاة الاهتمام بالتعليم الأوّلى وليس التعليم التخصصى وأنه لا يهدف فقط إلى إعداد المواطنين للوظائف الحكومية بل إعدادهم لكسب عيشهم فى كافة المجالات مثل الزراعة والصناعة والتجارة، وكذلك إصلاح التعليم بالأزهر وبالكتاتيب وإدخال بعض العلوم الحديثة إلى مواد التعليم به، وأن تقوم الحكومة بالإشراف على المكاتب والكتاتيب الأهلية لإصلاح نظام التعليم وإنشاء مكاتب أهلية فى القاهرة ثم تعميمها فى كافة أنحاء البلاد وزيادة عدد مواد التدريس وأن يشرف عليها ناظر عموم المكاتب الأهلية ويعاونه معاون للإشراف على التعليم بها. ورغم أن ذلك لقى تأييدا كبيرا على المستوى الشعبى وبدأ الأهالى يطالبون بتنفيذه إلا أنه على المستوى التنفيذى لم يلق الاهتمام، فقد أمر سعيد بوقف تنفيذه.

وقام سعيد بإلغاء المدارس التجهيزية ومعظم المدارس فى بداية حكمه ولم يبق من هذه المدارس إلا عدد قليل. وفى عام ١٨٥٦ قام رفاعة بإنشاء مدرسة العلوم الأدبية بالقلعة بعد صدور أمر سعيد إلى محافظ مصر (القاهرة) فى ١٦ يوليو ١٨٥٦ بإنشائها لتعليم العلوم والفنون وكانت من المدارس التجهيزية.

وفى ٢٦ أغسطس أصدر سعيد أمرًا بإعادة مدرسة الطب بقصر العينى بعد أن كانت قد أُغلقت عام ١٨٥٤ وتم افتتاحها فى أول سبتمبر بحضور محافظ العاصمة والعلماء وتم تحديد الرؤساء والمدرسين والمساعدين الذين يتولون وظائف الإدارة والتعليم بها. ووضع سعيد شروطا للقبول بمدرسة الطب مما يدل على اهتمامه بهذه المدرسة، وقد انقسم التعليم بها إلى: علوم الطب والجراحة والعلوم الطبيعية والأجزاجية (الصيدلة). وكان التعليم على نفقة الحكومة ويتقاضى الطلبة بها مبالغ شهرية تزيد تبعا لكل فرقة. وقام سعيد بتوفير كافة مستلزمات المدرسة من الأدوات والآلات والأدوية، بالإضافة إلى البعثات المتخصصة فى الطب. وأشرف

عليها كلوت بك بعد عودته من فرنسا، ثم رأسها برجير بك فى عام ١٢٧٤هـ (١٨٥٧ـ ١٨٥٨م). وتم إنشاء مدرسة للقابلات بها تحت نظارة السيدة تمرهان التى كانت قد تلقت علومها فى مدرسة القابلات التى أنشأها محمد على والتى ألغيت فى عهد عباس. ورغم نقص عدد تلميذاتها بعد عدة سنوات إلا أنه أمر بزيادتهن وإنشاء فرق جديدة بالمدرسة.

واستعان سعيد بطلبة الصيدلة فى خدمة الأغراض العسكرية؛ فقد اختار ثلاثة من تلاميذها عام ١٨٥٨ للقيام بتحضير مسحوق قابل للانفجار لعمل الكبسول الحربى، وقد نجح هؤلاء التلاميذ فى تحقيق ذلك فأنعم عليهم سعيد برتبة ملازم ثانٍ.

وأنشأ الأقباط مدارس خاصة بهم على النظام الأوروبى، كما كان لهم كتاتيب على غرار الكتاتيب الخاصة بالمسلمين فكانت هناك مدرسة قبطية للبنين بجوار بطركخانة الأزبكية تم افتتاحها عام ١٨٥٥، والمدرسة القبطية للبنين بحارة السقايين عام ١٨٥٧، وقامت الطائفة الإسرائيلية بإنشاء مدرسة تلمود للبنين بحارة اليهود عام ١٨٦١.

وفيما يختص بالمدارس العسكرية فقد أنشئت مدرسة المهندسخانة بالقلعة السعيدية بعد أن كانت قد أغلقت عام ١٨٥٤، وكان ناظرها رفاعة بك. وقد تنقلت تبعية المدرسة إلى أكثر من جهة؛ فكانت فى البداية تتبع محافظة مصر ثم أحيلت إلى ديوان الجهادية. وفى نهاية عام ١٨٥٧ أمر سعيد بتجديد مدرسة للعلوم الهندسية تحت إدارة موتو بك مأمور الاستحكامات وتعيين مدرسين لها من الذين سبق لهم العمل بالأشغال العملية بمدرسة آلاى المهندسين، ولكنه صرف النظر عن إنشائها بعد أقل من أسبوع وأمر موتو بك بإرسال التلاميذ الذين صار قيدهم على ذمتها إلى مدرسة المهندسخانة بالقلعة السعيدية. وأعاد فتح مدرسة للمهندسخانة ببولاق وسميت المهندسخانة السعيدية ثم قام بنقلها إلى القلعة السعيدية مع المدرسة الحربية، وتحولت مدرسة المهندسخانة إلى مدرسة حربية عام ١٨٦١. وألحق سعيد ٢٠ من الأوروبيين بالمدرسة بناء على طلب مسيو كونيج.

وفى عام ١٨٥٥ عهد سعيد إلى سليمان باشا الفرنساوى ـ رئيس أركان حرب الجيش ـ بإنشاء مدرسة حربية بالحوض المرصود ونظارتها، وتختص بأركان حرب الجيش، وكان رفاعة وكيلا للمدرسة، ثم ألحقت بمدرسة المهندسخانة بالقلعة

السعيدية. وفى عام ١٨٥٧ تمت توسعة هذه المدرسة، وبعد إحالة سليمان باشا الفرنساوى إلى التقاعد فى ٢٦ يونية ١٨٥٦ لبلوغه ٧٤ عاما وعدم مقدرته على الخدمة العسكرية فقد عهد إلى رفاعة بنظارتها، وقد منحه رتبة المتمايز الرفيعة.

ومن المدارس العسكرية التى أُنشئت فى عهد سعيد: المدرسة البحرية، حيث تم افتتاحها عام ١٨٦٠ وتولى إدارتها أحد رجال البحرية وهو أحمد مطوش قبودان. وكان تلاميذ هذه المدرسة يتمرنون يوميا فى فرقاطتى شيرجهاد ورشيد. وعندما أراد سعيد إصلاحهما أرسلهما إلى ليفربول بإنجلترا وبهما تلاميذ البحرية ومعهم القبودان فريديكو بك. وقد أولى سعيد المدارسِ الحربية اهتمامه، حيث كلف أدهم باشا ـ الذى أنعم عليه برتبة ميرميران وجعله محافظًا للعاصمة وناظر قلم الهندسة وناظر المهمات الحربية ـ بإعداد برامج لتعليم الضباط القراءة والكتابة والحساب وعين لذلك على باشا مبارك.

وقام سعيد بإرسال البعثات العملية إلى الخارج، وهناك خلاف حول عدد المبعوثين؛ فهناك من يرى أنهم بلغوا ٢٢ طالبا، وفى قول آخر ٤٨ طالبا، وفى قول ثالث ٦٩ طالبا وهو الأرجح، منهم ٥٧ طالبا إلى فرنسا فى بعثات مختلفة من عام ١٨٥٤ إلى عام ١٨٦٢ لدراسة الطب وغيره من التخصصات وكان من بينهم من يدرس صناعة غزل القطن والصوف وغزل الفتلة وصناعة الشيت. وفى عام ١٨٦٢ وحده بلغ عدد المبعوثين إلى فرنسا ١٤ طالبًا لدراسة الطب، وتم إرسال ١٢ طالبًا إلى ميونيخ لدراسة الطب ودراسة المواد الهندسية وأُرسل أحد الأشخاص إلى النمسا وعدد آخر إلى برلين لتعلم الفنون العسكرية والطب، مما يوضح مدى اهتمام سعيد بالبعثات العلمية وبالمدارس العليا وأنه كان أكثر حرية من سلفه.

وفيما يتعلق بالمدارس الأجنبية فى عهد سعيد فيلاحَظ أن الأجانب قد اتجهوا إلى استثمار أموالهم فى مصر فى عهده فى مختلف المجالات. وقد اهتم سعيد بالمظهر لا بالجوهر؛ فقد سمح للأجانب ـ الصالح منهم والفاسد ـ أن يتخذوا من مصر ميدانا لنشاطهم فاتجهوا إلى إقامة الشركات والمدارس والصحف وتقديم القروض. وفى الوقت الذى كان فيه سعيد يضن على المدارس المصرية بالنفقة والأموال اللازمة التى تمكنها من الاستمرار أو أداء رسالتها لتعليم المصريين فقد كان يغدق على المدارس والمؤسسات الأجنبية بالأراضى المجانية وبالمال والغلال، وكذلك البعثات الدينية

الأجنبية والجاليات الأجنبية كى تفتتح مدارسها فكانت عنايته بنشر التعليم الأجنبى أكثر من عنايته بالتعليم الأهلى، وقد أدى ذلك إلى ازدهار التعليم الأجنبى.

وفى عام ١٨٥٤ أسست جماعة الفرير مدرسة بالقاهرة، وفى نفس العام المدرسة المجانية الملحقة بالقاهرة أيضا. وقام سعيد بتقديم الأراضى اللازمة لبنائها بالمجان. كما منح هذه الجماعة قطعة أرض فى الخرنفش وأعانهم بمبلغ كبير من المال ليتمكنوا من إقامة مدرستهم المشهورة فى ذلك الحى. وقامت هذه الجماعة بإنشاء مدارس أخرى خاصة بها وقد تحولت بعضها إلى دار للأيتام.

ومنح سعيد راهبات البون باستير (الراعى الصالح) إعانات سنوية وكانت لهن مدرستان فى كل من القاهرة والإسكندرية، وكُنّ يقمن بتربية ٦٠ تلميذة يتيمة من البلاد على اختلاف دياناتهن زيادة على التلميذات الأخريات اللاتى يدفعن أجر تعليمهن وتربيتهن. ولما كان ذلك فوق طاقتهن فقد لجأن إلى سعيد باشا لمنحهن أردب بر سنويا عن كل واحدة من تلك اليتيمات فأجاب طلبهن فى الحال، وقد امتد نشاطهن إلى مدينة بورسعيد. كما منح راهبات المحبة بالإسكندرية خمسة آلاف فرنك، حيث كانوا يوزعون الأدوية مجانا على المرضى وكانوا فى احتياج لهذا المبلغ.

وقام الآباء الفرنسيسكان بإنشاء عدة مدارس فى أنحاء متفرقة من البلاد فأنشأوا مدرسة بالمنصورة عام ١٨٥٥ وأخرى بالقاهرة فى نفس السنة. وفى عام ١٨٥٦ أنشأوا مدارس فى كل من دمياط وكفر الزيات، وأنشأوا مدرسة فى رشيد عام ١٨٥٨ وفى السويس عام ١٨٥٩، كما أنشأ الآباء الفرنسيسكان مدرسة فى بورسعيد عام ١٨٦٣ وفى الوجه القبلى أنشأوا مدارس لهم فى نقادة بمديرية المنيا عام ١٨٥٥ ومدرسة أخرى بمدينة قنا عام ١٨٦٣ وكذلك فى مدينة طهطا بمديرية سوهاج وإخميم بمديرية جرجا فى نفس السنة، وافتتحت مدرسة الفرنسيسكان الإيطالية للبنات عام ١٨٥٩، وتم منحها الأراضى اللازمة لإقامة منشآتها. وقامت جماعة إخوان كلاريس بافتتاح مدرسة للبنات بالقاهرة عام ١٨٥٩.

وكانت للجالية اليونانية مدرسة للبنات فى الإسكندرية عام ١٨٥٥ ولم يكن بها سوى ناظر ومُدَرسة، ومدرستان بالقاهرة عام ١٨٥٦ واحدة للبنين وأخرى للبنات كما أنشأوا أيضا بالمنصورة وطنطا مدرستين عام ١٨٥٩. وقد أدى تدفق اليونانيين

على منطقة قناة السويس إلى تكوين جالية لهم فى مدن القناة وبخاصة بورسعيد، فقد أقام لهم ديليسبس مدرسة لتعليم أبنائهم فيها، بل وقام بتعيين مدرس يونانى لتعليم صغارهم وذلك على نفقة الشركة، ونتيجة لتضامن أبناء الجالية وبفضل ما جمعوه من بيع الشموع فى الكنيسة ومن بعض الرسوم القليلة التى دفعها التلاميذ كونوا صندوقا لمواجهة متطلبات إنشاء المدرسة على الأراضى التى منحها سعيد لهم. وفى عام ١٨٦٠ أنشئت مدرسة «أبت» بالقاهرة والتى اشتملت على قسمين يونانى ومصرى.

أما الجالية الإيطالية فقد أنشأت كلية بالإسكندرية عام ١٨٦٢ وقد منحها سعيد قطعة أرض مساحتها ٢٥٨٣ مترا مربعا ومعها ستون ألف فرنك. وافتتحت فى عهد سعيد المدرسة الأمريكية عام ١٨٥٦ لتعليم البنين. وفى عام ١٨٥٤ أنشئت مدرسة للألسن بجوار كنيسة السيدة العذراء بدرب الجنينة وسميت خورنيان ثم أطلق عليها بعد ذلك مدرسة كالوسيدان Kalosidan.

وفى عهده أيضا وجدت مدارس الإرساليات الدينية فقد أنشأت الإرساليات الكاثوليكية من العاذاريين مدرسة خاصة بهم تحولت إلى دار للأيتام. وأنشأت الإرساليات الأمريكية البروتستانتية أربع مدارس فى القاهرة للبنين والبنات بدءا من عام ١٨٥٦، كما أنشأوا مدرستين بالإسكندرية عام ١٨٥٧ ومدرستين بالفيوم واحدة للبنين والثانية للبنات وقد أغلقتا عام ١٨٥٧. ومنح الإرسالية الأمريكية قطعة أرض لتشيد عليها مكانا دائما لها فى عام ١٨٦٢. وبناء على تدخل من القنصل الأمريكى تم منحها مبنى كبيرا فى أول شارع الموسكى الذى كان وقتئذ الشارع الرئيسى بالقاهرة. وقد أنشأت جماعة المرسلين الأسكتلندية مدرستين بالإسكندرية عام ١٨٥٤ إحداهما للبنات فى حى المنشية والأخرى للبنين عام ١٨٥٧ فى بناء مستأجر.

وهكذا انتشرت المدارس الأجنبية ومدارس الجاليات الأجنبية ومدارس الإرساليات الدينية فى أنحاء البلاد فى عهد سعيد لتعليم أبنائهم من البنين والبنات ورعاية اليتيمات، وقد حظيت بسخاء وكرم شديدين من والى مصر حتى بلغ عددها فى أواخر عهده نحو ٥٠ مدرسة على حين لم يكن هناك إلا نحو ثلاث أو أربع مدارس حكومية لتعليم أبناء المصريين لم تلق منه اهتماما، مما يعد تناقضا فى شخصية سعيد باشا. وكانت ميزانية التعليم فى السنوات من ١٨٥٧ إلى ١٨٦٢ على النحو التالى:

السنة	الميزانية بالجنيه المصرى
١٨٥٧	٢٦٥٢٨
١٨٥٨	٢٣٤٦٨
١٨٥٩	٢٠٢٦٥
١٨٦٠	١٩٩٧٢
١٨٦١	٢٧٤٣٤
١٨٦٢	٢٨٣٠٠
١٨٦٣	١٢٧٥٦

ومن ذلك يتضح أن ميزانية التعليم فى عهد سعيد قد نقصت تدريجيا من عام ١٨٥٧ حتى عام ١٨٦٠ ثم بدأت فى الارتفاع فى أواخر عهده فى عامى ١٨٦١ و١٨٦٢ وتقع السنة الأخيرة فى عهد خلفه إسماعيل، وهى ميزانية قليلة للغاية مقارنة بما كانت عليه فى عهد والده، ويعكس ذلك قلة اهتمامه بالتعليم بصفة عامة مما أدى إلى تدهوره.

وفيما يتعلق بالطباعة والصحف فقد كانت مطبعة بولاق تمارس نشاطها فى نشر بعض الكتب العسكرية والطبية والأدبية ولكنه كان قليلا. وفى عام ١٨٦٢ تخلص سعيد من المطبعة وأنعم بها على صديقه عبد الرحمن رشدى بك واشترط عليه استمرار عملها وأمر بتحرير حجة له بتملكها. وقد أدى ذلك إلى عدم ظهور الوقائع المصرية لمدة عام ولكنها عادت إلى الصدور على أن تقوم بنشر الأخبار من مصادرها الرسمية ومن الأهالى وتم تعيين جودت أفندى بعد ترقيته إلى رتبة قائمقام للإشراف على الصحافة الرسمية ووجدت صحيفة المجمع العلمى المصرى وكانت تُنشر بالفرنسية.

وفى عام ١٨٥٧ صدرت جريدة «السلطنة» الأسبوعية بتمويل من السلطان العثمانى وتولى رئاسة تحريرها أحد العثمانيين، والذى أُرسل إلى مصر لهذا الغرض، وذلك لكى تلفت نظر المصريين إلى واجباتهم نحو الباب العالى، وكانت تنشر أخطاء الحكومة المصرية للنيل من الأسرة العلوية وبذلك فهى لا تعد صحيفة مصرية أو شبه رسمية. وقد احتجبت عن الظهور بعد ثلاث سنوات لأنها لم تلق رواجا بين المصريين ولوقوف سعيد ضد انتشارها.

وانتشرت الصحف الأجنبية فى مصر فى عهد سعيد، حيث وجدت بعض المطابع الأجنبية فى الإسكندرية والقاهرة لطباعة الصحف والكتب وغيرهما من المطبوعات الحكومية. ففى مدينة الإسكندرية وجدت تسع صحف فرنسية وصحيفة يونانية وثلاث صحف إيطالية. وقد وضعت الشروط الخاصة بهذه الصحف فكان لسعيد الحق فى قبول أو رفض تأسيسها ولكنه غالبا ما كان يوافق على إنشائها بشرط عدم تجاوز قوانين الدولة العثمانية. وكان أى خروج عن الحدود المسموح بها فى الصحف يستتبع استدعاء قناصل دول هذه الصحف وإبلاغها بضرورة مراعاة الصحف للشروط السابقة.

وللرقابة على هذه الصحف فقد أنشئ مكتب الصحافة بنظارة الخارجية المصرية، وكان يقوم بدور الرقيب الفعلى على الصحف الأجنبية فيقوم بمراجعة المواد التى يتم نشرها وضرورة الحصول على تصريح لأى مطبوع أو منشور. وكان من حق السلطة أن تصادر الجرائد والكتب والمطبوعات التى تصدر بدون ترخيص، فضلا عن معاقبة المسئول ودفع غرامة مالية. ورغم قيام الحكومة المصرية بإصدار تشريع خاص بأعمال النشر أوجب ضرورة الحصول على ترخيص من الداخلية قبل إصدار أى مطبوع أو منشور أو إعلانات؛ حتى لا يتم إغلاق المطبعة وإلزام كل صاحب مطبعة بإرسال المواد التى يراد طباعتها إلى الداخلية لمطالعتها قبل طبعها منعا لأن تكون مضرة بالدين ومنافع الدولة العثمانية والدول الأجنبية فإن هذه القوانين لم تطبق على الأجانب مثلما طبقت على المصريين، كما أن الرقابة كانت صورية.

واهتم سعيد بأعمال الترجمة؛ وذلك لإيجاد الاتصال والتقارب بين مصر والحضارة الأوروبية، ففى عهده أنشئ قلم خاص بالترجمة بمدينة الإسكندرية لترجمة مكاتبات القناصل والقضايا والمسائل الأجنبية، كما استعان بعدد من المترجمين لتصحيح الكتب العسكرية التى كان يتم طبعها بالمطبعة الأميرية، واختص قلم الترجمة بمحافظة مصر بترجمة الصحف التى تأتى من أوروبا واستخراج الحوادث منها ونشرها فى الصحف المصرية.

واهتم سعيد أيضا بالآثار المصرية فقد كلف أوجست ماريت ـ فرنسى الأصل ـ بالبحث عن الآثار فى أنحاء البلاد وأنعم عليه بلقب بك وسهل له مأموريته وأمده بكل ما يلزمه من أدوات وعمال وغيره. وقد قام بعمل حفائر فى الوجهين البحرى

والقبلى مثل سقارة وإدفو والأقصر ومنطقة أهرامات الجيزة وعين شمس ومديرية القليوبية وكان يساعده عدد من الفرنسيين والمصريين. وأدت هذه الحفائر إلى العثور على ثروة هائلة من التحف والتماثيل الفرعونية. وقد كلف سعيد بجمعها فى مخازن خاصة أو متحف مؤقت ببولاق لحفظها.

وفى أوائل يناير ١٨٥٥ أصدر سعيد أمرًا بعدم الترخيص لأى شخص بالتنقيب عن الآثار بخلاف الحكومة؛ وذلك للحفاظ على ثروة مصر من الآثار بعد أن تبين أن القناصل وكبار التجار الأجانب يستغلون صلتهم به ويحصلون منه على تراخيص لإجراء حفائر لحسابهم الخاص وإرسال ما يستخرجونه من التماثيل والمومياوات والتوابيت والمصوغات إلى بلادهم ويقومون ببيعها للمتاحف والمعارض بأثمان باهظة. وحفاظا على الآثار المصرية فقد أصدر سعيد أمرًا بإنشاء دار الآثار فى عام ١٨٥٨. وفى مايو ١٨٦٠ سمح سعيد لماريت باستلام النقود القديمة التى يعثر عليها الفلاحون فى أنحاء البلاد وإيداعها دار الآثار.

وعهد سعيد إلى محمود باشا الفلكى بالتوجه إلى السودان للقيام بالأعمال الفلكية وعند عودته وضع محمود الفلكى بأمر من سعيد خريطة مفصّلة للقطر المصرى.

ثانيا: الحركات العمرانية والحضارية:

١ ـ الحركة العمرانية والحضارية فى عهد عباس:

لما كان عباس أقل ميلا لإقامة المشروعات والأعمال العامة التى كانت خزانة مصر تنوء بعبئها، كما أنه لم يكن يملك حماسة جده للتجديد؛ حيث تراجعت حركة النهضة والتقدم والنشاط والعمران فى عهده، فقد أهمل تقريبًا جميع الأعمال التى أنشأها جده وقام بطرد أغلب الفنيين الأوروبيين الذين أحضرهم محمد على وأقصى عنه الخبراء من كبار الموظفين الفرنسيين فلم يعد لهم نفوذ لديه بل لم يكن يعاملهم معاملة عطف واحترام، وتخلى عن عدد من المشروعات الهندسية بما فى ذلك قناطر النيل وأغلق المدارس المهنية التى أنشأها سلفه.

وعارض عباس محاولات رجال الأعمال الغربيين لتوسيع ميدان نشاطهم فى مصر ولم يكن ذلك راجعا إلى مجرد التعصب بقدر ما كان يرجع إلى احتقاره كل ما

هو أجنبى وتخوفه من تدخل الأجانب فى شئون السيادة المصرية الذى جعله شديد الاستياء من النفوذ الغربى حتى قبل توليته. ولما كانت المصلحة الذاتية تتقدم على العاطفة فلم يكن لعباس شاغل طوال حكمه غير المحافظة على استقلال مصر، وذلك عن طريقين: تأمين الدفاع عن مصر، وأن يضمن تأييد بريطانيا له.

وفى الجانب الأول فقد أمر باستكمال الاستحكامات التى بدأت فى عهد عمه إبراهيم، كما أصدر أمرًا فى ٢٩ مارس ١٨٥٤ بإنشاء جبخانة فى جبل الجيوشى وأن تكون صالحة لتحضير ٣٠ ألف قنطار بارود وبناء سور حولها والاعتناء بتسقيفها بكمرات قوية ومتينة. ولما كان العمل فى الطوابى التى تحت الإنشاء بين دمياط والبرلس يتكلف الكثير من النفقات فقد أمر بإلغائه.

وفى الجانب الآخر فقد كان لعلاقة «مرى» ـ القنصل العام البريطانى ـ الوثيقة بعباس والذى كان يتحدث معه على انفراد لمعرفته باللغة التركية التى يجيدها عباس، أثر فى زيادة النفوذ البريطانى فى مصر فى عهده. وفى مقابل طلب عباس مساعدة الحكومة البريطانية فى إخماد المؤامرات التى تحاك ضده كانت هناك مطالب لصالح بريطانيا. وفى البداية فقد قام «مرى» بإقناع عباس بإصلاح وتمهيد الطريق البرى بين القاهرة والسويس حتى يتيسر سير العربات التى تنقل التجارة والمسافرين، وقد أصدر عباس أمرا برصف الطريق بالحجارة، وكان لذلك أثره فى زيادة سرعة نقل البريد بين إنجلترا والهند.

وقام عباس بتنظيم الطريق بين القاهرة والمبانى التى أنشأها سواء داخل القاهرة مثل الحلمية والعباسية أو خارج القاهرة كسراى بنها وسراى بركة السبع والسراى البيضاء على طريق السويس فأصدر أمرا إلى الكتخدا ومديرى الشرقية والغربية بإنشاء طريق مستقيم من القاهرة إلى بنها تحت إشراف المهندس ثاقب بك للأعمال الفنية وأمير اللواء حسن باشا لتشغيل العمال وإحضار لوازم العمل، وكذلك إنشاء طريق من بنها إلى بركة السبع ومنها إلى طنطا ومنها إلى كفر الزيات وتولى المهندس بهجت بك الإشراف الفنى وتولى «كورد إسماعيل باشا» العمل الإدارى فى إنشاء هذا الطريق. وقد تم غرس الأشجار على جانبيه وعمل القناطر اللازمة على الترع القاطعة له. وفى الوقت نفسه فعندما تمت دراسة توزيع المياه بالقاهرة عام ١٨٤٩ باستعمال الآلات الرافعة للمياه

وتوزيعها بمواسير داخل القاهرة وبلغت تكاليف هذا المشروع ١٣٠٠٠٠ جنيه فقد رفض عباس المضى فى تنفيذ المشروع بسبب زيادة التكاليف.

ويعد إنشاء خط سكة حديد بين القاهرة والإسكندرية من أهم الأعمال التى تمت فى عهد عباس وهو من المشروعات التى رفضها محمد على. وقد لعب «مرى» دورا كبيرا فى إقناع عباس بالموافقة على هذا المشروع فقد كانت المعارضة المتزايدة لعباس فى استانبول فرصة لزيادة النفوذ البريطانى فى مصر عن طريق حمل عباس على إقامة الخط الحديدى المذكور الذى كان «مرى» يسعى إلى إقامته مقابل التأييد البريطانى لعباس فى استانبول.

وسرعان ما دخل هذا التأييد مرحلة التنفيذ، فعندما طلب الباب العالى من عباس ألا يقوم ببناء الخط الحديدى دون صدور فرمان من السلطان ورأى عباس فى ذلك إصرارًا على الاعتراف بسلطة السلطان العثمانى وأن ذلك سيؤدى إلى إعادة مصر إلى حالة التبعية الكاملة للباب العالى مما يتجاوز ما تقرر فى عام ١٨٤١ ويبعد كثيرا عما كان يمارَس فى عهد محمد على فقد قامت إنجلترا بإبلاغ الحكومة العثمانية عن طريق سفيرها فى لندن بأن الحكومة البريطانية ترى أنه فيما يختص بمبدأ ضرورة الحصول على إذن من السلطان فإنه لا يمكن تطبيقه إلا على المسائل التى يكون لها تأثير سياسى مهم فى وضع مصر كجزء من الإمبراطورية العثمانية، أما فى مسائل الإصلاحات الداخلية البسيطة مثل إنشاء خط حديدى فإنه يتعذر تفسيره بحيث ينطبق عليها. أما إنشاء قناة بين البحرين الأحمر والمتوسط فإنه أمر مختلف؛ لأن مثل هذا العمل الذى من شأنه أن يحدث تغييرا فى أوضاع بعض الدول البحرية الأوروبية تجاه بعضها الآخر سيحمل فى طياته إمكانية حدوث نتائج سياسية على جانب عظيم من الأهمية وربما يؤثر على العلاقات الخارجية للإمبراطورية العثمانية.

واستجابة لنصيحة الحكومة البريطانية كتب عباس إلى السلطان يسأله الإذن بإنشاء الخط الحديدى. ولما كان الرد عبارة عن قائمة طويلة من الأسئلة عن مالية مصر فقد تدخل السفير البريطانى سترانفورد كاننج فى استانبول ونجحت مساعيه فى صدور الفرمان بالموافقة فى نوفمبر ١٨٥١ واعتبر ذلك فوزا للنفوذ البريطانى على النفوذ الفرنسى.

شرع فى العمل فى هذا الخط فى عام ١٨٥٢؛ حيث عهد إلى المهندس الإنجليزى روبرت ستيفنسون ابن أخى مخترع القاطرة البخارية بمد هذا الخط، أما الإشراف المباشر على هذا العمل فقد قام به مهندسون مصريون ممن تعلموا الهندسة فى مصر ثم فى أوروبا فى عهد محمد على. وإلى جانب الفلاحين الذين تمت الاستعانة بهم فى هذا العمل فقد تمت الاستعانة بعدد من جنود مصر وبحارتها. وقد أمر عباس بإنشاء ثلاثة مكاتب فى كل من الإسكندرية والقاهرة وفى منتصف الطريق بينهما لترتيب ما يلزم لهذا الخط.

وفى عام ١٨٥٣ حل بروس محل مرى وكان متلهفا لرؤية الخط بين القاهرة والإسكندرية بعد اكتماله بل والحصول على موافقة عباس على امتداده من القاهرة إلى السويس على الطريق الذى رصفه عباس على اعتبار أنه ضرورى لتحسين المواصلات مع الهند، ولكن ذلك لم يتحقق فى عهد عباس، بل إن الذى تم فى عهده حتى وفاته عام ١٨٥٤ هو ٧٠ ميلا ابتداءً من القبارى إلى دمنهور، ومن دمنهور إلى كفر الزيات خطا مفردا، واستكمل باقى الخط فى عهد سعيد. وبذلك كانت مصر من أوائل الممالك التى أنشأت الخطوط الحديدية فى منطقة الشرق والقارة الأفريقية بل خارج القارة الأوروبية.

وفى مجال العمارة الدينية فقد قام عباس فور توليه الحكم بإتمام جامع محمد على بالقلعة عام ١٨٤٩. ولما كان يحب الأولياء وآل البيت ويقيم لهم الاحتفالات بمساجدهم، فقد أصدر أمرًا عام ١٨٤٩ بتجديد مسجد السيدة سكينة وأن تُعمل للضريح مقصورة من النحاس وتم ذلك عام ١٨٥٠، وفى عام ١٨٥٣ وضع عباس حجر الأساس لتوسيع وتجديد مسجد السيدة زينب بالقاهرة، وذلك فى احتفال عظيم حضره كثير من الأعيان ورجال الدولة وذُبحت فيه الذبائح ووزعت الصدقات الكثيرة على الفقراء والمساكين وقد انتهى العمل فيه فى عهد سعيد باشا عام ١٨٥٩، كما أمر بتجديد جامع السيدة فاطمة النبوية وتم الانتهاء منه عام ١٨٥٢، وكذلك جامع السيدة نفيسة عام ١٨٥٤.

وجدد عباس الجامع إلى جوار قبة يشبك (أمام قصر القبة) وأمر بتجديد جامع «أبو العلا» عام ١٨٥٤، وبدأ فى بناء رواق البيجورية بالجامع الأزهرى ولكنه توفى قبل إتمامه، وجدد أيضا جامع مدرسة القاضى عبد الباسط،وأنشأ الجامع العشماوى بدلا

من الزاوية التى كانت تعرف باسمه فى الأزبكية عام ١٢٦٧هـ (١٨٥٠ ـ ١٨٥١م)، كما أنشأ تكية النقشبندية عام ١٨٥٢ ولم يتبق منها سوى جزء صغير مستعمل كزاوية بجوار مستشفى أحمد ماهر، وأعاد بناء وتجديد بعض الزوايا مثل زاوية السروجية والفناجيلى والست مرحبا وأبى زينب والشيخ عبد الله والنحاس ومعظمها ليس له أثر الآن.

٢ - الحركة العمرانية والحضارية فى عهد سعيد:

أولى سعيد العمران والمشروعات العمرانية اهتماما كبيرا وشمل ذلك مجالات عديدة، فقد كان له ميول شديدة وولع كبير نحو التحديث والتجديد. وإذا كان محمد على قد وضع عمليات التنمية تحت سيطرته الشخصية، وكان عباس يكره أعمال التجديدات الأوروبية، فإن سعيدًا كان يهفو إلى العودة إلى التمدن الغربى وقد شجع ذلك الأجانب على الإقامة فى مصر والاستثمار فيها.

واعتنى سعيد كسلفه عناية فائقة بالاستحكامات الحربية للدفاع عن مصر سواء من جهة السواحل أو لحماية القاهرة نفسها أو حول النيل وقد عين مدنه بك رئيسا لعموم الاستحكامات بدلًا من جاليس بك فى ٢٧ مايو ١٨٥٧. وعهد إلى على مبارك بعمل تصميم لاستحكامات أبى حماد، كما كلف على باشا إبراهيم بالكشف عن الجانب الغربى من النيل إلى أسوان. وبدأ فى إنشاء القلعة السعيدية للدفاع عن القاهرة التى أنشئت بجوار القناطر الخيرية وتم وضع حجر الأساس فى يوم ١٠ مارس ١٨٥٥ فى احتفال كبير حضره أفراد الأسرة الحاكمة والعلماء وموظفو الحكومة وقناصل الدول وكبار التجار، وتم سك عملات تذكارية من الذهب والفضة بهذه المناسبة. واهتم سعيد بتعمير القلاع ومنها قلعة العقبة.

وكان فى نية سعيد جعل القلعة السعيدية من الاستحكامات المنيعة، وقد امتد الجناح الشرقى للقلعة من القناطر الخيرية إلى الجبل الشرقى، على حين امتد الجناح الغربى من القناطر حتى الجبل الغربى، وجاء بناؤها محكم الصنع والوضع، ووضعت معدات الدفاع فى داخلها وعلى عيون القناطر، وكان سعيد يقيم بها أحيانا. وقد أمر بنقل مدرسة المهندسخانة التى كانت ببولاق إليها. كما أنشئت بها مدرسة حربية. وفى عام ١٨٥٨ بدأ فى إقامة استحكامات قرية المناشى المجاورة للقناطر الخيرية، وأسند

إلى على مبارك فحص أعمال القناطر الخيرية، وكلف اللجنة الدولية التى تألفت لبحث مشروع قناة السويس أن تفحص قيمة القناطر.

واهتم سعيد بتغذية منطقة الأزبكية بماء النيل، فأمر بتركيب ماكينة لرفع المياه من النيل عند بولاق لنقل الماء إلى الجدول الذى بناه عباس لتوصيل الماء إلى حديقتها ولتلبية احتياجات الناس من ماء النيل على مدار العام.

وفى عهده تم إنشاء رصيف على النيل عند قصر النيل عام ١٨٥٧، وأمر ناظر الداخلية بعدم الإسراع فى إنهاء مبانى القلعة السعيدية حتى يتم تنفيذ رصيف قصر النيل بمعرفة المهندس موجيل بك. وفى شهر أكتوبر ١٨٥٧ أمر بمد خط للسكة الحديد إلى قصر النيل على أن تشترى أو تستبدل الحكومة الأراضى التى ستأخذها فى هذا المشروع.

وقام سعيد بتجديد عدد من المساجد مثل مسجد السيدة زينب؛ حيث استمر على النهج الذى وُضع فى عهد عباس، وبدأ العمل فيه عام ١٨٥٣ ولكن عباس توفى قبل إتمامه. وقد تولى أدهم باشا ناظر الأوقاف إتمام هذا العمل؛ حيث أدخل فيه الرحبة البحرية التى بها ضريح الشيخ محمد العتريس والشيخ أبو المراحم عبد الرحمن الحسينى العلوى العيدروسى. وفى عام ١٨٥٨ أمر سعيد بإجراء إصلاح وترميم الجامع الأزهر، وفى عام ١٨٥٩ تم تجديد المسجد الأحمدى بمدينة طنطا، كما تم تجديد تكية طولون عام ١٨٦١ وتكية المولوية بشارع السيوفية بالقاهرة.

وفى مجال النقل النهرى فقد عمق وطهّر ترعة المحمودية، وقد شجعه المهندس الفرنسى موجيل بك - الذى كان يشغل منصب كبير مهندسى الرى - على ذلك، وتعد ترعة المحمودية هى الترعة الرئيسية التى تربط النيل بميناء الإسكندرية بعد أن كاد يطمرها الطمى ويفسد استعمالها. وقد قام سعيد بتوفير الأدوات اللازمة للحفر وكلف عددا من المهندسين بالإشراف على هذا العمل، واعتنى بالعمال فكان يوزع عليهم أجود الخبز ويعامَلون بالحسنى وتتم رعايتهم صحيًا عن طريق الأطباء الذين تواجدوا فى مواقع العمل بصفة مستمرة، الأمر الذى لم ينتج عنه أى وفيات بين العمال كما أنجز العمل فى وقت أقل من الزمن المحدد.

ويرى البعض أن تطهير ترعة المحمودية كان بمثابة حفر جديد، وبتطهير الترعة عاد

العمران على شاطئيها سيرته الأولى. وأُنشئ طريق زراعى على جانب الترعة عرضه عشرة أمتار وتمت زراعة الأشجار على جانبيه وتخصيص عدد من أنفار الإمدادية وجناينى لهذا العمل.

وقام سعيد بإنشاء شركة تتولى تسيير القوارب التجارية فى النيل من ترعة المحمودية، وكان الغرض منها نقل المحاصيل والمسافرين فى بواخر النيل، وكان أكثر مؤسيسها من الأجانب.

وفى مجال النقل البحرى قام سعيد بإصلاح ميناء السويس وتوسعته وقد أدى ذلك إلى ازدهار الميناء والمدينة أيضا. وفى عام ١٨٥٧ أسس سعيد الشركة المجيدية، وكان الغرض منها تسيير البواخر فى البحر الأحمر ومنه إلى المحيط الهندى فالخليج العربى والبحر المتوسط، وقد اقتضى التوسع فى الملاحة البحرية بناء عدد من المنائر لهداية السفن ليلا وأنشئ بعضها فى أماكن نائية. وفى ١٤ يونيو ١٨٦٠ وافق سعيد على إنشاء برج فنار برأس الزعفران بجهة السويس مع بناء المساكن اللازمة للذين يستخدمون هناك.

وبعد اعتلاء سعيد العرش بوقت قصير تم افتتاح أول خط تلغراف عام ١٨٥٤، ومع اختراع التلغراف الكهربائى فقد برز جانب جديد من جوانب استخدام الطريق البرى، ففى عام ١٨٥٥ تعاقدت الحكومة المصرية مع إحدى الشركات الإنجليزية على مد خطوط أرضية بين القاهرة والإسكندرية وبين القاهرة والسويس، كما مدت خطوط بين المنصورة ودمياط، وفى أبريل ١٨٥٧ تم مدها بين القاهرة وأسيوط، وبذلك تم تجديد إشارات التلغراف الكهربائى، وتم الاتفاق مع مسيو غلوة بخصوص توريد الأخشاب والأسلاك والمهمات، وفى أكتوبر من العام نفسه تم مد التلغراف إلى القلعة السعيدية، وفى العام التالى تم توصيله إلى بنى سويف.

وفى عام ١٨٥٦تم اتصال إنجلترا وأوروبا بمصر عن طريق كابل (سلك) بحرى إلى الإسكندرية على يد شركة التلغراف الشرقية التى كان لديها أيضا مشروع لمد كابل بحرى بين السويس وبومباى. وقد قام المستر جسبورن Gisborne ـ مندوب شركة التلغراف الشرقية ـ بالتفاوض مقدمًا مـع الحكومة المصرية لمنح الشركة امتياز مدته خمسون عاما لمد خطوط أرضية عبر مصر تربط بين كابل الإسكندرية وكابل السويس،

ولكنه لم يلق معاونة الحكومة البريطانية، واضطر إلى الاكتفاء بالحصول على تسهيلات لمد خطوط خاصة على طول حركة المواصلات التى تنظمها الحكومة المصرية.

وعندما شبّت الثورة فى الهند وتطلب ذلك سرعة تبادل الاتصالات بين إنجلترا والهند كان القنصل البريطانى فى السويس يبرق إلى لندن عن طريق القنصل البريطانى فى الإسكندرية. وفيما بين عامى ١٨٥٩ و١٨٦٠ مُد خط بحرى فى البحر الأحمر من السويس إلى عدن عن طريق القصير وسواكن ومصوع، ولكنه كان يتعطل كثيرا مما سبب كثيرا من المضايقات. ورغم أنه تم ربط عدن وبومباى بكابل عام ١٨٦٢ إلا أن الاتصال التلغرافى بين إنجلترا والهند لم يتحقق لأول مرة إلا عن طريق الخط الأوروبى ـ الهندى الأرضى عبر العراق وإيران والخليج العربى.

ومنذ عام ١٨٦٢ أصبحت مصر تتصل بأوروبا بواسطة خطوط التلغراف عن طريق استانبول ومالطا، وبلغ طول خطوط التلغراف فى مصر فى عهد سعيد ٥٨٢ ميلا. وكانت الطرق التلغرافية على الطريقة الحديثة بخلاف طريقة شاب القديمة التى كانت فى عهد محمد على.

ولما كانت الحكومة المصرية قد أبرمت اتفاقية البريد عام ١٨٤٨ لمدة عشر سنوات، فقد تم تجديدها عام ١٨٥٨ والتى كان يتم بموجبها نقل البريد عبر مصر مقابل ١٢ ألف جنيه إسترلينى سنويا وأولى سعيد نقل البريد برا وبحرا اهتمامه. وكانت للجاليات الأوروبية فى القاهرة والإسكندرية مكاتب للبريد يقوم عليها طائفة من الأفراد يقومون بتوصيل الخطابات إلى أصحابها.

وأنشأ أحد الأجانب من أصل إيطالى إدارة بريدية لحسابه الخاص لتصدير واستلام الخطابات المتبادلة مع الدول الأوروبية، وكذلك نقل البريد بين القاهرة والإسكندرية واتخذ له مكتبا بالإسكندرية بميدان القناصل. وقد تطور هذا المشروع وأطلق عليه اسم البوستة الأوروبية. وأدى ازدهار مكاتبها فى الوجه البحرى إلى اجتذاب ثقة الجمهور بها مما اضطرت معه الحكومة إلى إغلاق مكاتبها فى الوجه البحرى وإفساح المجال لمكاتب البوستة الأوروبية.

وفى يناير ١٨٥٦ بدأ نقل البريد عبر الخط الحديدى بين القاهرة والإسكندرية وما بينهما من محطات بعد الاتفاق مع الحكومة المصرية، وتم توقيع اتفاق بين الحكومة

المصرية والبوستة الأوروبية بشأن إرساليات البريد لمدة خمس سنوات اعتبارا من يناير ١٨٥٦، وكان ذلك بمثابة احتكار نقل البريد فى الوجه البحرى، وتم تجديد الاتفاق فى مارس ١٨٦٢ لمدة عشر سنوات مما يعنى هيمنة الإشراف الأجنبى على البريد فى مصر داخليا وخارجيا. أما البريد الخاص بمصر وتركيا فقد خُصص له عدد من السفن المصرية للقيام بنقله نظرا لما يكتنف هذا النوع من المراسلات من خصوصيات حكومية أو سرية.

وفيما يتعلق بالنقل البرى فقد زادت الحركة على الطريق البرى بين القاهرة والسويس بدرجة كبيرة فى عهد سعيد ولم تشمل البريد والمسافرين فقط، بل اشتملت أيضا على مقادير كبيرة من البضائع، فقد كان الذهب يأتى من الحقول الجديدة فى أستراليا إلى إنجلترا عبر هذا الطريق، كما كان الحرير يأتى من الصين أيضا. وصار هذا الطريق مألوفا للمسافرين فى طريقهم من الهند إلى القرم. وفى عام ١٨٥٧ تم نقل عدة آلايات أخرى من إنجلترا إلى الهند لتعزيز الحاميات البريطانية فى أثناء ثورة الهند. كما كانت تستخدم أيضا شركة الميساجرى الفرنسية الملاحية وشركة P&D وشركة البريد الملكية فى نقل البريد والمسافرين والبضائع.

وعندما تولى سعيد الحكم أوفى بالتزامات عباس الذى توفى قبل أن يكمل خط سكة حديد القاهرة ـ الإسكندرية والذى كان قد وصل إلى كفر الزيات عام ١٨٥٣، وقد استكمل هذا الخط فى عام ١٨٥٦ . وتطلب مد هذا الخط إنشاء الكبارى بدلا من الطريقة التى كانت مستعملة فى اجتياز نهر النيل؛ حيث كانت قاطرات السكك الحديدية تنتقل من شاطئ النيل عند كفر الزيات وبنها على ناقلات عليها قضبان حديدية متصلة بالشاطئ، وكان القطار يسير من الأرض حتى يصبح على مستوى الناقلة ثم تجر الناقلة حتى تصل إلى الضفة الأخرى فينقل القطار منها إلى الخط الحديدى. وقد تم إنشاء كوبرى على فرع دمياط عند بنها وتم استعماله فى يوليو ١٨٥٦ لمرور خط منفرد. وتم عبور فرع رشيد عند كفر الزيات لأول مرة على معدية بخارية ثم أقيم كوبرى عندها وعند بركة السبع عام ١٨٥٩، وبذلك أصبح الطريق ممهدا بغير انقطاع.

وقد حمل بروس ـ القنصل العام البريطانى ـ سعيدًا على إنشاء الخط الحديدى بين القاهرة والسويس رغم قلة فائدته للاقتصاد المصرى حينئذ. وفى عام ١٨٥٦ شرع فى إنشاء هذا الخط، ودبرت الاعتمادات الضرورية بصفة رئيسية من أرباح إدارة النقل التى تولاها عبد الله بك ـ إنجليزى الأصل ـ فى عهد عباس، ثم فصله سعيد وعين مكانه

مستر لى جرين الإنجليزى شقيق القنصل البريطانى فى الإسكندرية والذى تولى وظيفة ناظر السكك الحديدية والمواصلات منذ عام ١٨٥٥ وخلفه نوبار بك فى عام ١٨٥٧ وهو أحد كبار رجال الوالى وموضع ثقته، وبعد أشهر قليلة تولاها شخص تركى لا يعرف أى لغه أجنبية وكان معظم العمل يقوم به نائبه بتسى بك الإنجليزى.

وكان لرجال الصناعة الإنجليز النصيب الأكبر فى توريد المواد المستخدمة فى بناء السكك الحديدية. وساعد إلحاح الحكومة البريطانية على سعيد فى إتمام الخط الأخير عام ١٨٥٨ وذلك لخدمة مصالحها الخاصة بتسهيل نقل جنودها إلى الهند، وبذلك استُكمل الاتصال البرى بين أوروبا والهند. وبلغ طول هذا الخط الحديدى ١٤٥ ميلا من القضبان الحديدية وإن كان لهذا الخط من الناحية التجارية والسياسية أهمية تفوق طوله. وأطلق على هذه الفترة من عهدى عباس وسعيد وخلفائهما عصر السكك الحديدية.. وقد سخر فى خط القاهرة ـ السويس ١٢١٦٨ شخصا من مديريات الوجهين البحرى والقبلى وكان عمال الوجه القبلى لا يتم إبدالهم قبل أربعة أشهر بدلا من شهر واحد، وكان يرافقهم نظار الأقسام والمشايخ.

وشيدت المحطة الرئيسية للسكك الحديد فى الزاوية الشمالية الغربية لمدينة القاهرة فى موقع ميناء «المقس» أمام جامع أولاد عنان. وقد أخذت المحطة اسمها من إحدى البوابات الشهيره لهذا السور والتى عرفت باسم «باب الحديد». وكان اختيار هذا الموقع خارج حدود المدينة ـ وقتئذ ـ عاملا مؤثرا فى التطور البيئى للمنطقة المحيطة بها وتشجيع حركة العمران، وتزايد حركة الهجرة إلى المدينة وإنشاء الكثير من الفنادق والمتاجر والمقاهى بالحى القبطى فيما بين ميدان المحطة ومنطقة الأزبكية. وفى ٣١ أغسطس ١٨٥٦ أصدر سعيد أمرا بإنشاء مدرسة بالسبتية لصنع عربات السكك الحديدية وإصلاحها. وكانت بجوار ورشة العمليات وقد احترقت هذه الورشة عام ١٨٨٢ ثم أعيدت ثانية عام ١٨٩٣.

وفى عام ١٨٥٧ تم مد خط حديدى من طنطا إلى سمنود بلغ طوله ٥٣ كيلو مترا. وتم ازدواج الخط من كفر الزيات إلى طنطا عام ١٨٥٩، ومُد خط حديدى من بنها إلى الزقازيق طوله ٣٩ كيلو مترا فى عام ١٨٦٠، كما مُد خطان آخران بين الإسكندرية ومريوط وطولهما ١٩ كيلو مترا. ثم أنشئ خط بين بنها وميت برة طوله ١٣ كيلو مترا.

وكان مجموع أطوال الخطوط التى أُنشئت فى عهد سعيد حوالى ٤٩٠ كيلو مترا، وقد اعتمد سعيد فى إدارة السكك الحديدية على العنصر الوطنى ووجه إليهم تعليماته بالالتفات إلى العمل ومتابعة الأشغال بدقة وكان للأزمة الاقتصادية التى أصابت البلاد فى أواخر عهد سعيد أثر فى إهمال وتشغيل وصيانة السكك الحديدية.

وكان لمد خطوط السكك الحديدية وشركات النقل والملاحة أثر فى ازدهار مدينتى الإسكندرية والسويس وغيرهما من المدن وكذلك ازدهار التجارة، وقد عمل سعيد على تحسين شوارع الإسكندرية؛ إذ إن الطرق غير الممهدة ووسائل النقل الأولية جعلت المسافة القصيرة من المراكب إلى محطة السكة الحديد أبهظ فى تكاليفها من آلاف الأميال من المياه التى تفصل مصر عن أوروبا.

وبدأ هذا الازدهار يعطى ثماره بعد السماح بتصدير المنتجات المصرية خاصة الزراعية منها بسهولة، وسهولة وصول المنتجات والمصنوعات الأوروبية إلى داخل البلاد مما أدى إلى توافر النقود فى أيدى المصريين الذين انضموا بدورهم إلى الطبقة البرجوازية الوسطى وإن كانوا من التجار وملاك الأراضى دون أن يكونوا من موظفى الدولة وضباطها، وزاد التدخل بين النظامين الاجتماعى والاقتصادى الذى نما فى مصر وبين الرأسمالية فيما بعد.

وإذا كان ينسب إلى عباس بناء سرايا عدة داخل وخارج القاهرة وأطلق على بعضها اسمه كالحلمية والعباسية، فإنه يُنسب إلى سعيد إنشاء مدينة بورسعيد التى ارتبط إنشاؤها بحفر قناة السويس. ولم يكن الموقع الذى بدأت منه المدينة سوى شريط ساحلى يتراوح عرضه بين الأربعين والخمسين كيلو مترا من بحيرة المنزلة والبحر المتوسط. وقد عملت شركة القناة على جعل بورسعيد مكانا صالحا لرسو السفن وأنشأت حوضا للميناء. وقد تركزت منشآت المدينة بجوار الميناء مما ترتب عليه امتداد بورسعيد نحو الجنوب حتى وصل إلى حوض الترسانة فى عام ١٨٦٢ حيث توجد الورش التى تم إنشاؤها عام ١٨٦٣.

وكان من أهم المشروعات الملاحية فى عهد سعيد: مشروع قناة السويس، وكانت جماعة «السان سيمونيين» قد عرضته على محمد على ولكنه أبى أن يوافقهم لعدة أسباب، منها: تخوفه من تدخل الدول، ورغبته فى مصالحة إنجلترا التى كانت تقول

بضرر مشروع القناة وعدم إمكان تنفيذه، ولأنه كان يخشى من تأثير فتح القناة على تجارة الإسكندرية وهى أحب البلاد إليه ورأى أن الثروة الطائلة التى كانت تمر داخل الدلتا من السويس والقاهرة إلى الإسكندرية لابد أن تزول بعد فتح القناة فتمر التجارة داخل القناة وسط الصحراء ومصر ناظرة إليها مغلولة اليد لا تنتفع منها بشىء؛ ولذلك فضَّل محمد على أن يُغضب فرنسا وسعى سعيا حثيثا فى تحسين الطريق البرى بين البحر الأحمر والإسكندرية.

وفى عهد عباس كان النفوذ البريطانى عظيما ومتفوقا فسعت بريطانيا لديه حتى وضع السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية موضع التنفيذ، وهذه أول خطوة عملية للقضاء على فكرة إنشاء القناة فى عهده.

وقد سنحت الفرصة لفردينان ديليسبس الذى كان صديقا حميما لسعيد باشا منذ الصغر عندما كان قنصلا فى مصر، واستمر يراسله منذ ذلك الحين. وفور تولى سعيد مقاليد الحكم حضر ديليسبس إلى مصر لتهنئته وعرض عليه مشروع قناة السويس. وقد تردد سعيد لأنه كان يخشى غضب الحكومة البريطانية، ولكن ديليسبس أخذ يكرر عليه القول ويلح عليه ويسهل الصعب ويخفف التبعة لأنه عمل هين لن يكلفه إلا التوقيع على العقد لأن الشركة ستكون دولية وستقوم بكل النفقات.

وخلال أسابيع قليلة حصل ديليسبس من سعيد باشا على امتياز فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ يمنحه الحق المطلق فى تكوين وإدارة شركة عالمية لقناة السويس لمدة ٩٩ سنة ابتداء من افتتاحها، وبعد انتهاء المدة تكون ملكا للحكومة المصرية، على أن تقوم الشركة بتمويل وبناء واستغلال القناة وأن تقوم الحكومة المصرية بمنحها الأراضى اللازمة وتحصل فى مقابل ذلك على ١٥٪ من الأرباح الصافية وذلك بعد موافقة السلطان العثمانى على الامتياز.

وإزاء معارضة إنجلترا لمشروع القناة وعدم حصول سعيد على موافقة السلطان فقد عمل ديليسبس على خلق واقع جديد على الأرض وأن يرد على اعتراضات منتقديه، فدعا إلى تشكيل لجنة دولية من العلماء والفنيين من مختلف دول العالم بموافقة سعيد باشا لبحث إمكانية التنفيذ الفعلى للمشروع وللإقبال على الاكتتاب فى أسهم الشركة عند تأليفها. وقد وافقت اللجنة على المشروع كما وضعه لينان بك وموجيل بك بعد

أن ثبت لأعضائها أن سطحى البحرين الأحمر والمتوسط مستويان وأن الأرض صالحة لاجتياز القناة، ورفضت الاعتراضات الفنية التى أثارتها الدبلوماسية الإنجليزية.

وفى الأول من يناير ١٨٥٦ عرض ديليسبس تقرير اللجنة على سعيد باشا فأصدر له عقد الامتياز الثانى تأكيدا للامتياز الأول ومفصلا لأحكامه. وقد نص فى المادة الثانية على أن يكون أربعة أخماس العمال المستخدمين فى أعمال حفر القناة من المصريين، ورغم أن المادة التاسعة قد أوضحت إرادة الحكومة المصرية فى إبقاء سيطرتها ورقابتها على مختلف جوانب المشروع من خلال مندوب خاص لها فى مقر الشركة الإدارى ليمثلها فى كل ما يتعلق بحقوقها والتزاماتها فإن المادة رقم ٢٠ تضمنت ما يمكن اعتباره البذرة الأولى للسيطرة الفرنسية على الشركة؛ حيث يتولى ديليسبس إدارة الشركة باعتباره المؤسس الأول لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الافتتاح. ونصت المادة ٢١ على موافقة سعيد على نظام الشركة الذى أعده ثلاثة من أصدقاء ديليسبس وكانت معظم مواد الامتياز أو بمعنى آخر الشروط شروطا فادحة، مما يدل على أن سعيد قد أخذ على عاتقه أكثر مما يستطيع ـ هو أو مصر ـ أن يتحمله، وأنه كان يثق فى ديليسبس، وهى ثقة فى غير موضعها.

ولم يقتصر هذا الامتياز على إنشاء القناة البحرية فقط بل حفر قناة أخرى عذبة من النيل إلى برزخ السويس، بمحاذاة القناة البحرية، وأعطى للشركة الحق فى امتلاك الأراضى اللازمة على ضفتى القناة وحق استيراد جميع الأدوات من الخارج دون أى رسوم. وأن يتم تحديد رسوم المرور فى القناة بمعرفة الشركة صاحبة الامتياز بحد أقصى عشرة فرنكات عن كل مسافر وعن كل طن، وأن يكون مقر الشركة القانونى فى باريس وأن تفتح القناة البحرية لجميع السفن التجارية على اختلاف جنسياتها دون تمييز بشرط دفع الضرائب المطلوبة واتباع القوانين.

وبناء على اتفاق بين سعيد وديليسبس تعهدت الحكومة بتقديم جميع العمال اللازمين للعمل فى حفر القناة ـ بعد تقدير احتياجات الزراعة المصرية الموسمية ـ وقد تم ذلك عن طريق السخرة كما حدث فى إنشاء السكك الحديدية وفى بناء القناطر الخيرية وسائر المشروعات والأعمال العامة، ولكن الفرق فيما بين العمل فى القناة والمشروعات الأخرى: أن السخرة لم تكن لعمل تقوم به الحكومة بل لعمل تقوم به شركة امتياز أجنبية تعمل لحسابها الخاص.

وكان الموقف البريطانى رافضا لهذا المشروع، حيث اعتُبر بمثابة تهديد للمصالح البريطانية وأنه سيؤدى إلى اقتطاع مصر من تركيا فى المستقبل ووضعها تحت الحماية الفرنسية، كما أن موافقة الحكومة الفرنسية على المشروع فى البداية كانت مشوبة بالحذر تقريبا فهى لم تولِهِ اهتماما خاصا، ولم تسع إلى استخدام الضغط لدفعه إلى الأمام، بل إن القنصل العام الفرنسى فى مصر كان يؤيد موقف الحكومة المصرية بعدم البدء فى تنفيذ المشروع.

وقد سعى ديليسبس إلى تخفيف حدة المعارضة البريطانية ولكنه فشل، كما فشل أيضا فى الحصول على تأييد أعضاء البرلمان الفرنسى، وعندئذ مضى قدما ليجعل من مشروعه أمرا واقعيا فقد أعلن فى ٥ نوفمبر ١٨٥٨ تأليف الشركة العالمية لقناة السويس برأسمال قدره ٢٠٠ مليون فرنك مقسمة إلى ٤٠٠ ألف سهم قيمة كل سهم خمسمائة فرنك وقد اشترت فرنسا ٢٠٧١١١ سهما، والدولة العثمانية ٩٦١٥٧ سهما (منها ٩٢١٣٦ سهما فى مصر) وإسبانيا ٤٠٤٦ سهما، وهولندا ٢٦١٥ سهما، وتونس ١٧١٤ سهما، وبييمونت ١٣٥٣ سهما، وفى بعض بلدان أوروبا ١١٣٨ سهما. وتبقى من الأسهم دون اكتتاب ٨٥٥٠٦ أسهم كان ديليسبس قد خصصها للاكتتاب فى إنجلترا والنمسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وبعد إغلاق الاكتتاب فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٨ ادعى ديليسبس أن رأس المال قد اكتُتب فيه بالكامل، وقام بإبلاغ سعيد باشا بتمام الاكتتاب فى رأسمال الشركة وطلب منه الإذن ببدء أعمال الحفر فى منطقة القناة دون ذكر لما تبقى من الأسهم التى لم يكتتب فيها. وكان ذلك يعد مخالفة بالغة تعد الشركة بمقتضاها باطلة.

ولما كانت المصالح الفرنسية قد ارتبطت بمشروع ديليسبس، خاصة من الناحية السياسية بعد أن احتلت مسألة السويس مكانا بارزا فى أولويات الدبلوماسية الفرنسية وساعدها على ذلك ما حدث من تغيير سياسى كبير فى الساحة الأوروبية، فقد جاء انتصار فرنسا على النمسا فى الحرب التى دارت بينهما فى مايو ١٨٥٩ ليجعل الإمبراطور الفرنسى نابليون الثالث الرجل القوى فى أوروبا وأصبح فى استطاعة فرنسا أن تواجه إنجلترا وسياستها بثقة أكبر، ومن هنا كان تحول الدبلوماسية الفرنسية فأصبحت تقدم لديليسبس العون علنا وبقوة مما شجعه على استغلال ذلك فى طلب الحماية الفرنسية لمشروعه. وقد حصل على تأييدها بالفعل حيث صدرت الأوامر

لوزير الخارجية الفرنسى فالفسكى بأن يعمل على حماية حقوق الشركة فى مصر بل أمر الإمبراطور باستدعاء ساباتيه القنصل العام الفرنسى فى مصر وغريم ديليسبس.

وكان لبدء أعمال الحفر فى القناة يوم ٢٩ أبريل ١٨٥٩ فى موقع قريب من مدينة بورسعيد الحالية أثر فى تأجيج غضب الحكومة الإنجليزية، فسعت لدى تركيا لوقف العمل وإحباط المشروع، ودبرت مع الباب العالى خلع سعيد باشا من الحكم، وبعد أن جاء الأسطول البريطانى إلى مصر فى يونيو ١٨٥٩ فقد تردد سعيد فى الأمر وعهد إلى شريف باشا ناظر الخارجية بأن يرسل إلى ديليسبس بوقف العمل بعد أن أصدرت حكومة الآستانة أمرا إلى سعيد بوقف العمل وأوفدت مختار بك حاملا هذا الأمر إلى سعيد، وعلى الفور فقد صدرت الأوامر إلى محافظ دمياط بسرعة سحب العمال المصريين من مواقع العمل.

وإزاء ذلك فقد رأى سعيد الاعتماد على قوة أوروبية تستطيع مواجهة إنجلترا وإنقاذ عرشه. ولعب ديليسبس بدهاء على هذا الوتر الحساس فى سبيل إنقاذ مشروعه بأن الإمبراطور الفرنسى قادر على مواجهة إنجلترا وتركيا أيضا إذا لزم الأمر، وكان المقابل لهذا العرض هو الاكتتاب فى كل الأسهم المتبقية من رأسمال الشركة. وبدأت المفاوضات بين سعيد وديليسبس فى هذا الشأن فى يناير ١٨٦٠ وانتهت فى يونيو من نفس العام بقبول سعيد لشراء الأسهم البالغ عددها ٨٥٥٠٦ أسهم.

ولما كانت أحوال مصر المالية لا تسمح بشراء سعيد للأسهم فقد قام ديليسبس باستصدار قرار من مجلس إدارة الشركة بقبول مبدأ فتح حساب جار لسعيد باشا بحيث لم يعد من الضرورى أن يدفع سعيد ثمن الأسهم فورا. وعندما تم الاتفاق النهائى فى ٦ أغسطس ١٨٦٠ كان حساب سعيد الجارى فى الشركة مدينا بمبلغ ١٥٢٤٨٠٤٢ فرنكًا وبذلك أصبحت مصر تملك ١٧٧٦٤٢ سهما أى ما يعادل ٤٤٪ من رأسمال الشركة دون أن يؤدى ذلك إلى سيطرة مطلقة على أمور الشركة، ولكن سعيدًا كان قد اطمأن إلى تأييد فرنسا له وعاد إلى معاضدة المشروع بكل قواه.

وقد استُخدم الفلاحون فى أعمال حفر القناة فى ظروف عصيبة وبيئة غير صحية فكانوا يساقون إلى مواقع العمل يحرسهم الجنود، حيث يعملون طول اليوم تحت مراقبة حراس مسلحين بالسياط، وكان عدد الفلاحين الذين يعملون بها لا يقل عن

٢٥٠٠٠ عامل بدون أجر، ويتم استبدالهم كل ثلاثة أشهر بآخرين، وكانوا يعيشون على الشظف، وقد أودى بحياة الكثير منهم ما كانوا يلاقونه من الجوع والظمأ والعرى وحر الصيف وقر الشتاء وإجهاد الجسم والبؤس؛ حيث فقدت مصر الآلاف من رجالها الذين ظلوا يعملون بها حتى تم افتتاحها فى نوفمبر ١٨٦٩ فى عهد إسماعيل باشا. وبعد افتتاحها أخذت إنجلترا وفرنسا تتسابقان للإكثار من مصالحهما الاقتصادية والسياسية فى مصر تمهيدا للتدخل فى شئونها والاستيلاء عليها.

وإذا كان إنشاء خطوط السكك الحديدية بين القاهرة والإسكندرية عام ١٨٥٦ وبين القاهرة والسويس عام ١٨٥٨ قد أدى إلى ازدهار هذه المدن بصفة خاصة والمدن التى تمر بها هذه الخطوط بصفة عامة، فقد صارت القاهرة مركزا للتجارة مع الشرق وحدثت نهضة هائلة بالإسكندرية فإن افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ كان له تأثير حاسم على التطور الحضرى فى مصر؛ نظرا لأن الطريق البرى كان منذ ذلك الوقت فصاعدًا قد حل محله الطريق البحرى وشهدت مصر انفتاحا على العالم الخارجي.

وكان سعيد هو أول الولاة الذين تعلموا على الطريقة الأوروبية، وكان يتكلم اللغة الفرنسية بطلاقة وكان يرتدى الملابس الأوروبية، وكانت تجذبه مظاهر العادات والتقاليد الأوروبية الخارجية حتى بدأ يُدخلها فى بلاطه وفى دوائر الطبقة الأرستقراطية المصرية بوجه عام، وكان الأوروبيون من رجال الأعمال ومن المغامرين وطلاب عقود الامتياز من المشبوهين وأرباب السوابق يترددون على بلاطه حتى أصبحت اللغة الفرنسية تُستخدم كثيرا مثل اللغة التركية. وقد حل الاسطمبولى أى «الفراك» محل القفطان كرداء رسمى لنظار الدواوين وكبار الموظفين.

وبدأت القصور ومكاتب الحكومة وبيوت الأثرياء تقام على الطراز الأوروبى وأخذت الأسرّة الخشبية والنحاسية أو الحديدية تحل محل الأسرّة القديمة المطوية، وامتلأت الغرف بقطع الأثاث المزخرف على الطراز السائد أيام الإمبراطوريتين الأولى والثانية وراحت النوافذ الزجاجية تحل محل المشربيات القديمة، وأصبح الطعام يقدم فى صحاف الصينى وأدوات تناول الطعام الأوروبية وعلى موائد الطعام المفروشة. وبذلك بدأت عملية صبغ البلاد بالصبغة الأوروبية تمضى سريعا فى عهد سعيد.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق:

(أ) وثائق غير منشورة:

- ديوان معية سنية عربى:

دفاتـر.

محافظ.

- ديوان معية سنية تركى:

دفاتـر.

محافظ.

- ديوان خديو تركى:

دفاتر.

- ديوان الداخلية:

دفاتـر.

محافظ.

ديوان شورى المعاونة: دفتر رقم ١٥٨.

- محافظ أرقام: ٢، ٣، ٤.

- ديوان الروزنامة: دفتر رقم ٤٨٤١.

- وثائق عابدين: دفتر رقم ٢١١.
- مجلس ملكية تركى: دفتر رقم ١٣٩.
- محافظ الذوات: محافظ أرقام ١، ٢.
- محافظ الأبحاث: محافظ أرقام ٢٥، ١٣٦، ١٣٩.
- تفتيش عموم الأقاليم: محفظة رقم ٥.
- محافظة الإسكندرية: محفظة رقم ١٣.
- محافظة رشيد: محافظ أرقام ١، ٢، ٤.
- محافظة دمياط: محفظة رقم ٢.
- مديرية روضة البحرين: محافظ أرقام : ١، ٤، ٥.
- دفتر رقم ٤٦٩.
- مديرية البحيرة: دفتررقم ٢٣٤.
- مديرية المنوفية: محفظة رقم ١.
- مديرية الجيزة: محفظة رقم ١.
- مديرية أسيوط: محفظة رقم ١.
- مديريات قبلى: محافظ أرقام ١، ٢، ٣.

(ب) وثائق منشورة:

- لائحة الفلاح سنة ١٢٤٥هـ.
- د. زين العابدين شمس الدين نجم: وثائق تاريخ مصر والعرب الحديث، دار الفكر العربى، القاهرة ٢٠٠٣.

ثانيًا: المصادر والمراجع العربية والمترجمة:

- د. أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، طـ ٣ مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٨.

- د. أحمد أحمد الحتة: تاريخ الزراعة المصرية من تولية عباس إلى الاحتلال البريطانى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٢.

- أحمد عرابى: كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية، جـ١، دار الهلال ـ القاهرة.

- أحمد عزت عبد الكريم (دكتور): تاريخ التعليم فى مصر (عصرى عباس وسعيد) القاهرة ١٩٤٥.

- إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار جـ١، جـ٢، ١٣١٢، ١٣١٤هـ.

- ألبرت فارمان: مصر وكيف غدر بها، ترجمة عبد الفتاح عنايت، القاهرة ١٩٦٤.

- جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٩٦٣.

- جرجى زيدان: تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر، جـ١، طـ٣، دار مكتبة الحياة، بيروت د.ت.

- جورج يانج: تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تعريب على أحمد شكرى، مكتبة مدبولى القاهرة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

- جون مارلو: تاريخ النهب الاستعمارى لمصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦.

- دافيد لاندز: بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٦.

- راشد البراوى (دكتور)، محمد حمزة عليش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ط٤، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩.

- زين العابدين شمس الدين نجم (دكتور): بورسعيد.. تاريخها وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧.

- زين العابدين شمس الدين نجم (دكتور): إدارة الأقاليم فى مصر ١٨٠٥ ـ ١٨٨٢، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨٨.

- زين العابدين شمس الدين نجم (دكتور): معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، القاهرة ٢٠٠٦.

- شفيق شحاتة (دكتور): التاريخ العام للقانون فى مصر، ط١، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٦٢.

- عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨.

- عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، جزآن، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨.

- عبد السميع سالم الهراوى: لغة الإدارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٩٦٢.

- على مبارك: الخطط التوفيقية، جـ٧، مكتبة الآداب، القاهرة ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

- عمر طوسون: الجيش المصرى البرى والبحرى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- عمر طوسون: البعثات العلمية فى عهد محمد على ثم فى عهدى عباس وسعيد، مطبعة صلاح الدين البكرى، الإسكندرية ١٩٣٤.

- فيليب جلاد: قاموس الإدارة والقضاء، مج١، الإسكندرية ١٨٩٠.

- كلوت بك أ.ب: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، جـ٢، ط٢، دار الموقف العربى، القاهرة ١٩٨٢.

- محمد صبرى (دكتور): تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٤١١هـ-١٩٩١م.

- محمد فؤاد شكرى (دكتور) وآخرون: بناء دولة مصر محمد على.. السياسة الداخلية، ط١، دار الفكر العربى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.

- محمد فهمى لهيطة (دكتور): تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٤.

- محمد محمود السروجي (دكتور): الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.

- محمود فهمى: البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر، جـ١، ط١، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣١٢هـ.

- مصطفى القونى: تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٤٤.

- هيلين آن ريفيلين: الاقتصاد والإدارة فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة د.أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧.

- وزارة الحربية: الجيش المصرى، الحملات الاستعمارية على مصر فى القرن التاسع عشر، دراسات عسكرية قومية، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٧.

- يعقوب أرتين: الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية، تعريب سيد عمون، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣٠٦هـ ـ ١٨٨٩م.

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

- Athanase.G. politis: L. Hellenisme et L Egypt modern tome I .II Paris 1927,1930.
- Barbour,k. M: The Growth location and structure of industry in Egypt. new york 1972.
- Bear. Gabril: Social change in Egypt. 1800-1914 (Holt p. M: Political and social change in Modern Egypt, London 1968.
- Crouchley. A.E: The Economic Development of Modern Egypt. London 1938.
- Dicey. Edward. G.B: The story of the khedivate. London 1902.
- Marlotie. Baron de : Egypt. Native Rulers & foreign interference. London 1883.
- Mc coan. j.c: Egypt as it is. second edition. London 1877.
- Merrau. M. Paul: L>Egypt Contempartine 1840-1857 de Mohammed Aly. a < said pacha. paris 1858 .
- Omar Abdle _ Aziz Omar: Reassessment of Abbas Hilmi I viceroy Of Egypt

1848-1854 (Studies in Modern and contemporary History in Honour of professor Yunan Labib Rizk. Edited by latifa M.salem). Cairo. 2003.
- Owin: E. R. J: Cotton and the Egyptian economiy. 1820-1914.Oxford 1969.

رابعًا: الدوريات.

- الوقائع المصرية.

من الفترات التى تم إغفالها فى التاريخ المصرى، ولم تلق العناية التى تليق بها تلك الممتدة بين نهاية عصر محمد على مؤسس مصر الحديثة وبداية عصر حفيده إسماعيل وهى الفترة التى شهدت حكم واليين من أبناء الأسرة العلوية: حفيد المؤسس عباس باشا الذى انتهى عهده بمقتله وابنه سعيد باشا.

ومن ثم كان اختيار هذه الفترة ليكون موضع الكتاب الذى بين أيدينا على قدر كبير من الأهمية، وكان أقرب إلى الكشف عن المجهول، على الرغم من كون الفترة التى عالجها فاصلة بين حاكمين كبيرين، ومن ثم جاء اعتماد المؤلف الدكتور زين العابدين شمس الدين نجم. أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الأزهر. على المصادر الأصيلة التى لم تلق عناية الباحثين الآخرين، بالنسبة لعهد هذين الحاكمين. وهو فى هذا العمل كشف عن تفاصيل جديدة، ولكنه على الجانب الآخر ثبّت الصورة التى شاعت عن عهد هذين الحاكمين، بأنها كانت فترة مفصلية بين حاكمين كبيرين من حكام الأسرة العلوية: محمد على المؤسس واسماعيل معيد المجد.





6 221102 020121

دار الشروق
www.shorouk.com